

(الجزء الثاني)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان تفع الله
بها جميع الانام
آمين
٢



(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية

* فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية *

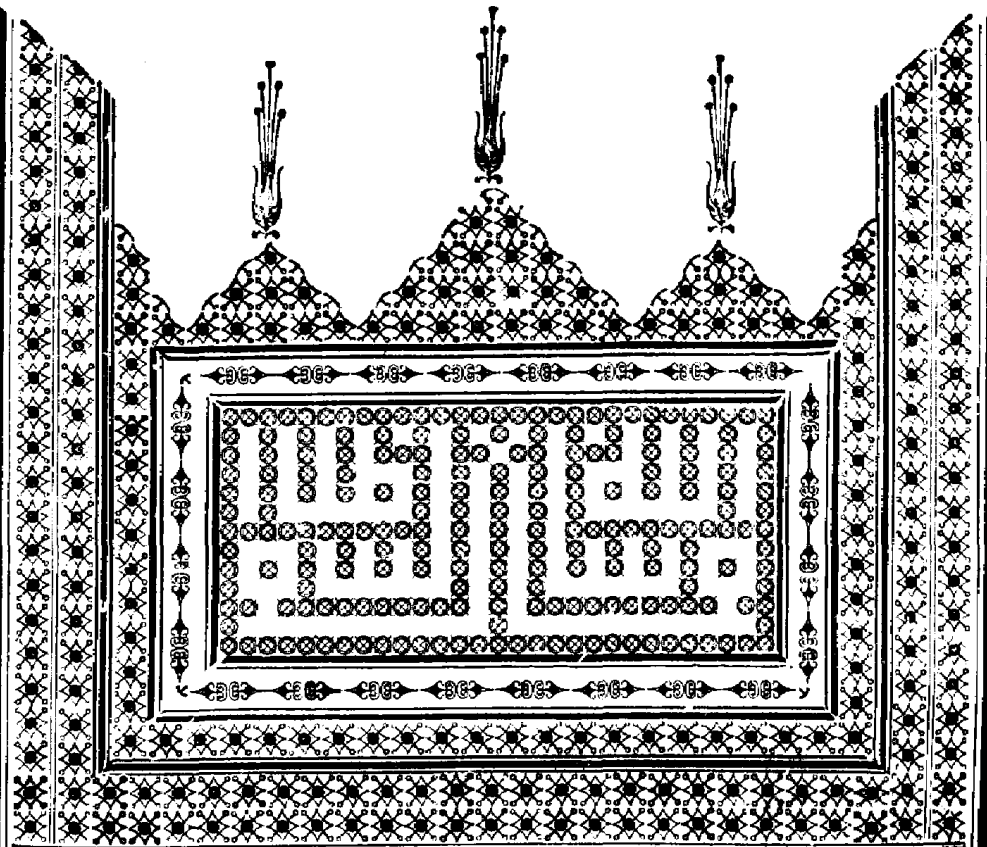
صفحة	صفحة
١٦٣ كتاب المزارعة	٢ كتاب أدب القاضي
١٧٢ كتاب المساقاة	١٦ كتاب القاضي الى القاضي
١٧٥ كتاب الذبائح	١٦ باب التحكيم
١٧٦ كتاب الاضحية	١٦ باب خلل المحاضر والسجلات
١٧٦ كتاب الكراهة والاستحسان	٢٤ كتاب الشهادات
١٨٥ كتاب احياء الموات	٣٦ كتاب الوكالة
١٨٥ فصل في مسائل الشرب	٤٧ كتاب الدعوى
١٨٨ كتاب الصيد	٩٣ كتاب الاقرار
١٨٩ كتاب الرهن	١٠١ كتاب الصلح
١٩٤ كتاب الجنائيات	١٠٥ كتاب المضاربة
١٩٧ كتاب الديات	١٠٥ كتاب الوديعة
٢٠٠ باب ما يحدته الرجل في الطريق	١٠٩ كتاب العارية
٢٠١ فصل في الخائض المائل	١١٠ كتاب الهبة
٢٠٢ فصل في الخيطان والطرق وما يضرر به الجار	٢١٣ كتاب الاجارة
٢٠٥ باب جنابة البهيمية والجنابة عليها	١٣٩ باب ضمان الاجير
٢٠٨ باب جنابة المملوك	١٤٢ كتاب الولاء
٢٠٨ باب القسامة	١٤٢ كتاب الاكراه
٢١٤ كتاب المعاقلة	١٤٤ كتاب الحجر
٢١٦ كتاب الوصايا	١٤٦ كتاب المأذون
٢٢٥ كتاب الخنثى	١٤٦ كتاب الغصب
٢٢٩ مسائل شتى	١٥٢ فصل في السعاية والاعونة
٢٤٠ كتاب الفرائض	١٥٣ كتاب الشفعة
	١٥٧ كتاب القسمة

* (تمت) *

(الجزء الثاني)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبى
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الانام
آمين
٢



(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاضي)

(سئل) في وقف ثبت لدى قاض حنفى ربه لأمراة وحكم به لها حكم مستوفيا شرائطه الشرعية ومنع المدعى عنها من عاشر عاومات والا أن ابنه يدعى دعوى أبيه بعينها فيه ولا رجه له شرعا مخالفة شرط الواقف هل يمنع من معارضة شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (اجاب) نعم يمنع شرعا قال الحسام الشهيد في شرح أدب القاضي وينبغي للقاضى ان يتفقد قضايا القضاة التى ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه يتفقد هذه القضية ويضيقها حتى لو قضى باطلها ونقضها ثم رفع الى قاض آخر فان هذا القاضى الثالث يتفقد قضاء الاول ويطلب قضاء الثانى لان قضاء الاول كان فى موضع الاجتهاد والقضاء فى موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان الثانى بقضائه مبطلا للاول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضى الثالث أن يطلها وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا فى الحوادث التى ترفع اليه اه (أقول) هذا فى المختلف فيه فبالك بالجمع عليه والله أعلم (سئل) فى حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك المنوال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه اختلافا فى محل يسوغ فيه الاجتهاد أما فى المتفق عليه قطاهر لا تتوقف فيه الافهام وأما فى المختلف فيه فلا به بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانه قطع الخصام وهذا لما اجتمعت عليه الامة واتفقت عليه الامة ومع ارتفاع الخلاف كيف

مطلب فى وقف ثبت لدى قاض ربه لأمراة فادعاه رجل ومنع منه ثم ادعاه ابنه هل يمنع من ذلك مطلب اذا رفع اليه حكم قاض امضاه

مطلب اذا نقض قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث يتفقد الثالث قضاء الاول

مطلب القضاء فى موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع مطلب حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه

يسوغ الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أُرْزِمَ بدين شرعي ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه فقير لا يملك شيئا هل للقاضي أن يقسط عليه ما ألزم به بغير حضور خصمه أم لا (أجاب) حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يحل سبيله بغير حضور خصمه قال في الخانية وإذا سئل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فإن القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرج من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا وينفرد بالافراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه مؤسر وقال المحبوس انه معسر لابد من اقامة البينة وأما مسئلة التقسيط اذا طلبه الخصم وكان معقلا ويفضل عنه وعن نفقة عياله شيئا يصرفه الى دينه حاصلا ان الغريم يأخذ فضل كسبه والله أعلم (سئل) في المحبوس بدين هو غن سبيع اذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتبعا أو غائباً ولم يكن الدين من مال وقف (أجاب) نعم للقاضي اطلاقه بكفيل والحال هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار بأعساره فيلزم عدم النظرة الى الميسرة مع كونه ذاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) فيما اذا كان فقر المدينون وافلاسه ظاهرا وكان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويحلى سبيله بحضرة خصمه أم لا واذا قلتم له ذلك فن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد مؤسرا بما لا بد له منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في انفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا اذا كان أمره يعنى المدينون مشكلا أما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرة من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا لكفى ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في الحال منازعة وأما اذا كانت منازعة بين الطالب والمدينون بأن قال الطالب انه مؤسر وقال المدينون انه معسر لابد من اقامة البينة فان شهد شاهدان انه معسر حلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نبه على هذا الشيخ حسام الدين السغناقي رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد مؤسرا بما لا بد له منه وقد ينو ذلك في كتاب الحجر فلا يعد بنسبه التي لا بد منها غنيا ويترك له دست وقيل دستا وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا امتنع المدينون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال ان له مالا يمكنه الوفاء منه الا انه متمرّد ومتعنت في بقاءه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب الحبس عليه ليضيق عليه الافرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاء دينه أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فيؤبد حبسه الى أن يبيع بنفسه وأما عندهما فبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين وبقولهما يفتى كما في الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح كما صححه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بدلة ويبيع الباقي واذا أمكنه الاجترار بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضي ويوفى ببعض ثمنه الدين أو بعضه ويشتري له ما هو دونه قالوا ويبيع مالا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البدي في الصيف والنطع في الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر فينبغي له أن ينظر للمدين كما

مطلب اذا حبس بدين
فظهر للقاضي انه لا مال له
له اطلاقه من غير حضور
خصمه بعد أخذه كفيلا
بنفسه
مطلب اذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والاعسار
لابد من اقامة البينة
مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المدينون
مطلب اذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلقه من غير
كفيل
مطلب يقبل القاضي البينة
على الافلاس
مطلب يسأل عن المفلس
من جيرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة اذا لم يكن في الحال
منازعة والا شترط
مطلب الشهادة على الاعسار
ليست شهادة على النفي فهي
مقبولة
مطلب لا يعد النقيز غنيا
بنسبه وكذلك بمنزله
مطلب في مدينون حبسه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه الا انه متعنت متمرّد يؤبد
حبسه عند أبي حنيفة ويبيع
عندهما وبقولهما يفتى ولا
فرق بين العقار والمنقول
مطلب اذا أمكن المدينون
الاجترار بدون ثيابه التي
يلبسها يبيعها القاضي
وكذلك العقار ويبيع كل
مالا يحتاج اليه في الحال

يخطر للداين فيبيع ما كان أنظر له وأما تطيين الباب فقد ذكر في جواهر الفتاوى أن بعض القضاة فعله قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لا يجوز الضرب لأنه زيادة على الحبس وفي البحر قال به الامام الارسايدى وقال القاضى رأى فيه الى القاضى والحاصل أنه ليس بمذهب لأصحابنا والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا يخر باقراره وهو معسر غير أن له مالا في بلاد الأفرنج التي هي دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعدم وسرا به فيؤيد حبسه أم لا فيجلى سبيله الى ميسرة أما بوصوله اليه أو بطرقه مال آخر عليه (أجاب) لا يعدم وسرا بذلك ويجلى سبيله في الخلاصة والبرازية وكتير من الكتب واللفظ للكتابين المذكورين فإن كان للمحبوس مال يبلده أخرى يطلقه بكفيل وفي البحر وظاهر كلامهم أن القاضى لا يحبس المدينون إذا علم أن له مالا غائبا وفي اتفق الوسائل ذكر في الهداية قال وإذا ثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعجل بحبسه وأمره بدفع ما عليه وهذا إذا ثبت الحق باقراره أما إذا ثبت بالمينة حبسه كما ثبت اه والله أعلم (سئل) في أمين القاضى الذى نصبه لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر هل حكمه حكم القاضى فيما عدا ما استثناه صاحب الاشباه حتى في نفي اليمين عنه أم لا (أجاب) المراد بالأمين المذكور الذى لا تلحقه العهدة الذى قال له القاضى جعلتك أمينا في بيع هذا الشيء لا الذى نصبه لضبط المال فقط فإنه لا يملك البيع والمراد بالعهدة ما يلحق البائع في المبيع عند الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضى في عدم لحوق العهدة وعلو ذلك بانه لو لم يمته لا تمتنع الناس من تقلد القضاء وحكم أمينه حكمه في ذلك ففي الكنز وغيره لو باع القاضى أو أمينه عبد الغرما وأخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن اه قال في البحر رأى البائع الثمن للمشتري لأن القاضى قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى وأمين القاضى كـ القاضى ثم قال وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن العبد لو ضاع منه قبل التسليم الى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح والى أن أمينه لو قال بعث وقبضت الثمن وقبضت الغريم صدق بلا يمين وعهدة الخافا بالقاضى كذا في شرح التلخيص ثم قال يقبل قوله في اليمين والنكول أى في تخلف المخدرة بعد قوله فعلى هذا المستخلف ليس بأمينه والاقبل قوله في اليمين والنكول وحده والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته التى عقد له نكاحها وكيلاها ولم يكن وليا في النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول بها والاصابة ثلاث طلاقات متفرقات فادعى وكيلاها على الزوج المذکور مهر المثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعى المذهب لفساد النكاح بسبب كونه بغيرولى شرعى ويطالبه بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف بكونه بغيرولى وبدون مهر المثل وانه صحيح على مذهب أبى حنيفة وأنه لا يلزمه سوى المسمى لصحته على المذهب المذکور ولم يكن حكم بصحته حاكم شرعى يرى صحته وسأل كل من المتداعيين من الحاكم الشافعى أن يحكم بما يراه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم بطلان النكاح ووجوب مهر المثل بالوطء وبطلان الطلاقات الثلاث حكما مستوفيا شرائطه الشرعية فهل ينفذ حكم القاضى الشافعى بذلك ويلزمه مهر المثل ويحل له أن يعقد نكاحه عليه من غير تحليل وإذا رفع ذلك الى حاكم حنفى يرضيه ولا يحل له نقضه أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لانه مجتهد فيه ففي كتير من الكتب ومنها العدة ومجموع النوازل للقاضى أن يبعث للشافعى أن يطل نكاحا عاقدا بشهادة الفسقة واللعنى أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولى لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل إذا حكم

مطلب تطيين الباب على المحبوس لا يجوز كما لا يجوز الضرب

مطلب اذا كان للمحبوس مال يبلده أخرى لا يعذبه موسرا ويجلى القاضى سبيله
مطلب لا يحبس القاضى المدينون ان علم ان له مالا غائبا

مطلب اذا نصب القاضى أمينا لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر لا يكون كـ القاضى الا اذا قال له جعلتك أمينا الخ

مطلب اذا تزوجها وكيلاها وهو غيرولى بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول بها فطلب من الزوج مهر المثل عند قاض شافعى ففضى بذلك لعدم صحة النكاح عنده ليس للحنفى نقضه

بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذاً بقول محمد وفيها لويعة الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة
 جاز وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وفي صدر الشريعة اذا قضى
 القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه الا أن يكون مخالفاً للكاتب أو السنة
 أو الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة والله أعلم (سئل) في معسر
 لا يملك المهر عقد نكاحه على امرأته معسرة لها ايتام بعبارتها وغاب عنها قبل الدخول بها من
 الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسخ الحاكم الشافعي نكاحه عنها بسبب ذلك ينقذ ولا
 يقدر قاض على ابطال فسخه والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينقذ ولا ينقض حكمه في فتاوى
 قارئ الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت
 فسخ نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي
 أن يزوجهها واذا حضر الاول ما حكمه اجاب اذا أقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم
 يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على
 الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذاً ومنهم من لم يره نافذاً فعلى
 القول بنفاذه يسوغ للحنفي أن يزوجهما من الغير بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج وأقام بينة
 على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل
 بالثانية اهـ وقوله بعد انقضاء عدتها في المدخول بها أمّا غير المدخول بها فلا عدة عليها ومثل
 هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والله أعلم (سئل) فيما لو قضى شافعي
 المذهب على غائب فيما دعت الضرورة اليه من نحو طلاق هل ينقذ أم لا (أجاب) نعم ينقذ في
 أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأة غاب
 عنها زوجها مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة بلا نفقة ولا مال له حاضر في المصر رفعت أمرها
 الى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر
 في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى تقديرها فهل هي عدة طلاق أو موت وهل للقاضي
 الحنفي تعرض لما صدر من النائب الشافعي بتنفيذ أو بتقضي حيث لم يترافع اليه فيه خصمان
 (أجاب) قد اضطرب كلام علمائنا في مسئلة الحكم على الغائب وله وآراء وهم وبيانه لم
 يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي أن
 يحتاط ويتأمل ويلاحظ الحرج والضرورات فانها تبين المحظورات فما بالك في الشابت باجتهاد
 مجتهد أجمع الناس على صحة اجتهاده وعلمه وزهده وورعه وهو محمد بن ادريس الشافعي رضي
 الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم ما لحق النساء من الضرر
 والمشقة بغيبة أزواجهن كمسئلة هذه المرأة فعلى المفتي وان كان حنفياً ان يفتي بجواز الفسخ
 الصادر من القاضي وان كان نائباً لان حكمه حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه
 حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بمحكم بموت الغائب وليس لقاض من
 القضاة نقض أي نقض حكم النائب الشافعي والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها
 وتركها خالصة من الفراش والنفقة والكسوة والمعاش وأدت بها الضرورات والحنن لعدم
 النفقة والكسوة والسكن ولا تيسر لها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة
 فرفعت أمرها الى القاضي الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة مذهب مستوفيا لشرائطه هل
 ينقذ قضاؤه ولا يجوز نقضه وابطاله لموافقته لمذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه أم لا

مطلب اذا فسخ قاض النكاح
 لعسرة الزوج لا ينقض الخ

مطلب ينقذ قضاء شافعي
 المذهب على غائب فيما دعت
 اليه الضرورة من نحو طلاق
 ولا ينقض
 مطلب فيمن غاب عنها زوجها
 مدة طويلة فرفعت الامر
 الى نائب شافعي ففسخ
 النكاح ليس للقاضي الحنفي
 نقضه ولا للمفتي الحنفي ان
 يفتي بخلافه

مطلب في امرأة تركها زوجها
 خالصة من الفراش والنفقة
 فرفعت أمرها الى شافعي
 فقضى بالفرقة ليس للحنفي
 نقضه

(أجاب) نعم يتقدم كان الضرورة والخروج وقد أفتى به من يعتد به من علماء المال رأى من واضح الخرج بما يلحقها من المشقة والضير وعدم تيسر الاستدانة في زمانها الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بإبطال لما في إبطاله من الأضرار وسوء الحال والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي بجمع الشفيع عن الشفعة بقوطها تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض حكمه بلاموجب شرعي أم لا (أجاب) حيث استند الحكم إلى دليل شرعي ووافق قولاً صحيحاً في المذهب نفذ ولا ينقض ومسئلة القضاء في المجتهد فيه معالومة وهي أنه إذا كان مجتهداً نفذ وإن لم يكن مجتهداً علم محل الخلاف فكذا في الأصح ما لم يشرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا شرطه لا ينفذ من أحكامه إلا ما وافق الصحيح لأنه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو منع مولانا السلطان قضائه عن سماع مامضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستقر ذلك أبداً أم لا (أجاب) لا يستقر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا الولي غيره وأطلق له ذلك يجري على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوماث السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضياً ولم يمنعه بل أطلق قائلاً وليك لتقضى بين الناس جازله سماع كل دعوى إذا أفتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عمم به نعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والإطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فإذا قال منعتي السلطان عن سماعها لا ينزع في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك فإذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال والله أعلم (سئل) في قاض ولأه السلطان ولاية إقليم من بعض أقاليم ممالك الإسلام فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام ذلك الرجل في تلك النواحي أصالة أم نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس من جنس ما يباع ويشتري كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة في أزمته غير معلومة على أن ما سيحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصورة للقاضي فهذا الحصول يكون من قبيل الرشوة فلا تصح توليته والحال هذه ولا تنفذ قضاياه أو يكون من قبيل الأجرة في نظير كتابة الوقائع والسجلات فيجوز أخذه ذلك المبلغ إذا كان أجر المثل حيث جوزه الفقهاء إذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا لا يخلو عن العمل وعلى عمل الفقهاء هذا الغير لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بجاه الحكومة فلذلك رضى بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والله لا نولي على هذا العمل من سألناه ولا من حرص عليه فإذا علم ذلك فهل يجب على ولي الأمر المنع من تعاطي تلك الأمور جزئياً مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الذين آمنوا الكتاب

مطلب إذا حكم القاضي بجمع الشفيع تخلف شرط لا يجوز نقضه

مطلب إذا شرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة ليس له الحكم بخلافه

مطلب إذا منع السلطان قضائه عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك

مطلب إذا قيد السلطان للقضاة ثم مات وولي غيره وأطلق جاز

مطلب القضاء يتخصص بالزمان الخ

مطلب إذا اختلف المدعى والمدعى عليه في منع القاضي عن سماع هذه الدعوى فالمرجع القاضي إلا إذا قام المدعى عليه ببينة بعد الحكم عليه بالمنع فيثبت يكون الحكم باطلاً الخ

مطلب إذا أفتى القاضي خبر بالمنع من عدل الخ عمل به مطلب في قاض وولي على إقليم فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم هل يتقدم قضاؤه أم لا

ليبينه للناس ولا يكتونه التنبيه على حرمة ما ذكره والعرض الى السلطان أي الله تعالى به
الدين فإنه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين فإنهم يقومون عليه
ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا أن يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين
وتهاون بالشرع المحمدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لتحويل حطام الدنيا وسبيل التسلط
على الرعايا أولى فان سكنت العلماء وخيار الناس وعامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون
تاركين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيأثمون كلهم أم لهم مخلص لوجه السكوت في مثل
هذه الداهية الكبرى والبليّة العظمى أم لا (اجاب) هذه المسئلة تتحمل مجلدا ضخما وهي ان
ان نشبع القول عليها فيه ولكن هنا كلام مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن
هذه المسئلة الكفاية اعلم أنه قد صرح في البرازية وكثير من الكتب بأن الكافر اذا شرب
الخمر فشر عليه أقرباؤه الدراهم كفر واو كذا الوفا الوامبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابهما أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرربوا على بابيه طبولات
وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى
عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرقاً بين مقاطعة الاحتساب
ومقاطعة القضاء لأن كلامهم في الأصل طاعة فامتنعوا واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على
القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يسئل عن جواز بيعه بل يسئل عن كفر مسئله
ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيضا غير خاف الاعلى عاينى ماشم للفقهاء رائحة ولشيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الخانوتى كلام في الحصول المتجدد للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى
المستتب عليه لا تصح لأن الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا
المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز أخذه لا من النائب ولا من المستتب وان
كان على كتابة السكوك والحجج بقدر ما يلحقه من المشقة فهو للنائب لا للمستتب فطالبته به غير
جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما أخلصه من جهة قواعد الفقه
ولاشبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافر
وان كان غير مستحل له فهو ومن تولى القضاء بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا فاطبة من
أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه قال في الخلاصة وبه يفتى
اذا الامام لو قلد برشوة أخذها هو وأقوده وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضاءه برشوة ولا شبهة أيضا
في أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من
الامور المخلة لهذا الدين المتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه أن يعلم بذلك لانه من
مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت واذا علم الامام أصلحه الله تعالى وأصلح به ذلك جازله أن
يرتقى في عقوبتهم الى القتل لينزح راعن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموبقة وما أقرب
هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها ولنفساد الملك بسبب السعاة والاعونة
أقرباؤه يثاب قاتلهم وأفتى السيد ابو شجاع بكفرهم وهؤلاء أشد فسادا منهم بلا شك ولا ارتباب
وقد أنشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاء عند قول أئمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
من الظلم

كيف السلامة منه وهو بعضنا * يعطى مقاطعة بجمال يؤخذ

ويقول آخذه على كذا كذا * من ابن اجمعه اذا لا أخذ
ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول الحكمنا لا ينفذ
قل لي أخا الفقه القويم حقيقة * في كفرهم بالله يحق المأخذ

مطلب اذا ولي ليحكم عذهب
أبي حنيفة فحكم بغيره يكون
مخالفا ولا ينفذ

والله سبحانه وتعالى يطهر الدين من كل دنس ويطهره ويؤيده بأئمة العالمين العاملين أمين أمين
يارب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان قاضيا خفيا ليحكم في بلدة معينة بمذهب أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فحكم عذهب ابن أبي ليلى في قضية مخالفة لمذهب أبي حنيفة وصاحبه
أيتخذ حكمه فيها أم لا (أجاب) لا ينفذ لأن السلطان انما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا
يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان
القاضي عالما أو جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسبا أو عامدا وقد صرحت العلماء قاطبة بأن القضاء
يخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان بزملة أو مكان أو واحدة
أو شخص تخصص وذلك لأن ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاؤه فيما
منعه عنه وحكمه فيه كحكم بقية الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا اجماع
عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا أطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي
أكثر علماءنا من ذكرها وسأقت الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقواء والترجيح والاصح
والتصحيح وقال

رأينا السؤال بهذا النمط * ينادى هلموا لهذا الغلط
وان القيامة قامت على * يراع الى رقه قد نسط
فان ذوى العلم قد أجمعوا * على أن صاحبه قد خلط
فهل مؤمن يتواخي الجزاء * ويعلم مفتي الزري بالشطط
ليدري ببعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا السخط
وشرع الرسول مصان فلا * يهان بمن ان تولى خبط
ولله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحيط

فافهم والله أعلم (سئل) في التنافيذ الواقعة في زماتنا بشهادة شاهدين على ما في الصك بغيبة
الخصم هل هي معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم
حاكم أمضاء معني قوله أمضاء حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في
البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم
حاضر واقامة البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد أن
يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازي في الفتاوى قالوا
وهنا شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات وهو أن يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على
خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في أمضاء الثاني الحكم
الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بعمال وسجل ثم
مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول
أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى
المحكوم عليه ففيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا
من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت ذلك ظهر أن التنافيذ

مطلب التنافيذ الواقعة في
زماتنا بشهادة رجلين غير
معتبرة

الواقعة في زمانها غير معتبرة لصلورها بلا دعوى وحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان ليكتب له القاضي الثاني أنه اتصل به حكم الاول ونفذه ولا شك أن دعوى القضاء حادثة من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيخان انما ينفذ القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ابتليت بشئ من الحكم قبل التصور وكنت لذلك أن آخذ بخطط وافرن من الهذر والتهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظمت هذين البيتين ضبطا لاطراف القضايا الحكمية وجعا لابواب الحوادث الشرعية البيتان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير الحكم حادثة أى في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي ويشترط لصحتها حضور الخصم المدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع لاحد فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنعزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع فقيهه النفس قاضيخان في فتاواه بأنهم لا ينعزلون بموته وعبارته واذا مات الخليفة لا تنعزل قضاته وعما له وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره مات القاضي لا ينعزل خليفته انتهى وفي البرازية وفي المحيط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قيل ينعزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي وفي الاشياء والنظائر بعد ذكره لجله من النقول قال فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينعزل بموته بالاولى لكن علل بأنه نائب السلطان فيسدل على أن النواب الآن ينعزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا أن نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأجد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التارخانية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبق من نصبه على حاله ثم رقم يبق قيا انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المعراج الخرد لما قاله ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في أنفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي ولا ينعزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينعزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيلا عن الموكل

مطلب اذا مات القاضي
المأذون له بالاستخلاف هل
تنعزل نوابه أم لا

لا عن الوكيل الاول وقد عللوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين
 في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي
 هو نائب عن المسلمين فأتى بتجبه قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح
 كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله
 في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحد وعندنا أنه نائب السلطان
 وما معنى قول صاحب الاشباه ولا يفهم أحد الا أن أنه نائب السلطان مع تسريح جهابذة العلماء
 بأنه اذا كان القاضي مأذوناً له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح
 السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره اذا مات أو عزلت فقد عزلت خلفاء
 فانهم ينزلون بعزله لان القضاء والعزل منه يقبلان التعليق ومحاصر حوايه أيضا ان القضاء
 يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يعلك نصب القضاة وعزلهم
 الا السلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل
 الا منه والله أعلم (سئل) في مفت يتفع المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقول الصحيحة من
 الكتب المعتمدة باجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم وجه ما كونه ما جئنا فيه
 للقاضي أو غيره أن يحجر عليه ويمنع عن نفع المسلمين بالفتوى أم لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضي
 هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجاهل بلامين وهل اذا كان ما جئنا وبث عليه ذلك وحجر
 عليه القاضي وأفتى بعد الحجر تجوز فتواه ويعمل بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن
 البدائع أم لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت عن مثله علما وعلا وما يستحق من يسعى في الحجر
 عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دينا وأخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على
 نفع المسلمين بالفتوى من الحكام وغيرهم أم لا بينوا لنا الجواب الواضح ليفهمه كل صالح
 وطالح وهل اذا دخلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم وديانهم اليه تجوز المهاجرة
 منها الى بلاد فيه ابوجدا العلم أم لا (أجاب) لا يجوز منع المفتي الموثوق به في دينه وعقابه
 وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والآثار وجوه الفقه والتصحيح والاختيار لان فيه منع
 التكلم بما انزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألجم بلجام من نار وكفى في منع ذلك قول
 الله تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات الآيات ومثلها كثيرا في افادة حرمة المنع من
 الآيات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والفتوى جعلت لاستجلاء ما خفي ودق عن افهام
 المكافين واذا تعين شخص لها صارت فرضا في حقه يبين فكيف يمنع عما هو فرض عليه لا قائل به
 من المسلمين ولا جعت به شريعة من الاولين والآخرين واذا أفتى بما هو الصواب بعد الحجر جاز
 وله الثواب واذا أفتى قبل الحجر بالخطا لا يجوز وان تعمد فعله العقاب واذا كان المفتي
 بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الحجر عليه واثبات الاثم لمن حجر ولمن أعان وأوصل الازية اليه
 ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان ما جئنا فالحجر عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والحجر فيه حسي وليس المراد المعنى الشرعي المانع من تقوذا التصرف شرعا وأما المهاجرة لتعلم
 العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة والاعانة على الطاعة طاعة والفتوى طاعة
 والاعانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المسؤول والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب أو أطوا منهم ما ليتوصلا الى أكل ماله فانكرها
 المدعى عليه فأقام المدعى بينة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي لديه فأخذ المدعى في الدعوى

مطلب في حجر القاضي على
 المفتي ما جئنا أو غير ما جئنا
 وفي فتواه بعد الحجر

مطلب في بلاد دخلت من عالم
 يرجع اليه المسلمون هل
 تجوز المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر وكالة
 عن زيد الغائب

على غرماء الغائب وقبض ديونه والاقرار والابراء والانكار حتى أتلف الغالب من أموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على الغائب أم لا (أجاب) دعوى الوكيل على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعى عليه لا تصح ومثله الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب المذهب مذكورة واختلاف التصحيح والافتاء فيها في مجمع الفتاوى نقلا عن المنتقى انه لو قضى على الغائب لا ينفذ وعليه الفتوى ومثله في كثير من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه وتبعه المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو امضاه ألف قاض لئلا يتطرقوا الى هدم مذهب أصحابنا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر يعنى المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاص انه يحلف على الوكالة والا أول أصح ولو أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى وقوله كانكار الوكالة وحدها أى في الاستخلاف وجريان الخلاف فانظر الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين أو عين فكيف في مسئلتنا المجردة عن دعوى أحدهما قالوا يجب على أهل الديانة القضاء والافتاء بعدم نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرح العلماء قاطبة بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالاتعالات والدعاوى الباطلة والله أعلم (سئل) من اسلم مبول دار الملك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مقيدة بخصومة قبض دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة أخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضى بلده الى قاضى بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله أنه لا يدعى بغير الوكالة المقيدة بخالف عمرو وأمر موكله وكتب مكتوب القاضي وأقام بيعة وادعى به وكالة عامة عن زيد فأنكر بكر ذلك فأثبت عمرو والوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف أمر موكله زيد فضولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وناظرا في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة العامة لو تعدى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأبرأ ذمة بكر من بعض الدين المزبور لزيد وقبض من بكر مائة دارا وقسط الباقي الى سنتين عديدة وأقر عمرو أنه لم يتأخر لموكله زيد سوى المبلغ المقسط على بكر لا غير وأبرأ ذمته وذمة كفيله من كل حق لزيد قبلهما وحكم بها القاضي مع أن لزيد ما لا على بكر غير الذي وكله به عمرو فهل يضمن عمرو ما أتلفه وأبرأ منه ذم المديونين بتعديهما بعد حكم القاضي في ذلك أم لا (أجاب) دعوى الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح فاقامة عمرو والمذكور بيعة وادعاؤه بها وكالة عامة عن زيد وإنكار بكر ذلك أى كونه وكيله وكالة عامة مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم

مطلب القضاء على الغائب
لا ينفذ

مطلب ادعى أنه وكيل
الغائب بقبض الدين أو
العين الخ

مطلب الواجب القضاء
والافتاء بعدم نفاذ القضاء
على الغائب
مطلب وكل زيد عمرا وكالة
مقيدة بخصومة في بلدة
أخرى الخ

مطلب ادعى أنه وكيل الغائب
بقبض الدين ان برهن
عليهما يقبل وان الخ

توجد لعدم ثبوت الوكالة وان أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى فقوله لان
التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى
فافهم وعن صريح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل
الخامس في القضاء على الغائب رافض الفتاوى الصغرى وفي معين الحكم للطراباسى في الفصل
الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى
الصحيحة أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمرا من
الامور قال وانما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان
لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفذ هذه الدعوى فأنتهى انتهى
(أقول) تعديله يعم ذكر أمر أو لا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط
ذكر أمر يتصور الحكم فيه فافهم وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيئا مما فعله
الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير طريق شرعي يستند الى دليل اذ علماؤنا رجعهم الله تعالى
لا يسمعون بالقول بجواز القضاء على الغائب ولو أمضاه ألف قاض اذ لو سمعوا به لتوصل الناس
الى أموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة
للباطل وطريقة موصلة الى أموال الغائبين لاسيما في هذا الزمان المخالف لزمان الاول فان
السلف كانوا قوما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتليس والافتعال والتدليس فالواجب
على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموبقة والمخالات المضرة لعباد الله
تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمر وفالجواب عنه ان كل شيء أتلفه مباشرة بفعله فهو
ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لارتكابه المعصية الموجهة لغضب البيان وأما
ما تعلق بسبب حكم القاضي فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى يجتمع
الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي شاهدين شهدا أنه وكيل عن فلانة
الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة
المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر
في المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من جامع
الفصولين ما ينفي الغلب ويثبت الجهل عن هو به عليل والله أعلم (سئل) في رجل مات
مديونا لغيره متعدينا وقد كان رهن يدين أحدهم مشاعا لدى نائب قاض شافعي وأظهر المرتين
محضرا كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزومه هل اذا رفع لقاض حنفي يحكم بمجرده ويختص
المرتين به في وفاء دينه أم لا (أجاب) المقرر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بمجرد الخط ولا التفات
اليه اذ حجج الشرع ثلاثة وهي البينة أو الاقرار أو الذكول كما صرح به في اقرار الخائفة فلا
اعتبار بمجرد المحضر المذكور ولا التفات اليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعي أعني باحدى
الحجج الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعد دعوى صحيحة شرعية فان لم يكن كذلك فلا
يعد حكما وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشباه والنظائر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض
بمثله مانعه الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بماوجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع النزاع
بين خصمين في الصحة فحكم بها كان الحكم صحيحا وان لم يقع نزاع بينهما فلا انتهى
وقد ظهر بذلك أنه ان وقع النزاع في صحة الرهن المذكور بين يدي القاضي المتداعي اليه فحكم
الشافعي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرتين به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علماؤنا لا يسمعون
بالقول بجواز القضاء على
الغائب ولو أمضاه ألف قاض

مطلب أقام شاهدين أنه
وكيل عن الغائبة في بيع
محدود وباعه فاذا أنكرت
الوكالة القول قولها
مطلب في رجل مديون رهن
تحت يد أحد الغرماء مشاعا
وأظهر المرتين الخ

مطلب حجج الشرع ثلاثة

مطلب حكم الشافعي لا يعد
حكما الا اذا وقع بعد دعوى
صحيحة

مطلب اذا مات وعليه دين ورثته
 وله ثلث بيت يا امر القاضى
 يبيعه فان امتنع الوارث يبيعه
 القاضى الخ
 مطلب في رجل اشترى من
 وكيل امرأة شقصا من
 عقارات أخذها لها وكيل
 آخر بالشفعة فادعى المأخوذ
 منه بطلانها الخ

مطلب في امرأة طلبت
 مهرها من وارث زوجها ولم
 يترك الادار الا يجبس لبيعتها
 مطلب اذا حكمكم حاكم
 بالشفعة فحكم آخر بعدم
 صحتها مستند الى ان الارض
 الخراجية لا تصح الشفعة
 بهم الخ حكم الآخر غير صحيح
 والاول على حاله وسأقي ثانيا
 في سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض
 العقار وقفا وبعضه ملكا
 فان بيع الملك ففيه الشفعة

مطلب أرض الخراج
 والعشر مملوكة يجوز بيعها
 ووقفها وتورث وأما أراضى
 بيت المال لا يجوز وقفها
 ولا بيعها

(سئل) في رجل مات وعليه دين ورثته ثلث بيت لا غيرها الحكم (أجاب) يأمر القاضى ورثته
 ببيعه ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم لبيعهوا وإذا لم يبيعوا يبيعه القاضى
 بنفسه أو ينصب وصيا يبيعه وقيل يجبرهم القاضى على بيعه اذا طلب غريمه ذلك والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأة شقصا من عقارات كان أخذها لها وكيل آخر عنها
 بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة
 بطلانها الكون الارض وقفا أوليت المال فجبرددعوا عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من
 غير بينة تشهد له بمعداه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم
 والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذا الخصم هو المشتري الذى
 بيده المبيع لا الوكيل المذکور فلا يصح مدعى عليه كما هو واضح انظروا هذا مع قطع النظر
 عما هو لازم الدعوى من البينة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه
 الثلاثة فى كل حكم هى الاصول والله أعلم (سئل) في وارث لم يجد خلف مورثه سوى دار
 وزوجة الميت تطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصة فى الدار وأقضى ذلك
 هل يجبس أم لا (أجاب) لا يجبس والحال هذه والله أعلم (سئل) فى كروم مشتركة بين جماعة فيهم
 يتيمة باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة أرضا وغراسا من شخص وكتب بذلك صك لدى القاضى
 بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فور بلوغها فحكم القاضى لها بذلك مستوفى الشرائط
 ثم وكلت رجلا فى بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صك لدى القاضى فادعى
 المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب
 ان الارض خراجية وبها قيراط وقف خارج عن المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر
 بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعد ما معتدا على كون
 الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتمادا فى الحكم على عدم صحة
 بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفيا ينقض شرعا أم لا (أجاب) نعم ينقض والحال
 هذه باجتماع علما على ان الارض الخراجية مملوكة لاهلها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا
 عن الميت وتؤخذ بالشفعة والمتون والشروح والفتاوى قاطبة قد صرحوا بصحة أخذها
 بالشفعة وكذلك صرحوا بأن العقار الذى بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة
 واذا بيع الوقف لاشفعة فيه بطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لاشفعة له بالجوار وانما الشفعة
 بالملك واذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب
 الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كشركة فى المبيع وفى حق المبيع أو جوارا أو ما الوقف فلا
 يؤخذ بها أو يأخذ بها وفى التتار خاتمة فى فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج
 مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا كسائر أملاكه كما فى فتاوى
 العتابة انتهى وأما الاراضى التى لا يجوز بيعها ولا وقفها فهى أراضى بيت المال فافهم
 والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بصورة فى كروم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة
 باع بعضهم ما يملكه أرضا وغراسا لرجل لدى قاض فبلغت التيمة وطلبت الاخذ بالشفعة فورا
 لدى القاضى فحكم لها بها ثم باعت ما أخذته به من رجلين لدى قاض ثان وحكم بصحة بيعها
 الواقع بعد حكم القاضى الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد
 المشتريين منها لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان أراضى الكروم خراجية

وان قيراط الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة لشيوعه فحكم القاضي
المذكور بطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع على المشتري
الاول هل نقضه للحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله أم لا (أجاب) حيث كان الحكم
المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان بها قيراطا وقفا فهو غير صحيح اذ حق
الشفعة ينشأ على صحة البيع والارض الخراجية ملك لأصحابها يجوز لهم بيعها ووقفها
وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصة الشائعة المملوكة مطلقا جائز
سواء كان الباقي مملوكا أو وقفا فتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف المشاع أم لا
اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا قائل بعدم صحة بيع حصة الملك حتى تمتنع
الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمة مع الواقف أو قيمه يجاب الى القسمة واذ باع المالك قبل
القسمة ملكه جاز والشيوع باق كما كان ولا يضر ابداءه ولا بقاء في صحة بيعه على قول الكل
أما على قول أبي يوسف فلكونه قائلا بصحة وقف المشاع وأما على قول محمد فلكونه يقول بعدم
صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق
ورد المبيع على المشتري الاول ولو ضر الشيوع لما ردت عليه والحكم السابق لا ينتقض باللاحق
مع توفر شروطه لاسيما مع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
لا يرد عليه باللاحق انتقاض والامر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة
حبسها القاضي بدين لرجل فهربت من السجن هل يضمن السجن ما عليها من الدين لرب
الدين أم لا (أجاب) لا يضمن السجن لعدم وجوب الضمان اذ ليس هنا ما يوجب من بدل
عين مسهولة أو عمل كأجرة أو عقد كبيع وقول بعض علماءنا سجن القاضي خلى رجلا
من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فهرب الدين ان يطالب السجن باحضاره لارائحة فيه
ثبت الضمان لما بذمته الان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخليه من غير حفظ ملزمة بمطالبة
الحضار لا بما بذمة المحبوس اذ لا وجبه لضمانه له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
مات في غير بلده بتأخيه معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي مات فيها
الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا أيضا
قأي الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل ولايته
يختص بهادون الآخر (أجاب) أما نصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا فلا كلام في
صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة أو بعضها فيها فان لم يكن بها
تركة لا يصح نصبه قال في التارخانية رامن اللعيط واذ انصب القاضي وصيا في تركة اليتام
والايتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته
أو كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة أنه قال يصح نصب على كل
حال وبصير الوصي وصيا في جميع التركة انما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام
على السعدي ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى وشرط صحة نصب
القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه في منشوره من السلطان كما صرح به في جامع
الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها
فزوجها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها
له قبل المحلل حكم الشافعي
بصحة النكاح نفذ حكمه
وارتفع الخلاف

مطلب اذا طلب المالك
القسمة مع الواقف يجاب
لذلك

مطلب لضمان على السجن
اذا هرب المدينون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
بلده وله ولد قاصر في بلده
وكل من قاضي البلدين
نصب وصيا
مطلب ليس للقاضي نصب
الوصي الا اذا نص له على
ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغة زوجها
وكيلها مع وجود أبيها
فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها
له قبل المحلل حكم الشافعي
بصحة النكاح نفذ حكمه
وارتفع الخلاف

(أجاب) قد أجمع العلماء ان القضاء في المجتهدات اذا صدر من يراه نافذا واذ ارفع الى من لا يراه لا يجوز ان يطلبه والحل القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماء في النكاح بلا ولي لوطلة هاتلا وبعثه الحنفى الى شافعى ليعقد بينهما قبل المحلل ويحكم بالصحة جازلوم يأخذ الامر والمأمور شيئا وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفصولين را مزا للمختلفات القديمة للمشايخ وفتاوى النسفى والله أعلم (سئل) في العرب والتركمان الذين يقتنون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة البيوت وحفظ المواشى قتلغ في أو انهم هل اذا قتلهم بانهم عند الأئمة الثلاثة أى حنيفة والشافعى وأحمد تنجس ما أصابته بفمها أو يبلل أصاب جلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما أكلت أو شربت طاهر وانما يغسل الاناس بعد ان يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه أم لا وما حقيقة التقليد لمن أراد في مسئلة اضطر اليها على خلاف مذهبه (أجاب) نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز للمقلد تقليد غير امامه من الأئمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما وجبه ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلد الامام الشافعى في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعى النية والترتيب في الوضوء والفتاحة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعا نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقى في مقدمته المسماة بهداية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قلد مالك في مسئلة الماء الذى تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه ان يلتزم جميع ما وجبه الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتره عن ذلك أبلغ في الديانة وأحرى وأمثل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الاخذ في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فان ذلك موجب الفسق والوقوع في الاثم كما نصت عليه الأئمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثيرا المقال وجرى بين الفحول من العلماء عظيم المجال فلان طيل بذكر ذلك وأما التقليد فهو الاخذ بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الاصول حنفية وشافعية والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت بالبينة الشرعية أن غلة الوقف في رضى معلوم سوية بين زيد وعمرو وقضى القاضى بذلك بينهم ما لثبوت القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصة المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذى تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زائدا عن حصته مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفا فيستند لامثبات وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره أصحاب الاصول والفروع أيضا فيطالبه به ويحبسه عليه اذا هو امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المدير اذا حكم بجوازه ما حكم يراه هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الظهيرية فان باعه وقضى القاضى بجوازه يبعه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم ما من الدهر بوجسه من الوجوه ثم مات لا يعتق اه ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء بانه اذا قضى القاضى اذا قضى بجوازه حيث كان ممن يراه لانه فصل مجتهد فيه والقضاء في مثله رفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فان الفتوى على أنه لا ينفذ والله أعلم (سئل) فيما اذا عزل مولا بالسلطان قاضيا أو ناظرا على

مطلب في التقليد

مطلب اذا أخذ احد المستحقين زائدا عما يستحقه ثم ظهر أنه لا يستحق كل ما أخذ وحكم بذلك يرجع عليه بالزائد في المدة الماضية قبل الحكم

مطلب القضاء ببيع المدير نافذ بخلاف أم الولد

مطلب اذا عزل السلطان قاضيا الخ لا ينزع الا بوصول العلم اليه

مطلب ان كان المخبر بالعزل
رسولا ثبت العزل مطلقا وان
فضوليا فلا بد من العدالة
او العدد

مطلب في رجل ادعى على
آخر فارسل له القاضي
محضرا فلم يجده لا يحل
للقاضي ان يخرج امرأته
من بيته ولو طلب المدعى ذلك

مطلب كتاب القاضي الى
القاضي

مطلب لنائب قاض ان
يكتب لنائب قاض آخر
نقل الشهادة ان فوض
السلطان لقضائه الاستنابة

مطلب اذا حكم العنين
وزوجته رجلا فاجله سنة
صح

الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة يعزل بالعزل هل يعزل بوصول العلم اليه أو بمجرد عزل
السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) يعزل عند وصول العلم اليه كما صرحوا به في عزل
الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشافهة أو بكتابه له كتابا بعزله
أو بارساله رسولا عدلا أو غير عدل حر أو عبدا صغيرا أو كبيرا اذا قال له الرسول أرسلني اليك
لا بلغك عزله ولو أخبره فضولي لا بد من أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدالة وذلك لما في انعزاله
قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع صرفه فروع بالاخبار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن
بيته لاجل مصالحه وضرورياته ادعى رجل لدى قاض ديننا وعينا أو شيئا من الانبياء فارسل
القاضي له محضرا ففتش عليه فلم يجده هل يحل للقاضي أن يخرج امرأته وأولاده من داره
ويحتملها من غير طلب المدعى ذلك منه أو يطلبه ما الحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك بمجرد
عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال امتناع الاضرار به وسواء طلب المدعى
ذلك منه أولا قال في الحاوى الزاهدى راجع الفتاوى العضد لعلى السغدسي ولعين الاثمة
الكرباسي نواري المدعى عليه سبعة أيام او ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضي أن يخرج
امرأته وأولاده من داره ويحتملها لا يجيبه القاضي الى ذلك انتهى وفي الخاتمة فان تعذر على
القاضي استحضاره يكتب الى الوالى في احضاره فان قال الوالى لا اظفر به وسأل المدعى من
القاضي تسمير الباب واختم عليه فالحق بالقاضي لا يجيبه الى ذلك الا أن يأتي بشاهدين أنه في منزله وكذا
صرح في مجموعه مؤيد زاده نقلا عن المحط والمسئلة كثيرة الوجود في كتب علمائنا ومحل السهر
والختم ان ثبت امتناعه بلا عذرا ما اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هذه والله أعلم

* (كتاب القاضي الى القاضي) *

(سئل) هل لنائب قاضى القدس بالرملة أن يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة
ليحكم بها أم لا (أجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض لقضائه الاستنابة ثبت
صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام تلك اقامة الجمعة وعند
التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير
الابصار في بحث كتابة قاضى رستاق الى قاضى مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف بينهم في هذه
المسئلة مبنى على الخلاف في أن المصر هل هي شرط لنفاذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية
أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتى كما في البرازية فبناء على هذا يفتى بقبوله
من قاضى رستاق الى قاضى مصر أو رستاق انتهى على أنه في الحقيقة كانه كتب قاضى القدس
الى قاضى دمشق اذ كل قائم مقام مستنابه كما صرحوا به في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب
من نائب القاضى المذكور الى نائب القاضى المزبور والله أعلم

* (باب التحكيم) *

(سئل) في العنين اذا جعل بينهما وبين زوجته محكمين فاجلوه سنة ومضت هل لهم أن يفرقوا
بينهما اذا طلبت أم لا (اجاب) نعم يصح التحكيم في مسئلة العنين لانه ليس بمجدول ولا قود ولا دية
على العاقلة ولهم ان يفرقوا بطلب الزوجة والله أعلم

* (باب خلل المحاضر والسجلات) *

(سئل)

مطلب خلس المحاضر
والسجلات

مطلب المحضر اذا لم يستوف
الشروط لا يعتبر
مطلب في المحضر المستوف
للشروط

مطلب في محضر مضمونه
أن دار فلان انهدم جدارها
وله ميازيب مركبة عليه
تسيل على الزقاق فاذا أذن
له الحاكم بالعمارة على
الاسلوب المرقوم بمجرد ذلك
لا يعتبر اذنه

(سئل) في محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر للعلماء أنه تشاجرت المغاربة بسبب المشيخة وان شيخ المغاربة المذکور كان بالحملة فجاءه فلان وفلان ثلاثة سماهم والعصى بأيديهم وضربوه ونجوه ورضوا أضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجبات ثم حضر فلان المغربي سماه وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذکورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسطر ما هو الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او مما ينبغي كتابته وهل يوجب على الثلاثة المخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية (اجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعداء والتقات والاعتبار بل تسميته محضرا يكاد أن يكون منكرا وهومن موجبات الانتقاد عند العوام خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خسرو وغيره في تعريف المحضر أنه ما كتب فيه حضور الخصمين عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من المدعى عليه أو النكول منه والحكم باليئنة للمدعى على وجه يرفع الاشتباه وأين الدعوى هنا من المدعى وأين الاقرار أو الانكار أو النكول من المدعى عليه وأين الحكم باليئنة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكيمة موجود فيه وقد قال ابن الغرس في الفواكه البديرة

اطراف كل قضية حكيمة * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحمكوم به وله ومحمكوم عليه وحاكم وطريق

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر للعلماء أن داره الفلانية انهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب حصل الوقوف على الجدار المنهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذکور فاذا هو بالصفة المشروحة فاذن الحاكم المذکور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب على الزقاق الغير النافذ على الاسلوب القديم اذا صححنا شرعا هذا حاصل المحضر فهل بمجرد ذلك يثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل مائها في الزقاق الغير النافذ أم لا وهل مجرد الاذن من الحاكم المذکور حكم على أهل الزقاق بغير يئنة شرعية بوجوههم أو اقرار أو نكول منهم بل بمجرد رؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة مطروحة عليه أم لا (اجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل مائها في الزقاق المذکور ومجرد الاذن من غير ثبوت حق التسهيل لا عبرة به ولا بدلائبانه من يئنة تقوم على أهل الحلة بوجوههم أو اقرارهم أو نكولهم عند طلب الميئين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قائل بثبوته برؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر الكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه سواء والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رجل على جاره حدوث ميازيب مركبة على طبقة حادثة يرمى ماؤها في الزقاق المشترك وطلب رفعها (فاجاب) بانها كانت قديما على الاوان هدمه وجدد بناءه وأحدث على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديما على الاوان ووضعها على الطبقة وشهد له جماعة بقدم الميازيب التي كانت على الاوان فنع نائب القاضي المدعى من التعرض له لكونها كانت قديما على الاوان وأبقاها فهل المنع والابقاء كل منهما صاف محلله الشرعي المنصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (اجاب) لم يصادف المنصوص عليه في كتب الحنفية بل هو مصادم لما فيم افقد صرح في الخلاصة ومثله في البزازية في كتاب الحيطان لو أراد أن يجعل ميازيبا أطول من ميزابه أو أعرض أو

مطلب ليس لصاحب الميزاب
أن يرفع ميزابه أو يسفله الخ

مطلب في محضرين

يسبل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله عن موضعه أو يرفعه أو يسفله
لم يكن له ذلك وفي الخاتمة ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لأنه تصرف في المشترك بغير إذن
الشريك وهذا مع كون الماء كلاً كان شاهقاً كان أشد وقعاً وأبعد مياقياً تسع انتشاره ويكثر
انتشاره ويحذر من الأرض ما لا يحفر المتسفل فيمنع عنها شرعاً وليس له أن يسبل ماء طبقة الحادث
في الزقاق المشترك باجتماع علماء تناقها على شركائه وإن أثبت قدم ميازيب الايوان لأن سطح
الايوان غير سطح الطبقة وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقاء لم
يصادف محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الإبطال وما بعد الحق الإللال وما للضرر الآن
يرال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محضرين حاصلها محضر فلان المتولى الخاص
على جانب من الوقف الفلاني وذكر لنا بالحكم أنه انعم عليه بتوليته وقبض غلته وتناول
وظيفته منه وإرسال ما بقي للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير باجرة معلومة
دفعها له وهي علوفته وبدفعها بخلافها للامر الشريف يضمن المدفوع فاجره الحالك بدفع ذلك
ثانياً فلان المذكور تطير علوفته المحوّل بها على القرية فدفعه أخوزيد بالزام من الحالك المذكور
لكونه وكيلاً وكفيلاً عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقع موقعه الشرعي
الموافق لقواعد المذهب الحرر المرعي أم لا (اجاب) ليس ما ذكره الحال هذه بواقع موقعه
الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب الحرر المرعي إذ لا يخلو ما أن تكون الاجارة من المتولى
الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونها على كمالها أم لا فإن كان الأول فقد برئت ذمة زيد المستأجر بدفع
الاجرة المسماة في العقد له فلا يصح تضمينه وإن كان الثاني فكيف يامر الحالك بدفعها ثانياً
والواجب في غير الصحيحة النافذة أجر المثل لا المسمى باجتماع أئمتنا وأن الحقنا الناظر الكبير
بالفضولي في عقد الاجارة جعلنا فلاناً المتولى الخاص بطلبه الاجرة مجيزاً فالاجارة اللاحقية
كالوكالة السابقة وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان
والمنافع فيبرأ المستأجر بالدفع اليه باجتماع أئمتنا وقد أجمعت المتون والشروح والفتاوى على
أن الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كتسليم المبيع
والمستأجر وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك
فكيف يضمن الاجرة وقد أوصاها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعقل كون المدفوع للمتولى
الكبير علوفته بعينه لعدم تعين النقود في العقود وإن عينت فكيف يضمنه لم يقع ملكه عليه
ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض تهور وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة
فهما باطلان داخضان اذ لا وجه للضمن والله أعلم (سئل) في صورة محضرمقيد في السجل
ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
الذين عرفهما القاضى وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة ما للفلانة بنت فلان وأنها تستحق في
ربع وقف جدها لامها فلان بن فلان اتفق لها عن والدها فلانة بنت فلان الواقف وإن الحرمة
المذكورة والدة فلانة بنت فلان الواقف المزبور ثبتوا شرعاً وحكمهم بموجب ذلك حكماً مسؤولاً فيه
بعد تقديم دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستأجر المعصرة الفلانية بالمحلة الفلانية
الجارية في الوقف ومطالبته بقرش واحد من اجرة المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف
المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار
شرعي في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع الحالك المذكور على دفاتر الوقف

مطلب في محضر

المذكورة المقيدة في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة جدة المدعى في ربيع وقف جده
لامه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدته بنت الواقف فلما كان الحال على هذا المنوال وثبت
مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستأجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من
الاجرة للمدعى المذكور فامتثل ذلك المستأجر المذكور وامتثل لأمره بما جرى ذلك في تاريخ كذا
فهو هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور
صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً أو هل يثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في
السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى على مستأجر المعصرة بأجماع علماء شراحهم
الله تعالى لا سيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطبقت
المتون والشروح والفتاوى على أنه إذا أقر المدعى أن المدعى عليه مستأجر لا تسمع عليه الدعوى
ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصماً للدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة إنما هو
على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر المذكور صحيحاً لأنه حكم على غير
خصم إذا استحقاقه الغلة، وقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على المستأجر باطلة لأجماع
أئمتنا لعدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لأنه ليس خصماً في ذلك بالأجماع على أنهم صرحوا
بأن المستحق للدعوى له على متقبلي حوائث الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله إنما يكون ذلك
لناظراً وما ذونه ولا ناظرهنا قد ادعى عليه ولا ما ذونه في نفس الغلة فيما بالك في عين الوقف فكيف
يثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما عليه والمتقبل لا دخل له في إثبات
النسب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر بلا ريب باطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه
والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن
القاضي لا يقضى إلا بالحجة وهي البينة أو الأقرار أو النكول كما في أقرار الخاتمة وقد نقله الشيخ زين
في أشباهه ونظائره في أول كتاب القضاء والشهادات وأنشد

فأطمت خمسة دعاوى * بل امتلأت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بالأجروح والله أعلم
(سئل) في محضر ورد من نائب الحكيم بمدينة السيد الخليل عليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين
صلوات المهيمين الخليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان بأنه جدرمه وقطع اغصان دواليه
بارض كذا وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطالب من المدعى البينة فأحضر رجلين
من قرية لحمل شهادته بأنه أقر لهما بذلك فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكور
صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكور غير صحيح إذ خلله ظاهراً كشمس لأن مجرد
قوله فيه فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد إعلام بما ألزمه الشرع
في نفس الأمر بدون القاضي فيرجع إلى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي
جريان ذلك لا يكون حكماً حيث وقع على مدمات الحكم أو بعضها فبالك بقوله فعرفه أنه لزمه
التعزير الذي هو صريح في الذي ألزم به الشرع فإذا تقرر ذلك وعرفته ظهر لك أن أحد
أطراف هذه القضية وهو الحكم مفقود ومما نظم ابن الغرس في الفتاوى كالبدرية

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكمكم ومحكوم به وله ومحكمكم عليه وحاكم وطريق

وبفقدوا أحد من أطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم

مطلب الخط لا يعتمد عليه
ولا يعمل به

مطلب جذال الكرم

والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رشود بن رشيد و مرزوق بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقال في دعواههما ان مراد باععهما رطل بن بقرشين فوزنه بازارا باشا فوجده عشرة أواق ونصف أوقية و طاباه بالبقية فانكر خالف المدعيان أن مراد باعهما الرطل بن بقرشين اليمن الشرعي ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما الرطل المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا الرطل عشرة أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنه يلزمهما التعزير فطلب السوابني تسطير ذلك بعد السعي اليه بهما فهل يلزم الساعي التعزير البليغ وضمن ما غرما شرعا أم لا (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواههما أنه باعهما رطل بن بقرشين وهو من قسم الموزون كما نشاهده ولا بد من ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بازارا باشا لاحتمال انفراد كل واحد مناه شرط لصحة الدعوى وقوله خالف المدعيان بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كتابه وقاضيه اذ يجرى التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان عجزا يعنى عن البرهان ولم يرض الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف قمين باع طعاما بعينه عشرة وقال بعثك جزا فاعشرة وقال المشتري اشتريت مكيالة يتخالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن انتهى فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بخلاف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما الرطل صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا الرطل عشرة أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنهما يلزمهما التعزير الخ لبت شعري من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجز التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بخلاف المشتريين ما لم يجز التحالف حسبما نطق الحديث لانه يخالف الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بغير دحلف المدعين مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصر حو ابان الاصح في مسئلة خالف المدعى عليه واقامة البينة بعد عينه عليه بالمدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرفك كيف بما ذكر يعز ر الرجلان المذكوران هذا لا قائل به وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهوان فمشهور في الكتب مسطور وفول المتأخرين أفنوا بجواز قتله حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى .

القتل مشروع عليه واجب * زجراله والقتل فيه مقنع

شاهان شه ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو بيرع والله أعلم

(سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمر وأنه كان هو والمدعى عليه و خالد عقدوا شركة على أن يضع كل مبلغا وأن زيدا سلم عمر المدعى عليه خمسة مائة قرش وسبعين قرشا وخالد أسلمه نظيرها وأن يضع عمر و ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وأن خالد المذكور أخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا ومهما فتح الله تعالى للمدعى الثلثان والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور بيلده بمائة قرش وقاشا مصر يا تسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتاخر له من مال الشركة أربع مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعامصرية ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربع مائة قرش الباقية له من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور وأن خالد أخذ ماله وانفصل عنهما وأنه وضع في الشركة

مطلب محضر في الشركة

خمسائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خالدا تسلم مال الشركة وأنكرته تسلم من المدعي المذكور المبلغ المدعي به وإن ثبت ما يدعيه فاحضر كلا من فلان وفلان فشهدا بأن المدعي والمدعي عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه من مال الشركة أربع مائة قرش منها ثلثمائة قطعا مصرية ومائة أسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم المترافع لديه ثبوتائهما وحكم بموجبه حكما صحيحا مريعا طلب المدعي الزام المدعي عليه بالمبلغ المذكور وقدره أربع مائة قرش فالزم بذلك الزام مريعا تاما معتبرا مريعا وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح خال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح أو ضحو النام فيه وأجيبوا عما يحتويه باحسن إيضاح وأقصر جواب (أجاب) خلل هذا المحضر أوضح من أن يذكر وذلك لما في المذهب قد تقرر من أن مال الشركة في يد الشريك أمانة وأن النقديتين في الامانات والشركات والغصوب والمضاربات وأن قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهداتما تقبل على السبب لأعلى الحكم وإن الشهادة المترتبة على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعيين غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كما هو مصرح به في كثير من الكتب فاذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يجوز أن يكون قد تصرف في دراهم الشركة بشراء الأعيان ودفعها في غنها أو لا يكون فإن كان قد تصرف فيهما إلا تصح دعوى عينها بعده لأنه قد تصرف فيها عموما دون له به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عينها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب ردّها بعينها إن تفاسخا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بانها في ذمته وقوله بأعنه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعي وقاسا مصر ياتسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخر له كذا فأولا الامانة لا تجوز المقاصصة بها وثانيا قبضها لا ينوب عن قبض ثمن المبيع الثابت في ذمة المدعي كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لأنهما معينة وعن المبيع غير معين فالواجب فيها ردّها بعينها حتى قال بعض أئمتنا ينبغي للمدعي في مثل ذلك أن يطالب المدعي عليه أو لا يحضر تلك الدراهم فيقيم البيئة عليها كسائر النقليات فالمدعي المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدهم وفسخ الشركة حتى يكون حقه في رد عين تلك الدراهم وقوله واستمر هو والمدعي عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا ربحا يفهم من ظاهره التصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش إلى آخره بعد قوله بأعنه صبرة حنطة بمائة قرش وقاسا يتسعين قرشا ربحا يفهم منه عدمه وقول الشاهدين تحاسبا وكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه شهادة بالحكم وهي كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه الخ مسيبا عن قولهما تحاسبا قد علمت عدم صلاحيته مسيبا عنه وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوتها لا المال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة عليها إذ لا بد للشهادة ولو قدر أنها مستقيمة من الدعوى الصحيحة إذ سمعها مني على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحتها فان قلت إنكاره التسلم من المدعي موجب للضمان والثبوت في الذمة قلت نعم لكن لم يجز فيه بخصوصه خصوصية شرعية وانصباب حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الإنكار لأنه لم يلاحظ للمدعي

مطلب الامانة لا تجوز
المقاصصة بها ولا ينوب
قبضها عن قبض ثمن المبيع

ولا للشاهد ولا لغيرهما وهو الأصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به ولا الشهادة عليه ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأني ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى به فشهادة الشاهدين بان المدعى والمدعى عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بدمعة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما وانما لهما الاسباب كما شرح هذا مع أن تسعة أعشار المحضر أو أزيد حشوا لا حاجة اليه ومن صبغ اصبعه في الفقه ظهر له خله كنفق الصبي والله أعلم (سئل) في محضر صورته أذنى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغيرين على رجل أنه قتل أباهما الذي هو ابنه عمدا فانكر فبرهن الاب على ما ادعى فكتب القاضي أنه عترف أنه يلزمه القصاص تعريفا شرعيا فهل يكون التعريف المذكور حكما يمنع المخالف القائل بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين وعمل يكون القصاص موروثا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل على طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم انشاء الزام أو اطلاق وعرفه في الفواكه البدئية أنه الإلزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا ثم قال وقولنا على صفة مختصة فصل احترازه عن مطلق الإلزام إذا لم يعتبر هنا الإلزام بالصيغة الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وفي معنى الحكم للطرابلسي بعد تقرير كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً هذا في قوله ثبت عندى فكيف اذا كتب فعرفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف أن قاتل النفس المعصومة عمدا بغير حق يقتل يكون حكما والمسئلة فيه اخلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين فأصحابنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما حكاه الزياهي فلو حكم بتأخير شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صبغ الحكم في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر أن القصاص يجري على فرائض الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والام كسائر أمواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلم يبايعفوا البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ولا يحرم التعرض للقاتل بالقتل بذلك لسقوطه بعفو العافي قل نصيبه أو أكثر والحاصل أن التعريف ليس حكما وان القصاص يجري على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الارث في ماله فله منه في قصاصه ولما كان لا يتجزأ يسقط بعفو أحدهم فلا بد من حضورهم جميعا حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص وكان الواجب السؤال عن الشهود وتزكيتهم لاسيما في القصاص فانه باجتماع علمائنا واجب والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مسطور والله أعلم (سئل) في محضر ورد عليه من دمشق الشام صورته منع محمد افندي ابن أحمد الحنفي ابراهيم ابن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الناظر على وقف جدّه محمد ابن صاحب القانون المستحق لرعيه مع من بشركة النائب نو كيلة عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة بنت محمد النائب نو كيلة عنها في ذلك وفي غيرهما وجب حجة سابقة وموكليهما وجهة الوقف المرقوم من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظراً أحمد افندي ابن محمد واستحقاقه في رعيه مع من بشركة في جميع الجنينة الكائنة بأراضي مقرى الحدود بكذا وكذا لحرانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل بالتنفيذ على

مطلب محضر في دعوى
قبيل

مطلب القصاص يجري
على فرائض الله والاحتياط
واجب فيه

العادة وأبقى الجنيثة بمحدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أحد الناظر المزبور من التصرف
 فيه بالجهة وقف جده أو وقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتاس من وكيل أحد الناظر
 المدعو مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل
 المزبور بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثيين أزال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وأن باب
 أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أحد أفندي الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي
 يعارض الموكلين المذكورين ويقول إن الباب المسدود الذي هو الآن موجود بجنيثة جرباش
 وإن حدها شرقاً جنيثة الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموماليه فأبرز إبراهيم
 أيضاً كتاب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي جنيثة الشاردية والباب
 المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بمحد الشاردية من الجانب الغربي جنيثة
 جرباش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتمس كل منهما من الحاكم أن يعين من جهته
 للكشف من يعتمد عليه فعين شعبان أفندي فتوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد جنيثة
 جرباش مستقلة على أرض منخفضة قبلية وأرض عالية شمالية ووجد جنيثة الشاردية أرض
 منخفضة وشمالية أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف
 السنة من المتداعين المذكورين بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر إبراهيم بن فلان
 والحرمة فلانة بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيثة جرباش وإن
 الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيثة جرباش غربي جنيثة الشاردية كان حداً فاصلاً بين
 الجنيثيين بالقرب من الأصول التوت الشاميات الموجودة يومئذ وأزيل وأن باب الجنيثة
 الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذي
 كان به الجدار من الجانب القبلي فوجد كوماً من التراب فأخبره إبراهيم بن عثمان بأنه تراب الجدار
 المزبور كان فاصلاً وأنه جرف وترك في محله وعاد الحاكم الكشف وأخبر الحاكم الموماليه
 أخباراً شرعياً وحضر لدى الحاكم الموماليه الحاج سري الدين بن إبراهيم البعلبي وشهد على
 وجههما بالحد الفاصل بين الجنيثيين بالجدار الذي كان بالجلس بالقرب من الأصول التوت
 الشاميات وإن الباب المسدود بجنيثة جرباش وإن باب الشاردية أزاله السيل من قديم الزمان
 شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرباش وأبقى ذلك بيد الناظر ومكنه
 من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعاً أم لا (أجاب) هذا
 المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد وكذا لا بد منه
 كما صرح به في الأشباه والنظائر فراجع إن شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب حجة سابقة
 والحجة في كلامه كاعتدائه برقوم وبمثله الحجة لا تقوم ومثله قوله الشاهد بذلك كتاب الوقف
 المؤرخ المتصل بالتنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاعتدائه بقرصوا على أن الخط لا يعمل به
 فلا يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضي إلا بالحجة
 وهي البينة أو الإقرار أو الذم كقول وأنت على يقين أنه إذا لم يعلم ذواليسد من الخارج فالقاضي
 لا يدري المدعي من المدعى عليه وإذا لم يعلم ذلك لا يدري البينة على من منهم ما ودعوى الوقفين
 كدعوى المالكين كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة أنه
 لا يعمل بالتنافيذ الواقعة في زماننا لعدم استيفائها للشرائط الحكمية وهي كونها حادثة وقع
 فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن الفرس في القواعد

البدرية بقوله

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق
حكيم ومحكوم به وله ومحم * ككوم عليه وحكم وطريق
ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود فلاح الجنيستين أزال الفاصل وضهما بغير
طريق شرعي وإن باب احداهما موجود وهو الآن مسدود وإن أحدا فندي الناظر الذي هو
الموكل يعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فإن كان كذلك فكيف
يصح قوله في آخره وأبقى ذلك بيد الناظر وإن كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو
صادر عن غير تعقل ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وأبرز إبراهيم أيضا كتاب الوقف من السجل
فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنها قوله
فطلب الكشف البينة والمأمور بالكشف ليس له طلب البينة لأنهما اللعائم ولا يصح الحكم منه
ومنها قوله فحضر إبراهيم والحرمه فلانة وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيستين
جرباش هذا بالهذيان أشبه إذا المدعى كونه وقف فلان على الجهة القلائية لا كون الباب للجنيستين
كما لا يخفى وهذه اللام لا تصح أن تكون للملك ولا وقف وإن كانت للاختصاص فهو غير المدعى
ومثله قوله وإن الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيستين جرباش غربي جنيستين الشاردية كان حدا
فاصلا بين الجنيستين بالقرب من الأصول إلى آخره أذهى شهادة بأنه حد فاصل فلا إثبات فيه
ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب مجهول المقدار وقوله وإن باب الجنيستين الشاردية أزيل شهادة
بإزالته لأبشئ مما يدعيه المدعى وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر أن مراده به الكشف
المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخبر الحاكم الموما إليه في وجه المدعين
المذكورين أخبارا شرعية حكاية حال لا تتعلق بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج
سري الدين بن إبراهيم وشهد على وجههما بأن الحد الفاصل بين الجنيستين الحد الذي كان
بالجلس بالقرب من الأصول وإن الباب المسدود لجنيستين جرباش وإن باب الشاردية أزاله السبيل
من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك إذ لا تعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف
فلان بن فلان على الجهة القلائية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجنيستين فهي أجنبية عن المتنازع
فيه كما لا يخفى على فقيه إلى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي أظهر من أن تذكر وما أرى هذا المحضر
الامحضر هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

(كتاب الشهادات)

(سئل) فيما إذا شهد اليهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة
الشرعية أم لا تقبل (اجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى وأنعم بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة
وسلمها للمشتري ثم ادعاها انسان وشهد له البائع وقال بعت مالا أملاك وهي لهذا المدعى هل تقبل
شهادته والحال هذه أم لا (اجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المدعى كفى
البرازية والحانية وغيرهما فلا يلتفت إلى قوله بعت مالا أملاك وعلى مدعى الدابة البينة والله أعلم
(سئل) في الشاهد الفرد هل يقوم به حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد
أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا أو علانية طعن الخصم أم لا (اجاب)

مطلب كتاب الشهادات
مطلب الشهادة على الجرح
المجرد لا تقبل
مطلب شهادة البائع أنه باع
مالا بملك غير مقبولة وعلى
المدعى البينة
مطلب شهادة الفرد كالعديم
وإن تم النصاب يسأل القاضي
عن عدالته سرا أو علنا طعن
الخصم أو لم يطعن

مطلب شهادة الشريك
المفاوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
ان كان المشهود به مشتركا
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل الا اذا اعيدت
الدعوى ووافقت الشهادة
مطلب أعوانحكام السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ البلاد
وضمان الجهات والعرفاء
لا تقبل
مطلب كالذى قبله
مطلب شهادة الدروز لا تقبل
ولا تحل ذبايحهم ولا
مناحتهم كالجنوس
مطلب في رجل تزوج
بنت فادعى آخر أنه تزوجها
قبله وأثبت ذلك وحكم
الحاكم فرجع الشهود
لا ينقض الحكم
مطلب اذا رجع الشهود
يعزرون وشرط صحته ان
يكون لدى قاض
مطلب في شاهدي طلاق
ثلاث آخر اشهادتهما الخ
مطلب اذا أركب المدعي
الشهود لبعده المسافة لا بطل
شهادتهم بذلك
مطلب شهادة الاعمى غير
مقبولة ولو فيما ثبت بالتسامع

شهادة الواحد كالعدم واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة
المسلم بل لابد ان يسأل عنها سرا وعلانية في جميع الحقوق وسائر الحوادث طعن الخصم او لم
يطعن على ما عليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك
شركة ملك لشريكه هل تجوز حيث كان المدعي ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة تنفعا
لشريك الشاهد أم لا (أجاب) انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذا
شريك العنان والملك اذا كان المشهود به مشتركا وأما اذا لم تقع في المشرك فهي مقبولة كما هو
مقيد في المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم
أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية
لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقتا تقبل والله أعلم
(سئل) في رجل من أعوانحكام سياسة زمانا هل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن
الحرام ولا يبالى من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم
(سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازيا
لفتح القدير ان شهادتهم وشهادة المعرفين في الممالك والعرفاء في جميع الاصناف وضمان الجهات
لا تقبل (وأقول) لاشك أنهم فسقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد
يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وجباة المحلات والعرفاء هل هي مقبولة
أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلا عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في
شهادة الدروز على المسلمين (أجاب) لا تقبل اذ هم كفار بلا انكار وقد أفتى بعض العلماء
العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبايحهم ولا مناحتهم كالجنوس بل هم شر منهن ان صبح ما نقل عنهم
والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من وليها وعقد عليها عقدا شرعيا ودفعت
صداقها بتمامه فلما أراد الدخول بها ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقدا
قبل هذا وأقام بينة وكتب بذلك حجة لدى قاضي الرملة واليينة المذكورة رجعت عن شهادتها
من غير اكرام بحضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحا أن بنينا في شهادتنا فهل حيث رجعوا عن
الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفعت الصداق وينقض الحكم لانه لم
يصادف محلا أم كيف الحال (أجاب) لا ينقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير
والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي تترتب عليه أحكام الرجوع
ان يكون عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا والتعزير لازم لهم على كل حال
لارتكابهم المعصية وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سر بيان
رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شاهدي طلاق ثلاث آخر اشهادتهما الى مدة تبلغ اثنين
وخسين يوما ولا عذر بهما مع مشاهدتهما للزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يفسقان
بتأخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما
والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا طلبت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين
واحتج الى الركوب فأدى المدعي للشاهدين أجره دأبهم ما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا
(أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم به في الملتقط والله أعلم (سئل) في حاكورة
مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادعى أحد الشركاء
على الشركاء الحاضرين والغائبين ان أرض الحاكورة وقف وأتى بشاهدين أحدهما أعمى

يشهد على الحاضرين والغائبين بأنها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين
 أم على الحاضرين فقط أم لا ولا (أجاب) لا تقبل لا على الحاضرين ولا على الغائبين أما على
 الغائبين فظاهر لأن في شركة الاملاك لا ينتصب أحد خصما عن الآخر وأما على الحاضرين
 فلا ن شهادته الا على لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقته السماع كما صرح به في تنوير
 الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الأعمى والقروى وأرباب الصناعات الدنية كالزبال
 والحائث والقنواقي والاعرابي اذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود
 عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر
 في شرح قوله أو يبول وليس منها أي ليس من الأشياء التي تجل بالروعة فتسقط بها العدالة
 الصناعة الدنية كالقنواقي والزبال والحائث فان الصحيح قبول شهادته اذا كان عدلا ومثله
 النحاسون والدلالون والعامية على قبول شهادة الاعرابي والقروى اذا كان عدلا انتهى فان
 العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يعول عليه وينبغي به فأن ترى كثيرا من أرباب الصناعات الدنية
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوى المراتب
 قال الله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من
 طائفة بيننا وبين المشهود تعصب ظاهر بأنهم أثاروا فتنة ذهبت فيها أنفسهم سلوا حرم
 سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء وضربوا فيه بالبارود وانهم قاتلوا صوباشي المدينة
 وأن قصدتهم بحمى معون العصاة ويهجمون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل
 هذه الشهادة اذ قبولها يبنى على الدعوى الصحيحة وأين هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب
 لردّها وعدم سماعها ففي الخلاصة والبرازية من أدب القاضى أصل الشهادة لا تقبل عند
 التعصب فالجرح أولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين
 الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني
 فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم ففي الحديث ليس منّا من دعا
 الى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة بتركبه والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فانكر المدعى عليه فأتى بشاهدين شهد أحدهما
 بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة
 المذكورة أم لا لاسماع اطلاق المدعى والشاهدين القروى مع تنوعها (أجاب) لا تقبل
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا آخر بأخذ ماله وشهد المشهود
 له لشاهد بماله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل شهادة بعض
 قافلة البعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة
 الآخر له أو لا باتفاق العلماء وقد رادف المتون والشروح والفتاوى على ذلك قال في الهداية
 واذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخران للاولين بمثل ذلك جازت
 شهادتهما ومثله في متن الكنز وملة في البحر قال غالب الشراح في مسألة المتون في طرف الدليل
 والزام المخالف في دين الميت فصار كما اذا شهد الفريقان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر
 بخلاف الشهادة في حال الحياة لان الدين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في ماله فلا تحقق الشركة وقد
 اتفق الامام وصاحباه على جواز ذلك في الحي ومسئلتنا دعوى على الحي فوجب قبولها والله
 أعلم (سئل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليدلسا كن أم

مطلب شهادة القروى
والاخي وأرباب الصناعات
الدنية مقبولة حيث كانوا
عدولا

مطلب شهادة المتعصب
غير مقبولة

مطلب اذا وافق أحد
الشاهدين وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب شهادة رجل لا آخر
شهادته بمثل تلك مقبولة

مطلب اليدلسا كن الدار
لأن بيده مفتاح بيت منها
ولا يثبت الملك له بالشهادة
أنه ذو يد لتسوية

للذي يسهه مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن بيده المفتاح في البيت اذا شهد له شاهدان بوضع اليد عليه أم لا (أجاب) اليد لمن له السكنى لا لمن بيده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بأنه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع اليد الملك لانها متنوعة يد استعارة ويد استيداع ويد استئجار ويد ارتهاان ويد غصب ويد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته الفلانية وأدخلها في داره بلا اذنه وخرج على فرسه للطاحونة فتبعها المهرية فأدخلها للطاحونة فوقع في الشاغر وهلمكت وأقام بينة باقراره بذلك هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما الضمان فقد صرحوا بأن من أخذ جارية غيره فتبعه بحش فأكله الذئب ان ساقه أو تعرض له بشئ ضمن والا لا وهذا قد تعرض لها بالادخال في الموضوعين فمقرر عليه الضمان وأما قبول البينة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكلة أن أمه وكات هذا في قبض حقوقهما من فلان وفي خصوصته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كما صرح به البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصرى وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة الزور التي عدلت الاشرار بالله تعالى بنصر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى تاليا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بأنها لا تثبت بالبينة معملين بأنها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه بأنه شهد زورا من أندر ما يكون واضرار للناس بها عظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجري العوام الذين هم كالانعام عليها فيستضرع عباد الله تعالى بها فهل لها طريق غير الاقرار والله تعالى ان تشفوا الغليل بما يؤدى الى حسم مادة التزوير وانكم الاجر الوافر الغزير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح الكتر بانه اذا أقام المقضى عليه البينة أنهم ما رجعا عند قاض آخر غير الذي كان قضي بالحق تبطل بينته لانه ادعى رجوعا صححا وذكرا قبله ان ركن الرجوع ان يقول رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت وشرطه ان يكون في مجلس التاخي فيه فظهر أنه اذا أقام البينة عند القاضي بأنها قالا لا عند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعنا اليه بذلك وطلب موجب من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو سر مخ كلام الزيلعي وهو طريق الى اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينة كالثابت عينا فكذا كان القاضي بهذه البينة عاين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع حصه في فرس مشترك لرجل وسلمه الله هل يضمن بتسليمه له أم لا وهل اذا أنكر ورثته البائع البيع والتسليم وشهدت شهود بالبائع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود الى بيان لون الدابة واسم المشتري أم لا يكفون وهل اذا سلمهم القاضي عن لونهم فقالوا لا ندري لونهم اترد شهادتهم بذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريك بالتسليم والمشتري حيث سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك اذ لا دخل لذلك فيما يتعلق بالضمان ولا اترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستوى ذكره وتركه ونخرج

مطلب أدخل مهره الغير داره وطاحوته فهلكت في الشاغر تسمع البينة على اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار بالغصب مقبولة

مطلب شهادة ابن الموكلة أن أمه وكات فلانا بقبض حقوقهما من فلان وخصوصته لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على النصرى وبالعكس مقبولة
مطلب في اثبات شهادة الزور

مطلب اذا أقام بينة أن الشاهدين قالا عند قاض آخر رجعنا عن شهادتنا أو شهدنا بزور تقبل

مطلب لو باع حصه من فرس وسلم الشريك يكفي للضمان ولا يشترط لصحة الشهادة بيان لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

منه مسائل كثيرة اه والله أعلم (سئل) فيما إذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير
حدود قود مع شاهد أصلي وأما بالشينات على أصلها هل للقاضي أن يحكم للمشهد له بالمشهود به
أم لا وهل يشترط في صحة أن يكون الشاهد الأصلي بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر أم لا
(أجاب) مسألة الشهادة على الشهادة أفردت بباب مستقل في كتب الفقهاء ومخلص القول
فيها أنها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وأنها على كل أصل فرعان ولو شهد واحد أصلي وآخران
فرعان على شهادة أصل غيره جاز والأشهاد أن يقول أشهد على شهادة في أشهاد أن الأمر كذا
وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن الأمر كذا وكذا ولا شهادة
لفرع إلا بموت أصله أو مرضه أو سفره هذا ما مشيت عليه متون المذهب وعن أبي يوسف أن كان
في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الشهادا حيا لحقوق الناس
قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه أبو الليث وكثير
من المشايخ وقال نخر الاسلام أنه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره والله
تعالى أعلم (سئل) في صهرين تخاصما فدخل رجل أجني بينهما متصرا لهما وضرب
الآخر تعديا ثم ان الصهر المنتصر له اشتكى المضروب الى القاضي وقال انه بصق في وجهه وأقام
الضارب وولده شاهدين له بما ادعى هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل حيث بدت العداوة والبغضاء
والتعصب منهما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما أكبر الكفار فقال
الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال ألا وشهادة الزور حتى قال المسائل ليتني لم
أسأل (أجاب) لا تقبل شهادة من ظهرت منه هذه الامور لفسقه به الا لا يؤمن عليه من شهادة
الزور وهذا ظاهر وفي غالب كتب الفقه مقرر مشهور وأما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا
مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا الجريري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أبئكم بأ أكبر الكفار ثلثا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار
بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال ألا وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته
سكت وقال النووي في اذكاره وروينا في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة تفصيلا عن الحارث
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أبئكم بأ أكبر الكفار ثلثا قلنا
بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال ألا وقول الزور
وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الترغيب والترهيب للمنفذ رضي الله
تعالى عن جرير بن قاتك رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى ثلاث مرات
ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفاء لله غير مشركين به رواه
أبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موقوفا على ابن مسعود
بأسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد
ورواه الطبراني في الاوسط واللفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير تضرب
بمناقيرها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تفارق قدماء على
الارض حتى ينفذ به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشقاوة مرتكبها
كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتين الهاجين عليهم الغير مباليين بغضب رب العالمين

مطلب شهادة من بدت منه
العداوة غير مقبولة

مطلب في حديث شهادة
الزور

مطلب الشهادة بالوقف
بلا بيان الواقف فيها خلاف
والصحيح أنه لا بد منه

مطلب في الشهادة بالتسامع
بالوقف

أعازنا الله تعالى والمسلمين من غضبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه هل تقبل
أم لا وإذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة هل ثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما
الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه ففيها خلاف ذكره أكثر فقهاءنا قبل تقبل وقيل لا وقبل بالتفصيل
أن قديما قبلت والا لا قال في البرازية شهد وأنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير
الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وأما
إذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لأن علم فيه خلافا عند
علمنا والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف قائلين نشهد بالتسامع لا نسمعنا من الثقات
أن الحكر الفلاني وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوف عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة
هذه أم لا (أجاب) ليعلم أولا أن لمسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع أصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر
الرواية وإنما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلف المشايخ فيها اختلافا بطول
ذكره كما هو دأبهم في أغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجحه من يعتبر ترجيحه قال في الخاتمة
والخلاصة والبرازية لو قالوا شهدنا بذلك لا نسمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح
قوله وان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا
شهدنا لا نسمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فتقبل فيهما ولو فسر
للقاضي أنه أخبره من يثق به واستثنى العمادى في فصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخاتمة
والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الإمام ظهير الدين إذا لم يكن
الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف وإذا شهدوا على أن هذه الضيقة وقف ولم يذكروا الجهة
لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهد وأنه وقف ولم يبينوا
الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل
حال وهو الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قديما ويصرف إلى
الفقراء وفيه لو صرح باسمع تقبل إذا الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة
سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسماع فإذا افرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه
الشهادة بسماع اهـ وهو عيّل إلى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل أن المسئلة وقع
فيها اختلاف كثير وينبغي أن لا يعدل عن كلام قاضيان الذي قدمناه في صدر الكلام والله أعلم
(سئل) في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف وما حد التقدم وهل
يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان إلى أن يصل إلى من يشهد بالثبت
على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما استمر عنده من أخبار الثقات من غير بيان
من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتون في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بما لم يعاينه إلا في
النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الأبصار
وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو
الذي يشتهر والكل من هؤلاء أطلق فعلم المتقدم وغيره فان قيل عللوا ذلك ببداية الشهود ووفاء
الأوراق فكان هو المثبت للحكم قلنا انتدأوها لا ينفي الحكم بعلة غيرها كما صرح به أصحاب
الاصول أن انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحكم عند تعددها وأما التقدم فقال أهل اللغة قدم
الشيء بالضم قدما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما يعده الناس قديما ولا يشترط أن يقول الشاهد
سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما نثر الشهادة عند بعض العلماء وإن كان رده بعض

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالتسامع تقدم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الأشياء التي تقبل
الشهادة فيها بالتسامع

مطلب لو فسروا للقاضي
انهم يشهدون بالتسامع
لا تقبل شهادتهم

مطلب شهادة الفقيه الذي
يلقن المتناكح، مقبولة في
أصل النكاح وفي قدر
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج وابن
عمة شقيقة وابن عمة لام
فالباقي بعد فرض الزوج
لابن العمة الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج وابن
العمة بينة الخ

مطلب ادعى أحد الورثة
على آخر أنك اشتريت هذا
الشيء من المورث في المرض
وادعى الآخر أني اشتريته
في الصحة وكل أقام بينة البينة
للمشتري في الصحة

مطلب شهادة البائع للمشتري
لا تقبل

مطلب اذا ردت شهادة
الشاهد لعدم العدالة ليس
لمن ردها ولا لغيره ان يقبلها
بخلاف ما اذا ردت لغير ذلك
مطلب في الشهادة على
المخدرة وما فيها من الخلاف

المحققين كابن الهمام وقطعه بالشهادة كلف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة بالسمع
وفسروا قائلين تشهد بالسمع لاننا سمعنا من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعاً تعصبهم في هذه
الشهادة وأنهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم وايداعه فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب
عليهم بسبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في الخاتمة والخلاصة والبرازية
وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسمع من غير تفسير
قال غالب الشراح في شرح كلام المتون بعد قولهم ولا يشهد بما لم يعاينه الا في كذا وكذا
والقياس أن لا يجوز لان الشهادة لا تجوز الا بعلم على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم الا بالشهادة
والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصلاً كالبيع والاجارة بل أولى ولهذا الوفسر للقاضي لا تقبل
فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسمع هو القياس والاستحسان الموافق
لما صرح به قاضيخان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزرون وكيف لا وهم فيها متعصبون
قصدوا بهما ضرر المشهود عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه الذي يلقن الايجاب والقبول
للمتناكحين هل تقبل لاحدهما عند التجاح في أصل النكاح أو في مقدار ماسمى من المهر أم لا
(أجاب) تقبل لان النكاح يتم بهما لا بتلقي الفقيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
وعن ابن عمة لاب وأم وابن عمة لام فهل بعد فرض الزوج يرث ابن العمة لام أم لا يرث ويكون
النصف الباقي من الميراث لابن العمة من الابوين وهل اذا ادعى ورثة الزوج المرأة بعد موته أنها
خلقت ولدا وماتت وقامت بينة تشهد لهم بذلك وأقام ابن العمة بينة تشهد أن الولد مات قبل
وفاتها فأى من البينتين تسمع (أجاب) ابن العمة من الابوين أولى بالميراث من ابن العمة لام فقط
للقوة كما صرح جوابه في أولاد النصف الرابع جميعاً وأما مسئلة أقامة البينتين المذكورتين فلا
شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهمما
مردودتان لان احدهما كاذبة ييقن وليست احدهما بأولى من الاخرى واذا ردتا رجعا الى
ما هو ثابت ييقن وهو ارث ابن العمة من الابوين المتيقن موتها في حياته ولا يترك المحقق لاجل
الموهرم كما هو لمن صبغ أنامله في الفقه ظاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت
وابن عم عصبة ادعى على البنت بيتاً أنه مخلف عنها وله نصفه ارثاً فأدعت شراءه منها في الصحة وادعى
أنه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينة انه كان في المرض هل تسمع وينقض
الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا ينقض الحكم السابق لان بينة هي المقدمة لمخالفتها
الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته والبينية بينة من يثبت خلاف الظاهر والله أعلم
(سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما
لورد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له أو لقاض آخر قبول شهادته
في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة لغير تهمة هي عدم
العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لمعنى لا يوجب الخل في عدالة باعتباره عدم الاتيان بما هو شرط
القبول من الافاظ يجوز قبولها اذا أتى بما هو شرط وان كان تهمة في الدين ولمروءة لا يجوز
قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي والله
أعلم (سئل) في مخدرة معتدة عن وفاة عرف بها من يجوز تعريضه بها شرعاً بحضرة شهود أقرت
باشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهدت الشهود الحاضرون للتعريف
على فلاة بنت فلان من المشاهير الاعيان المعروف بها أنها أقرت بحضرة تباكدا يجوز ذلك أم لا

(أجاب)

(أجاب) قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتنبه أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وإن لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف في المزك والمترجم والاشنان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهرزاده كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا واحداً في الحاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشار الشهود إليها وقالوا هذه شهيد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا تحملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها بعينها أم لا صحت شهادتهما وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوها كذا في التارخانية أيضاً وغيرها من قولها أما إذا كانت حية الخ يعلم الحكم في المسئلة المسؤل عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غيره وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشهادة عليهم قبلت أيضاً لكن يحتاج المدعى إلى إقامة بينة انها تلك بعينها انظر إلى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل إذا شهد المودعان للمودع في فرس الودعة أن فلاناً باجر حها فحانت وهي يدهما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى إذا تخادم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اهـ وينبغي جله على ما إذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة أو لم يكثر ذلك منهم توفيقاً اهـ كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر للمدعى قبل الرد اهـ وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الاجير والتلميذ لاستاذة لا تقبل وفسره أي التلميذ في الخلاصة بالذي يأكل مع عياله في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خالصاً لم تقبل والاقبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ وشحوة بالاولى والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى مبلغ معلوم وشهدت البينة بأن دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة العدد لا نعرف كم هي فهل يثبت المدعى بهذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك اجاباً قطعاً ولا يوجبهم خلافه ما في الخاتمة والخلاصة والبرازية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى من دياره درهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بجودتها الاحتمال انها تكون مموهة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لانه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالجهول والحكم بها فليتيقن ذلك اذ لا بد من العلم بالحكموم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل كتابه الثابت بعد ذكر الموقوف انشاء الواقف المدعى حسن بن اسمعيل بن محمد بن خر يص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهما الذكور والبنات بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد البنات ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم أنسألهم الذكور ثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصوراً فتصرف فيه بالاستغلال مدة حياته متلقياً ذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والده يسمى علوان على ابن منصور المذكور انحصر فيه بعد أبيه

مطلب في شهادة من كانوا في عائلة واحدة بعضهم لبعض
مطلب الشهود إذا خاصوا
المدعى عليه تقبل شهادتهم
ان عدولا ما لم يساعدوا
المدعى في الخصومة

مطلب لا تسمع شهادة المودع
والمستعير والمستاجر قبل
الرد

مطلب شهادة التلميذ لاستاذة
غير مقبولة وكذا الاجير
وكذا من في عياله

مطلب ادعى مبلغاً معلوماً
وأقام بينة يشهدون أنه
دفع للمدعى عليه صرة
لا يعلمون قدرها لا تقبل

مطلب في دفع ايهام ما وقع
في الفتاوى الخ

مطلب في رجل وقف على
نفسه واولاده الخ فادعى
رجل أنه من اولاد أب جد
الواقف وأقام بينة على ذلك
لا تسمع

قائلا في دعواه ان اباها الموكل له من اولاد الذكور وانه يستحق نصف ريع الموقوف المذكور فانكر المدعى عليه كون الموكل من اولاد الذكور فاقام المدعى شاهدين شهدا بان الموكل المزبور ابن عطاء الله وعطاء الله من اولاد خريص من اولاد الذكور فهل بهذه الشهادة يثبت للموكل استحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور اولاد حسن المشروط لهم الريع أم لا يثبت لان شهادتهما قاصرة على أن الموكل الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن خريص بخلاف ان يكون من ذرية اولاد خريص واولاد اولاده فيكون من ذرية أخى الواقف أو من ذرية ابن أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين لا يثبت بها استحقاق علوان في وقف حسن المذكور اذ لا يلزم من كونه من اولاد خريص ان يكون ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها استحقاق المدعى في وقف حسن اذ اجرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له بنصف ريع الوقف مع من يتصل بحسن الواقف من غير تخیل ان في نسبة فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزال ماتت عن زوجها وهي واضعة يدها على كرم ادعت خديجة بنت اخ جده غزال أنه وقف الخ

مطلب في امرأة اسمها غزال ماتت عن زوجها وهي واضعة يدها على كرم ادعت خديجة بنت اخ جده غزال أنه وقف الخ

لدى حاكم شرعي انه وقف من قبل جدتها الامها الواقفة وقد انحصر فيها بموت غزال المذكور لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الاولاد واولاد الاولاد سواها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود بالحدود الاربعة المذكورة وتدعيه وقف من قبل جدتها الامها فلانة وسئلت البرهان على ذلك فحجرت فذبحها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم اليقينة وعدم مضى زيادة عن سنة ونصف سنة جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكة زوجها فادعى على محمد الولي المذكور اكرافى حتم مدعاه الغربي كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محميده عليه ولما لم يضع يده عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله أن هذا الحدود الشامل لهم اوضح المدعى عليه يده على نصفه وهو وقف كما شرع في الاولى وأتى بشاهدين شهدا بأنهما سمعا سماعة قبيضا وأخبرهما الثقات وغيرهم عن لا يمكن توأطوهم على الكذب أن هذا الكرم المحدود وقف فلانة جده الموكاة وفيه حكم بصحة الوقف المزبور وان الخصم أحضر حجة لم يذكر فيها مدع ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكر الفلاني وانهم سمعوا ممن يوثق به أنه وقف هل يمثل هذه الدعوى والشهادة يثبت الوقف أم لا يثبت لكونهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لانهم سمعوا ولا تكلان من دعوى الزوج وضع يده محمد على نصف المحدود في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه ما لم يكن لمحمد عليه وضع يده اصلا وهو كرم الموكاة المحوز لجاناب الغرب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على نصفه وهو كذب بقره به المدعى اذا سئل عنه ولان المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد حكم القاضي بصحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذى فهم أن دعوى اصل الوقف غير دعوى صحته (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجاء علماءنا لانها ليست

مطلب في الفرق بين
الشهادة على الوقف بالسماع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعمى في
النسب

مطلب في شهادة الاعمى غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وخلاف

مطلب لا يفتي بغير قول أبي
حنيفة وان صححه المشايخ

بشهادة على الوقف بالسماع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسماع
أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب أني سمعت من الناس ونحوه وفيه مع
ذلك خلاف فالمتون قاطبة قد أطلقت القول بان الشاهد اذا افسر أنه يشهد بالسماع لا يقبل
وبه صرح قاضيخان وكثير من علماءنا وعبارة قاضيخان ولو قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من
الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بانهم سمعوا
أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولا قائل بأن هذه شهادة على الوقف بالسماع وهذا
الوجه كاف في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع
يد محمد المذكور على شطر الكرم الغربي بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو
أصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسهر عينونه في طلب الفقه وكرع في صافي ورده
بل فيه والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى في النسب هل هي مقبولة أم لا (اجاب)
اختار صاحب الخلاصة القبول وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر
ووجهه أن ما طريقه السماع غير مقدر الى الرواية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته
لشرح الوفاية لقول القاضي شهادة الاعمى يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام
وحكمها يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصير وصرح بهذا في
الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي
يوسف هل هو على إطلاقه أم هو مقيد بما اذا تحمّلها بصيرا واذاها أعمى وبما يجري فيه التسامع
وهل الاقرار بما يجري فيه التسامع وهل للقاضي أن يحكم بصحة شهادته على الاقرار زاعما أنه قول
أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بما صح أقوال أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ~~كون~~ القضاء يتخصص بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص أم لا (اجاب)
المذهب الصحيح المفتي به الذي مشى عليه أصحاب المتون الموضوعات لنقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعمى لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التحمل وأعمى وقت
الاداء أو وقتها أو كان بصيرا وقتها وعمى قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع ولا هذا
هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرره في الاصول من عدم امكان صدق قولين مختلفين
متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قول له ~~كما~~ ذكره وحيث علم أن القول هو الذي
تأردت عليه المتون فهو المعتقد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى
فالمعتقد ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمقرر أيضا عندنا أنه لا يفتي
ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما الا ضرورة
~~كما~~ مسألة المزارة وان سرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب
والامام المقدم

اذا قالت حذام فصّدقوها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف فلا يقتضي ترجيح القول ولا يؤذن
بتصحيح انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقول في ملتقى الابحر لا تقبل شهادة الاعمى
خلافا لأبي يوسف فيما اذا تحمّلها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا
تحمّلها بصيرا وأما تقييده بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى وقد علمت مر جوحيتها وبعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف رقيدي
الذرية أيضا قول أبي يوسف بما إذا كانت شهادته في الدين والعقار أم في المنقول فأجمع علماؤنا
أنهم لا تقبل انتهى وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك نضرب في نحر
الاضطراب لأنه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت إليه ولولا الاطالة لذكرناه
فإذا تقرر هذا فلا يندفع القاضى بخلاف ما عينه له السلطان نصره الله تعالى لأنه معزول
عنه فهو فيه رعية لأن القضاء يخص وأما كون الاقرار مما لا يجري فيه السماع فهو يديهي
والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محرما أو زوجها وهل يصح من الاجنبي
لكونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة
والمحدود في التذوق ومن أباها وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة
لها أو عليها على الأصح لأن التعريف ليس بشهادة حقيقة إذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة لكونه
خبرا محضا والحاجة إلى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتبر في تعريفها أن يشهد على معرفتها
رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ولم يقل أحدا بشترط كون المرفوع محرما لها ولا جارا بل
يجوز من الجانب والاتقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا حل له أن يعرف
بها ولا يلزمه بقوله أعرفها وأعرف بها محذور حل له أن يحاكمها كإبن العم والعممة وابن الخال
والخاله أو لم يحل كإبن الخال بل يصح من الأب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها أو لها
على الأصح المتفق به وكل ذلك سترح به علماؤنا كصاحب معين والحكام والظهيرية والبرازية
وجواهر الفتاوى وغيرها في كذب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بينة على
ملك بهيمة مطلقا وأراد المحكوم عليه الرجوع بالثمن على بائعه فأقام بائعه بينة على المتاج ودفع
المدعى هل يلزمه وشهوده تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تعزير قال في البحر
لوردت شهادته لثمة أو لخالفته بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعزير فأنالاندري من
هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراعى
أصاحب بقرة كانت في باقورته فسرق هل تقبل إذا انضم إليه آخر أم لا (أجاب) الراعى
كالمدع عند أبي حنيفة وشهادة المدع بالملك للمودع مقبولة فإذا تم نصاب الشهادة ووجدت
العدالة يحكم للمدعى بالمدعى والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل
تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب
باشا في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضى أن يحكم بشهادته على من يعاديه لأنه ليس
بمجتهد فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين شخص عداوة دينوية وتعصب
ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بغيبته أو حضرته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه للثمة
مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان الفسق لا يجزأ وأما قولهم يسمع الاخبار بكونه
شريرا يضر الناس بسده ولسانه أى حيث كان الخبرون عدولا أو مستورين ولا عداوة بينه
وبينهم ولا تعصب أما إذا كان بينه وبينهم عداوة دينوية وتعصب لا يوجب الفسق فرد شهادتهم
مخصوص به قال في البحر الزائق في شرح قوله والعدوان كانت عداوة دينوية تنهيات حسنة
لم أرها غيره يعنى ابن وهبان الأول والذي يقتضيه كلام صاحب الفقيه والمبسوط أنا إذا قلنا ان
العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذى
ينتضيه الفقه فان الفسق لا يجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر انتهى

مطلب يصح التعريف للمرأة
من المحرم والاجنبي سواء
كانت الشهادة لها أو عليها

مطلب إذا أقام المدعى بينة
على المشتري أنها ملكه
وأقام البائع بينة أنها نتجت
عنده لا تعزير بينة المدعى
مطلب شهادة الراعى بالملك
لصاحب الدابة مقبولة وكذا
المودع للسودع

مطلب شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا لا تقبل
مطلب في شهادة العدو على
عدوه وعلى غيره وفي القضاء
بها •

ووجدت قد كتبت على حاشيته فيما عثر من الزمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أن عدم
القبول إنما هو التهمة لا للفسق ويؤيده ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير
من علماءنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقيد بكونها على عدوه ينفي ما عداها وهذا
هو المتبادر للافهام فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلا وفي معين
الحكام في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني
فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو
على عدوه والمسئلة وارادة في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة القيسي على اليماني في بلادنا
هل تقبل أم لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معين الحكام
وغيره بأن من موانع قبول الشهادة العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان
أو من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الجنائن من أهل المقتول بالعصبية كالكلاباذي
والدروازي بخاري واليماني والقيسي بالشام فثبت العصبية بينهما فما فعل عدم قبول شهادة
أحدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندی شهد عليه هندیان وهما عدوان للسندی
أيضا والعداوة بينهما ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل
شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة ذنوبية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ
قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي البحران قلنا عدم قبولها المعنى آخر غير الفسق وهو
التهمة لا يصح قضائه قال وذكر ابن الكمال في إصلاح الإيضاح أن شهادة العدو لعدوه جائزة
عكس شهادة الأصل لفرعه انتهى وهذا يدل على أنها لم تقبل للتهمة لا للفسق انتهى فقد علم بما
قررناه عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في بيت ورثته جميعهم
بكار شهد رجلان منهم لمدع عينا في التركة بأنهم ملكه هل تقبل شهادتهما أم لا (أجاب)
نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدا لوارث آخر بعين هل تقبل
شهادتهما الله وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل
الحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي وقف الظهيرية بعد أن ذكر
مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل الحلة في وقف على الحلة مانعه وكذلك
الشهادة على وقف مكنب وللشاهد صبي في المكنب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل
كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا صحح القول في البرازية في مسئلة المكنب وشهادة أهل الحلة
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا أوهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالمعتمد
القبول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزراعين بأرض في مزارعتهم
للووقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاوي الزاهد بأن شهادة أهل الأرض لو كمل
الرعية والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزراعين
لرب الأرض واختلاف فيها والمعتمد عدم القبول لفساد الزمان والتهمة وقد نقل عن نجم الأئمة
البحاري أنه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل انسداد الزمان والله أعلم (سئل)
في الشهادة بالنسب علويا كان أو غيره إذا قال الشهود أشهر عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل
للساهد إذا أخبره عدلان به الشهادة اعتمادا على أخبارهما أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتون
على أن الشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف

مطلب شهادة القيسي على
اليماني غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هنديين شهدا على
سندی وبينهم عداوة وفي
القضاء بشهادة العدو

مطلب شهد رجلان من
الورثة لمدع عينا في التركة
تقبل وتنفذ على الجميع
مطلب شهدوا وارثان لوارث
آخر بعين تقبل وتنفذ على
الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة
بوقف عليها وشهادة الفقهاء
بوقف مدرسة هم من أهلها
مقبولة وكذا الخ

مطلب شهادة أهل الأرض
لو كمل الرعية والشحنة
والرئيس الخ لا تقبل وكذا
شهادة المزارعين لرب
الأرض

مطلب تجوز الشهادة
بالنسب والموت والنكاح
والدخول وأصل الوقف
وإن لم يعين وفيه كلام
نفيس

وان لم يعاين قالوا ألا ترى أنا شهد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وموت الخلفاء الراشدين وأن علياً تزوج فاطمة ودخل بها وان شريحا كان قاضيا إذا أخبر بها من يثق به ونص في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرة أن الموت كغيره واختار في فتح القدير الاكتفاء بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا أفسر الشاهد أنه يشهد بالسمع لا تقبل شهادته قال الزيلعي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالسمع فلو فسر لا يقبله كعائنة شيء في يد انسان يطلق له الشهادة وإذا أفسر لا تقبل انتهى أما لو قال اشهر عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعاين ولكن اشهر عندنا تقبل ومثله في الخائنة والبرازية وكثير من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع أنه فلان بن فلان القلاني له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعاين الولادة ألا ترى أنا نشهد أن الصديق رضى الله تعالى عنه ابن أبي خافة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة إذا سمعوا بعروسته وزفافه أو أخبره عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب إذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان انتهى والحاصل من كلامهم أن الشهرة في باب النسب مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه ممن لا يتوهم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظية الشهادة أو حكمية كشهادة عدلين عنده أو رجل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة على مانص عليه البرازي وفيه لصاحب البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظية الشهادة على ما قالوا وكذا في الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد ودوز كورة في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى كلام البحر والله أعلم

مطلب في تقسيم الشهرة الى حقيقة وحكمية

(كتاب الوكالة)

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته الى محل طاعته فهل لا ينها أن يمنع من ذلك أم لا وهل اذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزروا وهل على الاخ الوكيل ما أخذ في نقلها أم لا (أجاب) قد كثر في كلام علماءنا التوكيل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أختا أو أجنبيةا ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ومنعه بصيرا أو عامرا تبكا معصية لاحد فيها مقدر واذا ارتكب مثل ذلك يعزروا لا قائل بمؤاخذة الاخ في مثل ذلك اذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة سؤاله فيما لا معصية فيه والمتوهم لحصول ما أخذ عليه أو اثم في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم (سئل) فيما لو أراد الزوج السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى زوجتك بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال مجيبا له ان غبت عنها سنتين وتركتها بلا نفقة ولا منفق شرعي يكن أخي وكيلاعني في طلاقها ان أبرأتني من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب الزوج مدة تزيد على المدة التي عينها فهل اذا أبرأتني من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعد مضي مدة أكثر مما عينها يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المفوض للاخ لأنه وكيل محض فلم يقيد بالمجلس ولا بشو به تمليك حكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما اذا

مطلب لا يجوز للاب أن يمنع ابنته من وكيل الزوج بنقلها وان منع يعزروا

مطلب أراد الزوج السفر فقال أبو البنت تريد أن تتركها من غير نفقة فقال الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي أمور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوهما فتصرفهما
بعد العزل غير صحيح وقولهما
فيه تفصيل

وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف وأخذ وإعطاء وغير ذلك وانهم رضوا بأقوالهما وأفعالهما وكتب بذلك حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومان على الوجه المشروع ثم بعد مضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل لا بد فيه من البيان وإذا حكمكم حاكمكم بأنه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما غير عيين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعقل عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المزورين بعد علمهما بالعزل غير صحيح أجماعا وأما اعتبار قولهما بعد العلم بالعزل فإن كان في عقد لا يملك استئنافه في الحال لا يقبل قولهما كالبيع ولا يقبل حيث كان ذلك لدفع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية تنفرع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الإسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان محتججا في خاطري كثيرا أن أجمع في تحريره كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة أعلاه وفتح عليها قائلا التأمّل في مقالهم والتفحص لأقوالهم فيبدأ الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذكر ما حاصله أنه ان كان راجعا إلى ما يتفق الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بنى الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وهذه القاعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فاصرفاه ان كان لنفى الضمان عنهم ما قبل باليمين وان كان يوجب الضمان على الموكلين لا يقبل فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وكالت زوجها في قبض مال فقبضه ودفعه لهما ثم مات فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا (أجاب) ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لهما وان كان قبض دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وانكسرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقم بيمينه رجعت الورثة بحصتها منه على المدينين ولا يرجع المدينون على الزوج لان قوله في برائة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر يوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقر بأن الدين تقضي بالمالها وقد عزل عن الوكالة بموتها فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حية أو كان الموكل فيه وديعة لانه في الأول يملك الاستئناف فلا يخبر وفي الثاني ليس فيه ايجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد زلت فيها أقدام وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج إلى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان محتججا بخاطري كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وفقت لتحريرها على الوجه الاتم وأنزلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم أولا أن الوكيل بقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فتجبر عليه أحكام المودع وان من أخبر بشيء يملك استئنافه يقبل قوله وما لا فلا وان الوكيل بعزل بموت الموكل وان من حكى أمر اليمينك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمر اليمينك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا

مطلب في تحقيق مسئلة
الوكيل بالقبض فانه اما
أن يكون بقبض وديعة
أو دين واما أن يدعى الدفع
إلى موكله في حياته أو بعد
موته

علت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بيينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع يمينه لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتنه فانه مفرد ولو أراد الوكيل تخليف الورثة على نفق العلم بالقبض والدفع أو أراد المديون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المديون بعد الحلف وأراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أن له ذلك لما تقر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وأن كل من قبل قوله فعله المين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضاً كل من أقرب بشئ يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولأن المديون له أحد المالين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عاودوا الى تصديق الوكيل يسترده وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المديون للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده أو استهلكه يرد على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقهت فيه ولم أرم من أشبع القول على المسئلة ولأمن اعطاها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التنقح صواباً والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسمى مهرها ودفعه الى أخيها ليدفعه لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بيينة بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه أمين في حق نفسه والقول قول الامين بالمين في حق مؤتمنه باجماع أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شئ من الدراهم وأمره أن يشتري بهالة ذوة أو ما يتيسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه خنطة مخلوطة بالشعر بيينة ويقول رب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يمتنع ويقول ما أخذ الا مثل دراهمي ولا آخذ بها شيئاً هل يجبر على الاخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال (أجاب) لا يجبر على الاخذ من الحبوب بدراهم بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا للآخر في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسئول عنها ويضمن مال الموكل للتعدى والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجهام صاعاً من ذهب في سنة الغلاء ليبيعه وينفق ويرد مثله عليها ففعل واختلف الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمر به يبيعه صار وكيلاً عنها فيه ولها عنه الذي باع به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً يمينه بشرط رد مثله مضافاً غير صحيح وان لم تأمره يبيعه فهو قرض فاسد مضمون بفقته من خلاف جنسه وهو الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة اسباهية بجدينة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذنوا الرعمائم المتوجهين للسفر أنهم اذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة ما كم دمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعاده ما سمي يورلدى بعدم سفرهم بموجب الامر الشريف مهما جعلوا الجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعوا لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجمعول أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه ينقد عليه ويضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجهام صاعاً
ليبيعه وينفق واختلاف في
قيمه فالقول له

مطلب قيل لجماعة سباهية
كتبتم للسفر فارسلوا جماعة
ليخرجوا لهم أمرا بعدم
السفر الخ

مطلب أرسل جماعة من
السباهية جماعة منهم
وأمرهم أن يدفعوا مالا
للولي في مقابلة عدم سفرهم
حيث كتبوا للسفر فدفعوا
فلا يلزمهم المال الا اذا
كانوا كتبوا للسفر

قوله اذا رفع الخ كذا بالاصل
ولا يخفى عدم استقامة
وزنه اه معصمه

مطلب في مسئلة الوكيل
بالقبض

حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا لان اذنهم بالجعل مشروط به فاذا عدم الشرط عدم
المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما اذا أفدتهم من أهل العطاء
المعروفين الا بالسباهية اذا قالوا لجماعة من كبرائهم ان كانوا كتبوا للسفر فادفعوا عنا لمن بيده
الحل والعقد مبلغا من المال قليلا كان أو كثيرا ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم أنهم
لا يلزمهم ما دفعوا لتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل اذا تبين
كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر الا دفع مبلغ من الدراهم وجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا
(اجاب) لا شك في ان المفتي انما يفتي بما اليه السائل ينهي واذا ثبت وجود الشرط الرجوع
لا شك في الرجوع قالوا

اذا رفع السؤال يبيع مال * باعه ذو المال جاز بلا مرا

مع أنه ان كان مجنون فلا * أحديقول بأنه صح الشرا

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من القروش وأمره ان يشتري مهما رأى من
المخروج ومهاتبقى عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطر بمائتين وأربعة وستين قرشا كل
قنطار بثمانية وثلاثين قرشا كما أمره وسلم المأمور الآخر المخروج بعد أن أخبره بثمنه فاستغلاه
وقال لا أحسبه الا بمائتين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بان يكملوا له الثمن من
تركته فابوا وقالوا لا نقبله الا بما قال الميت هل لهم ذلك أم لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما
أمر به (اجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره من تركته ولا عبرة بقوله
لا أحسبه الا بمائتين وثلاثين قرشا ولا بقول ورثته حيث أمره بالشراء بثمانية وثلاثين أو أطلق
له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا مات موكله فقال قبضته في حياته
ودفعته له فصدقه الورثة في القبض وأنكر والدفع للميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم
يقبل قوله بيمينه حيث صدقه الورثة في القبض وهذه المسئلة زلت فيها أقدام وضلت فيها أفهام
مع قرب مأخذها وسهولة مصعدها فهي علمك واجمع فهمك قال في الوكيل في الفصل
الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك
وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكى
أمر الايملك استئنافه لكن من حكى أمر الايملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير
لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي ينفي
الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل وهو
ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايس اذا وكل وكيل بقبض الدين فمات
الموكل فقال الغريم قد أدبت الدين الى الوكيل فقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى
الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند انسان وديعة فوكل وكيل بقبضها فمات الموكل
فقال المودع قد رددت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان
على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما أن الوكيل أقر بما ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم
يصدق في اقراره ولو كان الوكيل اذا قال بعد العزل قد كنت بعت لم يصدق كذلك هذا وفي باب الوديعة
أقر بما ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع أمين فيه وقد أقر بالدفع الى
من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالشيء التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن
كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم

بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم القبض أما اذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع ان أنكره بيمينه لان يده كيد موكله وهو أمين ادعى ايصال الامانة الى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يده كيد ولا يتأخر ذلك الى قبض الموكل فاذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد أقروا بضمان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل اتفق به ان يكون حاكماً امرا لا يملك استئنافه وكان نافياً عن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة وكنت زوجها في قبض ما قبضه لها وصيها حال صغرها من تركته والدها ثم ماتت فطلبت بقية ورثتها منه ما خصها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكر والدفع أم لا يقبل الا بيينة (اجاب) لا شبهة في قبول قوله بلا بيينة فقد قال في الولو الجدية ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة أو عارية ينعزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى ولا شك أن المال في يد الوصي أسانة حكمه حكم الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الآن فأفتيت بأنه اذا صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لانه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بانه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله اذا أنكر والدفع وقد زلت أقدام كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدى للتصنيف وأما مسئلة الوكيل بقبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كائن وبين في هذه السؤل والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيه ما فالحكم ثم في هذه الصورة اذا أقام المديون بيينة على أن الوكيل قد أقربانه قبض منه حين كان وكيلاً هل تندفع عنه الخصومة أم لا (اجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهالك في يده والدفع الى موكله في حق براءة المديون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكي أمراً لا يملكه الحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبد مثلاً لو كرهه قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكي أمراً لا يملك استئنافه للحال وأما اقامة البيينة من المديون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المديون ويكون القول قول الوكيل بيمينه في الدفع لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمته لموكله كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له بذمته كذا منها وطالبه به فأنكر الوكالة واعترف بالدين فطلب منه اثباتها فاقام شاهدين شهدا بأنه وكله بخلاص المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (اجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك القبض لظهور الخيانة في الوكالة وقد يؤتمن على الخصومة من لم يؤتمن على المال فلا يجبر المقضى عليه بدفع المال خشية أكله وخوف خيائته فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المفتى به والحال هذه لا سيما وفيما نص في السؤل من اطلاق المدعى دعوى الوكالة

مطلب في بالغة وكنت زوجها في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل بقبض الدين القبض والدفع الى الموكل قبل العزل صدق وبعبه لا الا بيينة

مطلب الوكيل بالخصومة لا يملك القبض وكذا لو أطلق الوكالة

مطلب وكنت رجلا ليقبض
لها ما يخصها من الارث
باجرة معلومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
في قبض صرة صدقة ولم يصل
لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل باخذ
المباح باطل
مطلب لو امره ان يتصدق
به على معين فخالف لا يضمن

مطلب اذا وكل آخر لخاص
عنه لا يجوز الا برضا الخصم
الا ان يكون الموكل الخ

مطلب المخدرة لها التوكيل
بغير رضا الخصم وكذا اذا
عجز عن الجواب

ومخالفته للشهادة بانه وكاه بخلاص المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة المردود
عندهم رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض ما يخصها بالارث
الشرعي من زوجها باجر مسمى ففعله والا تنكر اتصال ما يخصها وتمنع من دفع الاجر المسمى
فما الحكم (اجاب) الوكيل أمين والقول قوله باليمين ودفع ما قبض لها والمجوعول له من الاجر
لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فله أجر المثل لا يتجاوز المسمى لرضاه به
والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان بمصر ثم ان
الوكيل قبضها وأتى بها المجلس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعدها
وسلمها له كاجرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب الدفتر المقيّد بالسجل
المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين بيده العالية قهره على الوكيل لغيرتهم ووضع
أمانته تحت يده تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو
تحت يدي أمانة حتى ياتي الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه (اجاب)
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير
صحّة الوكالة بقبضها يكون التسليم له ماذونا فيه فيبرأ الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو
ظاهر وانما قلنا على تقدير صحّة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح نوكيله باخذ الصدقة وصرحوا
قاطبة بان التوكيل باخذ المباح باطل وصرحوا بانه لا يتعين الفقير ولا الدرهم ولو عين فلان عينه
لذلك ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى قواعد مذمومة باطل وفي الحاوي الزايدى لو
أمره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكيله
بشيء لم يدخل ملكه ولم تصح وكالته به وسلمه الوكيل للحاكم الشرعي هذا الا قائل به والله أعلم
(سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيله عنه ليدعى بحق على آخر هل
للمدعى عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعى بنفسه لنفسه ام لا (اجاب) صرح علماؤنا قاطبة
متونا وشروحا بان الوكالة في الخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو
غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستخضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا
مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله
في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم
(سئل) في امرأة مخدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال
لا أرضى بتوكيل زيد نعمتانه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل
اذا كانت برزة يكون الحكم كذلك أم لا (اجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين
وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره وأما اذا كانت برزة فهي كالرجل لا يجوز لها
التوكيل الا برضا الخصم قال في الجوهرة المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا
الخصم لانهم تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقبضت فلم تنطق بمجبتها لحياها
وربما يكون سببا لقوات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرضى وأما اذا كانت
عادتها ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم اه بخلاف
المخدرة فان الزامها بالجواب تضييع لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحقها
لما يغتريها من الحياء والخل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه الفتوى

انتهى وقدمتني عليه في الكنز وملتقى البحر وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا
 من المخدرة وهي التي لم تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان
 الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي
 ولا للمفتي ان يتعداه للاختيار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاه خرد درهم ليشتري
 له بهازيتا ويطبخه صابونا فامسك المأمور درهم الا امر كلها لوجود الزيف في بعضها وأدى
 درهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري للامر وبلغ الامر فاجاز فعله هل للمأمور حبس
 الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لامين المصينة دفع الصابون للامر بغير اذن
 المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير اذن المأمور
 للمأمور أن يكلفه رده حتى يستوفي حقه أم لا (اجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء
 ثمنه فقد صرح علماؤنا أن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أذاه للبائع أم لا
 وليس لامين المصينة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذا لوكيل
 بمنزلة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للامين تسليمه لغير من سلمه اليه
 وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا وبطال برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استيفاء
 حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيل له آخر شيئا بغير اذنه هل يضمن ولا يقبل
 قوله عليه اذا هو أنكر (اجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لانفراد كل منهما بما وكل به
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعها الوكيل بعد عزل
 الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (اجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل
 له فلا تبين منه قال الزيلعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكلا بطلاق زوجته بالتماسها
 ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لا حق لها في الطلاق انتهى والخلع
 طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة
 يبيعها ويبيع بثمنها مع من يختاره ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهارا
 شائعاً فيهم ويبيع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعتها على
 دفعات متعددة حسب ما يسره وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول
 باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله من اليمين (اجاب) القول قوله
 يمينه اذله بعنه مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من
 ذكر وقد ذكر الزاهد راضا بنح ابكر خواهر زاده جرت عادة حاكمة الرستاق أنهم يبعثون
 الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث بائعها اليهم يد من شاء ويراه أمينا فاذا بعث
 البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه أمينا وأبقى ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه
 العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري انتهى وقد عضد بقولهم
 المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل رجلا ان يعامل دائنه بالراجحة اذا حل الدين عليه بشراء الاشياء له على
 وجه الحيلة المعهودة في مثله هل يصح توكيله وينفذ فعل الوكيل عليه أم لا (اجاب) نعم يصح
 وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء مراجعة وهو جائز ولو وكيل مطالبة الموكل
 والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكيلة في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحضر فلان فباعه بغير
 محضره هل يجوز ذلك عليه أم لا (اجاب) لا يجوز كما صرح به في الخاتمة بقوله ولو وكله بالبيع

مطلب وجد الوكيل زيفاً
 في مال الموكل فاشترى من
 مال نفسه فاجاز لا امر ذلك
 للمأمور ان يحبس ما اشتراه
 حتى يدفع له الثمن

مطلب ليس لامين المصينة
 ان يدفع الصابون الى الموكل
 اذا حبسه الوكيل
 مطلب اذا دفع أحد وكيلي
 رجل للوكيل الآخر شيئاً
 بلا اذن موكله ما يضمن
 مطلب لو وكل رجلاً في خلع
 امرأته فخلعها بعد عزله
 لا يصح
 مطلب عادة التجار ان يبعث
 بعضهم الى بعض تجارة
 ليبيعها ويبيع ثمنها الخ

مطلب وكل ان يشتري له
 بالراجحة عند حلول دين
 دائنه ففعل الوكيل
 مطلب وكل رجلاً يبيع شيئاً
 وقال له لا تبعه الا بمحضر
 فلان

ونهاه عن البيع الا بشهود او بالجمهر فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان انتهى ومثله في البرازية وكثير من الكتب ويعني محضر فلان بحضوره أو على يده أو بمعرفته وما أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين لها رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعناق والهبة والصدقة على المفتي به ويملك التزويج ولو بمطلقة لعموم قول قاضيان تناول البياعات والانكحة فيملك أن يزوج امرأة بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعمير دار ورجل أمر من قبل آخر بالانفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله في تعمير هذه الدار ألف درهم وأنفق المأمور من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والآخر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعى صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعى صرفه ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أو لا بد من ثبوت الزيادة بالبينه وهل في هذا فرق بين ان يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين ان يكون الانفاق والصرف من مال الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من اقامة البينة اذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والآخر وأراد الخروج عن الضمان فالقول قولهما بالبين ووجهه أنهم ما في الصورة الاولى يدعيان الدين والموكل والآخر ينكران والبينة على المدعي واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما أمينان ينكران الضمان ويدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التتارخانية قال ناقلا عن البيهقي سئل على بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني ازيدت مطالعة في المسئلة ونقرت عليهما بالامعان في المراجعة والنظر فرأيت الاول وهو ما اذا أراد الرجوع لا يقبل قوله اجاعيا ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول للآخر ونقله عن نوادر هشام عن محمد قال دفع دراهم لفسقها على أهله كل شهر كذا فقال أنفقت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى (أقول) كان وجهه أن الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع كما صرحوا به في كتاب المضاربة فهو مدعي ما عليه فلا يقبل والقول الثاني قبول قوله لأنه وان كان كذلك غير أنه يدفع الدراهم له قبل الانفاق أمين محض لأنه لم يجب عليه وقت الدفع شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب أن يعول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع اذا مات مجهلا للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا وهل يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا بينة أم لا (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا برهان لأنه بموته عن تجهيل تقر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لهما من وكيل شخص ببيعة والمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البيع يصير قصاصا بالثمن وكذا في الخاتمة وكثير من الكتب شروطا وفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بان يزوج ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحا غيرها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المظل

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يملك كل شيء الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لأنفق من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع اذا
مات مجهلا للثمن يضمن
مطلب اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء الموكل ببيعه
من رجل له دين على الموكل
تقع المقاصة

مطلب اذا وكله ان
يزوج ابنته من فلان بكذا
ولا يعقد عليها الا بعد قبض
النصف

فخالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينقدّم أم لا ينقدّم (أجاب) هذه وكالة مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصبر وكيله بالنكاح قال في الحاوي الزاهدي رامن القاضي ان وكلته ان يزوجهما من نفسه بشرط أن يطلق زوجته صح وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصبر وكيله بالنكاح فلا تب رد النكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه بقي له عندنا آخر كل حساب من عن البضاعة كذا ثم مات ذو المنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو سفير ومعبودون كان كذلك لا طلب عليه ففي الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا تمن لك علي وقال البائع انما بعثت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ومثله في البرازية وجامع القنوي للكركي وفي الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومثله كثير في كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذ قول التابع كنت رسول صاحب المنصب اليك فلا تمن لك علي كقول الزوجة كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما مع ايقاعه الحساب معه في ذلك وكاتبه التذكرة به وفيها الباقي بعد كل حساب من المبيع الفلاني كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بأنه رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في أخوين أمر أحدهما الآخر أن يزوجه امرأة ويقضي المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع اذ المقرر في الكتب الفقهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجلين حضرا بمجلس الشرع الشريف وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبة أخوته أنهم وكلوه في الاشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك للآخر الحاضر معه بالمجلس الشرعي فلما علم اخوته بما فعلوا تكروا وكيل أخيه في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشريف انهم لم يوكلا أحاهم في ذلك هذا وقد أجاب صاحب الاشباه والنظائر بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره البدله أو للمدعي عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبأنه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين باشهاد أخيه عليهم في جهة غيبتهم هذا لا فائده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار ببعينه فاشتراه لنفسه وذكر في صك التبائع من ماله ومات هل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في توكيله له ويقع الشراء للاب وان عينه لنفسه قال في التكر ولو وكاه بشرا شي ببعينه لا يشتريه لنفسه قال شارحه الزيلعي معناه لا يتصور أن يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنو بالشراء لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب وشروحه طائفة بهم اتقاد كفي الحجة اشترا لنفسه من ماله هدر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل أخيه ففتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعانه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع

مطلب أرسل مندوبه لرجل
ليستقرض له مالا ويشتري
به بضاعة ففعل مات المرسل
لا ضمان على المندوب ومثله
المرأة لو اشترت شيئا وقالت
ارسلني زوجي

مطلب اذا أمر أحد
الاخوين أخاه أن يزوجه
امرأة ويدفع مهرها عنه فدفع
من مال مشترك له الرجوع
بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالة عن
أخويه في مجلس الحكم
بالاشهاد أن الدار الفلانية
لاحق لهم فيها بل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء
عقار ببعينه فاشتراه لنفسه
مطلب اتهم بقتل أخيه
فامر أخاه ان يدفع مالا
لحاكم السياسة

مال فاذن لاخته الحى ان يخلصه من مصادره بحال يدفعه اليه فخلصه هل له ان يرجع ذلك عليه وان مات الدافع قبل اصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بمادفع مورثهم عنه باذنه أم لا (اجاب) نعم لورثته الدافع المطالبة بمادفع مورثهم للعالم السياسى باذن المتهم المذكور ولولم يذكر الرجوع كما صرح به غير ما واحد من علمائنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلة الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكيله بعزله ويطلق تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل بعزله لانه يشترط لدوام الوكالة ما يشترط لابتدائها كما نص عليه في البحر والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض حقوقه وغلات عقاره فقبض كما أمره الموكل وما تابعد أن اوصل الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارثه هل لورثة الوكيل الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الضمان على المستهلك والخال هذمو انظر ما كتبه الائمة في الوكالة والغصب يتضح لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين طالبه به فدفعه له ثوبا وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم يقبض من الثمن شيئا ويطالبه بدينه والموكل يمتنع عن ايفائه محتج بانته عين له دينه من ثمن المبيع هل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض عنه أم لا (اجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ناقتين ثم وكله ببيعهما وأطلق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري له لم يجز ورجع الوكيل بمادفع كما في جامع النصولين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صنيق اللوا يبيع ذلك العقار لشخص من توابعه فباعه خوفا على نفسه أو ماله من ذلك الصنيق بما مقداره نصف القيمة أو ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لكونه مكرها بامر الحاكم المذكور ولكونه بالغبن الفاحش وهل اذا كتب في صك التبائع أنه لا غبن فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصك أو ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بان أمر السلطان اكراه وان لم يتوعده وامر غيره لا الا أن يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب الاكراه وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا أو ولما وفي القاموس السلطان الحجة وقدرة الملك وتضم لامع والوالى انتهى فاذا علمت ذلك فجرد أمر المذكورا كراه وان لم يتوعد المأمور بما يعدم الرضا للعلم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا وأما مبيع الوكيل بالغبن الفاحش فهي مسألة خلافية بين الامام وصاحبيه هما يقولان بعدم الجواز وهو به وفي البرازية ويقتى بقولهما في مسألة بيع الوكيل بما عجزوهان وبأى ثمن كان نقله في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لقضى بعدم جوازه على قوله بما بالغبن الفاحش جاز لما علمت والعبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله أعلم (سئل) في بيع الوكيل بالبيع بما عجزوهان وبأى ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه ينصح ومذهبهما خلافه قال

مطلب اذا عزل الناظر
ينزل وكيله بقبض غلات
الوقف

مطلب وكل آخر بقبض
حقوقه وغلات عقاره فأتا
الخ
مطلب امر المديون الدائن
بيعه ثوب لاجل دينه فباعه
الخ

مطلب اودع رجلا ناقتين
ثم وكله ببيعهما وأطلق
فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو اكراه الوكيل ببيع
عقار الغائب على بيعه بنصف
القيمة لا يصح وأما الخ

مطلب الوكيل بالبيع لو باع
بغبن فاحش فيه بخلاف

في البرازية ويفتي بقولهما وفي تصحيح القدوري ورجح دليل الامام وهو الممول عليه عند التسنى وهو أصح الاقوال والاختيار عند المحجوبين ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى (أقول) وعليه أصحاب المتون الموضوعات لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر لضرورة وقعت عليه خذلي من أحد بضاعة نسيئة وبعها فاشتري له من رجل زينا بمن معلوم ممثلا كلامه بابعه فربح فيه هل الربح للوكيل أم للموكل المجيز فعلة (اجاب) الربح للموكل كما أن الحسرة ان عليه وقد صرح علماؤنا بضاعة الوكالة اذا عم الموكل بقوله اتبع لي ما رأيت فوق السراء للموكل فالربح له والحسرة ان عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض دينه من فلان ومخاضته ان احتاج الامر اليها وخصصه الوكيل لاحتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه أم لا يصح ويرجع عليه ببقية الدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدين ببقية الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمدينون ابعت بالدين مع فلان ففعل ففزع ولم يصل اليه هل يبرأ المدينون من الدين أم لا (اجاب) لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه محتجا بأنه اشفق منه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم يفقد الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحدهما وجنونه الخ من أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في جماعة وكوا رجلا في قبض معايمهم من ناظر على وقفات الرجل وادعوا أنه قبض ما منه ومات مجهلا فضمن وأنكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر الدفع له أم لا (اجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناظر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق براءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فانكره فالقول قول المودع في براءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة ناهون عن الميت فالقول قولهم يمينهم على نفي العلم بقبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في مختصره والاسييجاني في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فردة قماش مصري وفي داخلها أربعون غرشا لبيع القماش ويشتري بثمنه وبالاربعين ثيابا معلومة اليهما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تجهيل بل بين للورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهم ان يبيع تارة بثمن معجل وتارة بثمن مؤجل الى أجل قريب كما جرت به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتريين عند حلول الاجل أم لا وهل اذا لم يقدروا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن أم لا (اجاب) نعم لهم مطالبة المشتريين بالثمن الذي تقرر بمباشرة الميت في ذمتهم لان حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما تولى عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على أمها دين تحبس فيه أم لا (اجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذبها في الايصال اليها لانها امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أنها لا تحبس في دينها لاطباق

مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيئة ويبيعها ثم يشتري بها شيئا ففعل وربح فالربح للأمر

مطلب لو وكله بقبض دينه والخاصة ان احتاج لخاصة الوكيل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح

مطلب قال لمدينون ابعت الدين مع فلان ففعل ففزع لم يبرأ المدينون

مطلب ليس لخال الغائب رفع يد الوكيل عنه في التصرف في ماله

مطلب وكل جماعة رجلا في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف الخ

مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها لفلان فقال المودع دفعتها صدق في براءة نفسه فقط

مطلب أرسل رجل الى آخر قماشا لبيعه وجرت العادة بالبيع نسيئة ومجالات لا ضمان على ورثته للمرسل ما تولى

مطلب وكلت البالغة امها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها مطلب لا تحبس الام في دين ابنتها

مطلب لا يلزم الاب مهر ابنه
الا اذا ضمنه

المتون والشروح والفتاوى على أنه لا يجبس أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل
زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لاعت تركه ثم مات الاب المزوج عن ابن وتركه هل يطالب
هذا الابن بمهر زوجته أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا (أجاب) المقران الاب
لا يطالب بمهر زوجته ابنه اذا باشر عقد النكاح بولاية أو وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه
والحال هذه والله أعلم

(كتاب الدعوى)

مطلب ادعى وارث الزوجة
على ابن زوجها فاضل المهر
فاقر ثم أخبره الخ

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بفاضل
مهرها فاقر به بناء على بقاءه بدمه أبيه فاخبره العدول بأنها أبرأت زوجها امنه في حال صحته قبل
وفاته ابراء صحيحا هل تسمع دعواه عليه الابراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه
لانه محل الخفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها انه ليس
لزوجها خيل ولا غنم ولا بقرة ولا جاموس ولا ولا ومات فبين بعد موته ان له اشياء من هذه الانواع
وغيرها هل يمنعها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما يظهر أم لا (أجاب)
جميع ما يظهر للميت يجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى لها ولا يمنعها مجرد هذا الكلام من
دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن
حقها فيه بل قالوا فيها هو بالغ من ذلك لو صالح أحد الورثة وبراءا عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن
وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البزازية وكثير من الكتب فهذا مع
الابراء فكيف مع ما لا ابراء فيه ولا صلح بأي وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعي هل توضع تركته في بيت المال ويقبضها
من جعل السلطان ولاية قبضها له وهل اذا ادعى رجل أن هذا الميت ابن ابن اخته شقيقة فهو
أعنى المدعى خال أبيه يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بينة تذكر اسم الميت واسم أبيه واسم أبي أبيه
ليحصل التعريف للقاضي أم لا (أجاب) حيث لا وارث بجهة من الجهات يوضع في بيت المال
جميع الميراث واذا شهدت شهود المدعى لا بد من ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاضي ففي
جامع الفصولين ادعى بنوة العم ولم يذكر الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجدة
ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يتوارثه اناس بعد اناس ماتت امرأة
منهم فوضع ابن عمها عصبته ابده على حصتها امنه لكونه عصبته وهم من ذوى الارحام فنازعوه فيه
وادعوا أنه وقف مصرف على ما صرفه الواقف وانهم مصرفه دونهم وهو ينكر كونه وقفنا ويدعى
انه ملك يقسم على فرائض الله تعالى ولا تمسك لهم بشئ سوى تذكرة مكتوب فيها هذا وقف زيد
لا غير ولها صورة بالسجل وبقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث بمجرد
التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع مجرد التذكرة الا بينة عادلة تشهد أنه وقف فلان عليهم
بشر وطه المانعة لابن العم عن الارث فيه (أجاب) يقضى لابن العم بالارث لتمسكه بالاصل
وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشر وطه كما ذكر ولا يقضى لهم
بمجرد التذكرة لخروجها عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والاقرار والنكول اذهى كاغد
به خط ليست واحدة من الثلاث المذكورات كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر انه ضرب مورثه بعضا ومات بضربه وأقام على ذلك بينة فأقام الاخر بينة على صحته بعد ضربه

مطلب اشهدت في مرض
زوجها انه ليس له خيل الخ
فظهر بعد موته أنه يملك
شيئا مما ذكر تستحق فيه

مطلب لو صالح أحد الورثة
وابراء ابراء عما ثم ظهر شيء
لم يكن وقت الصلح
مطلب مات عن غير وارث
توضع تركته في بيت المال

مطلب في محدود يتوارثه
اناس بعد اناس فادعى جماعة
بانه وقف يقضى به للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب مورثه
بعضا ومات بضربه وادعى
الاخر انه صح بعد ضربه
ومات الخ

وموته حتف أنفه لا يضربه هل بينة الموت بضربه أولى بالقبول أم بينة العحة منه أولى (اجاب)
 بينة العحة منه أولى بالقبول كما سرح به في الخلاصة والحانية والبرازية وكثير من الكتب والله
 أعلم (سئل) فيما لو باع شيئا وبعض أقاربه يطاع على بيعه وقبضه وتصرف المشتري فيه زمانا
 ثم ادعى فيه ملكا هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علماءنا إذا باع شخص عقارا
 أو حيوانا أو ثوبا أو نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض أقاربه مطلع
 على ذلك ثم ادعاه أو ادعى بعضه أنه ملكه لا تسمع دعواه لأن ذلك اقرار منه بأنه ملك البائع قطعا
 للأطماع الفاسدة وسد الباب التزويروا التاميس وبه قطع كثير من أصحاب المتون والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل راحل من قريته إلى قرية أخرى عن بيت كان هو
 ووالده يسكنه فاستعاره رجل من عم الراحل ليتبن فيه فأعاره ثم رجع الراحل وطلب السكنى في
 بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده
 عنه وتعاديد الراحل عليه كما كانت أم لا (اجاب) نعم تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى فيه
 ففي جامع الفصولين الاستعارة من المدي عليه أو من غيره تمنع من دعوى الملك لنفسه ولغيره
 انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار مدة تزيد على
 ستين سنة والآتي يدعي رجلا من أقاربه حصة في ذلك والحال أنهم اقيموا ببلدة الدعوى
 المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواه لورود الأمر السلطاني بعدم
 سماع كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (اجاب) لا تسمع دعواههما والحال
 هذه فقد ثبت عند العلماء لا خلا لكونهم أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والاشخاص
 والحوادث فالسلطان إذا منع عن سماع الدعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة امتنع على القضاة
 سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل استعار من شقيقته حليا الحاجة في نفسه وحلف لها عينا أنه لا يبيت عنده الا ليلة واحدة
 فأعاره ثم طلبت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه أو لغيره هل تصح دعواه أم لا ويسترد منه
 (اجاب) لا تصح دعواه لأن هذه الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العدة ومختصر اصول
 الزيادات ونوادير هشام وصححه أبو الليث فلا تسمع لنفسه ولا للموكله أو موكلته ويسترد منه
 والحال هذه كما صرح به علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود فادعى
 أحدهما وهو ذو يد أن جده لا يملكه لآبائه وسلمه له وان آباءه مات وتركه ميراثا له وادعى الآخر وهو
 خارج وابن خال للآخر أن الجد المزبور وقفه على ابنائه وبناته وأولادهم وأنه يستحق معه فيه
 كذا وبين وجه الاستحقاق بموت أمه ومع كل وثيقة بما يدعيه فما الحكم (اجاب) ذكر في جامع
 الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذي اليد أنه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع
 القبض فهو كمن لو اجتمع شرا أن فاعلم ذلك أولا فإذا علمته فاعلم أن حكم المشبه به في هذه المسئلة أنه
 إذا أقام كل من المتداعيين بينة فن كان تاريخ بينته أسبق فهو الحق وهذا إذا أرخا فان لم يورخا
 أو أرخ أحدهما إلا الآخر فهو لذي اليد هذا وأما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا بينة والعبرة
 بتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا بكاتبه صكهما إذ يجوز تأخير الكتابة عنه
 ولا شبهة أن هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد أوسعت فيه
 علماءنا القول في كتبهم والتأني من واحد وأحد المتداعيين داخل والآخر خارج هو موضوع
 المسئلة المسؤول عنها فراجع جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فان في بعضها التصريح

مطلب لو باع شيئا وبعض
 أقاربه يطالع على البيع
 والقبض ثم ادعى الملك
 لا تسمع دعواه

مطلب إذا استعار شيئا ثم ادعى
 الملك فيه لا تسمع دعواه

مطلب في واصل يده على عقار
 ستين سنة آدى رجلا من حصة
 فيه لا تسمع دعواههما

مطلب استعار شيئا ثم ادعى
 الملك لا تسمع دعواه لنفسه
 ولا لموكله

مطلب تنازعا في محدود فادعى
 أحدهما وهو ذو يد الملك عن
 جده والآخر أنه يستحقه
 بجهة الوقف الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون حضرة الخ

مطلب لو ادعى على المشتري
أن البائع اجر أو رهن منه
قبل البيع لا تسمع الا بحضرة
البائع

مطلب رهن عند آخر شيا
وغاب الراهن فادعت زوجته
أنه ملكها لا تسمع دعواها
الا اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام أهلها بيضة
أنها منه وشهد آخر أن الخ

مطلب تقبل بيضتها على
الزيادة اذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لاولياء العمد
بشهادة اثنين باقرار المدعى
عليه بالقتل لا ينفذ حكمه

مطلب في صلح حاصله دعوى
سلم ولا بد لحكمها من بيان
شرائطه

بها وفي بعضهما ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار المرهون هل يشترط
حضرة الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط
حضرة الراهن والمرتهن وفاقا وفيه راجع للذخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شيئا فادعى
ثالث أن البائع أجر منه المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو حضر البائع فبرهن
عليه المدعى الآن تقبل بيضته ثم رهن لفتاوى الظهيرية بما يخالفه وقد صرح في الخاتمة
بنظيره فبعض أثبت في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض حل الأول على سهو الكاتب ومال
شمس الأئمة إلى عدم سماع البيضة بغيبة الراهن والحاصل أن المسئلة قد وقع فيها اضطراب
واختلاف جواب وقد وافق قاضي خان الامام الخصافي في حله وقاضي خان من أهل الترجيع
كما نص عليه الشيخ قاسم في التصحيح فليغتنم هذا التحرير فإنه مع اختصاره ليس له نظير
والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر مقلد على دراهم معلومة عن بن وغاب الراهن والآن
تدعى زوجته أنه ملكها وأنه رهنه عنده بغير إذن أهل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها بغيبة زوجها اذ يشترط في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرتهن وفاقا كما
نقله في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في
وقف برأسها رجل بعضا منهن من ناظره للبناء فيها فنفعه أهل الطريق مدعين أنها من حلة
الطريق فشهدت بيضة شرعية أنها واقف على البر المذکور لدى الحاكم الشرعي وحكم بحجربانها
في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر
شرعا أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه وتجعل وقفا ولو أن شهودا شهدوا أنها من الطريق وشهد
آخرون أنها واقف فالتشهاد القائل على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العتبية ولو
شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد أنهم امنه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه
أخص ويجعل ذلك مسجدا اه والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولها بيضة هل تقبل بيضتها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم
تقبل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن أحد أولياء دم عمه لدى نائب حكم
مقلد ليحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أبا الموكل تعديا فأنكر وأقام
شاهدا على اقرار معين منهم بأنهم ما قتلوه بضربتي سكين ثم أحضر شاهدا آخر شهد بمثله فألزم
النائب المذکور المشهود عليهم ما بدت طائفا أنهم ما وجب القتل المذکور غير معين نوعا من
أنواعها مع ابائهم لها فهل يصح هذا الإلزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفا لاجماع المذهب صادرا
من قبله الحكم بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الإلزام لما تقرر عندنا
الاعلام في باب ما ينفذ من الأحكام بأن القضاء يختص بالحوادث والزمان والاشخاص
والمكان ومنه التخصيص بمذهب كذهب أبي حنيفة النعمان فيكون القاضي معزولا
بالنسبة لماءداه فلا يصادف محل قضائه اذا هو خالف ما خصه به من ولاية ولا شبهة ان
ما حكم به النائب المذکور مخالف لاجماع المذاهب وليس موافقا للقول صحيح فيه ولا مهجور مع
تصريحهم قاطبة بان الحكم الصادر بمخالفة المذهب ممن يزعم أنه المذهب جاهلا به وليس له
بمذهب غير نافذ فانظر لما في الولو الحية والتاريخية وغيرهما يظهر لك ذلك مع كون الامر فيه
واضحا لمن شمر رائحة النقمة والله أعلم (سئل) في صلح حاصله ادعى زيد على عمرو أنه اسلم في ثلاث
وخسين جرة زيتا بلسية وطالبه بها فأنكر ذلك وذكر أنه كحل يكره عند في الزيت المدعى وأن

بكرادفعه جميعه فاعترف زيد بوصول البعض وأنكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك
 فذكر أنه لا بينة له فالزم ببقية الزيت وبالرجوع على بكر فهل هذا الإلزام صحيح ويكتفى في
 دعوى السلم بما ذكر أم غير صحيح لعدم ذكر شروطه وعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمر وفيه مع
 عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكن زيد هو المكلف بالبينة على السلم لأنه مدعى لا عمر ولأنه
 مدعى عليه ولم يذكر هل الكفالة باذن المكفول عنه أو بغير اذنه ليرتب عليه الرجوع وعدمه ولم
 يذكر الزيت الواصل أنه من عمر أو من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره
 وغير ذلك مما هو ظاهر من كلامكم (أجاب) الإلزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط
 صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه
 من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن أو وزنًا واتقاده في المجلس
 حتى يصح عند أي حنيفة رحمه الله ولا يكفي بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار اذ للسلم
 شرائط كثيرة لا يقف عليها الاخواص ومثله في البرازية والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب
 ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البينة من مدعى السلم على عمرو
 أصالة اذا عترفه بالكفالة وذلك غير المدعى اذا المدعى الاصلالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق
 عليها ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل
 الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل بيان الايفاء ولا بد منه لصحة
 الدعوى المذكورة فخر زاعن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل أن أكثر الشروط
 التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير متوفرة فلا تصح واذ لم تصح لا يصح الإلزام المذكور
 لأنه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم وديعة وقطنا
 بقشره ومخلوجا فانكر المدعى عليه وحلف فبهرن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه
 فيعزر أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لأنه لا يظهر كذب باقامة البينة لأن البينة حجة
 من حيث الظاهر والله أعلم بالسرائر والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خواب ملتصقة
 بارضها بالبناء اختلف المستأجر مع ناظرها فيما يدعى المستأجر أنهم املكه وبنائه والناظر ينكر
 هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم
 من مسئلة الكأس بالاولى وهي ككناش في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي على
 عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فبالك بالمتصل بارض الوقف والله أعلم
 (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن المحدود الفلاني الذي يملك مائة وكذا
 بالارث عن أبيها المثلث تولى له وأن أباهما اشتراه من وصيك حال صورك فاجاب ان الشراء كان
 بغبن فاحش ولم ينفذ فانكر الوكيل الغبن بنوعيه فطلب القاضى من مدعيه البينة فاقامها
 بوجهه فحكم القاضى بفسخ البيع لذلك فهل اذا ادعى الوكيل مستانفاليا على المدعى عليه
 تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه باجماع علماءنا ولا تقبل بيته اذ من المصريح به عدم
 جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي بحكم القاضى وغاية أمره ان يقيم بيته
 على أن البيع كان بمنزل القيمة وقد صرحوا عند تعارض البيتين في ذلك أن بيته الغبن أولى
 بالقبول لأن معهما زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها ثانيا فلا يجوز سماعها والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر بمال وأحضر له تذكرة بخطه وختمه به هل يقضى عليه بذلك أم لا واذا طلب
 بيته على الخط والختم بمال أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عليهما كما صرح به في

مطلب اذا انكر المدعى
 عليه الوديعة وحلف ثم أقام
 المدعى بيته لا يعزر المدعى
 عليه

مطلب اذا اختلف الناظر
 والمستأجر في الخواص الملتصقة
 بارض المصبغة فالقول للناظر
 مطلب القول لرب المنزل في
 القطيفة التي على عنق
 الكأس

مطلب حاصله ان استئناف
 الدعوى بعد الحكم لا يقبل
 وان بيته الغبن الفاحش
 مقدمة

مطلب لا يقضى بالختم والخط
 ولا يحلف عليهما بل على
 أصل المال

مطلب لا يعمل بمكتوب
الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين

مطلب رجل له عمر في كرم
اختلف مع صاحبه في
مقداره يجعل بقدر الباب
الاعظم للكرم كما اذا كان في
الدار

مطلب جهزت ابنتها بجهاز
ثم ماتت فادعى ورثتها العارية
فالمدة على العرف

مطلب ادعت الام شيأ من
اعوان تركه ابنتها أنه عارية
فالقول للزوج

مطلب باعت من تركه ابنتها
شيأ ودفت شيأ وأخذت شيأ
مطلب القول للزوج في
تركة الزوجة لو ادعى الملاك
مطلب اراد المدعى عليه
قاضيا و اراد المدعى غيره

الخاتمة واعلم انه لا يعمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي الا بالحكمة وهي اليقينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار
الخاتمة نقله في الاشياء وفيها لو حضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وإنما
يحلف على أصل المال كما في قضاء الخاتمة اهـ ولا شك أن الخط أعم من أن يكون بالقلم أو بالطابع
الذي هو الختم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له عمر في كرم آخر وقد اختلف معه في قدره قرب
الكرم يريد أن يجعل له ذراعاً أو ذراعين وصاحب الممر يطلب مقدار ما يسع دوابه الموقرة بأحاله
دخولاً وخروجاً الحكم (أجاب) يحكم له صاحب الممر بمقدار الباب الاعظم للكرم فقد نصوا
على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فاراد صاحب الدار أن يبنى في ساحة الدار ما ينقطع به
طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعظم فكذلك انقول في رجل
له طريق في كرم رجل اراد صاحب الكرم ان يغرس في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له
ذلك وينبغي أن يترك له في الارض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك ان النص على ذلك في الدار
نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها بجهاز ودفعته لها
ثم ماتت الام فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وادعت هي انه ملك والام من تدفع
ذلك ملكاً لا عارية هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للفتوى أن دان كان العرف
مستمر أن الام تدفع ذلك الجهاز ملكاً لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة أنه عارية والقول قول البنت
في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن اسباب لها متصرفه فيها وتدعى امها في بعضها
أنها لها كانت دفعته عارية والزوج يشكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الام
اليقينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بيمينه على نفى العلم واليقينة على الام والله أعلم
(سئل) في امرأه ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعية انها كانت
عارية عندها وباعت شيأ من تركتها بيمينه ودفت معها من المصاغ والامعة فما الحكم (أجاب)
القول قول الزوج في انها تركته مطلقة وفي أنها ملكة فيما يصلح له خاصة وفيها هو مشترك في الصلاحية
وفيها هو خاص بالنساء في انه تركه بيمينه ولا ينفذ بيعها في حصة الزوج لغير ضرورة وتضمن حصة
الزوج فيما دفنته معها منها ان تلفت به والا ينش عليها بطله لحقه كما هو صريح كلام العلماء
في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأه ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فبجعت أمها وضره
أمها على البيت ونقلت ما جيع ما فيه وسلبته لاختها لا يبايها وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من
اسبابها المذكورة فادعى الاخ أنها كانت عارية يدها فما الحكم (أجاب) القول قول الزوج مع
يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين
على الزوج على نفى العلم بانه لا يعلم انه لم يعطها واليقينة على المدعى والله أعلم (سئل) فيما لو كان
في البلدة قاضيان فوقع الخصومة بين المتداعين فالمدعى يريد أن يخاضه الى قاض منهم ما
والمدعى عليه يريد الا تحرف لئن يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه
الفتوى قال في البحر وهو باطلا فله شامل لما اراد المدعى قاضى محله المدعى عليه وأراد
المدعى عليه قاضى محله المدعى وما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة
فاراد المدعى شافعيًا مثلاً والمدعى عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محلته ما فان الخيار للمدعى عليه
وهذا هو الظاهر وبه اقيت مراراً اهـ كلام البحر (أقول) وقد اقيت به أيضاً مراراً كثيرة

والله أعلم (سئل) فيما إذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناءً باذن نائب الحكم ليحسب ما انفقته من الاجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر وإذا كان القول قول الناظر هل يكون مع اليمين أم بغير يمين (أجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه يدعى بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر بلا يمين لانه خصم في حق سماع اليينة لا في حق اليمين لأن اقراره على الوقف لا يصح وإذا كان المستأجر مدعياً لا يعمل بغير دعواه مالم يتورها باليينة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر حمام ابرزجة مشقة على الاذن بالبناء وثبوت وحكم القاضى به وبرهن على الحكم المستوفى لشرائطه شرعاً هل يعمل به أم لا (أجاب) نظماً

بجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان
فاذا اتى البرهان يدفع للذى * قد تورت دعواه بالبرهان
وحديث سيدنا بهذا ناطق * برويه عنه كل ذى عرفان
فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاعدة من الاركان
قد قاله الزملى خير الدين لا * حرمت أمانيه من الاحسان

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه قبضاً وازاراً ومنشقتين ثم حصل بينه وبينها خصامة فقال ما اعطيتك الا ثمن وقالت بل اعطيتني هبة هل القول قولها أو قوله (أجاب) القول قولها لا قوله لانه يدعى الضمان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (أجاب) القول للمدفع في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوراً بثمان مائة ثم طالبه بثمانه فأنكر شرائه وادعى أنه وهبه له وأنكر هبته وطلب رده عليه بيمينه أو دفع ثمنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما وهبه له أو قول مدعى الهبة بيمينه (أجاب) بمنعه الثور عن مالكه يضمن قيمته ان لم يثبت بيعه بالثمن الذى ادعاه عليه فان اثبت بيعه له فله الثمن الذى قامت عليه اليينة ولمدعى الهبة على مدعى البيع اليمين لانكاره أمراً لو أقربه لزمه ان لم يكن له يينة عليها وان أقام كل منهما يينة على ما ادعى فبينه البائع مقدمة لان البيع أقوى لكونه أسرع نفاذاً من الهبة لانها لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الآخر أن سمع شرعاً أم لا (أجاب) ان جاؤا معاً وشهدوا فالشهادة باطلة للتمه صرح به الزيلعي قال لانهما اذا جاآ معاً كان ذلك بمعنى المعاوضة فتفاحش التهمة فترد والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده قائماً أنه عمد الى سبته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا مبلغاً من ماله وقامت اماره عليه بأن غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضى والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته وأكله وشربه من طعامه ومركته والحال أنه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبى السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضى سماع مثل هذه الدعوى معللاً بأن مثل هذه الحيلة معهود فيما بين القجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشتهرة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصغوا الى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك

مطلب لو بنى المستأجر في حمام الوقف بالاذن فالقول في المقدار الذى صرفه للناظر بلا يمين

مطلب في مستأجر ابرزجة مشقة على الاذن بالبناء

مطلب اختلف الزوجان في شئ فقال اعطيته لك بيمين وقالت هبة

مطلب دفع لآخر دراهم فقال الدافع هي قرض وقال الآخر هبة

مطلب باع لآخر ثوراً فأنكر الشراء وادعى الهبة

مطلب قرية عليها فوائب سلطانية شهد بعضهم لبعض بالدفع لمن يتناولها
مطلب في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته
لمعنى يعلمه منه الخ

الغمر المتخذ وبمثله أفتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترنشحي صاحب تنوير
الابصار لا انتشار ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق
باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويريد على ذلك قبحا وبعد اشهاد من بعثاه يتعشى
وبعداه يتغذى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان ومالم
يسأل لا يكون (سئل) في امرأة وقف أبوها أما كن على أولاده التي هي من جلتهم ومات الواقف
بعد الحكم بصحة الوقف ولزومه فادعت بعدم مدة تزيد على خمس عشرة سنة ان بعض الموقوف
ملك أمها وان وقفه لم يصادف محلا وهي تشهد التصرف في الاماكن المذكورة على ما شرط
أبوها الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعدم مضي هذه المدة أم لا (أجاب)
لا تسمع لامور منها عليها بوقف أبيها الاماكن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط
الواقف وتركها المنازعة في ذلك ولمنع حضرة السلطان نصر دالله تعالى عن سماع ما عصى عليه
خمس عشرة سنة فان سماعها يلحقهم بالرعية في منعهم عن القضاء في الحادثة
المتصفة بهذه المدة فتفتح شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم
الكرم أب والده ملكه في حال صحته وسلمه له فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك
اقتسام الغلة (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك اقتسام الغلة لجواز أن
تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لأحدهم وقد صرح بذلك في البرازية والخلاصة والتارخانية
ومجمع الفتاوى نقلا عن القاضي الامام وغيرهما من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى
شجر اقلال المدعى عليه ساومني ثمرته أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجر له والثمره
لغيره اه والله أعلم (سئل) في محتسب على قرية يدعى الذي قاطعه على احتسابهم بالمال معلوم
عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولى غيره ثم غاب حولا مالا منكسر عليه مما عليه وهو ينكر
ويقول مالك على شيء هل تسمع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه عين
(أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على
الاحتساب لا تجوز باجتماع الاثمة والاصحاب قال في البرازية في السابع من كتاب الفاظ تكون
اسلاما وكثرا وخطا بعد ان قدم فرعا تشعر من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
أو الضرائب المقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابها أعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر بوا على باب طبولات وبوقات
ونادوا مبارك باد المقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض
على نفسه الاسلام أخذنا من هذه المسئلة اه وقد انه قد الاجاع على حرمة ذلك فكيف تسمع
الدعوى به والاجاع منعقد على عدم جوازه ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ
منه المال فالقول قول المحتسب لانه منكرو المأخوذ منه المال المدعى وأما المقاطع المذكور فلا
تصح دعواه باجتماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها
في المرعى وهلك فأجاب أنه لم يتعد عليها ولم يركبها وانما رآها في المرعى وأراد أن يركبها الحاجة
عرضت له فلم يرفهيا صلاحا ركوبه فهل جوابه هذا يوجب الضمان أم لا (أجاب) هذا الجواب
لا يوجب الضمان اذا الروية والارادة في هذا الباب لا يعتبران والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه
اعتراف بأنه تعدى على فرس فلان لمدع وركبها بغير اذنه والزمه القاضي ضمان قيمتها هل القول
قول المقر في مقدار قيمته اقليل كان أو كثيرا وعلى المقر له البينة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب)

مطلب في امرأة وقف أبوها
اما كن ثم ادعت ان بعضها
وقف امها لا تسمع

مطلب في ورثة اقتسموا
غلة كرم ثم ادعى أحدهم
انه ملكه أبوه

مطلب في محتسب على قرية
يدعى الذي الخ

مطلب في رجل ادعى على
آخر انه تعدى على فرسه
وركبها
مطلب في رجل ثبت عليه
باعترافه أنه تعدى على فرس
فلان الخ

القول في مقدار القيمة قول المتعدى بيمينه وعلى المقر له البينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع
 علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل اذا
 ثبت أنها ملكه يكون البناء للباني أم سكوته يكون اذناو يكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب
 لساكت قول الا في مسائل ليست هذه منها فالبناء للباني وللمالك الرفع الا ان يضرب بالارض فله
 تملكه بيمينته مقلوعا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة سافرت عن زوجها فرار من نفقتها في
 عام سنة خافت الهلاك فالتقت عند أهلها وتركت بنتا صغيرة فطمية لها منه عند أهلها فأتى
 على أهلها انكم فرقتم بين زوجتي وبناتها ما تيسر بسبب ذلك فعليك ديتها هل تسمع دعواها بذلك
 أم لا (أجاب) لا تسمع دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بمال وأشهد
 بذلك ثم بعد الاقرار ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل اذا قام على ذلك سنة
 تقبل أم لا واذا لم تقم البينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته ولا ينفعه
 الاقرار السابق كما في الاشياء نقلها عن القضية حتى قال وقد أقيمت أخذ من الاولي بأن الشهود
 اذا شهدوا بأن البعض لا حقيقة له وانما هو فعل مواطاة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد
 مدعى الربا البينة فعلى الطالب اليمين لانه ادعى عليه فعلا لو أقر به لزمه فاذا أنكر يحلف والله أعلم
 (سئل) في بقرة تنازع فيها خارج وذو يدعى الشراء فهل اذا أخرج تاريخ ذي اليد أسبق
 ترجح بينته أم بينة الخارج المتأخرة التاريخ (أجاب) يعمل بالأسبق تاريخا والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاض ان فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا بتاريخ كذا والده
 وانه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم بطريقه الشرعي فادعى الابن
 لدى قاض آخر على من يده شي من التركة ذلك فأنكر نسبه فأقام شاهدين شهد أن قاضى بلد
 كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل
 وارثا أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا في جامع الفصولين وغيره لو ادعى انه وارث فلان
 الميت وشهد ان قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث
 له غيره يجعل وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا
 على هذا بألف أو بحق من الحقوق أو قال لا تشهد أن قاضيا من القضاة حكم له عليه به او فشهد
 أن قاضى الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضى وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المعجل وهو مقربه وفقره ظاهر
 وطلبتة فامتنع لذلك هل للشانى ان يسأل من جيرانه عن عسرة عاجلا ويحلى سيده أم لا
 (أجاب) نعم للقاضى ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوسى في انفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
 رجل باع بقرة لانسان فادعاها آخر فأقام المشتري بينة على المدعى انه باعها لبايعه هل تقبل بينته
 أم لا (أجاب) نعم تقبل بينة المشتري على أنه باع المدعى لبايعه والله أعلم (سئل) في محلة قسمت بين
 ورثة فادعى رجل على واحد منهم بحصة شائعة فيها عينها وأقام بينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم
 فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في
 جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم
 تقبض مهرها الذى شرط تجهيله لاهل تسمع دعواها أو دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى
 لها به أم لا يقضى لها حيث سلمت نفسها (أجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط
 تجهيله على المفتى به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وأنها في يد المدعى عليه غضب

مطلب بنى في أرض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأة سافرت عنها
زوجها فالتقت عند أهلها
الخ

مطلب في رجل أقر على
نفسه بمال ثم بعد ادعى أن
بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج
وذو يدعى بقرة الخ

مطلب في رجل ادعى أن
فلانا المتوفى والده وانه
لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
زوجته بمهرها المعجل وفقره
ظاهر

مطلب في بقرة باعها
لانسان فادعاها آخر

مطلب في محلة قسم بين
ورثة فادعى رجل على واحد
منهم بحصة الخ

مطلب في امرأة ادعت
على زوجها بعد الدخول
انها لم تقبض مهرها المعجل

مطلب في رجل ادعى على
آخر شاة وانه غصبها

فادعى الابداع هل تندفع دعوى المدعى أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان
أقام ذو اليد البينة على الابداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر ثلثي فرس وسلمها لمنه فادعت امرأته ان لها ربه فافيه او صدقته على ان الثلثين
شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعواه على المشتري المذكور بغيبة البائع أم لا تسمع
الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسمع دعواه على المشتري حيث صدقته على
الشراء المذكور أو كذبه وأقام برهانا على ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه ليكون
مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض
أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين
لا حدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحبه الباقي جميعه لرجل بغير اذن الآخر ومات عنده ولم
يجز صاحب الربع بيعه وأراد تضمن الشريك البائع ويقول قيمته كذا والبائع يقول كذا بأنقص
فالقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع بيمينه والبينة على الآخر
والله أعلم (سئل) في رجل تلقى يتاعن والده وتصرف فيه كما كان والده من غير تنازع ولا مدافع
مدة تنوف عن خمسين سنة والآن برز جماعة يدعون أن البيت لخدمهم الاعلى فهل تسمع دعواهم
مع اطلاعهم على التصرف المذكور واطلاع آبائهم وعدم مانع بينهم من الدعوى (أجاب)
لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى اللؤلؤ الحى رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف
لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماءهم من فتح باب التزوير والتليس والله أعلم (سئل) في
واضح يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملك بائع بائعه فهل يندفع الخارج الذي يدعى الملك
المطلق اذا أقام كل بينة على مدعاه (أجاب) بينة ذي اليد مقدمة لانه خصم عن يتاقى الملك عنه
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيمته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف
هل تسمع بينته بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن الجدل في يد المدعى عليه أم لا
(أجاب) نعم تصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمنه بغصب ولا
يمنع عينه قبول البينة والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في رجل كل يدعى الملك
المطلق وتاريخهما سواء فمن منهما المقدم بينته (أجاب) بينة الخارج مقدمه وكذلك لو كان
دعوى الملك بسبب الشراء وأحدهما ذو يد والآخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل غصب ثورا مدعيه نتاج بقرته وذو اليد على انه نتاج بقرته بائعه اذا أقام كل بينة
على دعواه من المقبول من البيتين (أجاب) المقبول بينة مدعى النتاج من بقرته بائعه السابقة
يدع عليه صرح به في الجرو جامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج
تنازع في بقرته ذو اليد يدعى شراءه والخارج يدعى ملكا بطلقا وبرهن عليه او حكم له بها وسلمه الله فهل
تسمع دعوى ذي اليد بعد ذلك على ملكه مطلق أو بسبب غير الشراء (أجاب) لا تسمع والله أعلم
(سئل) في رجل ضاع له جل مقصوص به وسم وغاب عنه أياما ونبت الشعر عليه فسمع انبأ بالجل
الفلاني فضى اليه فلما رآه اشتبهه بنبات الشعر عليه فقال ما هو جل في غير محل النزاع ثم تبينه
فعلم انه جل هل اذا ادعاه وأقام عليه عدلين شهد الله به تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب)
في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هناك
دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك

مطلب في رجل اشترى ثلثي
فرس فادعت امرأته ان لها
ربعهما الخ

مطلب في حصان بين اثنين
لا حدهما الربع وللآخر
باقيه فباع الخ

مطلب في رجل تلقى يتاعن
عن أبيه وتصرف فيه مدة
ثم ادعاه الخ

مطلب رأى غيره يتصرف
في أرض زمانا ولم يدع لا تسمع
دعوى ولده بعده

مطلب ادعى ولادة الدابة
في ملك بائع بائعه الخ

مطلب تسمع الدعوى على
الغاصب وان لم يكن المدعى
في يده

مطلب ادعى كل من الخارج
وذى اليد الملك المطلق

مطلب ادعى الغاصب أنه
نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج
بقرته بائعه

مطلب ادعى ذو اليد الشراء
والخارج الملك المطلق وقضى
له الخ

مطلب في رجل ضاع له جل
مقصود الخ

وفق في جامع الفصولين بقوله ويلوح لي أن الخلاف واقع فيما لو أقر المدعي قبل النزاع وأما قوله
مع وجود النزاع ينبغي أن تبطل دعواه وفاقا على عكس ذي اليد ثم قال هذا ما ورد على الخاطر
الفاخر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والمجد لله ملهم الصواب ومسهل
الصعاب اه والله أعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول قدرا معلوما من وقف جده هامة سنين
سئلت من أين التلق فقالت من جدتي ثم سئلت ثانيا عن ذلك فقالت تلقته عن ابن ابن الواقف
وأقامت على ذلك بينة هل تقبل بينتها ولا يعد هذا تناقضا (أجاب) نعم تقبل بينتها ولا يعد هذا
تناقضا منها في البرازية من التناقض يعني فيما يجري فيه الخفاء والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
عنب كرم عن هو واضع يده على الكرم بمن معلوم فادعى شخص بعدمضى سنة على مشتري العنب
أن الكرم كرمه كان اشترا من بائع العنب وان العنب نزل كرمه ويطلبه بمن العنب وأظهر حجة
شاهدة له بأنه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على مشتري العنب أم لا (أجاب) ليس له
دعوى مسموعة والحالة هذه اذ طلبه الثمن اجازة ضمنا وهي كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر
البيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع البائع فاذا اتبعه فلا يخلو امانا ان يعترف له
بالملكية فيجب عليه دفع ما قبضه اليه واما ان ينكر فيكون البرهان على المدعي واليمين على المدعي
عليه اما برهان الاول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر كتب المذهب بان طلب الثمن ودفعه
وقبضه اجازة لبيع الفصولي واما برهان الثاني فلما فيه وفي أكثر كتب المذهب بأن الاجازة
اللاحقة كالوكالة السابقة واما الثالث فلما في أكثر المتون والشروح من أن المطالبة بالثمن
لمباشر العقد للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ ثمنه من المشتري ليس له
ذلك الا اذا ادعى أن الفصولي وكاه قبض ثمنه وهذا كله ظاهر لمن له أدنى السام بالمذهب هذا ولولم
يطلب الثمن وطلب تضمينه العنب ابتداء فلا بد من تعيين وزن العنب المدعي به وبيان نوع العنب
لكونه مثليا وبيان ذلك في المثلي شرط لصحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل ادعى على
آخر أنه غصب من كرمه وقران الاعناب وقطع من أشجاره كذا وقران الحطب قيمته كذا
فاستدل به فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان
كان في العنب بشرط هذا لانه مثلي فلماذا يشترط في الحطب المستهلك وهو مضمون القيمة وقد بين
القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز أو القرص أو غير ذلك وأنه
رطب أو ياس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اه فقوله
ولم يبين مقداره لان الوقري يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليتصور
للحاكم ما يحكم به للمدعي والله أعلم (سئل) فيمن اتهم بضرب آخر فراجع اليه فاشهد أنه لا يستحق
قبله حقا وأبرأه عاما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى أوليائه وتقبل بينتهم بأنه كان ضربه قبل
ذلك الا شهدا ومات به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى أوليائه والحال هذه كما هو ظاهر البيان لمن
صبغ طرف ائمة من أنامله في فقه النعمان والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم
واحدة ركسهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفوض لاختيه بعا وشراء جميع التصرفات مات
أحدهم عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فادعى عههم ان
البستان الثلاثي والبنين الثلاثين له خاصة دونهم وأبرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون
غيره وصدقه أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكر وحلفه الحاكم لكونه فايد
ظاهرة ومنع ابن الاخ والا نريد اقامة برهان شرعي بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة

مطلب في امرأة كانت تتناول
قدرا معلوما فقالت تلقته
الخ
مطلب في رجل اشترى عنب
كرم من واضع اليد ثم ادعى
شخص على مشتري العنب
أن الكرم كرمه ويطلبه الخ

مطلب رجل ادعى على آخر
انه غصب من كرمه وقران
العنب أو الحطب الخ

مطلب فيمن اتهم بضرب
آخر فاشهد أنه الخ ثم مات
هل تسمع دعوى الخ
مطلب في ثلاثة اخوة في عائلة
مات احدهم عن ثلاث بنين
الخ

وكسبهم بينهم وكل مفوض للآخر يعاوشراء وسائر التصرفات كما شرع أعلاه وأنهم مضوا على
أمرهم بعد موت الآخر كما كانوا هل تقبل بينته وثبت حقه في العقار المذكور وان كتب في حجج
الصكوك اشترى لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة واثبت بينته أنها
من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صلح التبايع انه اشترى لنفسه اذ تقرر ان أحد
المفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم وقد تقرر أيضا انه لا يشترط في
شركة المفاوضة التخصيص عليهم بابل يتفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانه بناء على
عدم البينة والله أعلم (سئل) في خمسة أنفار ظهر واعي بيت رجل وأخذوا له أموالا وأثوابا ثم انه
وجد اثنين من الخمسة الأخذين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما أخذوا له من الأموال
والأثواب وقبض ذلك كله منهما (أجاب) ان كانت تلك الأمور جميعها في ايدي الاثنين فلم بها
الدعوى عليهم اجمعين اجماعا ومطالبتهما بردها عليه وان لم تكن بأيديهما وأراد المالك أخذها بعينها
فلا تسمع الدعوى بشئ منها الا على من هو يده وان أراد التضمن وقد ثبت الاستيلاء على وجه
الاشترالك بحضور الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضمان عليهم بخمسة وان ثبت
باقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين بان قالوا اغتصبنا وأخذنا كذا وكذا وكذا خمسة
قضى عليهم أمارهان الاول فلما صرحوا به فاطبة أن دعوى المالك المطلق لا تصح الا على ذي اليد
ودعوى الضمان تصح على غير ذي اليد فينظر في دعوى المدعي بماذا يفعل معه بما ذكر وأما برهان
الثاني فلما صرحوا به أيضا في الأصول والفروع من أن اشترالك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل
في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلاً كما أنه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل
الجمع واحد وفيما يتجزأ يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاستيلاء على الصيد ونحوه
والاشترالك هنا باجماع أيديهم وهو مقصور حتى لو قدرنا أنهم حين ظهورهم وأخذ كل واحد شيئاً
بانفراده فالضمان لذلك الشئ على آخذة خاصة حيث لم تعاقب أيديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم
عليه فالمالك مخير بضمن من شاء وترجع المسئلة الى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس
بذكر شئ من الفروع شاهد على ما ذكر فنقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث راجعاً
لفناوى رشيد الدين غصب قنا فبرهن عليه آخر أنه قنه فقطضى له ثم ان الغصوب منه برهن على
غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى المالك المطابق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى
على غير ذي اليد أنك غصبت مني تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الاول تصح
ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن الغصوب منه على المقضى له أن هذا القن ملكي
تقبل الخ ومثله في كثير من كتب المذهب وفي التبيين في الشركة الفاسدة معللاً لاستواءهما في
المباح المأخوذ بأيديهما لانهما استويا في الكسب وفي كونه في أيديهما فساكن في يد كل واحد منهما
النصف ظاهر فلا يصدق فيما زاد عليه الايبنة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو المدعى ويؤيده
أنهم صرحوا فاطبة بان الفتوى على تصور غصب المشاع وهو مما يقطع الشغب وفي التتارخانية
من باب الغصب نقلاً عن السراجية رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكذا عشرة قضى
عليه بجميع الالف اه وجهه انه ادعى الاشترالك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على
المغصوب وقد رد اقراره على غيره فبقي اقراره على نفسه فتمت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك
بالبينة لتعديها كما تقرر أن حجة الاقرار قاصرة وحجة البينة متعدي وقد تقرر وجوب الضمان
بسبب اليد الظالة المزيلة ليد المالك الحقيقية والحكمة فالحقيقية مثل فعل الغاصب

مطلب في خمسة أخذوا من
بيت رجل أموالاً فظفر
بأثنين منهم تسمع دعواه
عليهما ان كان الخ

مطلب دعوى المالك لا تصح
الا على ذي اليد ودعوى
الضمان تصح على غيره
مطلب الاشترالك فيما
لا يتجزأ يوجب التكامل

مطلب برهن على غاصبه أنه
ملكى لا تقبل

مطلب الفتوى على تصور
غصب المشاع

مطلب في إزالة اليد الحقيقية
أو الحكمية أو أزالتهما

مطلب في ميت لا وارث له
وعليه ديون لأناس الخ

مطلب في رجل ادعى عقارا
في يد خاله ارثا عن أمته وادعى
الخال الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب
مستقل يكون بعد موته
لورثته لا لآبيه

مطلب يشترط في كون
كسب الابن للاب اتحاد
الصنعة وعدم مال الخ

مطلب في رجل مات عن
ابن كبير وابنين صغيرين
وللكبير ولد فاكسبوا مالا
ثم اختلفوا الخ

مطلب في أخوين كلاهما
في عيال الاب غرس أحدهما
الخ

والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا انتفيا كروا ثا الغصب قبل المنع كما حقق
وحذر في محله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه
ديون لأناس فهل دعواهم على وكيل بيت المال أم ينصب القاضي وصا يدعى عليه أم لا
(أجاب) قدر في مثل هذا السؤال لاستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد ابن الشيخ سراج الدين
الخانوني فاجاب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فباع مدع للدين على الميت نصب
القاضي وصا للدعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بخصم اذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى عقارا في يد خاله ارثا عن أمته فادعى الخال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر
شاهدين شهد أحدهما باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسليم
وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة ويحمل بها شرعا أم لا (أجاب) نعم تقبل
شهادتهما قال في جامع الفصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والآخر أنه أقرب به تقبل انتهى
وقال في النزازية وفي الاقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في ابن كبير
ذو زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين
ورثته (أجاب) هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل
بنفسه وأما قول علماء الثأب وابن بكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما
مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط منها اتحاد
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فاذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن
للاب وانظر الى ما علوا به المسئلة من قولهم لأن الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله
فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن كبير وابنين صغيرين لا عن تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جلدته عائلته مع
ابنه المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل مالا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه
فالكبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معنيين له بالعمل وابنه يدعي ربعه بعمله وأخواه يدعيان
ثلثه بعملهما وان ابنه لا حصه له معهما لكونه معينا والده في الحكم في ذلك (أجاب) ان
ثبت كون ابنه وأخويه عائلته عليه وأمرهم في كل ما يقع عليه اليه وهم معيتون به فالmaal
كله والقول قوله فيما لديه بيمينه وليستق الله فالجزء أمامه وبين يديه وان لم يكن فافعل
الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا
اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فهو بينهم اثلاثا
يقين والحكم دائر مع علمه باجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل)
في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما شجرة تين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي
للغارس أم تكون ميراثا بينهما عن الاب (أجاب) تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله
اذ هي للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماؤنا في الابن والاب اللذين يكتسبان جميع
ما اكتسبا للاب لان الابن يعد معينا لآبيه حيث كان في عياله ألا ترى أنه اذا غرس شجرة تكون
للاب صرح به في الخلاصة والنزازية وجمع الفتاوى وغيرها من الكتب فيقسم على فرائض الله

مطلب في رجل ساكن
بيت أبيه ولا يعرف له مال
مخصوص هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع
بحضرة قريبه أو زوجته
ثم ادعى ملك المبيع لا تسمع
بخلاف الاجنبي مالم
يتصرف المشتري

تعالى نصفها للفرس ونصفها لاختيه حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم (سئل) في رجل
ساكن بيت أبيه وفي جملته عياله يعينه بتعاطي أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون
ما بين يديه وما يوجب عند ملكه لآبائه ولا يجزى فيه ارث أم يجزى فيه الارث (أجاب)
حيث كان من جملته عياله والمعين له في أموره وأحواله لجميع ما تحصل بكسبه وجعه
بكدته وتعبه فهو ملك خاص لآبائه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب
جملته أموال لانه في ذلك لآبائه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لآبائه نص عليه
علما و نارحهم الله تعالى فلا يجزى فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته والحال هذه والله أعلم
(سئل) من غرة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح
في الفصل التاسع في نكاح البكر باع شيئا وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا تسمع
واختار القاضي في فتاواه أنه تسمع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف
الاجنبي فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت
البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطماع الفاسدة انتهى كلام البرازي وعما في القنية من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى
المدعى باع أرضا وسلمها إلى المشتري وتصرف فيها مدة زرع أو بناء وجاره ساكت ثم لا تسمع منها
ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وساكتا وقت تصرف المشتري قيل له
فلو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار
بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكتة حيث
تسقط بهذا القدر دعواهما انتهى والمعروض على جناب حضرة مولانا وسيدنا بعد اهداء
وافر الدعاء والنشاء في كل صباح ومساء أن المفهوم من العبارة أن الاجنبي غير الجار لا يصير
كجار في سقوط دعواه بتصرف المشتري في المبيع زمانا للتخصيصهما الاجنبي بالجار بعد
استثناءهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم أنه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي
كالجار في سقوط الدعوى بتصرف المشتري زمانا فتفيدون ذلك وتشيرون من أي كتاب نقل وفي
أي محل ذكر حتى تنظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الاصحاب لازلت ملجأ للاجباب (أجاب) قال
في شرح تنوير الابصار المسمى بمنح الغفار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا
أو ثوبا وابنه وامرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا
الا اذا تصرف المشتري فيه زرع أو بناء فلا تسمع دعواه انتهى فقوله الا اذا تصرف فيه المشتري
الح استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما أي الجار والاجنبي في
الحكم وبه أفق شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في فتاواه في كتاب البيوع
ويقسم التساوي بينهما في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد أن ذكر مسألة القريب والزوجة
قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا تصرف المشتري زمانا وهو ساكت تسقط
دعواه انتهى فقوله رآه الضمير فيه راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل الجار فان مسألة
القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهي غيرها ولا ريب
في مساواتهما في الحكم لا اشتراكهما في العلة وأما عبارة البرازية والقنية فلا دلالة فيهما على
الفرق بينهما في الحكم * أما عبارة البرازية فوجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكوت وقت
البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا تساوي الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً فيه اثبات هذا الحكم للجار وهو لا ينافي الحكم عما عداه كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكاً غير ملجئ فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناءاً كما هي عبارة تنوير الابصار. وأما عبارة القنية فن أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساويهما ذكر الحيوان والنوب مع العقار والجار المجاور وما قرب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقرب مع دخوله في مسمى الاجنبي فان المراد به خلاف الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد كثرت افتاء الحنفية عن علماء مصر بتساوي الجار مع الاجنبي في الحكم المذكور لا اشتراكهما في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتلبيس وهذا قدر مشترك بين الجار والاجنبي واشترط فيهما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال أكتشف للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتمت فيهما بالحضور والسكوت واشترط في الجار والاجنبي تصرف المشتري زماناً زرعاً وبناءاً لئلا كد عند الحاكماً ظهور التلبيس منهما بعد هذه الحالة فيمنع دعواهما انظر للمدعى عليه لترج جانب الحق بجانبه اذ المفروض على الحاكماً ان يدور مع الحق كيفما دار ولدفع ما يقال ان الجار للحال أصكشفت من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجة والقريب قالوا بخلاف الاجنبي ولو جارا لقصور حاله عن الزوجة والقريب في ذلك فألحق بالاجنبي وهذا هو القول الرابع في المسئلة. وهناك أقوال أخر سماع الدعوى في الكل مطلقاً اشتراط تصرف المشتري في الكل الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً وزوجة وابناً وبتاً فادعى وكيل الزوجة على الابن ان ثا فيه فادعى شراء من أبيه وأقام بيته شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته ثم أقر المقتضى له للبنت بمحض ثا فيه بالارث وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم عليه بمؤاخذة له باقراره أم لا (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت أو من ورثته فقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال أنا مبطل تسمع انتهي وفي البرازية أقر المقتضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بان يشتري له من المقتضى عليه يبطل القضاء أصله برهن أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد علم مما سبق أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء على الاخر فدخل فرعنا في منقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى الشراء أو بامر له بغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام أو باستشراؤه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى وقد أكثر في جامع الفصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حاداً وقديماً ويريد صاحب الدار رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بيمينه أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلاً وقتها فعليه البينة أنه مسيل قديماً أو مسيل أبية أو مسيل بآتعه استمر بذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدونه ان لم يحفظ جيرانه وأقرانه وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قديماً ويقي والجمال هذه كما صرح به غالب علماءنا والله أعلم

مطلب في رجل مات وترك
عقاراً وزوجة وابناً وبتاً
فادعى وكيل الزوجة على
الابن ان ثا الخ ثم أقر للبنت
بمحضها ان ثا الخ

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

(سئل) في رجل ادعى شقصا معلوما في محدود على جماعة ذوى ايدار ناعن أبيه فاجابوه باننا اشتريناه من زيد بكذا ووقع التقابض بيننا وبينه وزيد اشتراه من أبيه ولم يتقابض كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينه يندفع المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صك شرائهم من زيد وصل شرائه من أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل يكفون الى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون لذلك ولا يكف شهودهم ذلك أيضا (اجاب) اذا ثبت شرائ المدعى عليهم من زيد بعد شرائه من أبيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرائهم من زيد ولا احضار صك شرائه من أبيه المدعى بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صك بالشراء وبيان الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به للمدعى ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليهم يدعون الشراء عن اشترى من أبيه لأم أبيه فلا يلزم المدعى عليهم ولا شهودهم تسمية الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه كما هو ظاهر لمن ينطلق عليه اسم الفقيه والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى على عمه بتركه جده فقال كان أبوك في عيال أبي ومات قبله بتركه هل القول قوله أم لا (اجاب) القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم من غرما أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في موت الاقارب فاليمين سنة من يدعى الارث أو الزيادة فيه والقول قول من ينكر والخارج هو المدعى وذو اليد هو المنتكر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذا ليد دليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليسددون عمه كان القول قوله ولو كان المدعى في ايديهم متساويا ولو كان في يدي ثلث وأقر بانه مال الاب الذي هو جد المدعى فعلى ابن الاخ اليمة لان ارث الابن محقق وارث ابن الابن فيه شك والاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا ويشك في ارثه فعليه اليمة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل الذي تبني عليه دعاوى وتترتب عليه البيئات والايمان والفقيه لا يحتج عليه من كان الممين في جانبه ومن اليمة عليه بيمينه أن ينظر النظر الصحيح والله أعلم (سئل) في اراضي بيت المال التي يقطعها السباهي نظير عطائه في الدوان هل ينتصب السباهي فيها خصمه المدعى رقبته ملكا أو وقفاً ولا ينتصب خصمه لكون يده عليه اليسر بذلك (اجاب) لا ينتصب خصمه المدعى ملكاً أو وقفاً لعدم ملكه لها لان السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحمل لبيت المال فلا ملك له في رقبته ولذلك لا يجوز منعه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان ان يخرجها عنه الى غيره فيده عليها امانة فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دوائر في كتب علماءنا وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد ابن النقيب والى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسالتهم الموضوع في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علماءنا جميعا في خمسة كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله أعلم (سئل) في متول على وقف يدعى على رجل اسباهي أنه يقسم بعض اراض من اراضى الوقف بغير طريق شرعى ورفع أمره الى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في حدودها بموجب شرط الواقف المخلد بيده فنسب من جانبه نائباً للكشف على ذلك بوجه الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي أن الكشف والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه دفتر دار ومراه الامتناع من ذلك فحصل تصدر الدعوى في وجهه

مطلب في رجل ادعى شقصا
ارثا في محدود جماعة فاجابوه
باننا اشترينا من زيد وزيد
اشترى من أبيك الخ

مطلب ادعى على عمه بتركه
جده فقال كان أبوك في عيال
أبي ومات قبله الخ

مطلب في حاصل فيه بيان
من عليه اليمة وبيان من
يصدق بيمينه

مطلب المقتطع له أرض
من بيت المال لا يكون خصمه
لمدعى ملكيتها الخ

مطلب في متول على وقف
يدعى على اسباهي أنه يقسم
من أرض الوقف الخ

والكشف والتحديد أم لا (اجاب) مجرد الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا اذا تجرد عن دعوى رغبة الوقف لانهم مجرد اطلاع وأما سماع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقاطع للارض نظير عطائه في الديوان لا يصلح خصما لانه ليس بمالك للارض بل انما جعل له الخراج الذي كان يحمل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان أن يخرجها الى غيره فيسده عليها يدأمانة فترجع الى محضة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علماءنا ومن أراد أن يقف على المسئلة بصرح النقل فعليه برسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ قاسم بن قطوبغا ورسالة الشيخ زين الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سباهي ادعى عليه مثله أرضا في يده أنها جارية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع في عين الارض (اجاب) لا تسمع لان الاراضي ليست ملكا حتى يدعيها بالملكه ووضع اليد كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتساول خراجها مقاسمة أو وظيفة الآن يوكله السلطان في الدعوى بها فبذلك تفويضه وقد سئل شيخنا السراج الخانوتي عن دعوى وكيل بيت المال فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما يملك المنازعة وبمثل صرح صاحب البحر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فينبذ تصح الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهما السلطان والله أعلم وكتب أيضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علماؤنا بان وكيل بيت المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه مالم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفتى بذلك استاذنا السراج الخانوتي وهي في فتاواه ولندكر ما هو شاهد لصحة ما أفتى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع الفصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله أو أنها ملكه اختلف فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينتصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته ما مني أم بدون دعوى الفعل بأن قال مثلا استأجرتها قبلك وسلمها اليك لا الى لا ينتصب خصما به أفق (ط) وقال (ع) هو الصحيح اذا لا يدعى ملك العين كاستعير فلا يكون خصما انتهى (أقول) اذا وكله السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى العيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص خارج انها ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بينة انها نتاج بائعه يندفع المدعى ولو أقام بينة بالملك المطلق أو النتاج لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام بوجه المشتري منه بينة بذلك يندفع (اجاب) البينة في النتاج لذى اليد ولو أقام الخارج بينة على النتاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقامة البائع البينة بذلك عليه والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية لاخر فظهرت حاملة فادعى البائع المذكور الحمل منه فما الحكم (اجاب) ينظر ان ولده لاقل من ستة أشهر من وقت البيع ثبتت نسبته منه وتصور أم ولده ويطل البيع السابق ويسترد هاهو يرجع المشتري بالثمن ويلزمه العقر وهو مهر المثل ان كان المشتري وطها ويثبت عليه ذلك بنحو اقراره اذا لم يخلو وطها في

مطلب دعوى السباهي
على مثله أرضا في تيماره
لا تسمع

مطلب وكيل بيت المال
لا يصلح خصما سواء ادعى او
ادعى عليه الا باذن السلطان

مطلب هل يكون المستأجر
خصما لمن يدعى عليه أنه
استأجر قبله أو أنها ملكه

مطلب لو اشترى بهيمة
فادعاهما اخر فاقام المشتري
بينه انها نتاج بائعه تندفع
خصومة المدعى

مطلب في رجل باع جارية
فظهرت حاملة

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجة المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجد أبو الاب
عقار اليتيم بلامسوخ

مطلب حاصله أن رجلا
ادعى على آخر أن الدار
القلانية وقف عليه وعلى
أقاربه وبسببه كتاب وقف
فحكم له بالدار بمجر ذلك الخ

مطلب اليد في العقار
لاتثبت بتصادق المتداعين

مطلب يشترط صحة القضاء
البينة من المدعى أنه في يد
المدعى عليه

دار الاسلام من مهر أو عقرو والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة مورثه بعد
موته دفعت له كذا من النقود من تركته تعديا بغير اذنه فانكره فأقام عليه بينة أنه أقر بذلك فادعى
المدعى عليه أنه أقر بعده أن لا شيء له قبله من تركته ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع
بينته بذلك ويندفع خصمه عنه أم لا (اجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع عنه
خصمه فقد قال في جامع الفصولين رامن الذخيرة لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن
المدعى أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في يقيم باع جده أبو ابيه عقاره بغير مسوخ فطلب استرداده من المشتري فادعى مسوغا
وأنكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (اجاب) بيع عقار اليتيم لا يجوز والحال هذه
وصرح في التتارخانية نقلا عن المنتقى أنه باطل وصرحوا بأنه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع
وبطلانه فالقول للمدعى البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو ولدى حاكم شرعى
وقال في تقرير دعواه ان الدار القلانية الكائنة بالقديس الشريف بمحلة الشرف المحدودة
بمجدو وأربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقاربه من قبل صلاح الدين بن بدر الدين
حسن العجلوني وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد شهاب
الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدعى عليه
المزبور واضح يده على الدار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقف المزبور وأنه ساكن
بالدار المزبورة بغير طريق شرعى وطالبه بتفريقها وتسليمها اليه وسأل الله عن ذلك فسئل فاجاب
بان الدار المذكورة في يد زوجته الحرمة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بان للمدعى فيها
استحقاقا فافأبرز المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمله الحاكم الشرعى
المتداعى لديه حين صدور الدعوى أمر المدعى عليه بتفريق الدار المزبورة وتسليمها للمدعى حيث
لم يكن المدعى عليه مستحقا للوقف المزبور فهل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث
أجاب بان الدار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتتبة في وجهه حجة على
غيره أم لا (اجاب) حيث كان أمر الحاكم المدعى عليه بتفريق الدار وتسليمها للمدعى مرتبا
على ما ذكر فهو فاسد والكاتبة به لا اعتبار بها لافي حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقرر أن اليد
في العقار لاتثبت بتصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب أو الشراء فالخصومة منتفية ولو أجاب
بان الدار بيده ولو أثبت المدعى يده بالبينة لا تندفع دعواه بقول المدعى عليه ان الدار بيد زوجته
لما علم في محضنة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبينة يد المدعى عليه على المدعى انتفت صحة
دعواه فالأمر المرتب عليه غير صحيح ويوضحه ما في جامع الفصولين ادعى منقولاً فافر المدعى عليه
أنه بيده يقبل اقراره لافي العقار حتى يبرهن فلو أنكر اليد ولم يكن للمدعى بينة يحلف (حكم) أنكر
المدعى عليه كون العقار بيده يحلف حتى يقر فلو أقر باليد حلف على الملك فلو أقر به يؤمر بترك
التعرض فلو برهن المدعى بعد اقراره باليد أنه لا تقبل بينة المدعى على الملك ما لم يبرهن أنه في يد
المدعى عليه فلو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به
للمدعى لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي أنه في يده ثم رز وقال انما تشترط الشهادة
بأن العقار بيد المدعى عليه لتوجه الحكم وسماع البينة أم لا أنكر من الابتداء كونه بيده يحلف
(نظمه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى أنه بيده اليوم بغير
حق وقرقوا بينه وبين غيره بأن المدعى عليه في غير العقار ينتصب خصما بذاته من غير أمر آخر

وفي العقار لا ينتصب خصما الا باعتبار يده فقام بثبت عند القاضي يده لا يجعله خصما ولو شهدا بملكية الدار للمدعى ولم يشهدا انه بيد المدعى عليه يقبل عند محمد رحمه الله تعالى لافي ظاهر الرواية ولو شهد المدعى لا بيد المدعى عليه وشهد آخر ان بيد المدعى عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى شهادة يده لصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو فريقين ثم اذا شهدا بيده يسألهما القاضي عن سماع شهدائيه أو عن معاينة لانهما رعايا معا اقراره انه بيده وظنا انه يطلق لهما الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل ثبت يده حكما فالمدعى كراهم سماعا يناديه لا تقبل ثم رخص بعد أسطر (عده) وقال تنازعنا في اليد فاراد أحدهما تخلف الآخر ينبغي أن يخلف لانه يظهر بنكوله يده في حق الناكل بترك التعرض الى أن يبرهن على اليد انتهى هذا وعمل القاضي بكتاب الوقف مجردا عن حجة من حجج الشرع المقررة بزيادة الامر تعجبا ووجب للأد كلف تقبلا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين هلك لا عن ارث وله أخوة ولم يكفلوه فيه هل يطالبون بدينه أم ليس عليهم طلب به (أجاب) لا يطالبون بدين أخيهما الهالك مطلقا اذ لم يكفلوه مات عن ارث أم لا حيث لم يضعوا أيديهم على تركته أما اذا ترك مالا ووضعوا أيديهم عليه فحينئذ يطلب الدين منهم ليوافوا من تركته والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل باع أو قسم ثم ادعى أنه كان فضوليا وان الملك لفلان ولم يجز هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد كبار نشؤا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقبض ديونه وسائر التصرفات والتجارات مات وفي أيديهم من أمواله نحو الدواب والمتاع وغير ذلك هل ذلك جميعه ارث عنه أم لا (أجاب) نعم هو ارث عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في مدع دينه معلوما في تركته ميت أثبت بالبرهان هل يخلف المدعى على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يخلف وان لم تدع الورثة وان أبو يخلفه كما في البرازية والمنية وفي الخانية يخلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شيئا ولا أبرأته بخلفه على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجعوا على أن من ادعى ديننا على الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين ولا من أحد أذاه اليك عنه وما قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته ولا شيئا منه وما أحلت بذلك ولا بشيئ منه على أحد ولا عندك به ولا شيء منه رهن هكذا في أدب القاضي للخصاف والصدرا الشهيد والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له بذمة عمرودينا معلوما وذلك في وجه وصي أو لادعمر والمتوفي وأثبت زيد المذكور ذلك والحال أن الوصي لم يخلف زيد المدعى المزبور أن هذا المال باق في ذمة عمرودينا ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والان يطلب وكيل زيد المدعى المزبور المال من وصي اتمام عمر والمتوفي فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليمين مرتبا على المدعى وهو يمين الاستظهار والحال انه لم يتعرض في الدعوى لليمين بوجه من الوجوه والان رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا (أجاب) صرح علماؤنا رحمه الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أثبت الورثة لحق الميت اذ عساه أن يكون بذمته دين فيحتاج لو فاته نظره والوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الخانية وغيرها فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر بقبض ودبعة من فلان ثم ادعى أن اقراره كان كاذبا هل يخلف المودع أنه ما أقر كاذبا أم لا يخلف (أجاب) لا يخلف

مطلب يشترط لصحة الشهادة بان العقار في يد المدعى عليه المعينة

مطلب مات المدينون عن أخوة لم يطالبوا بدينه
مطلب لو قال بعد البيع أو القسمة كنت فضوليا لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار نشؤا في خدمته وفي أيديهم الخ
مطلب اذا أثبت الدين في تركته ميت لا بد من تخلفه أنه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أثبت الدين في تركته الميت بالينة في وجه الوصي لا بد من تخلفه أيضا

مطلب اذا أقر بقبض الدبعة لا يصدق في قوله أقررت كاذبا

عندهما اذا التحيف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقض وعلى قول أبي يوسف يحلفه
وفي جامع الفصولين (خ) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحليف فلما اختلف فيه
يفوض الى رأى القاضى والمفتى واختار المتأخر ونقول أبو يوسف ووليه الفتوى (سئل) في
رجل باع كرما وتصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعده وتصرفت فيه مدة سنين
والآن تدعى امرأته أنه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاعها على ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع
دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صك بيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان فباعها
ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيارته الشرعية ويده واضحة عليه الى حين صدوره هذا
البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا في المحدود والفلانى شركة زيد بنحو الباقي ثمن سمى
وصدقت أخت البائع لايهيه ووالدتها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصد من أهله
في محله وأنه لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتريه البائع برذا المبيع اليه
اذا جاء اليها بنظير الثمن المستطور وبعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع وتصرفت
فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن الأخت رامت المذكور تان
يدعيان حصة في المبيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواهما أم لا (أجاب) حيث
صرح بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كذا في الصك وحضرنا وصدقنا كذا كرفيه لا تسمع
دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بأنه باع ملكه فدعواهما المالك فيه بعده مناقضة
منهما فلا تسمع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من أبيها على مهر مسمى
بعضه بمجمل وبعضه مؤجل واقر الأب بقبض المعجل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب
الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من
موته ادعت الزوجة على الزوج بمجمل المهر وذكرت أنه لم يصل اليها شيء منه فهل يعد الدخول
وبلوغها وتسليمها نفسها للزوج وموت أبيها المقر قبض بمجمل مهرها حال صغرها بولايتيه
الشرعية عليها ومضى السنين العديدة على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمجمل مهرها أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذي هو من الكتيبة السادسة وكثير من اضرابه
بان الزوج اذا بنى زوجته أى دخل بها يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملته ويكون القول قول
الزوج في ذلك قال في الخاتمة من الوصايا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى
بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملته ويكون القول قول الورثة في تجمل ذلك القدر
وقال في متن تنوير الابصار فان سلمت نفسها وقع الاختلاف في الحالتين أى حالة الحياة وحالة
المات لا يحكم بمهر المثل لانا نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تتجمل من مهرها شيئا أعادة بل
يقال لها لا بد أن تسرى بما تجملت والا قضينا عليك بالمتعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال
مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما اذا
ادعى الزوج ايصال شيء اليها المولوم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب
الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والبهتان
والله أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقالت الزوج دفعت الى
ابنك حال صغرنا والاب ميت وأقام بينة على اقرار الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض
بعينه فهل هذا الاقرار كافرا لالاب بعد بلوغها انه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينة على
قبض الاب بعينه في حال الصغر (أجاب) لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو أقر الاب بعد

مطلب اشترى كرما وتصرف
فيه زمانا وتلقته ورثته
والآن الخ
مطلب في صك بيع شرعى الخ

مطلب اقر الاب في حال صغر
ابنته أنه قبض من الزوج
مجمل مهرها ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد
بلوغها ان أباه أقر بقبض
مهرها حال صغرها وأقام
بينة الخ

بلوغها أنه قبضه حال الصغر لا يصح عليها والنسب بالبينه كالناتب عيانا فكذا ناعيانا به مقررا بعد
بلوغها بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب
عليه في صدق فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بدمته وأنه أبرأه من جميع الحقوق ومن
اليمن وإن وجبت ادعى أنه كاذب في إقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في إقراره ولا يقدح
في ذلك قول الموثق ومن اليمن وإن وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه أنه كاذب في إقراره أم لا
(اجاب) الإبراء اسقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقتضى وهو
بقاء الدين في الذمة وحيث عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استخلافه في أمر سقط عنه
بالإبراء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أخوة مات أحدهم وعليه دين مستغرق
لتركة فلزم شرعا بسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سوية لأخويه وفي بينهما ما كان عليه
بأمر الحاكم الشرعي والزامه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الأخ الثاني فباع وأرثه
نصفه الموروث له وخصصت الدار للثالث ونصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الأول
وأشهد حال بلوغه أنه لا يستحق فيها وأبرأه من كل دعوى وتظلم وشكوى أبرأه عما جازما فاطعما
حاشا ومات العم المزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيرة وزوجة وكان قبل موته أسكن ابن أخيه
المشهد بيتا واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للقيم المزبور
فأنكر بيع ثلث أبيه المتقدمة شرحه فأنشبه الوصي بالبينه الشرعية وألزمه باجرة المثل له بعد أن
حكم بصفحة البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك حلا شرعي فطلب استئجار البيت فلم يتفق له ذلك ثم
ادعى أن بيع ثلث أبيه كان باطلا لكونه كان بالغين الفاحش فقامت بينة أنه بقيمة المثل فحكم
القاضي بصفحة البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغبن الفاحش لدى الحاكم
فسمع دعواه وأبطل البيع بأخبار المعمار جبهة بأنه بالغين من غير أن يأنوا بلفظ الشهادة هل يصح
ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح نقض الحكم الأول لأنه بعد تناكده
بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد صرح علماؤنا في دعوى الرجلين نكاح امرأته بأنه لو
برهن أحدهما وقضى له به ثم برهن الآخر لا يقبل كافي الشراء إذا ادعاه من فلان وبرهن عليه
وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يقبل لتناكده وفي فتاوى شيخ شوخنا الشهاب
الحاي رحمه الله تعالى سئل في موقف استبدل وحكم به حنفى بعد ثبوت مسوغاته لديه فاقمت بينة
بعد الحكم بأنه ذور بيع لم يعطل بسبب من الأسباب المانعة لذلك وحكم حاكم بحجبه بعد تقدم
دعوى شرعية عذرت من مدعى شرعي لدى الحاكم والتي الاستبدال الأول وحكم بعوده لجهة
الوقف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقفه هل يلغى بمقتضى ما شرح أم لا اجاب لا يلغى
الاستبدال الثابت أولا لأن القضاء يصان عن الإلغاء ما أمكن اذ البينة السابقة قد رجحت
باتصال القضاء بها ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بينة بقتل زيد يوم النحر بمكة وحكم الحاكم بها ثم
شهدت أخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لا تسمع لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء بها انتهى قال
الزيلعي في علة ذلك لأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص
واحد في مكانين لا يتصور انتهى وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القيمة وغبن فاحش
للتنافي هذا مع الحكم بمجرد أخبار المعمار جبهة مع أن الاتيان بلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو أن
يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم الإبراء العام بقوله لاحق لي ولا دعوى قبله ومع تقدم
الاستئجار وهو أقرار منه بأنه ملك المؤجر وأنه لا ملل له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم

مطلب أقر فلان أنه استوفى
من فلان ما كان له بدمته وأنه
أبرأه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضي
لو حكم بصفحة البيع لعدم
ثبوت الغبن الفاحش ليس
لآخر أن يحكم بخلافه

مطلب حكم الحنفى في موقف
بصفحة الاستبدال بعد ثبوت
مسوغاته ثم حكم بعوده
لجهة الوقف لا ينقض حكمه

السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول)

عجبا لقاض ماله المأم * بالفقه يقضى والقضاء حسام

اذسله جهلا بعد قسكا ولا * رضى به حاشى الاله امام

قد قاله الرملى خير الدين لا * زلت به يوم الجزا أقدام

مطلب حاصله ان دفع الدفع
مقبول وان بينة البيع بالغبن
الفاحش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

(سئل) فيما لو ادعى خالد على بكر أنه واضع يده على العقار الفلاني بغير حق لكونه ملكا من

أهلاك مورثي فاجاب بكر بان وضع يده عليه لكونه ملكا من أملاك والذى تلقته بالارث عنه

فدفع خالد بان مورثي اشتراه من وصيك بمسوغ شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان

البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضى هذا الدفع ولم

يطالب خالد باثبات موجب الحجة المذكورة فذبح القاضى بكر ام من وضع يده على العقار وكتب

بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر ان يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (اجاب) لا يسوغ منع القاضى

عن هذه الدعوى لان دعوى الغبن الفاحش لا قائل بهدم صحت ما بل لو أقامها المدعى وأقام المدعى

عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لان البينة بينة من يدعى خلاف الظاهر واليمين على

من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من

يدعى كونه بالغبن الفاحش فيسوغ لقاض آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وابطال بيع

عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماءنا قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة

النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضعف قيمته أو لدين على الميت لا وفاء له الا منه أو كان

في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه أو غلابة لا تزيد على مؤنته أو خشى عليه النقصان

فاذا ادعى اليتيم أن الوصى باعهه لا لواحدة من هذه وهو لا يجوز يسمع القاضى منه ذلك بعد

بلوغه وان لم يدع الغبن والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن عقار فتنازع فيه ابن شقيقها

وزوج بنتها المتوفية وأظهر ابن الشقيق حجة باقرارها له في صحتها انه ملك من أملاكه وأظهر

زوج البنت حجة مقدمة التاريخ بأنها وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها لدى

قاض شرعى بحضرة خصم شرعى يدعيه اربعة اثنان معتنق جد وشهودها موجودون والاخرى

خالية عن الحكم وعن الشهود فهل يعمل بهم او يحكم بعونها بمجرد اقرارها أم يعمل بحجة الاقرار

الثابتة بالشهود الاخبار (اجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط

والكاغد بلا بيان فقد صرحوا قاطبة بانه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن

حجج الشرع الشريف والقاضى لا يقضى الا باحدى حججه وهى البينة والاقرار والتكول

هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم في الورق من أى كائن كان والعبرة لما هو الواقع

لأما كتب الخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمده امام بارع يستند فيه الى نص

قاطع وحيث ادعى أنه ملكه وهذى أقرت به تبصع دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له

بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون عليهم باحققة وان كتبت اسماءهم فيها وكتب

تاريخ سابق لما قدمناه من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل

الاربعين في خلل المحاضر والسجلات بعد أن رمز (تم) للتمة عرض على محضر كتب فيه

ملكه عليكا صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رمز

(طعم) لشروط الحاكم أكتفى في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد

(تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن بنته

مطلب المسوغ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الح

مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حجج
الشرع

فلانة زوجة عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا قر وشا مبلغا معيننا فانكروا وحلف فغنه الحاكم
ثم ادعى عليه ثانيا بان بكر ازوج ابنته السابقة عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو
بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين
كما لا يخافهم مع اثنين بوجه واحد صرح به في البزازية وكون المبلغ بذمته يستوفى منه
ينافي كونه بذمته يستوفى من تركته بغيره فهو متناقض فلا تسمع شرعا والله أعلم (سئل) في
مديوني رجل دفع احدهما مبلغا له وادعى الدافع انه نظير ما في ذمة المديون الاخر قائلا اذن
لي في دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك أنت فهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن
واذا قلتم القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو ملك والقول قول المملك في جهة التملك ففي جامع
الفصولين راضر الفتاوى رشيد الدين شري من دلال شيأ دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من
التمن وقال الدلال دفعت الى الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه المملك وفي الاشباه والنظائر القول
للمملك في جهة التملك ولو كان عليه ديوان من جنس واحد دفع شيأ فالتعين للدافع انتهى
وفي جامع الفصولين أيضا تبرع رجل بأداء دين بلارضا من عليه صح انتهى فلا شك في براءة
المديون الاخر المدفوع عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو
المتكلم على وقف جهة معينة من جملة أقلام الوقف مدة معلومة بأجرة معينة جميع الاجرة
مقبوض يسد عمر والمؤجر المزبور بحضرة شهود الصل ومعاينتهم لقبضه منه وثبت مضمون
الصل المرقوم لدى قاض حنفي في وجهه وكيل شرعي عن عمر والمؤجر المرقوم فأت عمرو وتكلف
ورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم اليمين الشرعي أن جميع مبلغ الاجارة قبضه عمرو ومورثهم منه
فهل لهم ذلك مع وجود الصل الذي جرى القبض بحضورهم ومعاينتهم أم لا (أجاب) قال
العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطا انتهى قال العلامة الغزي أقول ينبغي أن لا يتردد في
التحليف أخذ من قولهم الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا
على الميت انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاما مائت هي والغلام فادعى
زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوتها لا يوجبها عكسه فالحكم (أجاب) القول قول
الزوج بيمينه والبينة على الاخوة اذ الزوج ينكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه
والبينة على المدعى قال في القنية مات عن زوجة وأخ وابن مات أيضا فقال الاخ مات أخي بعد
موت ابنه وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس أن
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من
ينكر انتهى أي ينكر الزيادة وبالاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها
رسالة تكاد أن تكون مفردة والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت مهورا في تركته والدها المتوفى
بالقرب ووصى أخيها الصغير يدعى دفعها بموت أمها عشر من سنة ودضى خمس عشرة سنة على
دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للامر السلطاني وهي تنكر مضى المدة المذكورة هل القول
قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على
تاريخ يوم موت الأم أم لا (أجاب) القول قولها لما تقر بأن الحادث يضاف الى أقرب أوقاته
فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقرر أن يوم الموت

مطلب ادعى الاب على
زوج ابنته المتوفية مبلغا
معينا من جهتها ثم ادعاه
بذمتها لا تسمع للتناقض
مطلب لو دفع أحد المديونين
مبلغا وقال الدائن انه نظير
ما في ذمة صاحبه يقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة
لناظر الوقف وبرهن ثم مات
الناسر فطلب ورثته بين
المستأجر يحلف أيضا

مطلب ولدت غلاما واما
فادعى الزوج تقدم موتها
وعكس ورثتها فالقول
للزوج

مطلب ادعت مهراتها في
تركة والدها ودفعها وصي
أخيها بموت أمها الخ

مطلب تنازعت الزوجة
مع وصي الايتام فيما يصلح
للزوجة
مطلب ادعى جاني الوقف
المعزول على جانيه الا ان انه
صرف سنة توليته زيادة
عما حصل من الوقف

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمادية والظهيرية والولوالحبة والبرازية
وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة كان لها زوجان اخوان ومات عنها وعن ايتام
منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجين أنه ملكها وصي الايتام يدعى اربا وأقامت بينة
وأقام الوصي بينة فن المريح منهما (أجاب) المريح بينة الوصي لانها بينة الخارج معنى وبينة
المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذى جباية على وقف سافر ليحيى ماله ببلده
فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا
عما حصل من الوقف وابرز دفتر محاسبة ممضى بامضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه
بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فسأله القاضى المتدعى لديه عن ذلك فأجاب بأنه جاب لادريته له
بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا صرف ولم يكن وحكيلا في سماع دعوى
تصدر على الوقف وغاية أمره انه مأمور بقبض ما على متقبلي الوقف ومن أربعه فلم ينفقت
القاضى الى كلامه وحكمكم بالزامه وأمره بدفع ما جباها ساءمعا لدعواه معتمدا على ما في دفتر
المحاسبة الممضى غير ناظر اشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا الزام صحيح أم غير صحيح
(أجاب) هذا الزام غير صحيح لا طباق علما على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
كالاكاروغلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بمطول والمتولى من يلى
التصرف في الوقف ولذا لم تجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة
الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكار أو غلة دار ومثله في اسان الاحكام لابن الشيخنة وغيره ولانه
لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف ليطمع به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف باذن
القاضى على الصحيح فاذا صرف من ماله قدر زائدا على المستحقين مطلقا وعلى العمارة التي لا بد
منها بغير اذن له من القاضى فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما وانا قاطبة اذ ليس
للووقف ذمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعمير فأجازا لاستدانة باذن القاضى للضرورة
استحسانا وحيث قلنا الجاني ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبرا لما صرح به جميع
علما وانا قاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شيخنا في فتاواه كان الواقفون في
الزمن المتقدم ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يشعل ويصدقون يده في التنبض
والصرف لديانتهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تشهر الزمان وظهور قلة الدين من
المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايمان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما
في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر مالا للوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
لا يصدق الناظر في زماننا ما هو مشاعدا انتهى وفي جامع الفصولين في أحكام الوكلاء (عز)
وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان أنه عمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم
بقبض أجرح حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبنى على الرواية الثانية عن أبي حنيفة
التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان الوكيل يقبض الغلة وكيل قبض الدين والخلاف فيه
بين الامام رضا عليه مشهور فتأمل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندق حول مطهر
أصاب بندق وجهه صغير فضمته ولا يعلم الضارب فما الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب
ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضربة منهم باجمعهم لان ذلك
محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعى أو دفع ضرر عنه هل تسمع
سرعا أم لا (أجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول بقصده طلب حق قبل غيره أو دفعه عن

مطلب جماعة يضربون
بالبندق فأصاب بندق وجهه
صغير
مطلب دعوى النسب المجردة
لا تسمع

حق غيره ودعوى النسب المجرد عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى إنشاء الاشراف
 أنه شريف أو ليس بشريف والله أعلم (سئل) فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم
 وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (اجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله
 تعالى فيما اشتهر عنه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال
 اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر ان التمسك لا يتأق من الغائب له أو عليه لعدم تأق الجواب منه
 بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأق بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى
 عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر لى نائب الحكم أنه ضاع له صندوق فيه أسباب
 له وأسباب لاهله ولده مكتوبة بدفته وقد وجد مع المدعى عليه درايان من الاسباب التي كانت به
 وطالبه باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنهما فاجاب بأنه اشتراها من فلان بكذا بكذا من
 الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فاقام بينة بانها درايا
 المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احضار بآئنها
 فاحضرت فسأله من أين وصلت لك فاجاب بأنه اشتراها من صاريجي فكلفه النائب اثبات شرائه
 من الصاريجي بالبيئة الشرعية فاستشهد فامهله ومضت أيام المهلة ولم يأت بها فآلزمه بدفع جميع
 الاسباب التي ادعى أنها كانت في الصندوق من جملتها الدرايا وأجميع قيمتها بموجب اعترافه ببيع
 الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصاريجي فهل
 الالتزام صحيح شرعاً أم لا (اجاب) الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو
 قيمتها بسبب مصاحبة الدرايا ومجاورتها من انبذ المذهب بجملتها فهو غير صحيح لعدم موافقته
 لقول ضعيف خافه عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة جرى بينهم صلح وأبرأ كل الآخر
 عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظهر فساد الابراء وأراد كل مدع أن يعود الى
 دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح الابراء عن الارث المكاث في الاعيان أم لا (اجاب) نعم له أن
 يعود الى دعواه اذا الابراء عن الارث لا يصح والحال هذه في القنينة وغيرها اقترق الزوجان
 وأبرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لانبرأ المرأة منها وله الدعوى
 لان الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعين وكتب
 الصلح فيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر
 فساد الصلح بنتوى الأئمة وأراد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للابراء السابق والمختار أنه
 يصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
 يدل على بطلان المتضمن ومسئلة الابراء عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
 والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته بتمام معلوماً بمن معلوم وأقر بقبضه
 بقبضه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم الآن يدعى أنه أقر كاذباً هل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم
 بسماع دعواه فماذا يلزم شرعاً (اجاب)

عند الامام الاعظم * والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له * ولا يراعى قوله *
 لانه مناقض * يمنع التناقض وعند يعقوب الدنف * يلزم في هذا الخلاف
 على التي لها اقر * ان كان الاما استقر وهو الاصح المعتمد * اذا زمان قد فسد
 حرره في حينه * العبد خير دينه مصلحاً مسلماً * مجللاً مكرماً
 والله أعلم (سئل) في امرأة باعت داراً ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا (اجاب)

مطلب اذا وجد المدعى
 عليه بعد غيبته خمس عشرة
 سنة تسمع الدعوى عليه

مطلب ضاع له صندوق
 فيه أسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الآخر انه
 اشتراه من فلان الخ

مطلب اذا جرى الصلح
 والابراء العام بين الورثة
 فلكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته بتمام معلوماً
 بمن معلوم وأقر بقبضه
 والآن يدعى أنه أقر كاذباً
 بمطلب اذا باع ضيعة ثم
 ادعى أنها وقف لا تسمع دعواه

لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه
للتناقض لأن أقدمه على البيع أقرار منه وإن أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك وإن أقام
البينة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لأنه باقاة البينة أن الضيعة وقف
عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة
رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزيلعي أصوب
للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس
باحتيال أهل الخيل والحداد يبيع الوقف واظهار البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزاد
باجرة لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعاف ثمة فيجب عدم القبول حسما للمادة الفساد
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطنة لبيت المال بثمن معلوم ثم
ادعوا بعد البيع أنه وقف فالحكم (اجاب) الصحيح لا تسمع دعواهم كما صرح به قاضيان
ونص عبارته رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي
الزيلعي وإن أقام البينة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط مثل ما في الخاتمة
في التنازع وفي الفصول العمدية فصل بين كونه مسجلا أي محكوما به قبل البينة وبين
كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تنصلا آخر بين كونه على قوم بأعيانهم فلا تقبل وبين كونه
على الفقراء أو المسجد فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها وقبل
البيع فان أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لأن التخلف يعتد صحة الدعوى ودعواه لا تصح
للتناقض وأما وقف الأرض السلطانية التي لبيت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
الشجر بانفراده فيه خلاف نقل الطرسوسي في أنفع الوسائل عن الذخيرة وقف البناء من غير
وقف الأصل لم يجز هو الصحيح لأنه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من
حيث ان قيامها بالأرض وهو بيع يحكم بالاتصال كالبناء انتهى هذا وإن ثبت أنها وقف وحكم
به كما لم يشترى يرجع على من باعه أصيلا كان أو وكيفا ليجتمع الثمن الذي دفعه اليه والله أعلم
(سئل) في رجل وكل شخصا يشتري له نصفًا شاة عامن محدودًا امرأة فاشتراه ملوكاه من ابنها
بالوكالة الثابتة عنها شرعا بثمن معلوم وتنازعا ثم استأجر وصكيل الزجل المذكور بالوكالة
الشرعية ملوكاه المزبور من الوكيل عن أمه المذكورة الثابتة وكالته عنها جميع النصف الباقي
عشرين سنة بعشرين من القروش وصدر عقد التواجر بينهما بإيجاب وقبول شرعيين وتسليمه
وتسلمه وحكمه بموجب حكم صحيح شرعي والآن يدعى وكيل الأم أن النصف المبيع والنصف
المستأجر ملك أبيه المتوفى ولم يصح بيعه ولا اجارته فيه فهل تصح دعواه أم لا والبيع والاجارة
المذكوران صحيحان شرعيان (اجاب) لا تصح دعواه لتناقضه الذي لا يحتمل والبيع والاجارة
كل منهما صحيح إذا جاز المشاع للشريك صحبة بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي يد على محدود تحت تكلمه بجهة الوقف ادعى عليه
مستول آخر على وقف آخر أنه جار في وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه
فانكر فأقام المدعى بيعة شرعية شهدت بما ادعى وحكم القاضي بجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه
أقام بيعة أنه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق بيعة الخارج ويحكم بجهة وقف
ذي اليد أم لا (اجاب) لا ينقض الحكم السابق باقاة بيعة ذي اليد المذكور إذا البيعة
ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقاة بيعة ذي اليد كما لا يخفى

مطلب رجل اشترى من
جماعة نصف كرم أرضه
سلطانية ثم ادعوا وقفته
لا تسمع

مطلب وقف البناء والشجر
من غير أرض الصحيح أنه
لا يصح

مطلب باع ابن امرأة بالوكالة
عنها نصف محدود لها وأجر
الباقي من رجل ثم ادعى ان
المحدود ملك أبيه لا تسمع
دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف
على ناظر وقف آخر أن هذا
المحدود الذي تحت يد الجار
في وقف الخ

على ذى فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه
منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد وبينه ذى اليد في هذه
المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء
جزئى أو كلى أى على الناس كافة أو مختص والصحيح المقتضى به أنه جزئى ولكن قد صار ذو اليد
مقضيا عليه وبينته لم تفد غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالينة المفيدة المثبتة
خلاف الظاهر ولئله جعلت الينبات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار
ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بانه ملكه لما قلنا وهذا مما لا توقف فيه لمن غمس رأسه خنصره
في الفقه والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة
بنتي أخت المدعى الثابتة وكالته عنهما ما بشهادة كل من فلان وفلان بان أباه مات وخلف فرسين
احدهما شهابا والاخرى جزاما وجارية بيضاء وعشرة قناطير دبسا وأن أخته أم الموكلتين
وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت أمهما
ووضعتا أيديهما على تركتهما ويطالهما بما يخصه من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية والدبس
لكون أمهما باعت جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فطلبت منه بينة فاقام كلا من
فلان وفلان شهدا بنطبق الدعوى فأمر الحاکم المدعى عليه ان تدفع وكما دله ما يخصه من
مخلفات أمهما أمر امرئ عياهل هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم
ذكر قيمة المدعى التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالاجماع ليستأني انصبااب الحكم على شئ معين
من المال وهل اذا دفع شيئا على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (أجاب) هذه
الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومية المدعى شرط قال أصحاب المتون
كالكنز وغيره فان تعذر رأى احضار العين المدعاة بهلا كها أو غيبتها ذكر قيمتها قال الشراح
لصير المدعى معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من
ذكر القيمة ليستأني الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والجارية والدبس والكل عندنا قيمي
حتى الدبس كما صرح به في منع الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معللا بان النار عملت فيه ولهذا
لا يجوز السلم فيه فليت شعري باي قدر حكم به الحاکم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والجارية
والدبس والحاکم لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك
قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا على أنه
يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا
منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدى أو غيره ليترب الضمان أو عدمه ومنها قوله
من ثمن الفرسين الخ ولم يذكر أنهم باعت المدعى بثمن كذا أو أجاز بيعها أو لم يجز وأن الاجازة قبل
هلاك المبيع أو بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وأمور يطول ذكرها
والحاصل أن هذا الصلح على تقدير ثبوته لا يلزم به شئ ما لم يستوف الشروط المصححة للحكم
وينصب على شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على امرأة قدر من الزيت والدرعاهم ودبعة فانكرت وشهدت البينة باقرارها به هل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت أن اقرارها كان فارغا لا أصل له يحلف المقر له أم لا (أجاب) تقبل البينة
كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الودبعة وشهد أن المودع أقرب بالادعاء تقبل
كما في الغصب انتهى وأما تحليف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كاذبا فقد صرح به

مطلب في محضر

مطلب ادعى على امرأة
قدر من الدين ودبعة وأقام
بينة على اقرارها بالودبعة
تقبل

مطلب اذا اقر القن بجناية
توجب الدفع لا يسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه
ديون وأقرت الأخت بان
تركته تحت يدها تؤمر
الأخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة
دفع الدين وأبقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى احد
الغرماء على غريم آخر أنك
قبضت دينك بعدموته الخ
مطلب اذا نصب القاضى
مسخر عن الغائب وحكم
عليه لا ينفذ

مطلب البينة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب ابرأت زوجها المتوفى
عما تستحقه من ارث ومهر
ودين صح ذلك الا فى ارث

أصحاب المتون قال في الكفر أقرب دين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقرت ولسبب بطل فيما تدعيه عليه انتهى وهذا استحسن وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قن جناية موجبة للدفع أو الفداء هل اذا أقر القن أو نكل عن البين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه أو فداؤه أم لا وهل اذا ادعى المجنى عليه على المولى يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين أفقونا سائبين (أجاب) اقرار القن المحجور بجناية توجب دفعه أو فداءه لا ينفذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك انه هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا خر هل اذا أقرت الأخت بمحضرة شهود يوضع يدها على تركته يلزمه اوفاء ما عليه من الدين منها مقدم ما على الارث أم لا (أجاب) قد تقر لدى العلماء ان وفاء الدين مقدم على الارث فتؤمر الأخت بالمصراثة الميت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولا تؤمر بالوفاء من مالها ولها أخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنعت عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى تبيع أو توفي الدين من مالها ان امتنعت عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين مستغرق أو غير مستغرق فأرادت الورثة أو بعضهم اداء دينه لتبقى تركته لهم فتحملوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجبر رب الدين على قبوله اذا لهم حق الاستخلاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات مديونا تركته تضيق عن وفائه وقد قبض بعض غرمائه دينه مدعيًا أنه قبضه قبل موته وادعى أحد غرمائه أنه بعده هل اذا أقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) تسمع وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاضى مسخر عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب) صرح في التتارخانية وكثير من الكتب أن القاضى اذا نصب مسخر عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفصيل المسخر أن نصب القاضى وكيلًا عن الغائب لا يسمع الخصومة والقاضى يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفي الولا الجنية القاضى اذا نصب مسخر أو هو يعلم أنه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم أنه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع علماءنا وفي مجمع الفتاوى بالعزوى إلى المستقى أن القضاء على الغائب لا ينفذ وبه ينهى انتهى وصرحوا بان القضاء على المسخر قضاء على الغائب فلا ينفذ لئلا يطر قوا إلى هدم مذاهب أصحابنا قال في البحر أعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون النائب في ولاية القاضى اذا جعل نائبًا عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر واذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضى لا تصح هذه الانابة وليس لهذا طريق عند علماءنا انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو احقه وتوابعه ليس لقاضى دمشق ان ينصب مسخر عنه وليس له طريق فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر غصب فرس له فانكر فاقام بينة على اقراره بغصبه اهل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة توفى عنها زوجها وأبرأت ذمتها من جميع ما تستحقه في ذمتها من ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأها من ذلك صحيح أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابرأ بما

يخصها من ارضها وغيره يكون اي ذلك أم لا (اجاب) ابرأوها عن المهر وعن كل دين بئمة الزوج
صحيح لأنه حق يسقط بالاسقاط ويقبل الابرأه وأما عن الارث فلا يصح لأنه لا يقبل الاسقاط ولا
يصح الابرأه عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلم بئمة في جماعة وضعوا اسبابا لهم
وأواني من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكة في صناديق من الخشب
في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترقت الصناديق الموضوع بها ذلك
وصار أواني الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكة سبائلك وبعض النقود بقى على حاله فجمع
الموجود من السبائلك والنقود بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر
بعض أصحاب الاسباب والاواني والنقود ويريد الدعوى بان بعض السبائلك الموجودة والنقود
ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى
بما يدعيه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك (اجاب) أما الدعوى على المودع في
حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدوارة في الكتب وأما الدعوى
على بعض أصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم تملك بغيرها من اودعها
عند الرجل المذكور فبها تسمع لانها دعوى احد المتخاصمين الملك فيها على الآخر حيث اعترف
الرجل المذكور بالاستيداع لهما اولا حدهما اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية حكمية
صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فتجربى فيها بالحكام القضايا بالحكمة بقول علماءنا
رحمهم الله تعالى متطافرة على ان كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا
كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالخاصين مع وجود
المسوغ الشرعي ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يميز شيء عن شيء أصلا أو يميز بعد عسر صار
كاختلاط الخنطة بالخنطة واختلاط الخنطة بالشعر والحكمة في ذلك ثبوت الشركة فيه لكل
وكل واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها ثبتت بالاختلاط
لا بفعل أحد منهم والشركة بخلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك
ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فن قال شركة عقد كان الربح على ما شرط اذا بيع المشترك
بخلافهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به
السرخسي في مبسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمة يوم القسمة
واذا كان في ذهب وذهب أو فضة وفضة فالوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة
وعلى الآخر البين فاذا حلف ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان اليد متداوية اذ
مدعى الاكثر فويديو الاخر مثله في اليد وان كانت الاعيان كلها صارت عين واحدة لا بد من
اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك أخذ مال الغائب ويده ودعه يد أمانة على الغائب فلا تسمع
الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته لأن كل عين في الاصل بجميع أجزائها ليس للاخر فيها
شيء ولا قدرة له على تسليمها الا مخلوطة بنصيب الآخر والقسمة فيها مبادلة كالبيع فيمتنعان وبهذه
العلل ظهر الوجه في الاحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عنها أيضا بصورتها في
رجل اودع عند رجل صندوقا محتويا لما يعلم المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق
مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضعوا صناديقهم فوق صندوق المودع برضا المودع
فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجدت تحت الصناديق المحترقة صبرة فضة ادعى المودع الاول
أنها له وانها كانت دراغهم مسكوكة وادعى زيد وعمر أنها لهم وانها اصلها دراغهم مسكوكة وكل

مطالب وضع جماعة ذهبا
وفضة وأواني منهما أمانة
عند رجل فاحترق المكان
وصار المذكور سبائلك فجمع
بعض أصحاب الاسباب الخ

مطالب في رجل اودع صندوقا
عند رجل واودع رجلا
عنده صناديق ووضعها
على الاول فاحترق البيت
الخ

واحد من المودعين يقول درا همتي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي للمودع
 الأول أم للمودعين والخال أن المودع لم يصدق واحدا منهم ما بانه كان في صندوقه درا همتي بل يقول
 هذه الصبرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت (أجاب) صرح علماؤنا في مثل هذه
 المسئلة بان من أثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فإذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بانها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 انني استودعها منهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه
 ورجعنا الى البيينة واليمين فن قامت له بيينة عمل بها واذا لم تقم بيينة ونكل أحدهم عن اليمين التي
 لزمته يقضى لخصمه وان حلف كل لخصمه ان ايسر لكل قضى بالشركة بينهم كشيء في يد اثنين
 كل واحد منهما ما يدعيه ولا بيينة له عليه في جامع الفصولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد
 كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مدعى فيما في يد صاحبه مدعى عليه فيما بيده فيجبر على كل
 أحكام المدعى فيما بيده وصاحبه وأحكام المدعى عليه فيما بيده حيث اعترف المودع بانها
 كانت في صندوق لا عرفه منها وان انكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرهما
 معا فلا تسمع دعواهما عليه لانه مودع انكر الادعاء وأسا را حذا فمعه ان ادعى انها ودعوى
 لغيرهما عنده وبرهن وان لم يبرهن واثبت الادعاء عليه بالبيينة لزمته دعواهما وكذا لو ادعى
 أحدهما انه أودعه وأقام عليه البيينة وللآخر الخصومة معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من
 آخر قرشاً من ثوب ثم بعد مدة أتى به لادفع ليرده وادعى أنه زيف فأنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم
 (أجاب) القول قول القابض انه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بمبينة صرح به قارئ الهداية
 في فتاواه أخذ من قولهم القول قول القابض ضمنا كان أو أمنا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن
 البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن رد عليه شيئا منه زاعما انه تخاس وانكر
 المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب ان اقربا ستيفاء حقه
 لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب بين المشتري على نفق العلم بحجاب ويحلف
 فان نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضي الله عنه نظما

مطلب اذا راد البائع رد
 الثمن على المشتري مدعى
 انه زيف فأنكر المشتري
 كونه هو فالقول للبائع

مطلب اذا ثبت نكاحها
 في وجه أبيها فادعت انها
 حينئذ كانت بالغة تريد
 ابطال الحكم الخ

ايا من يتخير بالمسائل وامق * ومن فهمه للخبر ان رام فائق
 * لانت امام عالم متبحر * وحيد فريد بالفسر رائد ناطق
 وخبر الدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
 اذا قام برهان بتزويج قاصر * لهامن أبيها وهو في الخدع عائق
 على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يدعذرا حين صار التناطق
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها * بغيبتها والزوج بالحكم وائق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبيل الحكم للعكم سابق
 وأن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعى ويشاقق
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له * فاضح الساعن ذابما هو فارق
 وسامع عبيدا عاجزا ومقصرا * كثيرا لخطايا وهو في الذنب غارق
 واني ابن عثمان الشهير بكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلات الله ثم سلامه * مدى الدهر والايام ملاح بارق
 كذا الآل والعصب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين للاحق

(أجاب)

نعم ينتفى الحكم الذي قد جرى له * لأن أباه ليس خصما يشاقق
إذا ما احتمالات البلوغ تأكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الأشبه المختار وهو الموافق
(ونظم ثانياً أيضاً فقال)

لث الحديان من البرية رازق * ومن للنوى والحب لاريب فالق
فثك استمد العون في كل حادث * وانى بما املت منك وائق
إذا كن سن البنت محقلا * له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقال نكاحي غيرت وان اتي * على صغرى من عاقديه التصادق
وما والى خصم فيكن حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق
تجأ الى دعواه والقول قولها * وتبطل دعوى المدعى وهو مارق

والله أعلم (سئل) في بكر بالغة ادعى زيد عليها نكاحاً مؤرخاً فأنكرت فأقام شاهدين بذلك وادعى
عمر ونكاحها وأن زيد المدعى الأول أقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى
به فهل يصح ذلك أم لا (أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد
الحكم عليها في الظهيرة رجل ادعى نكاح امرأة وهي تجحد فشهد الشهود أنهم امرأتها وقضى
القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لأن القضاء صريح ظاهر فلا
يبطل ما لم يظهر خطؤه بيقين وذلك بان يوقت الثاني وقتا يكون قبل الاول وفي جامع الفصولين
راهن للمعيط برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا وبرهن انه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر
أنها حرام عليه وليست بأمرأة فهذا دفع صحيح حتى يخاف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع
وصرح كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل إقامة البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده فلعلم من ذلك كله أن المذ كورة متى
أقامت بينة بانه أقر بعد تاريخه المذ كور بانه لا نكاح له عليها أو لا عقد نكاح له عليها أو ما أشبه
ذلك من اللفاظ تسمع بينهم ويبطل الحكم المذ كور ومثله لو أقام الزوج الثاني بينة بذلك يبطل به
الحكم المذ كور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
محددات ومنقولات بثمن معلوم قبضه بالحضرة والمعاينة واعترفت بتسلمه وكتب بذلك صك
شرعى وبعد أشهر أقر لها ابداً فيها المؤخر وعوضها عنه منقولات وجرى بينهما ابراء عام وكتب به
صك شرعى ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تتصرف في جميع ما ذكر فادعى بعض ورثته
على وكيلها الذي قاض بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فأبرز
الوكيل الصكين المذ كورين وأقام على كل منهما بينة شرعية ففقهه منعاً شرعياً ثم ادعى آخر من
الورثة على الوكيل المذ كور لدى القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على
ذلك بينة فهل اذا ثبت انه كان مقلوباً يخرج ويحجى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح
ولا يعد مرضياً شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض فاي
البينتين ترجح منهما (أجاب) المصريح به في غير ما كتب من كتب الخفية ان المقعد والمفلوج
والمسلول اذا اتصف كل دأ منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما

مطلب في بكر بالغة ادعى
زيد نكاحها وعمر وادعى
نكاحها

مطلب في امرأة اشترت من
زوجها محدودات ومنقولات
ثم مات بعد ذلك بسبع
سنين فادعى بعض الورثة الخ

صرح به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدروه
 اضعافا فان أصحابنا قدروا المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة أعوام والاشهر الزوائد وقع
 زائدها اليها مضافا لا سيما مع كونه يخرج ويحجب في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فاذا
 ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي صح جميع ما صدر منه مع زوجته واذا تعارضت بينة الصحة
 والمرض فالبينة الصادرة من الزوجة بأنه كان في صحته مرجحة لانها المدعية والورثة ينكرون
 والبينة للمدعي لا للمنكر صرح به غير ما واحد من علمائنا وحيث طال مابه واتصف بمافها به
 نفذ جميع نصرفه مع زوجته باتفاق أهل المذهب وأئمة والنظر الى العمل بعبارة المدكف
 أولى من أهدارها والحاكمة بالحجوات وكلامه بجوارها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 آخر أنه اشترى رطلين بكذا فأجاب باني تسلمت منك رطلين بنالا وصلهما الى أي فأوصلتهما اليه
 هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وأذا قلتم بالضمان عليه هل يضمن له مثل البين أم قيمته أم عنه
 (أجاب) حيث لا بينة للمدعي التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل البين لانه ينكر شراؤه منه
 والقول قوله فيه بينة ومدعي الشراء ينكر الاذن بإيصاله الى أبيه والقول قوله بينة فيه فيضمن
 المدعي عليه مثل البين لا عنه ولا قيمته والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو وبجارية صغيرة أنها
 ملكه وبنت أمته وان والدته دفعتها للعمرو وليد دخلها الى داره لتعلم الادب وأن الجارية المرقومة
 تحت يده وطالبه بها فاجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده فأقام زيد بينة أنها جاريته
 وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي وبعد حلفه بالله العظيم انهم لم تنتقل عن ملكه بوجه شرعي
 ثم ادعى عمرو وبعد الاثبات ان والده زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والدمرو والمذكور
 وردھا عليها ثم جاءت بها امرأة ثانية فوهبت له بحضور ولد هازيد المدعي وهو ساكت مصدق لهبتها
 فاجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة انما وقعت من والده لو الدعوى
 شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل اذا قامت بينة على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من
 والده وتصديقه في هبتها لشقيقها والدمرو وتقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل اذا
 ادعى زيد أن الهبة انما وقعت من والده لو الدعوى وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد ومن شهد له مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه
 أو ملك عمرو (أجاب) نعم تقبل البينة فقد صرح علمائنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
 على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى
 لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعي أقرب قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل
 الحكم كذا في الذخيرة وهكذا في جامع الفصولين راضا الها وفيه راضا الدعي البراءة واسه تهمل
 يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار أنه يقبل ويطل الحكم اه واعلم ان معنى
 قولهم يصح الدفع الخ أي اذا كان الدفع صحيحا أما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر
 من دعوى زيد أن الهبة انما وقعت من والده لو الدعوى وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه
 على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد أن عمرا أقرب قبل الحكم أنها ملكه ليس له
 فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والريق من قسم المال وليس عليهم مؤاخذه يستحقون
 بها الا هانة والتعزير قال الزلمي في كتاب الدعوى بعد أن ذكر أن البينة تقبل بعد المين وهل
 يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا

مطلب ادعى على آخر أنه
 اشترى منه رطلين بكذا فاجاب
 باني تسلمتهما لا وصلهما الى
 أبي

مطلب حاصله أن المختار
 ان الدفع يصح وكذا دفع
 الدفع ودفع دفع الدفع وما
 زاد عليه

يبحث في بيته أنه ان كان لفلان على ألف درهم فادعى عليه فأنكر خلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفا ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة خطبت لابنها بكرة ودفعت امتعة لابويها تارة بنفسها وأخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبة يدعيان ان المدفوع من مال الميت وله ما فيه الثلثان ارثا وهي تدعى أنه ملكها لاني فيه لابنها هل القول قولها فيه أم قولها (أجاب) القول قولها بيمينه الا ان يدلها وعليها البينة كما هو الاصل في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما أجعت عليه أعنتا رجهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو يأتي لمستنيبه في كل شهر بما تجمد معه من معلوم الحجج والسجلات فطالبه مستنيبه بقدر زائد على ما تجمده وأراد الدعوى عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه أم لا تسمع عليه دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل شيخنا الخانوقى سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بعينها فلم تأخذه في الله لومة لائم اذ ليس للضلالة الا في حق عينها فاجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وان تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا له اذ القاضى ليس له أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال أحد بعينه فهو لمن يأمر القضاء وهو النائب لا المستنيب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى فطالبته غير جائزة شرعا اه كلام شيخنا رجه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدين الله به ولقد نطق بالحق من قال

ترؤد حكمة منى * ودع قبالا ودع قالا

فساد الدين والدنيا * قبول الحاكم المالا

أرى من اثر المالا * لمحض الجور قد مالا

وأقول

بلاريب ولا شئ * فدع من في الورى مالا

والله سبحانه وتعالى نسأله صلاح الاحوال وحسن الخساة اذا آن الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزينية الشام المأذون له في ذلك على متولى وقف بخصوص أرض مزعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضى فحصل التحرير في ذلك من قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضى الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب بذلك صك شرعي بنبوت اراضى الوقف بحدودها والا آن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعدم مضي نصف وعشرين سنة يدعى باراضى خرب داخله في حدود ما شتم عليه الصك المزبور فهل بعد نبوت اراضى الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعى السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة (أجاب) قد تقرر وتسطر في كتب علمائنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان اراضى بيت المال جرت على رقبتهما أحكام الوقف المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظرى وقفين مختلفين أحدهما ذو يد والاخر خارج والبينة عليه لاعلى ذي اليد والقضاء لذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكاف للبينة لان أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة. وأما سماع الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع الى أن يبرهن اللاحق بشهادة عدول فتقبل بيته لانه خارج وبدونها لا تسمع قال في البحر والخاص ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فراجع ان شئت

مطلب خطبت لابنها بكرة
ودفعت امتعة لابويها فمات
الابن عنها وعن ابني عم
يدعيان أن المدفوع تركه
وادعت الخ

مطلب اذا أقي النائب
لمستنيبه بما تجمد من
معلوم الحجج والسجلات
فادعى قدر زائد الا تسمع

مطلب ادعى وكيل دفتر دار
خزينية الشام على متولى
وقف أرضا ولم يثبت ما ادعاه
والآن يدعى وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه في
صحته انه ليس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه بوديعة
لا تجمع دعواه
مطلب في صلح مصادقة

والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته
حق ادعى عليه بوديعة فأنكر خافا فاقام عليه بينة بها هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل للأبراء العام
بقوله ليس لي عنده الخ في المبسوط وغيره ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين
وكفالة وجناية وأجارة وحدقان ادعى الطالب بعده حقا لم تقبل بينته عليه إلا أن يشهدوا عليه
بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صلح مصادقة صميرته تصادق صالح بن حسن
وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالاولاد وصاف المعتبرة شرعا بان الذي يستتمه صالح في
الدار القلانية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي المعروفان بمحدودها وأنه حق من حقوقه
والذي يستحقه عبد النبي بمفرده جميع الغرفتين والثلاث غرف أيضا والعليسة الكبيرة والثلاث
خلاوى مع الحاكورة والمطبخ والمرتفق وساحة الدار سوية بينهما هذه عبارة الصلح وعرف كل
بمحدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له اعلاه
وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعليسة الكبيرة والثلاث خلاوى مع
الحاكورة وأما المطبخ والمرتفق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآن
اختلفا فصالح يدعى أن الثلاث غرف وما عطف عليهما سوية بينهما وأن له النصف فيما أولع به عبد النبي
النصف فقط وعبد النبي يدعى أن جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول
صالح فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضع يده عليه ومتصرف فيه
بأفراذه مدة سنين وما هو في تصرفهما من المطبخ والمرتفق وساحة الدار يكون مشتركا
(أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بيمينه أنه ملكه وكل
شيء كانا فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد
على تصرفه ويمنع عنه الآن حيث لا برهان له عليه بشيء يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة
إذا ادعاه الآن العلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله
سوية بينهما وإن ضلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة
بصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى
هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالح والحال هذه بالعليتين والايوان والبيت السفلي ليده ولعبد
النبي بالغرف كلها والعليسة الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة ليده ولله بالمطبخ
والمرتفق والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يشهد برهان شرعي
على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن
الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما مرح به
الأصوليون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان
بها زيتون لمسجد فبني الزيتون وبقية الأرض قرا حاور رجل جيرانها أرض فخذها إلى
متصرف الاولاد المسجد فبني الزيتون وبقية الأرض قرا حاور رجل جيرانها أرض فخذها إلى
أرضه وصار يزعمها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقف - الابن - احدث يده على
الأرض بعد فناء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لا تارة عليه قد عاين أهل الشاهد بينة بحدوث
يده على الأرض بعد فناء الزيتون تنزع من يده ويحكم منها ناظر المسجد حتى ثبت كونهم الله
بطريق من الطرق الشرعية وثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع أن اليد للابن القديمة ودقتر
كاتب الولايات تنطبق بذلك أم لا (أجاب) إذا برهن المتولى على احداث يد المدعى عليه وإن

مطلب في أرض كان بها
زيتون لمسجد فبني الزيتون
فأحدث رجل يده عليها
وصار يزعمها مدة ثلاثين
سنة الخ

يد الوقف سابقة بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه
 البينة على انها ملكه فان أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والاتزاع من يده وتكون للوقف
 اثبت كونه ذائدا للدعوى في الوقف والمالك سواء في انه يطلب البرهان من الخارج ولا
 يطلب من ذي اليد ففي جامع التصاوين وغيره والعبارة له غصب أرضا وزرعها فادعى رجل
 أنها إلى وغصبها مني فلورهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذائدا وزرع خارجا ولم يثبت
 احداث يده فالزراع ذو اليد والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا قاطبة بأن صاحب البناء
 والشجر في الارض ذو اليد والثابت بالبينة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 آجرها رجل يتافسه ككنته بالاجارة مدة ثم ادعت انه ملكها المستدلة بوضع اليد هل اذا ثبت
 استجارتها تندفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (أجاب) الاقدام على الاستجارت اقرار بانها
 لا ملك لها فيه بالاتفاق فتندفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار اليها بالدعوى ملك له وهكذا أقروا لي بها وأقام بينة
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (أجاب) نعم تقبل ويحكم له بها اذا ثبت بالبينة كالثابت
 عيانا هكذا كلمة علمائنا واثننا فان كانه يقر بمجلس الحكم أنهم ملكه والله أعلم (سئل) في رجل
 اقعدها بعبينة ليكتب ما يرد له من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أميناً يؤمر باستقبال الزيت
 ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا الأمر المسمى بالأمين بعد أن اوصلت ارباب
 الزيت زيتا على جهة ظنجه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتا قدره كذا
 للصبانة يريد تضمينهم هل لذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمين ورثته والحال هذه اذ فعل
 ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصبنة نعم لو ادعى أنه استلمه وأقام على
 ذلك بينة ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصبنة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسع
 منه لكونه لا يوجب عليه شي من الضمان ولو ضاع جميع ما به الا يلزمه ضمانه من غير تعد منه
 عليه ولا تفرط في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بهيمان
 يد آخر ثم ادعى أنه ملكه هل الاستام اقرار بالملك لذى اليد ولا تسع دعوى المساوم المذكور في
 البهيم أم لا (أجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى لذى اليد كذا
 اقتصر في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع الفصولين في أواسط
 الفصل العاشر حكى في كونه اقرار لذى اليد قولين صحيحين راجع للفتاوى الصغرى وحكى اتفاق
 الروايات بأنها اقرار بالملك لذى اليد راجعاً للزيادات وقال راجع الفتاوى رشيد الدين الاستبراء
 والاستجارت اقرار بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسع دعواه
 بعد سبق المساومة منه كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 زيد على عمرو محدودا أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعى عليه اني اشتريته من والدك وعمك
 المورثين لك بكذا وانى ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم نعي في بلدة سبكت
 من غير عذر ينحك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثيه فيحتاج الى بينة
 تشهد له بالشراء ولا ينفعه كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب
 الدعاوى التي مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين
 أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك له
 ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج المدعى عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعىا وكل مدعى يحتاج

مطلب استاجرت يتاخم
 ادعت أنه ملكها لا تسمع

مطلب ادعى على ذي اليد انه
 أقر له بهذه الجارية
 مطلب مات أمين المصبنة
 فادعى رجل على ورثته أنه الخ

مطلب دعوى الملك بعد
 الاستيام والاستجارت لا تسمع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محدودا انه ورثه عن والده
 فأجابه المدعى عليه اني
 اشتريته الخ

الى بيته يتوزجهم ادعوا ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المؤاخذه بالاقرار ومن أقرب شيء لغير أخذ باقراره ولو كان في يده احقبا كثيرة لا تعد وهذا ما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضرورات السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل بيعا صحيحا شرعيا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومات البائع فباعته ورثته البيت الثاني لرجل آخر بيعا صحيحا شرعيا كما شرع في الاول ويريد أن يبني في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء ونقصان الاضاء هل له ذلك أم لا وينع شرعا (أجاب) لاشبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما مناصفة وللشريك منع شرعية من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشريك ولا سد الهواء والاضاءة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه اذا طلب القسمة في الساحة أو طلب احدهما تقسم انصافا وقد صرح علماؤنا بأنه اذا كان في يد انسان عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف قول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب التآليف أقوالهم مجردة عن التصحيح اى الاقوال في حالة الموت يحل بالتزجيح (أجاب) المحل بالتزجيح والمحل بالتصحيح قول الامام المقدم والهامام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق في حلبة الاجتماع على سائر الفرسان الذي افردت بالمجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والآخرة درجاته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العبدل قاسم بن قطلوبغا بعد قول القدوري واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما وقال أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء قال الامام الاسيبغاني والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسبي والمجيب وغيرهما انتهى (أقول) وعلى قول الامام مشيت أصحاب المتون قاطبة ويكفي ذلك في التزجيح اذ المتون موضوعة اظاها المذهب الصحيح وما فهم ما قدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسي في أنفع الوسائل الى تحرير المسائل واذا ما تناقضت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها كذا في لسان الحكام وقد استقصى فيه في مسئلة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعد موته وبعد الموت وما اذا كانا حزين أو أحدهما أو عبيدين فراجعهم ان شئت وليكن اعتمادك على قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي على الخصم التأكل بالنكول ثم أراد أن يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويطلب القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه ولا يطلب القضاء قال في الخاتمة لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يطلب القضاء ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفالة بدين فأنكرها فاقام البيعة عليه بها فادعى الابراء منها هل تسمع دعواه الابراء عنها مع انكاره صدورها أم لا (أجاب) لا تسمع

مطلب رجل له دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية باع كلا من البيتين من رجل بحقوقه وطرقه الخ فأراد المشتري الثاني أن يبني الخ

مطلب في متاع البيت اذا اختلف فيه الزوجان

مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم أراد الخلف لا يلتفت اليه

مطلب ادعى الابراء عن الكفالة عن الدين بعد انكارها لا تسمع

مطلب رجل يتقاسم مع
أولاد أخوته ثلث كرم زيتون
مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ثم بعد ذلك ادعى الخ

مطلب اقرباؤاوم اليتيم له
بدونه فأت اليتيم عن ورثة
فطلبوا ذلك فقال الخ

مطلب اذا ادعى رجل فرسا
في يد أولاد الغائب لا تسمع
مطلب في رجلين تنازعا في
محدود أحدهما يدعى ان بائعي
اشترى من زيد والآخر يدعى
ان زيدا أقر الخ

مطلب اذا مات أحد
الشريكين فادعى ورثته على
الآخر أنه كفل عن المبيع
لا تسمع دعواهم

لتناقضه الظاهر والاهم في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم غلته
رجل مع أولاد أخويه يأخذون ثلث هذا الثلث ويأخذون أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه بينهم هكذا
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن الم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخى
فلان لموت أبيهم في حياة أبيه بل نصفه لى ونصفه لأولاد أخى الآخر وانما كنت أسلم لأولئك
يتناولونه هذه السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع
منع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في يقيم يتكلم عليه حذمه أو أمه أو قرله بأشياء من ديون وغيرها وصار
يراجع في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا فلان ابن بنتي اليتيم فأت
اليتيم عن ورثته فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت أقررت به ماله انما هو مالى وكنت
أقرله لثبته هل يلتفت الى كلامه أو لا يلتفت الى كلامه لتكذيبه نفسه في ذلك (أجاب)
لا الالتفات الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقر به لورثة اليتيم ولا عين على الورثة لانه ما كان
اقراره لثبته الا على رواية عن أبي يوسف ان ورثة المقر له يحلفون انما نعلم أنه كان كاذبا والله أعلم
(سئل) في فرس لرجل غائب تركها بيد أولادها يريد آخر ان يدعى على الغائب بحضور أولاد
الغائب بحصة فيها هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده
والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود أحدهما خارج يدعى الشراء من زيد والآخر
ذو يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذكور برهن الخارج ان زيد المثلقي منه أقر قبل
شراؤه بانه بائع منه انه بائع المحدود المذكور بكذا فشراء بائعك لم يجز لانه كان في بيعي فكذلك
شراؤك المرتب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل كما أشار اليه في جامع الفصولين
وغيره والله أعلم (سئل) في محدود وموروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده
عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة يراه لكنه كان جلا في بطن أمه يوم بيعه وهو
لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بانه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا يسمع سكوتة ورؤياه
أم لا (أجاب) لا يسطل دعواه بسكوتة ورؤياه ويعذر بمثل ذلك والقول قوله في عدم العلم
بمينه وقد صرح في الخبر بان الاصح قبول الدعوى فيمن قدم ببلدة واشترى أو استأجر دارا
ثم ادعاه قائلا بانه دار أبيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فإذا كان هذا مع
الشراء أو الاستئجار فكيف مع السكوت المجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكثرت دعواه
على آخر بدین له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ
خمس عشرة سنة هل يمنع المتدعي من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه
لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم التملك المدة التي منع السلطان من سماعها
بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلى وجد فيها بئر به زيت قديم وهى في يد
المولى عليها من ذرية الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه للوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف
الأول لو وضع يده متوليه أم لا (أجاب) القول فيه للمولى على الدار لانه ذو يد وغيره خارج والله أعلم
(سئل) في شريكين شركة مقايضة سافر الجواز بقول وباعا بعضه للعرب بشئ في ذمتهم وبقي
بعضه فوضعه في موضعين وديعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بانه ضامن للشئ
الذى بذمة العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة
الشريك للشئ والقول المذكورين أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب)

لا تصح دعواهم بذلك إذ كفالة الشريك بدين مشترك للشريك باطلة لأنه ما من جر منه الا وهو مشترك بينهما ولأنه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة بالامانة اذ لا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع زيد على قري ومزارع من متصرفها ثم ان بعض متكلمي القرى المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه لزيد المقاطع ليحسب لهم المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع بذمهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمرا طلب من المتكلمين المزبورين ما كان أقرضهم اياه لدى حاكم فأجابوا ان القرض لاحقية له وانما زيد المقاطع هذدهم بالحكام وناولهم صرة مجهولة وأقاموا على ذلك شاهدين أحدهما من رعايا القرية المذكورة فنعج الحاكم اذ ذلك عروا وعرفه انه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع المذكور فهل لعمر وبعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل منع الحاكم وتعرفه المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا وهل الحجية والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتد عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت الاستقراض من عمرو ولا ينظر الى جوابهم المذكور لان حاصله الانكار ومع الثبوت باحدى الحجج الثلاث لا يفيد الانكار ولا وجه للزوم بدل القرض لزيد والحال هذوه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمزارع على الوجه الذي يفعل الآن ليس أمرا شرعيا اذا الاستقراض نفسه أمر شرعي يثبت بدل القرض ديناً لازماً في ذمة المستقرض وان صرفه في أى شئ كان فاذا ثبت الاستقراض بذمة متكلمي بعض القرى باحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيده وقد تقررت المتون كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمناقاة بين كونه أقرضه لهم وبين كونه أقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كأنه قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بذمتكم استقرضه بعينه زيد لأنتم ولا شبهة في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم سم أن القرض لاحقية له انكار والمنكر لا يثبت عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم انما استقرضنا فنعج الحاكم عمرا لعدم بينة له عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لازماً على زيد فكيف يكون لازماً عليه بمجمودهم الاستقراض وحيث بنى الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكماً شرعياً قطعاً وما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وخالقه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد كان ظناً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا صريح في واقعة الحال قطعاً من غير اشكال والله أعلم (سئل) في محضر حاصله حضر مجلس الشرع الرجل المدعو مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وتوكيلها به بعد تعريف عمها سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها باذنها بالجلس وأنها لا تستحق قبله حقاً ثم شهد على نفسه الرجل المدعو غنيم بن نويجع الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكالته عنه فيما يأتي ذكره بشهادة أحمد بن جابر وفرحات بن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادتها ثلاث تطلقات فموجب ذلك بان صفية عن عصمة زوجها المذكور فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك

مطلب استقرض بعض
متكلمي القرى مبلغاً من
عمرو ودفعوه لزيد المقاطع
فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا
الح

مطلب محضر حاصله ان
التوكيل لا يدخل تحت
الحكم

بعد اعتبار ما وجب شرعا وثبت ذلك لدى الحاكم بثبوت شرعا وحكم بموجب حكم شرعي هذه
صورة المحضر وذلك كله بغية الزوج فهل تثبت الوكالة المذكورة المجردة عن دعوى الزوجة
أو وكيلها حقا يدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا تثبت وهل
الحكم على الغائب بالطلاق المذكور بمنزلة ذلك ينفذ ويكتفى مجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
ما وجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجب أم لا (أجاب) التوكيل لا يدخل تحت
الحكم كما سرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في حيله اثبات الحرمة على الغائب
دعوى كفالة المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفقرة وتطالب بالاداء
وتبرهن على ذلك ويحكم بالفرقة والضمنان ومع ذلك نظروا فيه وقالوا المدعى على الغائب شرط
لاسبب وفي مثله لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ فينبغي ان يقضى في مثله
بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالامانة على الغائب اذ المدعى على الغائب ليس سببا للمدعى على
الحاضر وفي الجبر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب
فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفى مجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في المحاضر والسجلات ان يبلغ
في الذكروا البيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال وفي الاشياء والنظائر ولو قال الموثق وحكم
بموجبه حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية فهل يكتفى به فأجبت مرارا بأنه لا يكتفى به ولا بد
من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادات ولو كتب
في السجل ثبت عندي بما تثبت به الحوادث الحكمية أنه كذا الا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل
انتهى هذا والحادثة في فرج وقالوا في مسألة الشرط المتقدمة الاصح أن هذه البينة لا تقبل اذ
في قبولها ابطال حق الغائب وكيف تثبت البينة الكبرى باسناد الوكيل الذي لا يصح القضاء
له بالوكالة المجردة وشهادة الشهود به غير صحيحة كالدعوى به المجردة فلم توجد الدعوى بها
الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم (سئل) في زيادتي
ان له بذمة عمرو ودينام معلوما وذلك في وجهه وصى ايتام عمر والموتى المذكور وثبت المدعى ذلك
والحال أنه لم يحلف المدعى ان هذا المال باق في ذمة عمر والمزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يعوض
منه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطالب وكيل زيد المدعى المال من وصى ايتام
عمر وفتسك الوصى عن الاعطاء لكون اليمين مرتب على المدعى وهو عين الاستظهار والحال
انه لم يتعرض في الدعوى لليمين والآن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصى دفع المال من غير يمين
أم لا (أجاب) صرح علما ونارجهنم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أثبت الورثة لحق الميت
اذ عساه ان يكون بذمة دين فيحتاج لو فاته نظره والوارث الصغير والحكم المذكور وهو
عدم الدفع بينهم من كلام الخاتمة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دينا فدفعه بانه حال
به عليه فلانة بدين لها على الحيل واقام عليه بذلك البرهان هل يندفع أم لا (أجاب) نعم يندفع
كما صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشترى من آخر ثورا فاستحقته امرأة بالينة
فاراد المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى البائع انه ابن بقرته واقام بينة هل تسمع دعواه
وتقبل بينته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة (أجاب) تسمع دعواه وتقبل بينته بحضرة المرأة
اجماعا وبغيبتها على الاظهر الاشبه واذ ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتعرض
للبيع والله أعلم (سئل) في ابن في عيال ابيه دفع له الاب ما لا نقدا يتجر فيه وأذن له بالانفاق على

مطلب لو اثبت زيد في
وجه وصى ايتام عمرو ان له
بذمة عمرو دينا ولم يحلف
زيد الخ
مطلب دفع المدعى عليه
المدعى بأنه حال الخ
مطلب اذا استحق الثور
المبيع فأراد المشتري
الرجوع على بائعه فادعى
الخ
مطلب دفع لابنه مالا ليتجر
فيه فحج منه واشترى أواني
بغير اذن أبيه ومات الاب
بعد اقراره الخ ثم ادعت
بقية الورثة الخ

نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير اذنه واشترى لنفسه منه أو اتى نحاس ومات الاب بعد ان أقر في صحته انه ليس له عندى سوى مائة قرش فالحكم فى ثمن النحاس وفيما انفقته فى الحج بغير اذنه وفى اقراره اذا ادعى عليه بقية الورثة انه كان فارغا (أجاب) أما ثمن النحاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يشترط فيه ورثته ابيه ويجرى على فرائض الله تعالى ومثله المال الذى انفقته فى الحج وأما اقراره بأنه ليس له عندى سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه باكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه ومرضه موته فأفهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه وانفاقه فى الحج بغير اذنه صار متعديا على المال الذى فى امته فصار غاصبا فتعلق بذمته فلا يبرأ منه الا بدفعه لمالكه وبراؤه ذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه اعنى اقراره لا يستغرق الا زمنا وأعظم من ذلك ما صرحوا به من انه لو دفع الوصى جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا فى يد الوصى أنها من تركه والذى لم يقبضها تقبل بينته ويقضى بها الرأيت ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والذى من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يه تقبل بينته ويقضى له بالدين صرح به فى جامع الفصولين فى الثامن والعشرين والله أعلم (سئل) فى ذى يدعى أنا ان ادعى عليه خارج انها ملكه نتجت عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى ذواليد الشراء من زيد منذ كذا المدة سماها فاقام مدعى النتائج بينته على مدعى الشراء هل يقضى به المدعى النتائج أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كإزعمه بعض الناس أم لا (أجاب) نعم يقضى به المدعى النتائج وأما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تعويل عليه قال فى جامع الفصولين لو قال فى دعوى الجار غاب عني منذ شهر فقتل المدعى انا ابرهن أنه ملكى وفى يدى منذ سنة أو نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجار لا تاريخ ملكه ومثله فى كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فى رجل تصادق مع زوج ابنته المتوفاة وعن اتمهاز وجهته وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج ما خصه وخص زوجته من متروكاتها التى تحت يد الزوج المزبور وكتب محضر بذلك وفيه أشهد بعنى الاب عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصهما منها واستوفاه فهل يمنع هذا الاشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة (أجاب) لا يمنع دعوى الزوجة التى هى أم الميتة بشئ مما تركته ابنتها ووضع الزوج يده عليه اذ هو أشهاد قبض ما خصه ما منها ظاهرا فإذا تبين شئ آخر فحقها باق فيه لها طلبه ومما يصرح به ما ذكره فى اواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين رامن اللمتقى حيث قال وفيه دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا فى يد الوصى أنها من تركه والذى لم يقبضها قال أقبل بينته وأقضى له بها الرأيت ان قال قد استوفيت ما تركه والذى على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر زيد من عمر ودارا والحال ان عمرا كان وصيا عليه من قبل ولما كبر زيد حصل بينه وبين عمر ومباراة عامة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستئجار ان تلك الدار ملك من أملاك مورثه فهل يسمع التنازى منه هذه الدعوى ولا يعد بذلك متناقضا أم لا (أجاب) لا يعد بذلك متناقضا لمكان الخفاء فى الاستئجار ولعدم صحة الإبراء عن الاعيان قال فى البحر فى باب

مطلب دعوى الوارث على الوصى دارا أنها من تركه والده بعد اشهاده على نفسه أنه الخ سميعة
مطلب ادعى خارج انا انا على ذى يد أنها نتجت عنده وادعى ذواليد الشراء من زيد

مطلب اذا تصادق الاب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما يخصه وما يخص أمها فهذا لا يمنع الام من الدعوى

مطلب دعوى الارث بعد الاستئجار والشراء مقبولة

الاستحقاق في شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشتري أو استأجر داراً ثم ادعاهما قائلاً بأنهم ادراأ به مات وتركهما ميراثاً وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركته الميت الى واريته وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركته والدي ولم يقبضها قال أقبل بينته وأقضى له بهم الرايت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسهه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الخفاء فيقع اشهاد على ما ظهر له وسماه جميع ما ترك باعتبار أنه لا يضره ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثمانية وأربعين قرشاً بنية قماش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشاً فدعى المدعى عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بدمته سوى ثمانية وعشرين قرشاً فأنكر وصول العشرين فخلقه عليه اهل اذا أقام المدعيون عدلين شهد الذي الحاكم الشرعي على أنه قال له الذي المطالبة مالي عندك من عن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادة العدلين على اقراره بأنه ليس له من عن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً حيث صدقهما المدعيون في ذلك وثبت عند التهما بالوجه الشرعي اذا لم مانع منها شرعاً والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من آخر داراً علوية بثمن معلوم وتفرق عن تقابض وتراض فتراكم المطر الغزير عليها فنزل الماء منها على السفلى فتخلخل بناؤها وتريد ردها على بائعها هل لها ذلك أم لا وهل تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بمجرد دعواها الجهل والغبن الفاحش مع عدم التغير أم لا (أجاب) لم يقبل أحد من العلماء بان لها الرد بحدوث التخلخل المذكور فلا تسمع هذه الدعوى منها والعجب عن يسميها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متخلخل بناؤها وتريد ردها عليه جبراً متخللاً بناؤها لا فائلاً بذلك من العلماء وأما مسئلة دعوى الغبن الفاحش بجواب ظاهر الرواية منع الرد به مطلقاً سواء غره الآخر أو لم يغره وظاهر الرواية ظاهر الرواية وأدركنا ما يخافون بالردان غره والا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلخل لما اشترى في المتون والشروح والفتاوى في مسئلة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى الرد معه ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى البراءة في المنقول والعقار على آخر فرفعه الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانياً على الوجه السابق هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) البراءة عن الاعيان باطل منقولا كان أو عقاراً فلو قال لا استحق قبله حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان أو ديناً لانه ابراء عن دعواها لا عنها بخلاف قوله ابراءك عنها فان له ان يدعيها والذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كان البراءة عنها على وجه الانشاء فاما ان يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بها فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة البراءة عن وصف الضمان فالبراءة الصادر في المنقول والعقار ابراء عن الاعيان لا يمنع الدعوى بأدواتها على المخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه شعراً وصوفاً فغزلته ثم نسجه غطاءً واختلف الزوج مع ورثتها هم يدعون ملك الغطاء والزوج يدعي ملكه فالحق قول من (أجاب) الغزل للزوج قال الفقيه لجريان العادة ان الزوج يدفع لها وهي تغزل لاجل الزوج

مطلب ادعى على آخر مبلغاً من عن قماش فدعى المدعى عليه وصول كذا منه ثم أقام بينة ان المدعى قال الخ

مطلب في امرأة اشترت من آخر داراً علوية فتراكم المطر ونزل منها على السفلى فتخلخل البناء فارادت رد الخ

مطلب دعوى البراءة عن الاعيان غير مقبولة لان البراءة عنها لا تصح بخلاف البراءة عن دعواها

مطلب دفع لزوجه شعراً وصوفاً فغزلته ثم نسجه غطاءً ثم مات واختلف الزوج الخ

مطلب ادعى على جماعة من
أهل الزمة مبلغا قرضا
فأنكروا خلفهم الحاكم
لعدم بيته معه ثم ادعى عليهم
آخران المال الخ

مطلب لو منع القاضي
المدعى عن دعواه بموجب
الشرع ثم اراد المدعى
استئنافها عند آخران أتى
بهما مع دفع تسمع وان كانت
عين الاولى لا تسمع

مطلب اشترى من آخر ستة
أذرع وبني بها ثم ادعى رجل
ان له فيها ثلاثة أذرع اريط
ونصف قيراطا ثم ادعى
مع أن أمه الخ

فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه غطا هذا القائل
به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الزمة ان له بزمته على سبيل القرض
الشرعي كذا من القروش تسلموها ودفعوها لجاويز الكائنات فانكروا فطلب القاضي منه
بيته شرعية فذكر أنه لا بيته له والتمس أيمانهم فخلعوا وامنعه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم
آخر بغيبة المدعى السابق أن المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالى وصل لهم على يد فلان
المدعى المذكور فرفضاهل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى
ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالى لا تسمع الدعوى ومثله في
البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونطق بكلمة المدعى على ان دعواه ما ادعاه فلان الغائب بقوله ان
المال المدعى به فلان مالى أقرضه للمدعى عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم
(سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض فحكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم
عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعى من قاض
آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك أم لا (أجاب) يتطرق في دعوى المدعى ان
كان أتى بها مع دفع أقام عليه بيته تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
له لعدم بيته قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يرد
على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم
كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيته يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم
وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذواليد على النتاج يحكم له به انتهى فإذا
كان هذا في بيته مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بيته ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له
بظاهر اليد المغنية له عن البيته فكيف بيته غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذ
القضاء للمدعى عليه عند عدم بيته الخارج قضاء ترك لاقضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم
الدعوى ولا بيته معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بيته ولم يأت بدفع
شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم اقامتها فأتى به تكرار محض منه وقد منع على سبق فلا
يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان
وهو باب واسع أوصله بعض علماءنا الى خمسة ائة واثنى عشر فصلا وذكروا في مسائلنا ما أفتينا به
فنرأه فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ستة أذرع من
أرض بيد البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعد ذلك ادعى رجل على الباني المذكور أن له ثلاثة
قرايط ونصف قيراط في المبيع المذكور ارأنا عن أمه ويريد هدمه والحال ان أمه تنظره
يتصرف بالبناء والاتقاع المذكورين هل له ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف
المشتري ورؤية أمه له وإطلاعها على الشراء المذكور والتصرف المزبور مدة مديدة أم لا
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال مانص أعلاه لان علماءنا صوابا في متونهم وشروحهم وفتاواهم
ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنيا ببناءه والبناء والغرس والزرع
يمنعه من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أساتذنا على انه لا تسمع دعواه ويجعل
سكوته رضا للمبيع قطع التزوير والاطماع والحييل والتليس وجعل الحذور وترك المنازعة

اقرارا بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره يبيع عروضا
فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم بذلك
أن الام لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث
بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتلبيس والخاسم لطريقة الاحتيال
وقطع شأفة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل
ليناو من الدنيا الدنية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل فسموا سماع
مادة مثل هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا
التي هي حبائل الشيطان فيجب منع ذلك اذا القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب دره
المفاسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل
بها في دفع الظاهر الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نطقت الأحاديث بشهرهم وقبح حال
أكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة لهما ولا أحدهما بنیان متصل
تربعا على وجه التشریک وللاخر عقد عليهم اهل يقضى بها لهم أم هي لصاحب العقد أم
لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لصاحب التبريع لسبق استعماله لها على
صاحب العقد اذ هو كوضع الجذوع وقد مر حوا بأنه لو كان لاحدهما تبريع وللآخر
جذوع فذو التبريع أولى عليه عامة المشايخ معللين بان الاستعمال بالبناء عند التبريع يسبق
على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال التبريع ان تكون انصاف اللبن داخله في انصاف
لبن الحائط المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد متأخر واذا ارتبت في المسئلة فارجع
الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفلى وعلو كل واحد منهما في بدرجل يتصرف فيه
مدة سنين تصرف الملاك بلامنازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا من العلوان نفسه
انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية العلوان
أنه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلوان يمينه وعلى الآخر البينة
والله أعلم (سئل) في سفلى انهدم وصاحب العلوان يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
(أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلوان السفلى
ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يؤدى قيمة البناء أو ما أنفقت على الاختلاف وقيل ان باذن
القاضي فيما أنفق والافبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتى وفيها
وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علوان اذ ان يبنى في
علوه بناء لا يضر بالسفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار للفتوى أن لذى العلوان يبنى على علوه
اذا لم يضر اجاعا على قول الامام وصاحبيه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف
المختار والضرر وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا
فيمنع وان علم عدمه يقينا فلا يمنع وان أشكل يمنع الا برضا ذي السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا
لحق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلوان فهل عليه منع ضرره أم لا
(أجاب) الفتوى على ان الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العلوان منه واذا علم أنه
لا يضر لا يمنع واغلم ان سقف السفلى وجذوعه وهو اديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن
لصاحب العلوان مكان في ذلك كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطينه
لا يجب على واحد منهما ما ذوالعلو فله عدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وما ذوالسفل فله عدم

مطلب في حائط بين شخصين
تنازعا فيها ولا بينة لهما
ولا أحدهما بنیان متصل
تربعا على وجه التشریک
وللاخر عقد عليهم افا الحائط
لصاحب التبريع

مطلب سفلى في بدرجل
وعلو في بدرجل يتصرف
تصرف الملاك والآن
صاحب السفلى يدعى الخ
مطلب سفلى انهدم
وصاحب العلوان يريد البناء
الخ

مطلب لو أراد صاحب العلوان
أن يبنى في علوه بناء لا يضر
بالسفل له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
العلوان صاحب السفلى

اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف الماه عنه وان شاء تحمل ضرره اذ
صرحوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماه بسبب السكن
المأذون فيه شرعاً لضمان على الساكن وان تعدى بان أزاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني
بلغني ان بينهما تنازعاً في سطح حضر يسكنه لذى العلوي يطالبه ذو السفلى بتطينه ليدفع وكف
الماء والله أعلم (سئل) في ذي يدو خارج تنازعاً في جهة فادعى ذو اليد شراء عامن زيد منذ ثلاث
سنين وادعى الخارج شراء عامن عمرو منذ سنتين فما الحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف
الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية وثقة له في البحر عن
غاية البيان وخزانة الاكمل ونقل في جامع الفصولين عن المسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله
الاصوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك من اثنين مالم يورخ ملك من الملك من
جهة ولكثرة من اعتمده واقتصر عليه عولت عليه وأقيمت به سابقاً والله أعلم (سئل) في رجل
اختلف مع والد زوجته فقال سميناها كذا هرا وقال الاب لم نسهم شيئاً وهي في وقت النكاح
صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا بينة للزوج فما الحكم (أجاب) القول
قول الاب ولا عين عليه وله مهر مثلها والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت ارثا من أبيهما ماتا
فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصته بكذا حال حياته وأقام بينة
وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور انه استامه في المدعى ودفع
له فيه عشرة قروش أو بوجره له بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بأنه لملك له فيه فهل تسمع
دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا (أجاب) بقوله صرح علماؤنا قاطبة بأن الاستيلاء
اعتراف بأنه لملك له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في
أواخر الفصل العاشر راعى اللذخيرة كما يصح الدفع يصح بعد الحكم وكذا دفع دفع الدفع وما زاد
عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح
بعد الحكم حتى لو رهن على مال وحكم له ثم رهن خصمه ان المدعى أقرب قبل الحكم انه ليس له
عليه شيء يظل الحكم ثم رهن بعده لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر
وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضى بالدفع تسمع ويظل الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع
صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح
بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح
عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في
كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وتقبل بينته والحكم له
ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لأولاد له وله أقارب عصبة خمسة أحضرهم عند
ما مرض مرض الموت وأوصى لهم بزيوتون معلوم له ولهم وقال اقتسموه خماسة بينكم لا يفضل
واحد على آخر فاقسموه خماسة كما أوصى وتصرف كل فيما أصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين سنة
والآن يدعى واحد منهم بأثر القسمة بنفسه انه أقرب درجة الى الميت منهم وانه أحق بالزيوتون
كاهل تسمع دعواه أم لا مباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الدعاوى
خمس عشرة سنة فأزيد (أجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقتسام اعتراف بان المقسوم
مشترك كما صرح به الزيلعي وقاض خان والعمادى والبرازى لاسيما مع منع السلطان عن سماع
كل دعوى تضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يدي

مطلب في ذي يدو خارج
تنازعاً في جهة فادعى ذو اليد
الخ

مطلب اذا قال الزوج سمينا
للرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن وبنت ورثا دارا
عن أبيهما فادعى ابن الاخ
على ابن الاخت ان أباه اشترى
حصته أمها في حياته فادعى
المدعى عليه على المدعى الخ

مطلب يصح الدفع قبل
اقامة البينة وبعدها وقبل
الحكم وبعده وعند غير
الحاكم الاول الخ

مطلب أوصى لعصبة الخمسة
بزيوتون معلوم له ولهم من
غير تفاضل فاقسموه ثم بعد
نحو ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج محدودا
على ذي يده بأنه باعه له بالوكالة
عن الغائب فأنكر ذو اليد
الخ

محدود أن ذا اليد باعه المحدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا أو أنقذه الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فأنكر المدعى عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل
بينته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال في جامع
الفصولين وهنا وجد آخر وهو أن يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلتنا فتأمل والله
أعلم (سئل) في ببت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدعى شراءه
منه بثمان عينة فأقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعى عليه بثمنها منه فادعى لدى الحاكم الشرعي
فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له الحاكم
المذكور بذلك ومنع من معارضته فيه وبقيت يده عليه وضمت مدة ماتت البنت عن زوج
وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن المحدود مخلف عن
الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المذكورين من بنت الميت الاول فيه فأجاب الابن المذكور
بما أجابه أولا فكاف القاضي المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بانته مخلف عن والده فاحضر
رجلين شهدا لديه بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينتقل عنه بناقل وانهم لم يعلما
ما بناق في ذلك وقبل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور را ناهل يصح ذلك مع
الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البينة
المذكورة من المدعى المذكور واعلم ان كلمة علمائنا في سائر كتبهم تطافرت على ان كل واحد من
الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث الخصومة متوجهة على الميت
وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقيتهم لقيامه مقامه كان
الميت خصما بنفسه فيثبت المدعى عليه لمدعى الشراء قال في جامع الفصولين مات وترك دارا
وثلاثة بنين فعاب اثنان وبقي واحد والدار يده نصيبه له ونصيب الغائبين وديعة عنده والدار غير
مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا مرسلا أو ادعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار اذا
بعض الورثة خصم عن كلهم اذا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما
عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم
بعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان
المتأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يجوز نقضه بالشك ولا شك أن الحكم بكونه ميراثا
يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع
وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فاني بطل والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لاحد بنه غنما وأفرده عن نفسه وبقيته أولاده ومات وادعى الابن على
اخوته فيما بيدهم من التركة بحصة فصالحوه على شئ منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابرا عاما
ثم مات هو واخوته والآن أولاده يدعون على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع
دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة
أقرت باستيفاء ما خصها من تركة والدها وأشهدت أن لاحق لها قبل اخوتها ومات فادعى أحد
أولادها على اخوتها فنفذ الحاكم وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا
(أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل اذا الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع

مطلب وضع ابن الميت يده
على محدود فادعت الزوجة
عنها فادعى الابن الشراء من
أبيه وأقام بينة وحكم له
بذلك ثم ادعت عند الحاكم
أخراج

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه وأبرأ
ابرا عاما ثم مات والآن
أولاده يدعون الخ
مطلب أقرت باستيفاء
ما خصها من تركة والدها
فمات فادعى أحد أولادها
على اخوتها الخ

مطلب اشترى حمارا وسافر به فوجده عيبا فرفع أمره الى الحاكم بتلك البلدة مع غيبة البائع فحكم له بالرد الخ

دعوى البقية والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا وسافر به فوجده عيبا فرفع أمره الى الحاكم بتلك البلدة في غيبة البائع وحكم بالرد بغيته ولم يضعه عند عدل بل استقر في يد المشتري حتى مات عنده فهل له أن يرجع بالثمن على البائع أم لا (أجاب) ليس له أن يرجع بالثمن على البائع والحال هذه اذ هو قضاء على الغائب ولا ينفذ على ما عليه الفتوى ولو قلنا بنفاذه على القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالثمن هلاكه عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما أمالو هلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قولوا واحدا قال في جامع الفصولين في الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رمز لرشد الدين وجد عيبا وبأعنه غائب وأثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فمات في يده هلك على المشتري اذ الرد على بآعنه لم يثبت لغيبته ثم رمز لفتاوى الاستروشنى وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع أمالو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع اذ غايته انه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه ينفذ في أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لاهلال المبيع عند المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لدى قاضى غزاة على آخر بأنه باعه حمارا وسافر به الى العريش فوجده عيبا وأحضره لحاكم العريش وأشهد على رده به وأنه أثبت العيب واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة البائع فكلفه قاضى غزاة الى البيان فاحضر رجلين شهدا بوجه البائع لديه أن المدعى استخار الفسخ لدى قاضى العريش فهل بمنزل ذلك ثبت الرجوع للمشتري بالثمن أم لا (أجاب) لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضى الذى حكم ولان شهادة الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذلك اذا كان شافعا أما اذا كان حنفيًا فلا كما ذكره في البحر والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري أن البيع بات والبائع انه بيع وفاء فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه بيع وفاء فاقى البينتين تقدم (أجاب) هذه المسئلة ذكر علماء ونافيها اختلافا كثيرا والراجح فيها ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الناسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا بانا كان القول لمن يدعى البات والبيعة بينة الوفاء انتهى وقد عللوا بان البيعة لمن يدعى خلاف الظاهر ويبع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكانت البيعة بينة من يدعيه واعترض بأنه رهن في الحقيقة وبينه البيع مقدمة على الرهن واجيب بما حاصله صورة صورة البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن فاعتنم هذا التحريرق فقد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة اشهاد حاصلها اشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة الثامنة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليه ما فعله عنها على الوجه الذى سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد للتوكيل هما المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لا حق للموكة ولا استحقاق مع غيرها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد المعلومة عندهم ملك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الموكة على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العمين اصاله عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على ذلك كله التصديق الشرعى فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجردها عند المحجة مع جحد المشهد لهما التوكيل أم لا (أجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجردها الجاحد للتوكيل حق في الاسباب

مطلب اثبت العيب في غيبة البائع عند قاض واختار الفسخ ثم أقام بينة بذلك عند قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري أن البيع بات والبائع وفاء فالقول للمشتري والبيعة للبائع

مطلب في وكيل أقر على موكلته ان لا استحقاق لها مع غيرها والعمان ينكران وكالة المقر

المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها وانخصم الشرعي في ذلك بنت العم
المذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فانخصم وارنها زوجها كان أو غيره وليت شعري كيف
يجعد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وبحجودهما متضمن لتكذيب المشهد الذي هو
الوكيل وتكذيب شاهديه والشهادة منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا أمر عجيب
نعوذ بالله من الزيف والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في أرز
مشتريين اثنين مات أحدهما فلحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الاخر منه بقدر
حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن و بنت ورتاد اراقا دعي
مدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقبل الاخت مهما
غرمت فعلى منه الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وأب وابن و بنت هل للزوجة أو وكيلها الدعوى على مديونه أو مودعه أو شريكه بمهرها وتلزمه
بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة كلها أو لوكيلها من مهرها أم لا تسمع لها ولا لوكيلها دعوى في
ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولا لوكيلها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على
شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للسدائن اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على
شريكه انما الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهرها وبدين ما لا على
الوارث أو الوصي والله أعلم (سئل) في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والآخر ذويد أقام
الخارج بينة انه أي النصف كان لايه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه
الكيفية لما صرح به في البحر وغيره من أن شرط الجر صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجده لا تقبل لعدم الجر وفي الكثر وملك المورث لم يقض
لوارثه بل اجر الا ان يشهد بملكه أو يده أو يده مودعه أو يده مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل
فيه أن الجر شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركهاميرا نالها ولكن اذا ثبت ملكه أو يده عند
الموت كان جرا ومثله الجر مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل
آخر في بيع نصف فرس له يبد آخر عاب فباعه لرجل وسله ومضى زمن فحضر شخص واحد ادعى على
الوكيل شراءه من الموكل بعد توكيله ويريد الزامه باحضار الفرس أو قيمة النصف الذي اشتراه هل
له ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه له لافي النصف ولا في قيمته
قال في جامع الفصولين المقر بأن ما في يده لفلان لم يصير خصما للمشتري لاتفاقهما أنه للغير وانما
خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت منهما الشراء بتاريخ سابق حكم له به وترجع المسئلة
الى مسئلة تلقى الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا
المدعى على الوكيل المذكور لافي دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأة تزمتها عيني
شرعية لدى قاض شرعي هل تحلف في بيته أم تحضر مجلس القاضي ليحلفها (أجاب) ذكر في
البرازية نقلا عن المنتقى عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا أو امرأة يبعث من
يستحلفها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها
أنها مخدرة ينظر ان كان من رأى القاضي احضارها ليحلفها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى
واقامة البينة على أنها مخدرة أم لا فيحضرها وان كره اولياؤها وان كان من رأيه ان لا يحضرها
ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات الاشراف فالقول قول وكيلها بلا عيني أنها مخدرة وعلى
المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهي ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع

مطلب لو مات أحد
الشريكين فلقو ورثته
خسران لاشي على الشريك
الاخر

مطلب لا تسمع دعوى زوجة
الميت بمهرها على مديونه
ومودعه وشريكه

مطلب تنازعا في نصف كرم
ادعى الخارج أنه كان لايه
واقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع
نصف فرس له فباعه لشخص
خفاء آخر وادعى على الوكيل
شراءه من الموكل لا تسمع
دعواه عليه

مطلب في امرأة تزمتها عيني
شرعية هل تحلف في بيته أم
تحضر مجلس القاضي

المين وعلى الوكيل البيسة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فان الابكار التي من بنات
 الاوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الاعمال ويخرجن الى العرس والماتم وبنات الاشراف ولو بعد
 الزفاف بمدة يحتفين عن الخروج الى هذه المواضع الا نادرا فيما يستقيم وتلام على الترك كعرس
 الاخت أو العمة اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا بد
 تخرج صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة وكذا افاده الامام الخواص رحمه الله تعالى وفيها قبل
 هذا والمرأة البرزة كالرجل وان كن المدعى عليه مريضا أو مخدرة لم تعهد الخروج لا تحضر بل
 يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل نائبا ان كان مأذونا بالاستحلاف وكلا النوعين فعلة عليه
 الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زماننا كيلا تطل حشمة القاضي والآداب تختلف
 باختلاف العادات اه والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك شجرة زيتون ارباعن أبيك في
 قرية كذا فبعها الى فباع بناء على قوله فظيهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري
 فالمشتري يدعى شراء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا بيعين فالحكم (اجاب)
 كل من أقام بيعة على دعواه منهما ثبتت فان أقامها فالبيعة بيعة المشتري فان لم يقيمها بيعة تحالفا
 كما في الصحيح لانه يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في
 المبيع لافي الثمن ومن نكل منهما لم يدعوى الآخر واذا دعى بالمشتري فحلف يفسخ البيع الواقع
 بينهما على أى صفة كان ويتراذان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين اذا
 اختلفا في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعي غنا والمشتري أقل منه وعجزا عن اقامة
 البيسة ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتحالفان ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما
 ويتراذان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضى له بما ادعى أم لا (اجاب) مسألة
 اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بجهاتونا وشروطنا وصرحوا بانهم ما عند العجز
 عن البيعة وعدم الرضا بدعوى أحدهما يتحالفان ويبدأ بيمين المشتري في مثل مستثنان
 حلف كاف الآخر الحلف فان حلف فسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وترادوا فيه الحديث
 الشريف اذا اختلف البيعان تحالفا وترادوا والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم
 (سئل) في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر غن دار باعها لايهم فقالت بعتها لبعشرين
 قرشا وسلمت له ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعتيها لخمسة ووزنتن قطنا بقتشه وسلمك ذلك
 في حيانه هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجزى بينهما
 التحالف ويفسخ البيع ما لم تقيم بيعة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا (اجاب) بعد موت
 المشتري لا يجزى التحالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعنى كون الدار في أيديهم والنقول
 قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبيعة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
 وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبيعة على الورثة والمسئلة صرح بها في التتارخانية
 وغيرها والله أعلم (سئل) في نخل بدار لرجل اختلف فيه الساكن تبرعا ومالك الدار كل يدعيه
 لنفسه فالقول لمن منهما (اجاب) القول قول المالك بيمينه أنه ملكه لاتصاله واستقراره بها انظر
 لما نقله الشيخ زين الدين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القمري
 الغزي في منح العنار والله سبحانه وتعالى أعلم

مطلب لو باع شجرة في محل
 كذا فظهر ان فيه أكثر منها
 فادعى المشتري الكل فالقول
 للبائع والبيعة للمشتري

مطلب اذا اختلف المتبايعان
 في الثمن وعجزا عن اقامة
 البيعة يتحالفان

مطلب ادعت امرأة على
 ورثة رجل انها باعت الدار
 لايهم بكذا ولم تقبض الثمن
 وادعوا ان الثمن أقل من
 ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الدار
 تبرعا أن النخل الذي فيها
 ملكه فالقول للمالك

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقرطاً ناعماً مختاراً لا سخران له عنده طنجة زيت طجها صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجلاً معلوماً طالبه البائع عند المحل فاجابه المشتري بأنه اشترى منه ما لا وجود له في الخارج هل يؤخذ باقراره ويلزمه الحاكم الشرعي بما أقر به طائعاً مختاراً أم لا (اجاب) نعم يؤخذ بالمقر باقراره بإجماع علماء المسلمين ونص علماء الحنفية أقرتم قال كنت كاذباً فيما أقررت به يحلف المقر له أنه ما كان كاذباً فيما أقر ولا مبطلاً فيما أقر به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان وأما أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فقالوا لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما أقر من غير عین على المقر له ويجبس حتى يوفي ما أقر به والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة وأخذوا عطاءً تحاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصة بثمن البضائع التي بجهة كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لأقيم لك بضاعتك لا بكذا انتقص مما وقع أو لأهل له ذلك أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (اجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق والمقاصة ماض لا ينقض بمجرد قوله لا اقيم بضاعتك لا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها مناسخة لا يدري كل واحد من أهل الارث مقدار حصته أقرأ أحدهم وأشهدان استحقاقه بالارث فيها كذا لا غير والحال ان استحقاقه أكثر فهل يصح ان يشهدوا بالحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى خصمه انك أشهدت بكذا وأنكر يحلف أم لا (اجاب) الاقرار اذا كان محالاً لا شرعاً باطل ومنه الاقرار بسهام زائدة توارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار في فن القوائد من الاشياء والنظائر فاذا علمت ذلك فلا عين اذا أنكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة العين القضاء بالنكول وهو ولو أقر به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في تيم دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه ان لا يستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً وأبرأه عاماً عن سائر الدعاوى مخبراً فهل له بعده دعوى على ورثة الوصي المذكور أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان البراء على وجه الاخبار كقوله هو بري مما لي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم أن قوله لا أستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عنا كان أو دينا قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو أجرة أو حقة فان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد الصلح يفتوى الأئمة هل يبطل البراءة المترتب عليه أم لا أو يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهراً وقت الصلح هل له ان يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقر لغير وارث بدين يحيط بجميع ماله هل يصح أم لا (اجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما سببه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمر وشيأ ثم ان زيدا ادعى النسيان في الاقرار وقال كنت ناسياً في بعض الذي أقررت به أنه وصلني فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بين بان المقر صادق في اقراره أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً في اقراره اذا لم يصرح بحكمه عليه بالاقرار وان صار محكوماً عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح

مطلب أقر لا سخران له عنده طنجة زيت طجها صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم ثم تعلل بأنه اشترى منه ما لا وجود له

مطلب تحاسب المتعاملان وفضل بذمة أحدهما مبلغ بعد المقاصة بثمن البضائع واعترف به ثم الآن يقول الخ

مطلب أقر ان استحقاقه بالارث كذا من غير أن يعلم ما يخصه والحال ان استحقاقه أكثر

مطلب دفع الوصي مال التيم له بعد ثبوت بلوغه وأشهد على نفسه أنه لا يستحق قبله حقا وأبرأه ابراء عاماً ثم أراد الدعوى الخ

مطلب أقر في مرض الموت لغير وارث بدين محبط
مطلب أقر زيد أنه لا يستحق عند عمر وشيأ ثم ادعى زيد النسيان لا يقبل منه

مطلب أقرب قبض الثمن
فإن المقر له فادعى المقر على
ورثته أنه لم يقبض الكل
فاحتجوا عليه باقراره فطلب
بينهم الخ

مطلب الاقرار بالارض
اقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
لوالدي لا يكون اقرارا

مطلب ادعت بعد الاقرار
لابنتها بكذا أنها كاذبة لها
ان تحلف ابنتها أن الاقرار
حق

مطلب أقرت ان جميع
ما عندها من كذا وكذا
لوالدها وأنه عارية تحت يدها
صح

مطلب اذا منع الاب ابنة
من الدخول على زوجها
وكذا الزوج اذا منعها من
زيارة أبيها حتى تقر بكذا
ففعلت لا يصح لانه اكره
والهبة على هذا

كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر دارا بمن معلوم واقرب قبضه والحال
أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له وادعى على ورثته فاحتجوا عليه باقراره هل يحلفون
أم لا (اجاب) نعم يحلفون في متن تنوير الابصار وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم
بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الاصح والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع اليد عليه ان بناء البيت له وان
أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكر الارض وتولى على
وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبة الرجل بمسكه يشهد له بالاستحكار
واذا لم يكن مع الرجل مسك يشهد له يقضى بالبيت لوقف المسجد أم لا (اجاب) الاقرار بان
الارض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيقضى بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماؤنا
في الاقرار بان المقر لوقال أرض هذه الدار لفلان وبناءها لي كان الكل لفلان لانه لما أقرب بالارض
له ملك البناء تبعها فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا
وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت بزوجة واحد بعد واحد وورثت منهما
أموالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى
تقرى بجميع ما تملكينه لي فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (اجاب) قال في البرازية
في الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا الكلام محمول على البر
والكرامة على اختيار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى فلا يتأني النزاع وقال في الاقرار قال في
صحته كل شيء في يدي أو جميع ما أملكه لولدي هبة وقد مر أن العرف في بلادنا على خلافه فيحمل
على البر والكرامة اهـ وعلى تقدير العمل باصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب
أن يكون مقبوضا غير مشاع غير مشغول فلا يملك المقر له مال بنته بمجرد هذه المقولة والحال
هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أباي اقرباؤها تزويجها الا ان تقر لبنتها بكذا وتشهد به على
نفسها ففعلت والا ن تدعى ان ليس في باطن الامر لبنتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها ولها
تحليف ابنتها بأن ذلك حق في باطن الامر ثابت بذمتها أم لا (اجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها
كان كاذبا فتحلف ابنتها أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل اقرارها وامتنع الزامها بما
أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها
من الخلي والامتنعة والدور ملك لوالدها وأنه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام
الكرامة بل كتب به صل لدى قاض باذنها (اجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم
(سئل) فيما لو زوج رجل بنته لاخر وأراد الدخول فنعها الاب عن الدخول حتى تقر له بعقارها
واسبابها فاقرت هل يصح اقرارها أم لا وفيما لو أكره موليته وهو قادر عليها حتى تقر لابنه الصغير
بما ورثته من أبيها فاقرت هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التارخية
نقلا عن البنايع قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح
الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبعبارة الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسير الى
أبويها حتى تهب وعطل بأنها بمنزلة المكروه وقد اتفق المتأخرون على أن الاكره يتحقق في زماننا
من غير السلطان وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار
الرومية استنتج من ذلك ان الرجل اذا زوج ابنته من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته الى
زوجها منعها الاب الى ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فاقرت

بذلك ثم اذن لها في الخروج عدم صحة الاقرار وقد أفتى به شيخ الاسلام المذكور واذا علم ان
الاكرام يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدبه وعلم ان منعها عن زوجها اكرام وكذا
منعها عن ابويها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله أعلم (سئل) في رجل شتمه
آخروته كالم في عرضه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانياً فقال له المستنوم لم يكف أني
طلقت زوجتي من أجلك وكر ذلك القول مراراً ثم ان المطاق توجه لثأب القاضي وذكر له صورة
الواقعة فقال له النائب طاعت منك ثلاثاً ولا امر اجمع لك واخبر أخا الزوجة بذلك فهل قول
النائب صحيح أم لا وهل يعمل باخباره أنه طلق ثلاثاً أم لا (أجاب) قول النائب غير صحيح بل خطأ
صريح حيث كان كلام الحالف هكذا اذا الاستفهام الانكارى انما يكون لما وقع وتقرر فالمعنى
لم يكفك طلاق زوجتي المقرر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف يصير ثلاثاً بمثل
ذلك اذا كرره وان كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يكفي اخبار القاضي أخا الزوجة بأن الزوج
طلقها ثلاثاً بابل لو أخبره أنه قضى عليه فهو باطل قال في البحر والاخبار بالقضاء منه كالانشاء لا بد
له من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهوداً أني حكمت لفلان على فلان بكذا
فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القلانسي اذا قال القاضي حكمت على فلان
بكذا وهو غائب لم يصدق اه فاذا كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف بالاخبار بان فلانا
وقع منه كذا والقاضي في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى
في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جرى الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضي
فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج ينكح فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي
بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي اذا أخبره انتهى فهذا قاطع
للشغب في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان تحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما
قلناه كفاية لدوى الافهام والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعتبر شرعاً بانه لاحق له في
المكانين الفلانيين وانهم ما من حقوق فلان وفلان وتعوض عن نظير الاشهاد بذلك شيئاً معلوماً
وقبضه والا أن بعدم مضي مدة يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح
عليها فهل لا التفات الى زعمه والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نقضه ولا يحتاج الى تنصيص
مقدار الحصة المصالح عليها اذ هي داخله في العموم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى
التنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصلح مع جهالته كما ذكره الشراح فاطبة والله أعلم
(سئل) في أجنبي أقام بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنها أقرت
باستيفاء ثمن ما باعت له في مرضها والوارث يقول الاقرار والبيع تلجئة لأصل له في الباطن وانما
هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف أنها ما كانت كاذبة
في اقرارها بالاستيفاء أم لا (أجاب) نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن
الراجح صحته حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواء أوصى كان ولا يوفي الابن فيقدم الدين
المعروف والثابت بمعاينة الشهود وعليه اذا ادعى الوارث أن ذلك كان تلجئة يحلف المقر له أنه
ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي بمن قدره
ستون قرشاً وأقر بقبضها ومات فادعت ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تلجئة ولم يقبض منه
شيئاً فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لقد أقر اقراراً صحيحاً فان حلف
على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن البين لزمه ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة

مطلب طلق زوجته رجعيًا
فقال لثأته ألم يكفك أني
طلقت امرأتى من أجلك
وكرر ذلك القول فقال له
النائب الخ

مطلب اخبار القاضي
بالقضاء باطل وكذا الوأشهد
أنى حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
انه لاحق له في المكانين
الفلانيين وانهم الفلان الخ
وعوض قدر ما معلوماً صحيح
ولولم يبين الحصة المصالح عليها

مطلب أقر المريض مرض
الموت باستيفاء ثمن ما باعت
صحيح

مطلب أقر بقبض ثمن ما باعت
ثم مات صحيح ويلزم المقر له
البين بان الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء
بقبض المبيع من الوكيل
بالبيع صح

مطلب أقرت الورثة بان
جميع التركة لاحدهم خوفا
من الظلمة وأشهد المقر له في
السر أنها تركه

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشاً على زيت
فادعى المدعى عليه أنه انما
وكاه بقبض خمسين قرشاً
من زيد

مطلب أقرت بان جميع ما في
البيت ملك للزوج الأسبانيا
عينها فبات ثم ادعت شياً
غير ما عينته مدعية تجديده
فالقول قولها

المذكورون البينة على ما ادعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل بالشراء اذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن مدعيًا أن اقراره كان كاذبًا الغلبة الرجاء منه ان يقبضه فلم يقبضه هل تسبغ دعواً على وكيل البيع أم لا (أجاب) يلزم الوكيل البائع الممين على أن وكيل الشراء المذكور ما كان كاذباً في اقراره بالقبض على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخداع والخيانات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء ووكيل البيع ترجع الحقوق اليهما الى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وبكار وخلف تركته فاتفقوا في السر على أن يقر وناظر ايان جميع ذلك المال فلان أحد أبناء الميت خوفاً من ظلمة الولاية وأشهد المقر له على نفسه شهوداً في السر أن المال تركه عن الميت يجري على فرائض الله تعالى بينهم وان اقرارهم به تلجئة خوفاً من الظلمة هل اذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل شهادتهم ويطل اقرارهم الذي في العلانية أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم ويطل اقرارهم الذي في العلانية وهذه من مسائل تلجئة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب الاقرار وهي في الخفية والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرها من الكتب وقد صرحوا بان مدعى التلجئة اذا أقام بينة عليها تقبل لانه أي المدعى عليه ذلك اذا عايناه يعترف بها الزمناه بموجبها فكذا اذا ابرهن عليه خصمه بذلك اذا ثبت بالبينة كالثابت عياناً وهذا بالاجماع لانعلم فيه خلافاً بين الأئمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيراً ما ينفذ الناس خشية من الظلمة لاسمياً في هذا الزمان والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه دفع له خمسين قرشاً على زيت كل حرة بقرش ونصف فأنكر ذلك وادعى أنه انما وكمه في خلاص خمسين قرشاً من زيد فأنزلهم ما صرفته على الحكم أحاسبك به وانه استخلص من زيد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشاً محصو لا ودفع له عشرين قرشاً فأنكر المدعى المذكور ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه انكار لاخذ الخمسين قرشاً على زيت كل حرة بكذا ودعوى وكالة في خلاص خمسين زكوة فكانت دعوى مستقلة فيطلب من المدعى الاول وهو مدعى دفع الخمسين على زيت البينة فان أقامها ألزم بالقرش والخمسين ان كان السلم فاسداً وان لم يقمها طاب منه الممين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تنفع عينه الدعوى فبقي أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه وكالة وقبض المبلغ وانه صرف منه كذا وبقي معه كذا اقرار منه بشيء آخر لكن رد برد المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له ثانياً وصدق فيه بعده لزمه ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كلاً أقر فلا شيء له بما أقر به أنه باق له عنده من الخمسين الموكل في قبضها فليست به لذلك والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت أن جميع ما هو في بيت زوجها ملك له سوى أسباب عينتها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة أسباباً لم تكن مما عين لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الاقرار وبتيمه ورثة الزوج يقولون انها كانت موجودة وقت الاقرار هل القول قولها يمينها والبينة عليهم أم قولهم والبينة عليها (أجاب)

الحمد لله ولي الحمد * أسأله التوفيق فيما أبدي

القول قول الزوجة المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة

نص عليها صاحب الخانية * مع لا يعل جليسه

كون المقر أنكر الدخولا * فيما أقر فاغتدى مقبولا

فان أتوا بجحشة لندفعت * لان دعواهم بهما تورت
ثم هنا دقيقة تسام * ان لم تكن بينة تقام
وكان لا يصلح الا للرجال * فهو من الميراث عنه لا محال
ان لم تكن بينة لهابه * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * مصليا على النبي الامين
الحنفى الازهرى الرملى * عامله المولى بعض الفضل
بارب واختم يا الهى عمله * بالخير يارباه حقق أمـله

وصورة ما في الخاتمة في الاقرار قال ما في يدي من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام
وليس بجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يدا المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدي وقت
الاقرار فهو لى وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له
البينة أنه كان في يدا المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول
قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حادث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة
اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحى منهم ما في الاصلح الاله وفي المشتبه
فاعلم ذلك وتنبه ان لا تقع في الشبه والله أعلم (سئل) في مريضة مريض الموت أبرأت بنتها من
دينها الثابت لها عليها أو أشهدت بانها قبضته هل يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع
الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به
على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في صحته ان الارز الذي بيدي باسكلة يا فا
وغيرها وسائر ما بيدي من قليل وكثير ابني الاربعة ومما هم سوية بينهم لا ملك لي فيه ولا حق
وانما أنا مستقرض وعامل متبرع بعملى لا ولادى المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا
(أجاب) نعم يصح وللشأن ان يقضى به والحال هذه فقد درجوا بأن قول الرجل جميع
ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف بي وينسب الى فهو لفلان أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من
عبداً وغير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كاقراءه للاجنبي فيقضى به وفي الخاتمة
ولو قال يعنى في صحته جميع ما هو داخل في منزلى لامرأتى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى
انه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقتوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب
القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان
جميع ذلك كان لها يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقراء الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا
الاقرار وجب القضاء لهم بما أقرب به والدهم في صحته والله أعلم (سئل) في مريض أقرب عقار وأمتعة
معلومة أنها لابنه وابن ابنة فلان شركة بينهما وأنهما ملكهما لاحق له فيها ومات فادعت بنته فيها
ارثا عنه هل تسمع بعده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الاتساع
لحجة اقراره أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر اقراره له ما باطل لما صرح به في جامع
الفصولين وغيره بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولما في التتارخات من أن اقرار المريض بدين
مشترك أو عين مشترك لوارثه ولا جنى باطل والله أعلم (سئل) في أيتام ثلاثة أشهاد اثنان منهم
بعد بلوغهما أنهم لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلاهم ما حقا مطلقا هل يمنع
اشهادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب في صل فيه دعواهم عليهما بما يبلغ

مطلب ابراء المريض مريض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

مطلب أقرب ابنه وابن ابنة
بعقار وأمتعة معلومة

مطلب أقرا اثنان بانهما
لاحق لهما قبل فلان وفلان
لا يسرى على أخيهما الساكت

معين ما صورته فهو يجب ذلك برئت ذمتهم ما و ذمة كفلاتهم ما من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا
الخ ينعنه من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكرر من أحد اليه ودين اقرار في
مجلسين أحدهما صورته أقر بأن لهم في ذمته أربع مائة وخمسة وستين والثاني أقر هو و فلان
و فلان بأن بذمتهم لهم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب بذمتهم أربع مائة
وخمسة وستون عن مبيع عين فادعى الساكت المذكور أو وكيله أنه ما دينان أحدهما خاص
به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقر أن الأربع مائة وخمسة وستين التي
ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت عن الأشهاد المتقدم
أم قول اليهودي المقر ما الحكم (اجاب) لا ينع اشهادهما الساكت عن الدعوى عليه ما لانه
اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو
ظاهر و اذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشبان كما نص عليه في الاشباه في الاقرار وعلى
الخصوص اذا كان بكل اقرار صك فقد نص في الخانية والتاريخانية وغيرهما أن اختلاف الصك
بمنزلة اختلاف السبب قال في الخانية وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد
على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة
الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين أي مجلسين
مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في
امرأة قالت لا استحق في متروكات أبي حقا ثم مات هل تصح دعوى ورثته بأبائها تحقاقها في أم لا
(اجاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع دعواهم فيه وان
صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كسما عها منهن لو كانت حية وذلك لما مرح به في جامع الفصولين من
أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز و اذا كان مع النزاع فهو اقرار دلالة
بقريته النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأة بالغة عاقله بقبض كذا يعني
مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه
يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (اجاب) اقرار المرأة العاقله بقبضها كذا على
جهة النكاح قبل وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من المهر وأما اقرار
وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه فلا ينعقد عليه ابا جاع علماءنا سواء كان قبل العقد أو بعده
لانه سفير ومعبور والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد وزوجة وترك ميراثا قبل قسمته
أشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قبلهم حقا ولا ارثا وأبرأت ذمتهم ولم تتعرض لاسقاط
ما تستحقه من التركة فهل هذا البراءة يشمل ما تستحق من التركة قبل قسمتها (اجاب) صرح
علمائنا بان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لا سيما في الاعيان فقولها لا استحق ارثا معارض
بقوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس فبطل به قولها لا استحق ارثا وفي الاشباه
والنظائر لو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال أحد ورثته برئت من
تركة أبي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراءة عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت
التركة عننا لم يصح ولو قبض أحدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها يدون على الناس لو
أراد البراءة من حصه الدين صح لا لو أراد تسليم حصه من الورثة لتلك الدين ممن لا عليه ولو قال
وارث تركت حتى لم يطل حقه لان الملك لا يطل بالترك فهو صريح بانها أي الام لو تعرضت
لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يطل حقها من الارث والله أعلم (سئل) في أمة اعترفت سيدها

مطلب قالت لا استحق في
متروكات أبي حقا ثم ادعى
ورثته الخ

مطلب اقرارها بقبض
المهر قبل العقد صحيح بخلاف
اقرار الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث لا استحق
ارثا غير صحيح وكذا اذا أبرأ
أحد الورثة بغيرهم من أعيان
التركة

مطلب لا يثبت نسب ولد
الامة بقول السيد وطئها

مطلب اقرارها بان الذي
قبضه أخوها من الديون
الخلفه عن والدها وصلها
لا ينعها من الدعوى على
أحد المدينين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة دينا
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت الخ

مطلب أقر لزوجه في مرضه
بكذا مهر مؤجلا وباعها
نصف دار له به

طلب أقر لزوجه بكذا مهر
مجللا وباعها به زيتونا

بأنه وطئها فثبت نسبها بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وترث في تركته مع بقية ورثته أم لا
يثبت نسبها منه ولا ترث (أجاب) لا يثبت نسب ولد الامة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا
ادعاه لنفسه فاذا مات السيد لا ترث البنت المذكورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معدلة
دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالنبت من جله ماله الموروث عنه لورثته والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة أشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل أخيها حقاً من متروكات والدها وان
الذي قبضه أخوها من الديون الخلفة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية وأربعون
قرشاً فهل ينعها ذلك من الدعوى بحصة ما على مدينين مدينين والدها واذا اعترف أخوها
أنه من جله ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله في حقها أم لا وهل اذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا
ثم ادعت أنها اقترت به ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (أجاب) لا ينعها الا شاهد المذكور عن
الدعوى بدين على مدينين عليه دين لو والدها ولا يصح ادعاء أخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال
في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهداً رأيت ان قال قد استوفيت
جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل دينا لابييه أتقبل
بينته وأقضى له بالدين اه وأنت خير بان واقعة الحال أولوية واذا قالت أقررت بالمال ولكن
ما قبضته يحلف أخوها انها ما أقرت كاذبة كما أفق به المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد من ورثة الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت في وجه المدعى عليه الذي هو أحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى
عليه فقط (أجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا لا قال في
مجموعة مؤيد زاده نقل عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين على أبيه وأقام المدعى بينة يقضى
بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذا لأن القضاء على الوارث يكون
قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القاضي بأقراره حتى
شهد هذا الوارث وأجنبي بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
على جميع الورثة انتهى وهنا اقراره بالوكالة يتخذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو خصم
في حقه لا في حق غيره اذا اقراره بالوكالة نافذ عليه لا على البقية فيؤخذ من المصدق ما يخصه
من الدين وهو قول الفقيه الشافعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا عدل وأحسن
والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر بحضرة بينة شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة
وعشرين ديناراً ذهباً مهر مؤجلا وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد
موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (أجاب) أما
الاقرار بالمهر فصحيح حيث كانت ممن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع النصولين
وغيره مع لا بقوله اذ يقبل قولها الى تمام مهر مثلها بالاقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز
في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو
بمن المثل الا اذا أجاز ورثته والحاصل ان الاقرار لها بالدين المذكور مهر صحيح حيث
لا زيادة فيه على ما يؤجل مثلها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح
بها الا به ويصح فيما هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا برضا الورثة فان رضى البعض ورد
البعض جاز في حصة من رضى ولم يجز في حصة من لم يرض وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع
الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من

المهر المشروط تعجيله لزوجه المدخولة انها باقية لها في ذمته وباعها به زيتونا من هونا عنده لغيره
هل يصح اقراره في تلك الحالة وبيعه للزيتون الرهن أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها ببقاء شيء
من مهرها المشروط عليه تعجيله قبل الدخول بها اذ دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فأقراره
لها به لا يصح لانه اقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض الموت وبيعه الزيتون المرهون عديم صحته
أظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحي في حوائجه الداخلة والخارجة
غير أن في وجهه اصفرار وفي جسده تغيرا لا يمنع ذلك عن الخروج لما ربه من بلده الى بلد
آخر أقروا وهو في هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لا خيه فلان هل يصح اقراره
ويعمل به شرعاً أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعاً وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من
اصفرار الوجه وتغير الجسد الحاقه بالمريض الذي تختلف أحكامه عن أحكام الصحيح فان
الانسان لا يخلو عن مرض متفاد ام يخرج في مصالحه لا بعد مرض عادة قال في الجامع الصغير
صاحب السبل والدقالم يصح صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا علم ذلك علم انه كقرار الصحيح وقد
صرحوا بأن الصحيح اذا قال جميع ما في يدي اوجيع ما يعرف بي اوجيع ما ينسب الى فلان
يكون اقرار الالهبة حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الخاتمة قال ما في يدي من قليل او كثير
أو عبد أو متاع فلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول انتهى فكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم
له به الحاكم الشرعي كما هو صريح كلام علماءنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين
كثرت منهما الدعاوى والمخاصمات اقرب لهما الذي نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير
المستنيب فنهى نائبه عن سماعه دعواهما عليه فائلا وان أراد الدعوى عليه ترسله الى هذا
الجانب ولا تسمع عليه دعوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الانكار منهما واستبعاد
ذلك عنهما اتاقتا أبا كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه
بقتل أبيهما وأخيه - ما أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به شهد عليه شهود به أم لا (أجاب) لا يكون
ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدور المخاصمة له منهما والدعاوى عليه وايصال
الاذية اليه كما هو جار على الالسنه عند اذية من هو محسن لغيره لمقابله بضد ما يأمل منه من
مجازاة المحسن بالاحسان لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم
(سئل) في رجل دفع له آخر على يد ولده صابوناً وثياباً ونقداً أو دية وأذن له في بيع الصابون
والثياب بصرف فعل ودفع عنهما وتوفي الآخر بعد وفاة ولده المذكور فادعى وكيل زوجة الولد
على ان كلا من الصابون والثياب والنقد ملك للولد دون والده وطالبه بما خصه اي معنى زوجة الولد
بالارث منه فاجاب المدفوع له بانكار كونها ملكا للولد فائلا هي للوالد سلمها الى ولده المذكور
يعنى كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد فجبري على فرائض الله تعالى ارثا عنه أم للولد فجبري
على فرائض الله تعالى ارثا عنه واذا قلتم هي للوالد هل لوقسمها كما بين ورثة الولد والحال هذه
تطل قسمته لخالفته للموضوع الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا قاطبة
بأنه اذا قال هذا الذي يدفعه لي أو سلمه لي عمرو فهو لعمري يدصرح به في الخلاصة والبرازية والتأخرانية
وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه لما ذكر اذهو قسمة مال الغير على الغير فلا
يجوز والله أعلم

مطلب اقرار من بوجهه
اصفرار وجسده تغير صحيح

مطلب قول المتدعي عليه
للمدعين اتاقتا أبا كما
واخا كما يعني بذلك غاية
الانكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
صابوناً على يد ولده لبيعه
في المصروفات الوالد بعد
موت ولده فادعى وكيل
زوجة الولد الخ

مطلب ائتم قوم ذو منعة
أهل قرية باغراق آدمي في بئر
ولم يقدر رواعي منعهم
الا يبذل الخ

مطلب النزول عن التيمارات
بمال غير صحيح ولم يعطى المال
الرجوع

مطلب في رجلين تخاصما على
حسبة بلدة فيبذل أحدهما
دراهم للآخر لئلا يكتب باسمه
فللباذل الرجوع

مطلب تخاصما على حسبة بلدة
فدفع احدهما لصاحبه مالا
على ترك طلبها فله الرجوع بما
دفع

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة ائتموا أهل قرية باغراق آدمي في بئر وعجز أهل القرية عن درهم
عن أنفسهم وأموالهم الا يبذل شيء من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل النظام
حال القرية فهل يلزم الجميع يستوي أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يختص بأهل البئر (أجاب)
حيث لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التغريم فالغرامة على
الجميع والحال هذه ولا عبرة لمكرهاة بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لبعث
أولادكم وهذا مستنبط من فروع متعددة ذكرتها في القسمة والاجارة والكفالة والله أعلم
(سئل) في النزول عن التيمارات بمال يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو نزل
له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به هل يملك ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيمارات
باعطاء السلطان لا يدخل لرضا الغير وجعله لا اعتبار عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في
البرازية وغيره في كتاب الصلح له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الديوان
اسم أحدهما وبأخذ العطاء والآخر لا شيء له من العطاء ويبيد له من كان له العطاء مالا معلوما
فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق بالعطاء باثبات
الامام لا يدخل لرضا الغير وجعله انتهى فهو صحيح في عدم جواز النزول عن التيمارات وأن
النزول له يرجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه منه وقد رأيت لشيخ الاسلام
الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشباه في النزول عن الوظائف مانعه والفتوى على عدم
جواز الاعتياض عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الحق الشفعة
وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالخاصل ان التيمار هو عطاء المقاتل
وجامكيته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لا لمن هو مكتوب عليه فيعه
والنزول عنه بمال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويسترد منه دفعه كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في رجلين تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة ممن بلى اعطاء الحسبة كذلك ثم اصطالحا
على ان يبذل أحدهما مالا للآخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك
أم لا ويسترد ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله أن يسترد ما دفعه وعلى الآخر ردّه والصلح
على نحو ذلك باطل كسئلته من مات وله عطاء في الديوان فاصطالح ابنه على كتب اسم أحدهما
في الديوان ويبيد لآخره مالا في مقابلة وكسئلته السارق اذا أخذ شخص فدفع له مالا ليكف
عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بما صورته في رجلين
تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضجر من الخصامة فدفع احدهما للآخر مبلغا على أنه
مقضى طلب الحسبة المذكورة بنفسه او بنائيه فالمبلغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة
المرقومة يكون في ذمته له يرجع به تصالحا على ذلك وبراء كل الآخر ابراء عاما وأشهد كل على
نفسه أنه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض
له في الحسبة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه مقر بأن أخذ في نظير تركه للحسبة
المذكورة وعدم تعرضه فيها (أجاب) للدافع الرجوع بما دفع والحال هذه اذا صلح على
مثل هذا باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا تجوز شرعا وللبرازي في المكفرات على
فاعلى ذلك كلمات تقوم بها القيادة عليهم والاراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صرحوا به فاطبة وخصوصا مع اقراره بعد أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من
الحسبة المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز

الاعتراض عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه بمال ليختاره بطل ولا شيء له ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتترك نوبته لم يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المورث في الطريق والشرب على المختار في هذين لا يجوز زف بالمال في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهم ما وخصوا صا على الأبراء بشرط وتعليق الأبراء غير صحيح كما في المتون والشروح والقناوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطور حرام لا وجه له فهو والربا سواء وقد صرح حوايان الأبراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا وقراره بعد الأبراء العام بأنه أخذه نظير تركه للحسبة بمنزلة إقراره بعده أنه لا شيء له في ذمته وقد أفتى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع الأبراء العام لذلك أخذ من كلام قاضيخان في الصلح صرح به في الأشباه في كتاب القضاء ومما صرح حوايه أن كل صلح حلل حراماً أو حرم حلالاً فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المزبورة لا قائل بحمله ولا مستوع له شرعاً فالواجب على من بسط الله له يدا في الحكم رده إلى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بأن ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على ما لمورثهم من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر أن بذمته لمورثهم أزيد منه هل لهم الدعوى بما ظهر واقامة البيعة عليه أم لا وهل إذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه أبرأ كل منهم ما الآخر عن دعواه ثم ظهر فساد الصلح بنسوة الأئمة وأرادت الورثة العود إلى دعوى الزائد هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البيعة على الزائد المدعى ومن له ألف له أن يدعى منها بأربع ثم إذا ادعى بعد ذلك ببقية ما أربشئ منه وعينه لا يمنع إذ ليس فيه تناقض ولا راتحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود إلى الدعوى بعد الأبراء تلوا الصلح ففي البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بنسوة الأئمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قيل لا يصح للأبراء السابق والمختار أنه تصح الدعوى والأبراء والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار أئمة خو ازرم أن يحجر الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بأن يقرأ الحسم بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأ ما غير داخل تحت الصلح أو يقر بأن العين له أقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فإن حاكمنا حكمهم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الميت إذا كانت مستغرقة بالدين فصولت الزوجة عن أرثها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورثة من المالك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما سترح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لأحدهما أن يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحيحاً والأصل صحته ففي البرازية لو سئل عن صحته بقيت صحته حملاً على استيفاء الشرائط إذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الأخ وأخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب صلح المتخارج بينهم ما ومات الأخ هل لا ولاده أن يدعوا في التركة شيئاً كان ظاهراً وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لأولاد الأخ أن يدعوا في التركة شيئاً بعد المتخارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابة وقف بامر سلطان فادعى الأخ أخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له هل يصح الصلح ويستحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه

مطلب اعتراف الورثة بأن ما بذمته فلان لمورثهم كذا وكذا لا يمنعهم من دعوى الزيادة وكذا الأبراء بعد الصلح الفاسد لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسم

مطلب ليس لأحد المتخارجين الرجوع
مطلب إذا صالح أحد الورثة صاحبه ليس لأولاد المصالح أن يدعوا شيئاً كان ظاهراً وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر كتابة وقف فادعى الأخ أخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه الخ

لكون العوائد انما هي شيء يدفعه المزارعون من مالهم للكتاب لامن مال الوقف (اجاب)
 الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع عما دفعه له والحال
 هذه كالصلح عن تحصيل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في متداعيين جرى بينهما عقد صلح وكتب صلح الاشهاد والتبارى
 بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك في
 المختار كما ذكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة
 تقاسموا الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حصته من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح
 هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (أجاب) نعم تصح دعواه في
 حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشباه والنظائر في اوائل كتاب
 القضاء والشهادات والدعاوى صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية انتهى وفي كثير من المكنب مثله فاذا
 كان هذا مع البراء العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى
 حصته منه أم لا (اجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة
 والبرازية وقال لا روية فيها ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرازية وخو الاصح
 ولقائل أن يقول لا انتهى وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم
 قتل بينهم قتيلا فصالح أولياؤهما المتهمين بهم على قدر من المال واتفقوا على أخذ بنتين به
 فعقد على احدهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه
 أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (اجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح
 عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالحرية ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم (سئل)
 في رجل له عند آخر قدر معلوم من زيت الزيتون مرض الاخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله
 عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا عمدا مدة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة
 أو أزيد ومات رب الزيت المصالح والا أن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له
 ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذه وقد مضى الصلح لحل العقود على الصحة ما أمكن
 وقد أمكن فيجمل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه
 به فقال لا أقرك بمالك حتى تؤخره عنى فنعمل هل يلزم التأخير أم لا (اجاب) ان قاله علانية
 بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صحت التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله
 الذي أجله كما صرح به في الهداية والكافي والدرر ومثل في الانحصر وغيرها من الكتب المعتمدة
 والله أعلم (سئل) فيما لو أقام ولي المقتول على القاتل بنية بقتل يوجب الدية على العاقلة
 فقضى بها ثم اصطلحا على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على
 العاقلة والقاتل كأحدهم أو يكون الكل على القاتل وحده (اجاب) يكون على العاقلة
 ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقرر لانه اسقاط للبعض من الدية المقررة والبقية على
 حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر بقضاء
 القاضي لا بصلح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحا صورتها صلح ابتداء قبل القضاء بها
 ففيها لا تحمله لان يسرى عليهم اما قضاء القاضي فهو سار عليهم لولايته العامة ولا ولاية

مطلب اذا ظهر فساد الصلح
 فلا مدعى العود الى الدعوى
 مطلب تسمع دعوى الوارث
 في شيء ظهر من التركة بعد
 الصلح ولو حصل البراء العام

مطلب تسمع دعوى الى آخر
 ما قبله بلا فصل

مطلب صالح أولياء المقتولين
 المتهمين على مبلغ واتفقوا
 على أخذ بنتين

مطلب رجل مات وبذمته
 قدر من الزيت فصالح اخوه
 رب الزيت على مبلغ صح
 الصلح

مطلب رجل له على آخر دين
 فطالبه به فقال لا أقرك به
 حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالح ولي المقتول
 القاتل على أقل من الدية
 بعد القضاء بها فبطل الصلح
 على العاقلة

للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فانهم والله أعلم

*** (كتاب المضاربة) ***

مطلب اذا صار مال المضاربة
عرضا فاشترى رب المال
بعض العرض بغير عينه
ونقض المضاربة لا يصح
البيع ولا النقض
مطلب القول للمضارب
في هلاك مال المضاربة

(سئل) في مضارب بالربح في مائتين اشترى بهما حليجا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسده فقومه
رب المال بما زاد عليه سوا واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح
الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (اجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول
فلجهالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والافاضل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جائز
واما الثاني فلما صرح جوابه أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقض ولا
بيع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا
(اجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم

*** (كتاب الوديعة) ***

مطلب اكره المودع على دفع
الوديعة لغير مالكها الا يضمن
مطلب المودع المأمور
بايصال الوديعة الى زيد تبرأ
ذمته بدعوى الايصال ولو
مع أخيه
مطلب اذا قبض الاب مهر
ابنته الصغيرة ثم مات
لارجوع لها في تركته على
ما فيه من الخلاف

(سئل) في رجل أودع عنده اهل قرية أمتعتهم وبالمهم زمن الفتنة اذ قصدهم باغ جائر رجاء
ان تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغى سمع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره
باحضارها بحيث لولم يدفعها لوقع فيه قتلا أو اتلاف عضو أو أخذ جميع ماله فدفعها المودع
خوفا على نفسه مع جل له هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال
انه لولم يتشغل أمره بقتله أو يقطع عضو آمنه أو يضربه يضربا يخاف على نفسه أو عضوه أو تلف
جميع ماله ولا يترك له قدر كذا ياتيه كما علم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر
من النقد قدرا معلوما ومن العبي كذلك وأمره بان يوصله ما يزيد فوصله النقد وتأخرت العبي
عنده لعذر المرض أياما فامر أخاه بإيصالها اليه لعذر المرض فارسلها ومات المرسل اليه فادعى
المودع أن العبي لم تصل الى زيد هل القول قول المودع بيمينه أم لا (اجاب) القول قول المودع
في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسال مع أخيه الذي يحفظ به ماله كما هو المقتضى به نص
عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها والدها من رجل بالولاية وقبض
مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فابت الزوج أنه دفع مهرها لابيها
وقبضه أبوها وهي بكر فاسرفهل لها الرجوع بنظر ما قبضه أبوها من المهر من مخلفاته أم لا
(اجاب) هذه المسئلة راجعة الى موت الامين عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشياء
والنظائر ناقلا عن جامع الفصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القزويني
الغزي ناقلا عن الفصول العمدية وأنه ذكر فيها قولين ففرق بينه وبين الوصي فقال وفي الفصول
العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خاطبه بما لا يضمن والاب اذا مات مجهلا لا يضمن
وقيل لا يضمن انتهى فتحرر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحية عدم الضمان لأن الاب
أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول
بالضمان واقصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم أنه ليس لها
الرجوع على الراجح في مخلفات ابها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عينا وصار دينيا
مترابا ذمته بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بيمينهم على نفي العلم

مطلب اذا قبض الاب
مجهل صداق ابنته الصغيرة
ثم مات فارادت الرجوع
في تركته فادعى الورثة الخ

مطلب رجل ارسل الى آخر
جمل قاش فاصابه ماء فنشره
المرسل اليه فالتقوله اذا
اتهم المرسل باخذ شيء

مطلب حراث دفع ثورا الى
بئار فضاع في يده لا يضمن
مطلب دفع لاخر دراهم
ليوصلها الى أم مخطوبته
لا يلزمه استردادها اذا لم
يتزوجها

مطلب لو أودع المسودع
الوديعة ضمن

مطلب وضع صاحب السفينة
اكيلاس فيها القشة عند أمين
الساحل وأمره بدفعها
لأربابها عند مجيئ احد منهم
او كذب

مطلب اودع الوديعة فضاقت
ضمن الاول

مطلب يضمن المودع ان
كذبه المودع في قوله أو دعته
واستردتها ثم ضاعت

بأستملاكه ولا يطالبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج
ابنته الصغيرة وقبض بمجل صداقها ومات بلا بيان فطلبت من تركته فادعى بقية ورثته أن أباهما
جهزها به هل يتقبل مجرد قولهم أم لا بدلهم من بينة على ذلك (أجاب) لا يتقبل قولهم بلا بينة
لصيرورته ديناً له بذلك كما صرح به في جامع الفتاوى وهو طاهر كلام الحائنة وجامع الفصولين
وكثير من الكتب اما كلام الحائنة فلعدم استثناء الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وتغليب
من استثنى أحد المتناوضين وأما كلام جامع الفصولين فلأنه قال بعد أن رمن (حي) للمنتقى
وضمن الاب بموته مهلاً قليل لا كوصي فساقه بصيغة القريض وقال في الثالث والثلاثين رامن
للختصر مات المودع مجهلاً ولم تدر الوديعة بعينها صار ديناً في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى
ولا سيما في بلادنا فإن أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحية يأكلون مهوور مولياتهم ولونهم واعين
ذلك لا ينفون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت
عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء ثلاثاً توقف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل
أرسل الى بواب وكالة الرملة تجلب من الثياب الفرنسية فوقع الحمل في ماء فغرق فتحقق البواب أنه
ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فنشره حتى جف وأعاد كما كان فادعى ربه على البواب أنه نقص
منه كذا في الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يتعد على الاثواب باخذ شيء منها
ولا يكون متعتياً بنشرها لاصلاح أمرها لأنه فعل جليل ماعلى المحسنين من سبيل والله أعلم
(سئل) في حراث سلم الثور للبئار فضاع في يده من غير تعذر هل يضمن أم لا الجريان العادة بالدفع
اليه لا على وجه الاطراد الذي لا يتخلف من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعاً مصرية ليوصلها الى فلانة
التي خطب بنتها قد فعها ثم اختلها هل يلزم الدافع استردادها من الأم أم لا (أجاب) لا يلزم
الدافع استردادها والحال هذه لأنه أمين وقد أدى أمانته بالدفع لمن أمر بالدفع اليه وتم عمله
فلا يكلف الى الاسترداد ممن دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثوراً ثم ان
المودع أودعه عند آخر غير اذن المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الايداع
من الثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدي عليه بالايداع وغاب عنه والله أعلم
(سئل) في أمين بشرضة سلطانية يرد اليها السفن فيلقى وسقها بساحلها أرسلت سفينة بها ومن
جمله وسقها اكيلاس بها القشة قال سفانها الامين الفرضة اذا حضر أهل الاكيلاس أو ورد مكتوب
من أحد منهم يطلب ما هو له فكيفه من أخذه فحضر جماعة من أهل الاكيلاس وأخذوا ما لهم
وبقي كيسان فحضر رجل واحد معه مكتوب به ما فأخذها بغير معرفة الامين وأوسقها في مركب
فانكسرت المركب وغرق ما فيها وهم من جملته هل اذا ظهر أن أخذها غير المالك يضمن
الامين أم لا (أجاب) لا يضمن الامين اذا لوجه لضمانه لأنه حيث ظن الاخذ لهما له حق الاخذ
لم يكن مفراطاً في الحفظ كمسئلة الحماحي يظن أن رافع الثياب مال كمالها لا يضمن اذ لم يترك الحفظ
لما ظن أن الرافع مال كمالها فكذلك هنا لما ظن الامين أن الاخذ له حق الاخذ فافهم والله أعلم
(سئل) في مودع أودع الوديعة عند رجل وفارقه فضاقت من المودع الثاني هل يضمن المودع
الاول بمفارقه أم يضمنها المودع الثاني (أجاب) يضمنها المودع الاول عند أي حنيئة لا الثاني
لتعديده بمفارقه كذا في السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فطلبها المودع
فقال له المودع أودعتم عند فلان ثم ردتها على فضاقت عندي وكذبه المودع فما الحكم الشرعي

(اجاب)

مطلب اذا سرق الوديعة
والمودع يحفظها بما يحفظ به
ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى
ربها مع أخ زوجها والقول
لربها في عدم الوصول

مطلب القول للمودع في
أنه ردها لربها عند طلب
وارثه

مطلب اذا ثبت الاكارا للثور
في بيت غير صاحبه فهلك
يضمن

مطلب استهلك المودع
الحنطة الوديعة يجب عليه
مثلاها

مطلب قالت المودعة ان
زوجي أخذ من الوديعة في
حياته

مطلب يصدق المودع في
قوله رددت الوديعة على ربها
في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدلال
مطلب قيل للدلال ان لم تبع
الشيء في يومها فردها

مطلب للأمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جذر شجرة حين قامت
عليه اللصوص

(أجاب) يضمن اذا كذبه المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا ببينة والله أعلم (سئل) في رجل من العرب أودع عنده آخر دابة وربطها باتجاه بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرقت هل يكون متعديا فيضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت وديعة لرجل مع أخ زوجها بغير إذن من ربها ليوصلها له فطلبها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع له أم لا (أجاب) نعم تضمن بارسالها مع أخ زوجها والقول قوله انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر سوارا ثم مات المودع فطلب الوارث السوار من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المودع أنه رد الوديعة الى المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تتقلب مضبوطة عن تجهيل فافهم والله أعلم (سئل) في رجل سلم ثوره لا كاره ليحفظه ويحترث عليه فصار يبيته في دار غيره ولا يبيت عنده فأصبح مقطوع العصيين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان عليهم (أجاب) يضمن الاكارا لصاحب الدار لان الاكارا يمين كالمودع ووضع في دار الاجنبي ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل) في مودع استهلك الحنطة الوديعة في زمن الغلاء فطالبه المودع في زمن الرخاء بقيمة يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمته يومه أو يلزمه حنطة مثلها (أجاب) يضمن مثلها لقيمة يوم الاستهلاك والله أعلم (سئل) في مودعة ردت الوديعة لربها فوجدتها ناقصة فسألتها فقالت ان زوجي أخذ منها في حياته من غير علمي فما الحكم (أجاب) اقرارها يتنفذ في حصتها من تركته ولا يتنفذ على بقية ورثته فان ردت حصتها فاقبلها والا فلا يلزمها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شيئا باقرارها والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر بارودة ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه به على المودع بفتح الدال فقال دفعتم الربا هل القول قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الضمان أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه ويبرأ عن الضمان قال في الاشياء والنظار في كتاب الامانات كل أمين ادعى اصال الامانة الى مسة قها قبل قوله والمودع أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع المتاع هل يضمن أم لا ويقبل قوله بيمينه (أجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه فيه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى دلال ثيابا يبيعها وان لم تبع في يومها ردها عليها فخبسها عنده أياما مع قدرته على الرد في يومه فهلكت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لمخالفته الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذا رد الموصوب على الغاصب هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر قوسا فودعه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير إذن المالك هل للمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم له ان يضمن الثاني والحال هذه والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جملة القافلة التي هو فيها فلما توجهت اللصوص نحو وضع الوديعة في جذر شجرة وأخفاها عن الاعين حذر اعلم فلما رجع في وقت امكنه فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا (أجاب) وضع الوديعة واخفاؤها في جذر شجرة متمسكة في المفازة عند توجه اللصوص الى المودع غير موجب للضمن قطعاً اذا رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير اخير اذ تعين الحفظ فيها

كدفعها الاجنبي عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجنبي اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فأنفق المودع بعضها وهلك الباقي من غير تضييع هل يضمنه وهل القول قوله في مقدار ما أنفق منها وما بقي يمينه أم لا (أجاب) يضمن ما أنفق فقط والقول قوله فيه يمينه (سئل) في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها منوحة الى زيد فارسلها مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يضمن وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل اودع مكاريا حمارا عليه عبوة يوصلها لاخته يمكن كذا ففجز الحمار في اثناء الطريق عن حملها فحملها المكارى على حماره وسقط له حمار آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الحمار الذي عليه العبوة وضاعت العبوة هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه ففي جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى استأجر حمارا ورجل عليه وله آخر فسقط حماره في الطريق فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك فلو بحال لو اتبع الحمار المستأجر بهلك حماره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استدلالا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أو ما لو بعذر فلا يضمن اه فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع حمار العبوة يخاف ضياع بقية الحمار لا ضمان عليه لقوله في الذخيرة وغيره ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أو ما بعذر فلا والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة أيام وأحضره لي فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي وانما استمهلته رجاء ان تجده هل تضمن أم لا (أجاب) تضمن قال في البرازية استعار كتابا فضاع فباعه مالكة فلم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لا ضمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه اذا وعهده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر وبه يقتضى اه وحكم الوديعه حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند أخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها بها ثم طلبتها فاقالت ضاعت هل تضمن أم لا (أجاب) تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع براموها الى سميط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق بيت خراب وعرضه للهلال حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن مثله أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه اجاعا والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى جاموسا وأودعاه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية أخرى وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع الفصولين راعيا للسير الكبير سئل مولانا عن مواش لهم ما فغاب أحدهما فدفعت الشريك الآخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيد أجيره فلا يصير مودعا غيره الى آخر ما ذكره ومشتتا بالاولى اذا الشريك فيه ليس بمودع فيه او في مسئلة السير مودع فضمن بالاداع والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء في ساقية اشترى أربعة أرباع من بزاز التيلة وأودعوه عند أحدهم وأذنوا له بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيا فشيئا والآن قيم الساقية يقول ما زرت الاربعة ونصف ربع والشريك المودع يقول سلك الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم

مطلب انفق بعض دراهم الوديعه وموضع الباقي
مطلب اذن المالك لراع ان يوصل شاة ليد فارسلها الراعى الخ

مطلب رجل أودع مكاريا حمارا عليه عبوة يوصلها لاخته ففجز الحمار فحملها المكارى على حماره الخ
مطلب طلب الوديعه صاحبها فقال له المودع امهلى ثم ادعى الضياع الخ
مطلب كالذى قبله

مطلب يضمن المودع الوديعه اذا وضعها في مضبعة
مطلب اشترى جاموسا وأودعاه من البائع فدفعه لاحدهما بغيبة الاخر ضمن
مطلب اشترى بزازا وأودعوه عند أحدهم وأمره ان يدفعه لقيم ساقيتهم فالقول له في انه دفع الكل

النسبة المودع ما تنقص البزأ لم لا وهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم بقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل ليركبها إلى مكان معين فركبها وتجاوزته وهلك تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل وديعة ليوصلها إلى المستعير فوصلها فاختار الشريك الذي لم ياذن تضمين شريكه لكونه أعارها بلا إذنه والمعير ضمن المستعير بسبب المجاوزة عما عين له والمستعير يريد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية)

(سئل) في رجل سطح بيته لصيق بيوت آخر استاذن الثاني الأول أن يبنى سائر على بيته يمنعه إذا طاع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبات رب البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لأنه بمنزلة العارية والمعير إذا مات لورثته استردادها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة تقول لانعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسلمها ثم أركبها لرجل عارية وأمره بمجر دوصولها إلى مكان كذا يريد عا عليه فلما وصل إلى المكان المعين دفعها إلى ولد البائع ليركبها إلى موضع آخر فركبها فهلك تحتها هل تضمن قيمته للمشتري وله الخيار في تضمين المستعير الأول أو الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يضمن وللمالك الخيار إن شاء ضمن المستعير الأول وإن شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الأول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير أنخل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يصيرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير إذا اختلفا في الاطلاق والتقييد ولا بينة فلا يهما القول مع يمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد متنوع إلى أنواع شتى ففي الأيام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه وإذا قال أعرتني دابة وهلك وقال المالك غصبتها نفي فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها فإن كان قد ركبها فهو ضامن وإن قال أعرتني وقال المالك أحررتكها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من علماءنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عنان القلم فيه إلا إذا رفع اليأس الواقع فنظيره العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل بنى بناء في دار زوجته باذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها أو يصير البناء لها أم لا (أجاب) نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بأن الاذن من المالك بالبناء لغیر المالك يبيح البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء له أمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا وعمرها لها بلا اذن قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فإنه متبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمره وسكنه متدبسط مما أنفق قدر أجرة المثل وإن لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما أنفق واتفقوا على أنه لو أقر أنه بنى متبرعاً كان متبرعاً وأنه إن أقرت أنه بنى ليسكن نظير بناءه أنه يلزم عليه أجرة المثل لما سكن

مطلب اعار أحد الشريكين
الدابة بغير إذن شريكه وأرسلها
المعير مع رجل الخ

مطلب استاذن رجل من
صاحب سطح ان يبنى عليه
سائر الورثة إلا ذن الرجوع
مطلب رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين
مطلب إذا خالف المستعير
بإعارتها فهلكت في يد الثاني
فالمالك بالخيار في التضمين
مطلب أنخل قيد البهيمة
العارية فذهبت
مطلب اختلاف المعير
والمستعير في الاطلاق
والتقييد فيه تفصيل
مطلب في البناء في دار
زوجته

لأنها ماضية متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن أي نظير عمارته وإن أنكرت الأذن فالقول قولها وإن قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لأن الأصل عدم الأذن وإذا ثبت عدم الأذن يرفع بناؤه ويلزم به وإن ثبت الأذن له وتصادق على أنه كان كالمستعير يرفعه بطلبها وإن تصادقا على أنه بنى لها يرجع بما أنفق يرجع بما أنفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر أرضا لزراعتها ما شاء فزرعها قطناً ثم أتى حول فاسترد المعير الأرض وفيها شجر القطن وحرث عليه واستقر باقيا في الأرض حتى أثمر فهل الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذي أصل البزمنه (أجاب) ثمر القطن وشجرته للمستعير الذي بذرجه ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر مهنفا وتركه في بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرق من غير تفریط منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية مؤقتة وأما إذا كانت مؤقتة وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وإن بعده يضمن حيث أمسكها بعده ضيه مع إمكان الرد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا وردها عليه بعد أن ظفرت عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويدعى أن موتها بسبب القطع الذي وجد عند المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير (أجاب) القول قول المستعير لأنها لم تموت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير اليقينة ولو ماتت بسبب الظفر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كموتها حتف أنفسها والله أعلم (سئل) في رجل استعار حجارة لحمل معين وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم يأتها فأمسكها بعد الوصول من غير عذر ويدينه عنده فضاغت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالادسالك عنده والله أعلم (سئل) في المستعير استعاره مطلقه هل يملك الإيداع عند أجني أمين أم لا وإذا كان يملك وضاع المستعار بلا تعد من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة تختلف فيها علماءنا فمن قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم به أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي رأييه لأن الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

* (كتاب الهبة) *

(سئل) فيما إذا ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون ورابع بدو شاة بتملكا شرعا بما يجاب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكورات بوضع يده عليها كما قبضت العقار وتسلمت ذلك كله بعد التخليه من زوجها ثم مات الزوج ويريد وارثه أن يجعل المملكات ميراثا بينه وبين الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتملك صحيح لا تكون ميراثا عنه بل هي للزوجة بالتملك المذكور (أجاب) هي ملك للزوجة المذكورة بالتملك على الوجه المذكور وليست ميراثا عن الميت هذا وقد تقرر أن هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه سوى الغراس إن احتلها بأن أمكن التساوي فيه والافهوه مما لا يقسم فتصح هبة النصف منه والحال هذه والبدن مما لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا الجبل والبقرة والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) في شخص وهب ابنه وابن ابنه محمدا وأوغيرة من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعقد واحد هل يجوز أم لا (أجاب) إن حكمكم كما يوجهه جازوا إلا عند الامام وهي مسألة هبة الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) في امرأة جنت بعد دخول زوجها فطلب زوجها من

مطلب إذا استرد المعير الأرض وفيها شجر قطن فهو للمستعير

مطلب إذا سرق معصف العارية من غير تفریط فلا ضمان

مطلب رد المستعير النذر بعد أن ظفرت وقطع لها ثم ماتت فاختلنا الخ

مطلب أمر المعير المستعير أن يردها بمجرد الوصول

مطلب اختلافوا في ملك المستعير استعاره مطلقه الإيداع

مطلب ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس ورابع بدو شاة وقبضت ثم مات فأراد الوارث جعلها ارثا

مطلب وهب ابنه وابن ابنه محمدا وأوغيرة
مطلب دفع الأب ما قبضه من الزوج من المهر ليطلقها

أيهما دفع من مهرها ويطلقها فدفعه هل له استرداده أم لا (أجاب) نعم له استرداده منه وقد
صرحوا بان الاب لا يملك هبة مال ولده ولو بعوض ولا شك ان هذا مال الغير فدفعه الغير للغير بغير
حق فيستردو الحال هذه والله أعلم (سئل) فيما يرسله الشخص الى غيره في الأعراس ونحوها هل
يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) ان كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على
وجه البذل يلزم الوفاء به ان مثليا فيمثلوه وان قيميا فيقيمتهم وان كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا
يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل حكمه حكم الهبة في سائر أحكامه
فلارجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا والله
أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الأعراس والأفراح والرجوع من الحج من اعطاء الشباب
والدراهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) ان كان العرف شائعا فيما
بينهم أنهم يعطون ذلك لياخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفا سدده وصححه كصححه
اذ المعروف عرفا كالمشروط شرطا فيطالب به ويحس عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت
لابنها الصغيرين بيوت الهمذان النصف ولهذا النصف ولهما جأب أب وهي ساكنة بها هل تصح
أم لا ولا تنفيذ الملك (أجاب) لا تصح ولا تنفيذ الملك للشيوع والشغل والله أعلم (سئل) في مريض
مرض الموت سلك معتوقه دارا وحاصلا في ممتاع الواهب واصطبل لفيه دوابه وما يتحصل من
محصول قريتي كذا ومات هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الخاتمة رجل وهب دارا
لرجل وتسلمها وفيها ممتاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ومثله في كثير من
الكتب وبهذا علم عدم صحة هبة ما يتحصل من محصول القريةين بالاولى لان الواهب نفسه لم
يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخاتمة مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت
هبة لان هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرح واقاطبة بأنه اذا وهب لرجل
دارا والواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها
لانها وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهب له أبوه دارا وهو ساكن لان قبض أبيه
قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب رجلا زرا محصودا بنفسه أو بوكيد فداسه ونقاه وخرن
حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لزيادة قيته (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته
والحال هذه اذا الموهوب زرع وقد صار بفعل حنطة وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يزعم
ان صهره والزوجته ملكه شجرة معلومة في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا
(أجاب) ليس له ذلك وقد تقر بأن هبة الشجر بدون الارض كهبة المشاع المحتمل القسمة وهي
لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة أراد أن يتزوجها الذي طلقها فأنلها لا تزوجك حتى تهينني
مالك على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فتزوجها ثم طلقها باننا هل يبرأ عن العشرة
قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الخاتمة ونقله عنها في البحر والله أعلم
(سئل) في افراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصصة معلومة المقدار وهبها لابن بنته
الصغيرين وقبل لهما أبوهما وتسلم ذلك والافراس محتلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعا أم لا
(أجاب) نعم يصح قال في المسبوط الشيخ الاسلام خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب
رجل لاثني نصف عبيدين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطي ومروى
وهروى ونحو ذلك جاز لان مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان واهبا بالنصيب من كل
ثوب وكل ثوب ليس بمحتمل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والافراس

مطلب فيما يدفعه الشخص
لغيره في الأعراس
مطلب مضمونه مضمون
ما قبله

مطلب وهبت لابنها الصغيرين
بيوت على السواء
مطلب لا يجوز هبة ما هو
مشغول بممتاع الواهب

مطلب ليس لواهب الزرع
ان يرجع بعد دوسه وتقيته

مطلب هبة الشجر بدون
الارض لا تصح
مطلب قال لها بعد طلاقها
لا تزوجك حتى تهينني الخ

مطلب اذا وهب حصته من
افراس معلومة لابن بنته
الصغيرين صح

مطلب لاتصح هبة مشاع
يحتل القسمة

المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في هبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق الخصم على صدورهما من المورث أم لا تصح ولا تجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب الحكم المأمور بالقضاء بالاصح من مذهب الامام أبي حنيفة (أجاب) لاتصح هبة المشاع الذي يحتل القسمة كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدورهما من المورث فيه لان تصديقه لا يصير الفاسد صحيحا وكما لاتصح هبته من الاجنبي لاتصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا عبرة عن شذو بخالفهم ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولوسله شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها للملك عند هذا البعض أجمع الكل على أن للواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين رامزا الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على مامر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد وضمنون بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا روى السلطان قاضيا بقضى بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالرعية نص على ذلك علماؤنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد ابنه وسماههم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الفلانياتين اللتين احداهما بنابلس والاخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحنفي ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفي وحكم للواهب بالخصصة المذكورة هل حكم الحنفي صحيح واقف في محله أم لا (أجاب) نعم حكم الحنفي صحيح واقف في محله وحكم الشافعي غير واقف في محله اذ هو حكم بالاصح شرعى فلم يرفع الخلاف والحنفي لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاؤه قضاؤه لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت احدا بنها دارا وسلمته له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور ثم وهبتا للشقيق وسلمته له ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من غيرها فما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) أما هبة الابن الاول فصحيحة لاستيفاء شرائطها وأما هبة الابن الثاني قبل تمييز نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا تجوز كما هو المذهب فيكون نصيبها الموروث لها عن ابنها الاول باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل في ملك ابنها الثاني لفساد الهبة وانقسم ما أصابه من ثلثي الدار ثلثا عن أخيه عن زوجته وابنه وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنيها عشرة قراريط وثلثي قيراط ولزوجة الابن قيراطان ثمن ما كان له ولابنه ثلاثة قراريط وسبعة أنساع قيراط ولكل بنت من بناته الاربع قيراط وثمانية أنساع قيراط والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم أم تحتاج الى قبوله (أجاب) نعم تصح الهبة وتلزم وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنه الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا لكونه في يده او يد مودعه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو مرتهنه أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا اذا أعلمه وأشهد عليه والأشهاد للحرز عن الخوذة بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض والوصى كالأب والله أعلم (سئل) في الجدة أم الام اذا كانت

مطلب اذا ملك أولاد ابنه
ستة قراريط في دارين وحكم
الشافعي بذلك فللحنفي نقضه
مطلب امرأة وهبت أحد
ابنيها دارا وسلمته له ثم مات
عنها وعن شقيقه ثم وهبتا
للشقيق الخ

مطلب هبة الاب لابنه الصغير
تتم بلفظ واحد

مطلب هبة أم الام لابن
ابنتها تتم بلفظ واحد وكذا

كل من يعوله

بنت بنت في حضانتها فوجب لها أمته معلومة ووضعها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فولدت
 هبة ابجد الايجاب كما في هبة الاب لطفله أم لا تم الا قبض ولها (أجاب) نعم تم الهبة بعقد
 كل من له ولاية على الطفل في الجدة كالام والجدة أم الام وكل من يعوله لوجود الولاية في
 التأديب والتسليم في الصناعة صرح به في البحر وتنوير الابصار وغيرهما والله أعلم (سئل)
 في شيخ قرية طلب من جماعة مالا يدفعه لقسام القرية على شرط ان ما يجازيه عليه به يكون
 بينهم سوية قد دفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع القسام شيئا يكون بينهم أم لا (أجاب)
 حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير من
 الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (سئل)
 في رجل وهب ابنه بالغانص ما يملك وأولاد ابنه المتوفى قبله القاصرين النصف الآخر وأحرم
 ابنه آخر هل يصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أي حذيفة رجه الله تعالى قال
 في مشتمل الاحكام نقلا عن تمة الفتاوى ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى واذا قلنا
 بطلانها على الاصح فترك الواهب المذكور يجري على فراغ الله تعالى ووجهه الشيعي
 والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل يصح
 هبته له وذلك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باعه الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع
 فيما هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الآتي على القسمة عند طاب شريكها لا تنفذ
 الملك للموهوب له في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا كان أو غيره فلو باعه الموهوب له
 لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كاه صاحب البحر نقلا عن المبتغي بالمجتمعة وغيره
 والله أعلم (سئل) في هبة الدين ممن عليه الدين هل للواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له
 الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلا عن السراجية ونص العبارة وفي السراجية رهب ديناله
 عليه لم يرجع انتهى (أقول) وهو ظاهر لاندابرا في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل)
 في مبنوة أبرأت باتهام من مهرها ودينها عليه بشرط امساك بنته امنه عندها الى أن تتزوج البنت
 أو تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها ما طالبت به فقد صرحوا بان البراء
 عن الدين لا يصح تعليقه ويبتل بالشرط الفاسد ومن دسح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم
 (سئل) في رجل وهب لابن أخيه بيتا وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه
 لابن أخيه أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما عيّن ولو وجد أحدهما الكفى
 في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

* (كتاب الاجارة) *

(سئل) في متول على وقف أهلى عقدا اجارة على حانوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته
 أم لا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماء نافع طيبة وقد قال في الاجناس بموت
 المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذي آجر وكذا القاضي لو آجر ومات وكذا الاب
 أو الوصى اذا آجر دار الصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقدا الاجارة لغيره اذا آجر
 الوقف بنفسه ثم مات لا تطل الاجارة على الاصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حماما
 في نابلس فوقع الجلاء بها فنفر مع جملة الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب)
 نعم تسقط كما صرح به في لسان الحكم وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجر واحما في قرية

مطلب أخذ شيخ القرية
 من جماعة مالا يدفعه لقسام
 القرية على شرط الخ

مطلب اذا وهب ابنه نصف
 ما يملكه وأولاد ابنه النصف
 الآخر فالهبة غير صحيحة

مطلب اذا وهب لابنه
 حصة شائعة في كرم مشترك
 بين الواهب وغيره لا يصح

مطلب ليس لواهب الدين
 ممن هو عليه ان يرجع
 مطلب مبنوة أبرأت زوجها
 بشرط أن تمسك ابنتها منه
 فلا يبرأ غير صحيح

مطلب ليس للورثة الرجوع
 فيما وهبه المورث لابن أخيه
 مطلب لا تنفسخ الاجارة
 بموت المتولى وكذا القاضي

والاب والوصى
 مطلب اذا استأجر حماما
 فنفر الناس تسقط الاجارة
 مطلب استأجر ثلاثة حماما
 في قرية على ان لكل واحد
 منهم ثلثا فيه فحكم الحنفى
 بفساد الاجارة بسبب
 الشيعي

على أن لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لاشتغالهم بالاموات ورفعوا أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيوع مراعىا لشرائط الحكم هل تنفسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل إذا أوجر بعده بأقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل نصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع التصولين في الفصل الحادى والثلاثين في مسائل الشيوع راضى المصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أولا لو كان كله للمؤجر فاجره من اثنين فان أجل وقال آجرت الدار منكم كما جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مترفيا اذا كان كله بينهما وما أوجر أحدهما النصف من أجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لا في رواية ثم روى للاسديجاني وقال أجرداره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجال لتعليقهم الصحة بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي فينفذ وحيث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة أو فاسدة يجب فيها المسمى لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة فوجبها اجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها على وقت قلت فيه ونزات الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلمة سقط الاجر بقدره كمثل الجلاء المصرح بها في كلامهم والله أعلم (سئل) في يقيم استعماله زوج أمته في أعمال شتى من جملتها الحرث على فدانها والزرع في أرضه مدة سنين بلا اجارة وبلا اذن القاضى هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركه أم لا (أجاب) له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة والله أعلم (سئل) في يقيم استعماله رجل مدة سنين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوى أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف فرس في مقابلة خدمته وتسليمها ويريد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا (أجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل استخدم يتيما مدة على ان يعطيه اجرة خدمته ولم يعين له شيئا هل له اجرة مثل علمه أم لا (أجاب) نعم له اجرة مثله قال في القنية يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير اذن القاضى وبغير اجارة عشرين سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيما انتهى وقد تقرر أنه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصغير بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث آجره من هو في حجره وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن آجره من هو في حجره واستعمله بغير اجارة يجب أيضا اجرة مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجب حتى يسلمها أم لا (أجاب) نعم يجب في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كن أو ديناً والله أعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم (أجاب) يسقط عن المستأجر اجرة ماضى بحسابه والله أعلم (سئل) في بدئين ثلاثة يعملون فيه زيت مما يخرج من الزيتون يعملهم عمل كل في زيتون الا حرا بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد

مطلب اذا استعمل يتيم زوج أمته في أعمال فله ان يرجع عليه بعد البلوغ باجرته
مطلب استخدم يتيما ثم بعد بلوغه الخ
مطلب استخدم يتيما مدة له أجر مثل علمه وليس لغير الاب والجد والوصى استعماله بلا عوض

مطلب يجب حبس المؤجر على تسليم العين المؤجرة
مطلب تسقط عن المستأجر الاجرة بحبس المؤجر العين
مطلب اتفق العاملون في بدع على أخذ أجرهم من الزيت الخارج بعملهم

ولا يستحق واحد منهم بعمله زيتا بل له أجرة مثل عمله دراغم (أجاب) لكل فيما عمل للآخر
 في زيتونه الخاص به أجرة مثل عمله من جنس الدراهم من الزيت الخارج بعمله لانه في معنى
 قفيز الطحان والله أعلم (سئل) في رجل أجرة آخر بيتين فأنه قد أحدهما هل له فسخ الاجارة أم لا
 (أجاب) نعم له فسخ الاجارة قال علماؤنا الدار اذا انهدم بعض بنائها فالللمستأجر الخيار بغير
 ينقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة
 معلومة لدى فاض شافعي حكم يلزمها وما من المستأجر هل للعنف فسخ الاجارة وهل تعتبر
 التناقد بلا دعوى ولا حادثة أم لا (أجاب) نعم للعنف فسخ الاجارة اذا حكم الشافعي يلزم
 الاجارة لا يكون حكما بعدم انفساخها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما امر الاتصالات
 والتناقد الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما هي افتاء وفائدة تسلم الناس
 للاول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض
 وقف من المتولى باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل اذا ظهر بطلانها لدى حاكم
 شرعي يؤمر بالقطع أم له الاستبقاء باجر المثل وان أبى المتولى الا القلع (أجاب) نعم له الاستبقاء
 باجر المثل وان أبى المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظاهرا قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب
 الفضلى وصى أو متول أجرا منزل اليتيم أو منزل الوقف بدون اجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل
 أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكره ههنا انه يجب على أصول علماؤنا ان يصير
 غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل
 وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقل له اتفق بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم
 (سئل) فيما لو استأجر أرضا وقفا وبني فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها
 باجر المثل (أجاب) بان اطلاق المتون يقتضي أنه ليس له ذلك ويكلف بالقطع ونقل في البحر عن
 الفقيه وأوقف الخصاص بأن له ذلك حيث لا ضرر وان أبى الموقوف عليه ليس له ذلك فراجع
 والله أعلم (سئل) في رجل علم صغير القرآن ولم يشترط له أبوه اجرة هل يقضى له بالاجرة أم لا
 لعدم تسميتها (أجاب) لا يقضى له بالاجرة حيث لم تعقد بشروطها ولا كمن مجازاة الاحسان
 بالاحسان من غير شرط مروة والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب
 الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف مثلا استخلصه أبوه منه
 فزارا من اعطائه ما تعرف عند وصول الطفل الى النصف والى تمام القرآن فما الحكم
 الشرعي (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الغزي في منته
 المسمى بتنوير الابصار أنه يجبر على الحلوى الموسومة قال في شرحه في منيع الغفار الحلوى بنتج
 الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على رؤوس بعض سور القرآن قال قلت وهي المسماة في
 عرف ديارنا بالصرافة فان المؤدب في يوم أخذها يصرف المتعلمين عنده في اول النهار فيفرحون
 بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايخ بلجوز رواهذه الاجارة حتى حكى عن محمد
 ابن سلام أنه قال أقضى بتسميها بالاجرة المعلقة وفي زماننا انقطع عطايتهم ونقصت رغبات
 الناس في الاخرة فلواشغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا خلت معاشهم فقلنا بمحنة
 الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهما
 شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصب
 نفسه للتعليم بالاجرة فكث مدة يعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آبائهم اجرة أم لا (أجاب)

مطلب للمستأجر فسخ
 الاجارة بانهدام أحدا البيتين

مطلب استأجر رجل أرضا
 وقفا من متوليه تسعين سنة
 وحكم الشافعي يلزمها
 ثم بعده حكم الحنفى بفسخها

مطلب استأجر رجل أرض
 وقف من المتولى باجرة معلومة
 لمدة معينة ليبنى ويغرس
 فيها له الاستبقاء باجر المثل
 اذا ظهر بطلانها وان أبى
 المتولى الا القلع

مطلب استأجر أرضا وقفا
 وبني فيها ثم انقضت المدة
 مطلب علم صغيرا من غير
 اشتراط اجرة

مطلب دفع ولده الى المؤدب
 ليعلمه فعلمه الى ان قارب
 النصف فاستخلصه فزارا مما
 تعرف اعطاؤه

مطلب مكث الاطفال مدة
 عند مؤدبهم ثم خرجوا من
 عنده

قال في البرازية يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية بتفلا عن المحيط بأنه عند عدم الاستنجار أصلا يجب اجر المثل والله أعلم (سئل)

مطلب في مؤتب علم صغيرا
القرآن والخط فطلب الاجر
من أبيه فلم يعط

ياخير دين الله أفنى سائلا * بجميل فضلك دمت بالاحسان
بأعماله بالعلم يامن قد حوى * كل العلوم من العظيم الشأن
بأعماله يا فاضلا شهدته * كل الخلائق انفسها والجان
بأفضل العلماء يامن فضله * خرقت به العادات في الاكوان
أصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصرح حق به بلا كتمان
فصريحه أني فقير عاجز * وأعلم الاطفال للقرآن
علت طفلا من أهالي خـبرة * للخط والقرآن والاتقان
وتعبت في تعليمه ياسيدي * حتى انتهت في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجزا * فأبى ولم يعطى جزا الاحسان
فاذا اتيت الشرع يامفتي الوري * فطابت منه عادة الصبيان
هل ذلك يلزم لي عليه سيدى * أم لا أفدني بالنبي العدنان
وأبن وأوضح لي جوابا شافيا * لازلت في مسدد من الرجن
وكفيت من سوء الحساب وشرة * وحشرت في الآخرة مع الاعيان
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دوما على من خص بالقرآن
والآل والاصحاب ارباب الولا * من أبهرروا الاعداء في الميدان
مالاح من قـبر المجد بنوره * وترنم القمري على الاغصان
(أجاب) *

لله حمد دائم الا زمان * وصلاة ربى للنبي العدنان
خذعلم ما قدرته بتمامه * ممن لديه علمه ببيان
نص الافاضل فيه عند أئمة * سادوا وشادوا مذهب النعمان
سوق الخلاف على الجواز ونفيه * والاقدمون على اعتمد الثاني
والآخر ون على الجواز لانه * في عصرهم قد بان محض توان
وعليه فتوى الناس اذ في تركه * خوف الضياع وغاية الخسران
وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذي سمي بلا نقصان
اولا فأجر المثل مثل سواه من * كل العقود كلاهما سنان
وعلى الولي الدفع حتما لازما * فاذا أبى فالحق حبس الجاني
وكذا على العبدى ويوم خيسه * والحلوة الموسومة التبيان
واذا أريد على الوفاق جوازها * يستأجر القرا لقدر زمان
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم * نوع القراءة جملة الصبيان
نخذ الجواب مفصلا في نظمه * مستوفى الاحكام في ذا الشأن
واختم الهـى بالنبي محمد * أعمال خير الدين بالاحسان
(سئل) في رجل دفع ولده لفقيره يعلمه القرآن ولم يذكرا مدة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه
القرآن ودفع له بعض ما بقي بعضهم افتقه بد تعليمه فوصل الى النازعات فتنازع مع والده فيما دفع
من

مطلب دفع ولده لفقيره يعلمه
القرآن ولم يذكرا مدة وشرط
له كذا فلما وصل الخ

من الاجرة وما بقي منها فحاكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسمومة والذي بقي منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لأن الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه أجر المثل فان ساوى المدفوع خر جاسوا وان زاد اجر المثل علمه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الوالد بيمينه وعلى النقيه آيينه والله أعلم (سئل) في مستاجر رجي ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران الحجر الخجاسي الذي به او شرط الاجرة على المستاجر محصول الافندي فادارها المستاجر مدة ولم يدرك الحجر الخجاسي وقل الماء فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المشروحة فاسدة باجماع علماءنا والحكم في الاجارة الفاسدة أجر مثلها المسمى على حسب الاستعمال فينظر أجر المثل لاستعمال ما عدا الحجر الخجاسي باخبار عدلين فيدفع ولا يلزم الأجر المسمى وله أعني المستاجر فسخ الاجارة بل يجب عليه الحرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر حماما ثلاث سنوات فتحول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمام به أم لا (أجاب) يكون عذرا وله رد الحمام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولول الحى والبرازي والخاني وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل به داء في انفه اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب لذلك مدة ودأواه فما الحكم (أجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيماري من جملة تيماره أرض بها بئر منهدم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لن يرغب في استئجارها أم لا (أجاب) نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقطع وفيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا تلميذ الكل بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى اغيرة فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل السكك جواز الاجارة وسئل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة غزة هل يجوز للجندي أن يؤجر ما قطعه الامام الاعظم من أراضي بيت المال أو لا يجوز أجاب نعم له ان يؤجر ما قطعه الامام ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كما لا أجر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما أجر ثم قال واذا مات المؤجر أو أخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقفت على جواب لبعض الخفصية من أهل العصر أنها لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علماءنا والحالة هذه ثم نازع في عدم انفساخ بها واستظهر للانفساخ بأشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها وأما لزومها ففيه كلام قد عرفته مما سقته بهذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما في الرسائل فلم يعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية نصفها وقف على جهة بر ونصفها وقف على جهة بر أخرى أجر المتكلم عليها ثلثها شأنا لعل الرجل سنة بما لا يتناول ما يتحصل من الثلث المذكور من الغلال صيفها وشتوها هل هذه الاجارة صحيحة أم باطلة لا يجوز زرعها للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المذكورة باطلة غير منعقدة لما صرح به علماءنا قاطبة من أن الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصدا لا تنعقد ولا تنفذ شيئا من أحكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا وان كان غائبا يخشى على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضي رجلا يتقبض حصة وقفه ويحفظه الى حضوره فيدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضيعة فاتي بها الخالها وقال لها أرضعيها

مطلب استاجر رجي ماء
بشرط دوران الحجر الخجاسي
ولم يدركه الماء

مطلب استاجر حماما ثلاث
سنوات ثم تحول عن هذه
الحرفة الى غيرها
مطلب اتفق مع طبيب على
مداواته وجعل له أجره من
غير بيان مدة
مطلب اذا كان في أرض
التيماري بئر منهدم يجوز
له اجارتها

مطلب قرية وقف أجر المتكلم
عليها نصفها الرجل ليكون له
ما يتحصل منه من الغلال

مطلب شرط لخاله ابنته
نصف مهرها لاجل تربيتها

وتعهدى أمرها ويربها على أن لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدتها الحكم (أجاب) ليس لها إلا أجر المثل كافي الأجرة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محدود بعضه وقف وبعضه ملك للجماعة استترم فأذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم أن يعمره ويصرف عليه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صرفه ديناً عليهم وسكنه مدة سنين بغير أجرة سوى السنة الأولى فإنه استأجرها بأجرة معينة ثم أجر الجميع حصصهم ما عدا امرأة بأجرة زائدة عن سنة أجارته بغير أجزائه ويريدون أن يأخذوا منه أجرة تلك السنين بحسب ما ادل لهم ذلك أم لا وهل أجرة المرأة صحيحة أم لا وهل له مطالبتهم بما أنفق على العمارة حالاً ولو وعدهم بأن يحسبها من الأجرة فيما سيسكن وهل إذا ادعوا أن أجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع ذلك (أجاب) أما أصحاب الملك فلا أجرة لهم أصلاً فيما سكن الشريك بغير أجرة فإن علمنا صرحوا قاطبة بأن أحد الشريكين إذا سكن في المشترك لأجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم الشريك أجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الأشباه والنظائر من كذب الغصب منافع المعد للاستغلال مضحونة إلا إذا سكن بناويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف إذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب الأجر انتهى يريد أجر المثل وصرحوا قاطبة بأن القول قول المستأجر بيمينه لأنكاره الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة بالزيادة أن تكون أجرة المثل في نفسها كذلك لأن الأجرة قد تقع بالمثل والزيادة والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعى الزيادة على ما يدعى المستأجر أو الغاصب من البيعة وأجرة المرأة فيما عدا حصة الرجل أجرة المشاع لغير الشريك وأطباق المتون على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضيان في فتاواه الفتوى عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المغنى من ترجيح قولهما شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق على العمارة حالاً وإن وعدهم بحسبها من الأجرة لأنه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الأجرة فسدت لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد العاقدين وكل هذه الأحكام مصرح بها في غالب كتب أئمتنا الأعلام جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم (سئل) في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالآلات ورجال ويسقي بئر القرية وما يحتاجونه في بيوتهم وأكرتهم سنة كاملة شاربين على كل رأس من البقر مقدار معلوم من الحنطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) اللازم قيمة الماء لأنه قيمى على الأصح فينظر إلى ما يأخذه الآخذ منه ويقوم فيعطى آخذ المنفعة به قيمته قليلاً كان أو كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للجهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغاً على أن يحمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرتته نظير فأنته ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أجر المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرتته والحال هذه إذا جعله من الربح أجرة غير صالح لها شرعاً قد نهى عن كل قرض جر نفعاً والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان متعلق بموكله في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكر واقضى الحال أنه اشترى زيدا معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم إن بكر أزد زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصد بذلك الحيلة في رفع يد زيدا هل إذا قبلها زيد بالزيادة المذكورة الأخيرة يجب إلى ذلك أم لا وهل إذا كان بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي المقاطعة المزبورة بالنقصان

مطلب محدود بعضه وقف وبعضه ملك للجماعة اذن المتولى ومن له الملك لرجل بالعمارة ليصرف عليه من ماله ويرجع ففعل ثم سكنه الخ

مطلب رجل يخرج الماء من بئر ويسقي بئر القرية شارط على كل رأس مقداراً من الحنطة

مطلب رجل أقرض آخر دراهم ليحمله على دابته

مطلب قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان في كل سنة بكذا فزاد عليه بكر فاشترى في الزيادة ثم زاد بكر الخ

يلزمه انعامها أم لا (اجاب) ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج الخارج من الارض
وعمار الاشجار وما يستحق بذهبة بيت المال من عشر وزكاة ونحوها فهي باطلة من أصلها وان
كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روى فيها شروط الاجارة والظاهر أن المراد
بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجارى في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا لالاول ولا للثاني فلا
يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود والصحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ
لا صحة ولا لزوم اذا انعدم متصف بوصفه والله أعلم (سئل) في اجارة القرى والاراضي التي في
أيدي المزارعين لياخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والعوائد الظلمية كالعسدية
والخيسية ونحوها هل هي جائزة أم لا (اجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان
قصدا كانت باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل
الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولها ويضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يورث شيئا يحرم عليه
التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستئجار بقرة ليسرب لبنها أو بستان لياكل ثمرته ومثله استئجار
ما في يد المزارعين لاكل خراجه الذي يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليها الاستئجار قصد او مثله
باطل كاعبات لاسيما وقد أضيف اليه ما لا يسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد
الظلمية التي يجب اعدامها لا تقريرها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في
شريكى عمل اشترى لنفسه رجل عماله جلودا ليتخذها قريبا واشترى جميع ما تحتاجه حرفته ما وله
نصف الربح الزائد على الثمن بماله ولهما النصف منه بعملهما ويبيع القرب فهل له ولهما من
الربح ما شرط أم لا (اجاب) ليس للعامين الا اجرة عملهما بالغة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال
اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بالغ حيث فسدت التسمية كما هنا وهذا الاشك
فيه والله أعلم (سئل) في وصى آجر حصة اليتيم من شريكه بدون أجر المثل ما الحكم (اجاب)
اختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على أنه يلزم المستأجر تمام أجر المثل وبه أفتى صاحب
البحر ومنع الغنار وعليه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في رجل سكن دارا يتام
بلا اجارة لمدة سنين ولم يكن شريكاهم فيها هل يلزمه اجرة المثل للمدة التي سكنها أم لا (اجاب) نعم
يلزم الساكن اجرة المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في يترعدن الغلال بالاجارة
بين يقيم وبالع أجره البالغ باذن الولى هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا (اجاب) نعم
يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل اجرة حصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون
الحاقا له بالوقف صيانة له والله أعلم (سئل) في رجل له رجل فدفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من
المزارع الى البيادر بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح ذلك
وجميع المتحصل لصاحب الجبل وللاخر اجرة مثله قال في الجرم عزيا الى المحيط دفع دابته الى
رجل يؤجرها على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثله
وكذلك في السفينة والبيت اه ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جبال دفع
جباله الى جبال ليؤجرها وثلاث الاجرة للعمال والباقي لصاحب الجبال فتمام الجبال عليهم امة
وانتزعها بعد هانسه صاحبها فهل للعمال اجرة مثله لثلاث الاجرة أم لا (اجاب) نعم للعمال
اجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك والمتحصل من المكاترات لصاحب الجبال والله
أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جبال آخر فحصل من أجرته ما حنطة وشعير يسى عليه
الجبال ويريد الجبال الاختصاص به هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس للعمال شيء من ذلك بل الكل

مطلب اجارة القرى
والاراضي التي في أيدي
المزارعين لياخذ المستأجر
الخراج الحاصل منها باطلة

مطلب اشترى رجل جلودا
بماله ودفعها لشريكى عمل
ليتخذها قريبا وشرط لهما
نصف الربح

مطلب آجر الوصى عقار
اليتيم بدون أجر المثل

مطلب يترين بالغ وقيم
أجره البالغ باذن الولى يلزمه
دفع الاجرة للولى
مطلب رجل له رجل فدفعه
لاخر ليرفع عليه الزرع
وما حصل بينهما

مطلب اذا دفع جباله الى
آخر ليؤجرها على ان له
ثلث الاجرة فله اجرة مثله
مطلب أراد العامل على
جبال آخر الاختصاص بما
تحصل من الخ

مطلب قبض أجرة ما أجره
المعزول للمعزول لاله

مطلب رجل عرف بالحراسة
فامر به رجل يحفظ مكان
استحق الاجر عليه وان لم
يسم

مطلب قال لا آخرا عمل معي
يقربك في أرضي على أن
اصنع معك المعروف الفلاني
مطلب الافلاس عذر نفسه
به الاجارة والقول للمستاجر
في الافلاس

مطلب استاجر جماعة
رجلا سنة ليرى لهم بقرهم
شارطين أنه ان لم يتم سنته
فلا أجر له

مطلب استاجر رجل أرض
الوقف اجارة طويلة وغرس
فيها ثم مات

مطلب أجر نائب الشرع
حيث لا ناظر وأذن له بان
ينفق عليها ان احتاجت
ويحسب من الاجرة

لرب الجال وللجمال أجر مثله صرح به صاحب البحر نقلا عن المحيط والله أعلم (سئل) هل قبض
الاجرة للمعزول المنصوب أو للمعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستاجر للمعزول بطاب
به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا
لم يصح قبضه بطاب المستاجر بالاجرة ويرجع على المعزول به ان يكون أخذه منه بغير حق
والله أعلم (سئل) في رجل انتصب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجر وعلم ذلك بين الناس
قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) نعم
حيث انتصب لذلك فله أجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كافي البرازية والجوهرية وغيرهما
والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخرا عمل معي يقربك في أرضي على أن اصنع معك المعروف
الفلاني فعمل يقربه معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجرة المثل أم لا (أجاب) نعم
له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصلح أجرة أو جهلت مدة العمل المستاجر عليه أو
حصل الفساد بوجه من وجوهه ومتى حصل الفساد لجهالة الاجرة يجب أجر المثل بالغاما بالغ
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر دكانا مدة سنة مثلاً ثم ادعى انه أفلس ويريد فسخ الاجارة
لعذرا الافلاس فهل يقبل قوله بغيره في ذلك أم يحتاج الى اقامة بيعة تشهد بافلاسه والحال ان
رب الدكان لم يصدقه في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس يمينه لانه
الاصل وقد قالوا القول المستاجر أريد السفر وكذبه الا بجر حلف المستاجر على أنه عزم على السفر
كما ذكره الكرخي والقنوري وقالوا لا انتقال من البلدة عذرا الا أن يكون الخروج محتمل
ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف المستاجر ومستثلهما ولو لم يكن المذكور كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ليرى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شارطين
عليه سنته بيوم ويومه بسنة يعنون ان لم يتم سننك فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعمل خمسة
أشهر وعجز عن العمل بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له (أجاب) له أجرة مثله لما
عمل في المدة المذكورة بحسبه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر أرضا وقفا من متول عليه اجارة طويلة وغرس فيها ثم مات المستاجر قبل انتهاء
المدة فهل تنفخ بموته على قول من جوزها في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس
(أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كى لا يدعى المستاجر ملكها
وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا بجوزها على القول المقابل لهذا
تنفخ الاجارة بموت المستاجر والحال هذه فيكلف وارثه قلع الاشجار ان لم يضر بأرض الوقف
فاذا شرى بملكه الناظر بقيته مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخبار
وعليه أصحاب المتون وقد صرح في الفقيه ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبى الموقوف
عليهم وبمثله صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على
مسجد أجرها نائب الشرع الشريف لرجل اذ لا ناظر لها بأجرة معلومة وأذن له ان ينفق على
عمارتها ان احتاجت الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على
الوجه المذكور أم لا (أجاب) يحسب له ما انفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة
في أصل البناء فقال بنيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البيعة وان وقع الاختلاف
في قدر ما انفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض
والبعض يعتبر بالدعوى والانكار كما أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

مطلب أجر متولى الوقف
دار الوقف من رجل عقود
متعددة باجرة معلومة وأمره
برمها ليكون ما أنفق دينا
على رتبة الوقف فصارت
أجرها اضعاف أجرها قبل
الترميم

المسجد الأقصى استمرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بمائة قروش كل سنة عقودا
متعددة معلومة بأذن الحاكم الشرعى فترتها على أن يكون جميع ما يصرفه على العمارة ديناً على
رتبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف باخباره قدر ما علموا وكتب بجميع ذلك حجة فصارت
أجرها التى هى أجرة مثلها بذلك الترميم اضعاف الاجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنين وهو
يدفع كل سنة تلك المائة قروش فهل يلزمه أجرة مثلها بالغت ما بلغت فيطالب بما نقص عنها أم
تستمر بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم أولاً أن ما صرف
في العمارة يكون ديناً يوفى من مال الوقف للاذن الموجب له اصابه ورتبها للوقف بذلك وإذا صارت
للووقف وبلغت أجرة مثلها اضعاف الاجرة المسماة لزم اليهودى أجرة مثلها لا سيما مع فساد
الاجارة المذكورة لكونها طويلاً ولأن وقعت على الوجه الذى ذكره علماؤنا فى كتبهم أن تجعل
عقوداً مترادفة كما ذكر فى السؤال فالعقد اللازم هو الذى قل والباقي غير لازم قال فى جواهر
الفتاوى فى الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب فى الصل أنه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الاخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر فى النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفى الباب السادس منها قال سئل ملك الملوك أبو العلا عمن
أجر داراً موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فأجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمره الفقهاء قطعاً لازماً
وبذلك أفتى للتدين حسيبة * كى لا أكون بما أحرظ المأ

وقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع
للووقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظراً للوقف وصيانة
لحق الله تعالى وابقاء للخيرات قال الواجب على اليهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل
العمارة وبعدها وله الرجوع عما صرف ولا يعمل بمجرّد قوله الا اذا اتفق أهل الضبعة عليه وأنه
لا ينقص عنه والرجوع له فى غلة الوقف فان لم يكن فليترتب الى دخولها والله أعلم (سئل) فى دار
وقف على ذرية شخص سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غرر زوجها طائفة
من معالم الوقف فأذهب الحش وجعل مكانه حماماً وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر
بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه فى حاشية كتبته على جوابه فراجع وتأمل
فيما كتبته والله أعلم وصورة ما كتبته قوله يرفع أمر الشخص المذكور الى والى الامر فيما أمره
بهدم بنائه واعادة الوقف الى ما كان وقوله فى جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم
اعادته على ما كان عليه ٣ وقوله فى جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة
الحائط التى هدمها صريح فى انه يلزم بهدم حائط الوقف الاعادة لا النقصان وهو مخالف للقياس
اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال فى البرازية هدم حائط غير خير ما لك بين تضمن قيمة الحائط
وتسليم النقص له وبين أن يأخذ ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها
ليست من ذوات الامثال لان كل ما كان من صنع العبد لا يكتفى فيه المماثلة لتفاوتهم فى
الحداقة وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته اه فيكون وجوب الاعادة استحساناً كما فى هدم
حائط المسجد وقول البرازى خير ما لك صريح فى ان الحائط ملك وقد قال فى الاشباه والنظائر

مطلب وقف داره على ذريته
فسكنت امرأة من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف
قوله وصورة ما كتبته الخ
هذه الجمل تساوقة من أكثر
النسخ ولكنها وجدت فى
بعض النسخ فابقيناها لما
فيها من الفوائد اه مصححه
٣ قوله وقوله فى جواب
السؤال الذى بعدهما الخ
كذا بالاصل وفى نسخة
أخرى بعد جواب السؤال
الذى على أحدهما وانظر
على كل ما مرجع ضمير
التثنية اه مصححه

في الغصب من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في كراهة الخانية قال شيخ الاسلام التمر تائي الغري أقول لم أقف على ذلك في كراهة الخانية لكن وقفت عليه في فصل في المسجد منها ولنظرة ثمة رجل حفر بئر في فناء المسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ما كاله أو حفر فيها بئر يضمن النقصان اه كلام الخانية ونقل الشيخ وأقول قوله على هذا ما كاله قد احترازي عن حائط الوقف فله في الاشياء الا في حائط المسجد اما قاصر ليكون حائط الوقف كذلك أو المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف من أصحاب الكتب السابقة والظاهر أن صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو وجوب صيائه من الهدم وحفظه من الضياع وجوده في حائط الوقف لوجوب صيائه وحفظه فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل أجر بيتا كل شهر بكذا وسلمه ثم باعه في اثناء الشهر الاول لا خرفسكنه المستأجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن تقاضاه لا يجب له اجرة الا اذا كان معدا للاستغلال والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال فراجع ان استربت وتأمل ان استدركت والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة بر عقود مترادفة وتسلم المؤجر واستقر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم قدرته على ادارته لفقره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذرا مقتضا الفسخها في المدة الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة على هذا الوجه فيها اختلاف المشايخ واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضي بسخنها يجوز وفي فتاوى فاضيل فان احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في السك استأجر فلان بن فلان أرض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرط في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف اه فاذا علم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلا كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتأجر من نقضها في أول دخول العقد وقبله نعم على هذا القول لو دخل العقد ولم يعدم نقضها في أوله يفسخ بالعذر وفقر المستأجر وعدم قدرته على الارض عذر في فسخها كما في البرازية وغيرها وأما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا أجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار الوقف لرجل عشرين عقدا لكل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض اجرة جميع العقود ومات الأجر وانتقل الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنفسخ الاجارة بموت الأجر المذكور اذا قلتم بسخنها وهل اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر أن الاقرار بالقبض كان تلجئة يخلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان أحدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا وهل الواجب المسمى من الاجرة أم اجرة المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من سنة لا تصح كما صرح به في ملتي الأبحر وغيره وأفتى به قارئ الهداية فتجب للمضى من العقود أجرة مثلها بالغة ما بلغت ويرجع المستأجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الأجر ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الأجر أن الاقرار كان تلجئة لزم المستأجر

مطلب رجل أجر بيتا كل شهر بكذا ثم باعه لا تأخر فسكنه المستأجر مدة

مطلب استأجر رجل أرض بستان موقوف عقودا مترادفة وتسلم المؤجر واستقر سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم قدرته

مطلب أجر الموقوف عليه المشروط له النظر دار الوقف لرجل عشرين عقدا لكل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض اجرة جميع العقود ثم مات

بين بانه غير تلجئة فاذا انكسر كل لزمه دعوى المدعى وللمتكم على الوقف اقتراعه من يد المستاجر
والزامه بهدم بنائه وتفرغ الوقف من الملك وتسليمه فارغاً منه ان لم يضرب ارض الوقف فان ضرر
يملكه الناظر بقيمة مقلوع الوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصفة العقود
المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذا ماعداه مضاف ولا تلزم المضافة على ما عليه الفتوى
وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل اجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصل أنه اجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الاخر والضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندو اني واختار الفقيه أبو الليث انه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا خها بموت الاجر من حيث انها وقعت صحيحة فذكر
في القسبة انها تنفسخ بموته اذا كان هو المصير فقط وذكر قارئ الهداية خلافه والواجب في
الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جملته الاجارة بدون اجر المثل وان وقعت به ثم غلت
في اثناء المدة وكانت صحيحة فلم تتولى فسحها على ما عليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستاجر
المسمى كما في الصغرى والله أعلم (سئل) في المكارى اذا عين له رب الاجال وزنا وحلف بالطلاق
أنه كذا فحمل المكارى بنفسه وعطبت بعض دوابه وزنه عند انتهاء اجل فوجد زائداً هل
يضمن ويبيع طلاقه أم لا (أجاب) لا يضمن كما صرح به في العمادية لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي
له ان يزن أولاً فهو مغتر لا مغرور ولا يقع طلاقه لاحتمالات النافية عند الوقوع والله أعلم (سئل)
في مكارى المتاع بعض الطريق وخوفت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له
اجرة جبل المتاع لذلك المكان الذي أعاده منه أم لا (أجاب) لا أجر له فقد قال في البرازية
المكارى اذا جبل بعض الطريق وخوفوه فاعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له اه والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر مكارياً يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى
المكارى ما ينوب الاجال من الاعشار من ماله هل تجوز الاجارة أم لا وللمستاجر فسحها
(أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسدة وللمستاجر فسحها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر بهيمة ليركبه من غرة الى دمشق ذهاباً واياباً فضاع منه حال سفره من غير تفریط في
حفظه هل يضمن ولو كان ضياعه حال نومه أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعه
حالة نومه ولا فرق بين كونه مضطجعاً أو سافراً في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر آخر لعمل معلوم بارطال مسماة قطناً في قشره مؤجلاً الى خروج
القطن ثم بعد مجيء المحل طال به فاستهله فلم يجهله فاشتري منه القطن الذي جعله اجرة في الذمة بمن
معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وما وانما له اجر المثل
(أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه وانما يلزمه اجر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذا جهاله المؤثرة في
البيع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين أو المدة أو الاجرة كما في البرازية وغيرها فهي فاسدة
وحكم الفاسدة ما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أكاراً كل شهر بقشرين فاشتغل شهرين
وبعضا من الثالث وطالبه باجرته فحجز عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تكمل
العمل بقية سنتك فأخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل
المعتاد على الاكزة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع الخارج (أجاب) يستحق الاجرة
بجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شيء له في الخارج لانه يبيع لربع الخارج بما
في ذمة المستاجر بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي الطريق

مطلب عين رب الاجال
للمكارى وزنا فحمل المكارى
بنفسه وعطبت
مطلب لا اجر للمكارى اذا
جمل المتاع بعض الطريق
ثم رده الى الموضع الاول

مطلب اشتراط غفر الاجال
على المكارى مفسداً لاجارة
مطلب استاجر بهيمة فضاع
منه ولو في حال نومه لا ضمان
عليه
مطلب اذا استاجر بهيمة بارطال
قطن معلومة مؤجلاً الى
خروج القطن فالاجارة
فاسدة

مطلب استاجر أكاراً كل شهر
بكذا فطلب الاجرة بعد
شهرين فحجز المستاجر عنها
فقال له لك ربع الزرع الخ

مطلب في مرتهن سكن دار
الرهن في حياة الراهن سنين
وبعد وفاته سنين وفي الورثة
يقيم

مطلب اذا استاجر أرض
الوقف لغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو العرف
بخلافه

مطلب استاجر ذميا لتعمير
ما انهدم من البئر بشرط أنه
مهما حدث في البئر فهو قائم
به وكفله ذمي آخر بذلك

مطلب اذا استأجر رجل
حماما وقتا بابتين وعشرين
قطعة فزاد عليه رجل
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لا تخريتا يسكنه
ويرمه ففعل ثم اخذه
مطلب اذا دفع المكارى
لن مثنى معه مالا للحمابة
لا يلزم المستكرى

الرشاد والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن عن ورثة فيهم يتيم
فاستمر المرتهن ساكنا بدار الرهن مدة سنين هل تلزمه أجرة المثل لسكنه مدة حياة الراهن وبعده
للورثة الكبار ولليتيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء لسكنه حال حياة الراهن ولا
لسكنه بعد وفاته أما حال حياته وللكرام من ورثته بعد مماته فباجماع علمائنا وسواء اذن الميت
والكبار بعده أو لم ياذنوا وأما في حصة اليتيم فلا خلاف الترجيح والافتاء في ذلك بين المتأخرين
ومذهب المتقدمين عدم وجوب الأجرة حتى قبل لنجم الأئمة ما تختلف فيه سكن دار اليتيم غير
الشريك بغير عقد قال أختار عدم لزوم الأجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين أفتى بأجرة المثل
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا آجرنا طرفا قطعة أرض منه بحق
شربها من الماء ليد اجارة للزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ماسي غرسه زيد له
والحال ان في تلك الناحية من يغارس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف
تبع الارضه والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فآجر زيد الارض الموقوفة لعمره وكذلك
على ان يكون حصة معينة من الغراس لزيد تبع الارض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير
غرسه وعمله فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث استأجر زيد ليكون ما يغرسه له فالغراس كله له بل
لو غصب الارض وغرسها كان له أيضا وسواء كانت الاجارة صحيحة او فاسدة وسواء في ذلك
الوقف والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرق الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله
الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ماسي غرسه زيد له
وأما اجارته لعمره وعلى ان يكون له كذا وله كذا فالغراس بينهما على ما اتفقا كالمزارعة اذا مالك
المنفعة في الاجارة بل ان يملكها غيره وهذا الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في
السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تشتغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر ذميا لتعمير ما انهدم وترميم ما استرم من البئر الثلاثي بكذا من الاجرة
على ان يستأجر فعولا منها بشرط انه مهما حدث في البئر شي الى عشرين سنين فهو قائم به وكفله
في ذلك ذمي آخر أيضا وفعل ما أمر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث
فيه لا ينعله حادث يضمن الاصيل أو الكفيل ويؤخذ بعمارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول
الانسان لغيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا
كذلك به شخص فقد كفله شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر حماما وقتا بابتين وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة
حاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تفسخ الاجارة بهذه الزيادة ويؤجر للذي زاد
أم لا لكونها اضرا او تعنتا ومما يدخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي يعتد في
العقار غنينا فاحشا (أجاب) لا تقبل منه الزيادة على المستأجر المزبور فلا تفسخ اجارته بهذه الزيادة
كما نص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا خريتا يسكنه ويرمه فمرمه
وسقنه بخشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه ماله منه هل له
أخذ خشيته أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشيته لانه مستعير لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلا والحال هذه
والله أعلم (سئل) في المكارى اذا دفع عن جولات مستكرية مالا لن مثنى معه حتى يحجبها
من اللصوص بغير اذنه هل يكون متبرعا فلا يلزمه ضمانه أم لا فيلزمه (أجاب) يكون متبرعا

ولا يلزم المستكرى ما أدى المكارى لمن مشى معه إلا أن يتبرع له بشئ بحسن اختياره على وجه
مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها حصة
في عقار غير معلومة عندها أجرتها لاختيامة بآجرة معلومة مقبوضة دون آجرة مثلها هل تكون
الآجرة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغاما بلغ أم لا يزاد على قدر المسمى
(أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالآجرة فاسدة إذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجر المثل
بالغاما بلغ إفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم (سئل) في رجل أجر محدودات
مملوكة مشتركة وتناول أجرتهما مدة سنين والآن الشراكا يطالبونه بحصصتهما هل يحكم القاضي
عليه به المسمى أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا آجرة لاحقة بعده (أجاب)
لا يقضى عليه لهم بحصصتهما الآن المنافع لا تتقوم إلا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا
آجرة لاحقة فلكلها الشريك العاقل لكن ملكه في غير ملكه خبيث فيجب عليه التصديق به
أو دفعه لشركائه خروجاً من الأثم والثاني أفضل لخروجه من الخلاف أيضاً والله أعلم (سئل)
في شركاء في دار آجروا واحدا منهم ما لهم فيها سنة بآجرة معلوم قائلين كل سنة سكنتها بعدها
فأجرتها مثلها فسكنها سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك
السنين وهي مسئلة من آجر داراً كل شهر بدرهم صغ في شهر فقط إلا أن يسمى الشكل وكل شهر
سكن منه ساعة صغ فيه وهي دوائر في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بغلاً وحمل
عليه وله جار فسقط حماره في الطريق فاشتغل به فدفع البغل لرفيقه خوفاً عليه ولعدم قدرته على
حفظه مع الاشتغال بحماره ولو اتبع البغل حماره ومساءه فهلك البغل هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن والحال هذه أرجع إلى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر من ناظر داراً مستمرة وعمرها استمر منها وأجرها باكثر مما استأجره الزيادة
له أم لا للوقف وهل إذا ادعى الناظر أن الآجرة الأولى دون آجرة النسل وأنكر المستأجر يكون
القول قوله ولا تكون آجراته باكثر حجة للناظر (أجاب) الزيادة له لا للوقف وقد سرح جوابه
إذا أجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل به أعلا كبناء تطيب له الزيادة ومن سرح به البرازي
في جامعه وكثير من علماء القول قول المستأجر أن الآجرة أجر المثل لأنكاره الزيادة وعلى
الناظر البينة ولا تكون آجراته باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولأن عقد الآجرة
يقع بالمثل وبالزيادة وبالنقصان فلا دليل في ذلك لمعناه انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة
على المدعى واليمين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر إذا أجر المستأجره هل يجوز أم لا
(أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالأقل وبالأكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد إلا إذا
كان بخلاف الجنس أو عمل به أعلا كبناء فقطيب صرح به في الأشباه نقلاً عن البرازي والله أعلم
(سئل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة الآخرة سنة بآجرة معلومة فسكنها سنين هل
لأجر للسنة الثانية التي لم يعقد لها عقد آجرة (أجاب) لا آجرة لها بلا شبهة إذ سكناه بها تأويل
الملك وفي الخلاصة والبرازية مثله في الأجنبي خلفه عن الشريك والله أعلم (سئل) فيما إذا
سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكاً مدة بغير عقد آجرة فزعم لزوم الآجرة عليه فدفع
شياً بناءً على أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع به
والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم
فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجتماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا تصح

مطلب إذا وقعت الآجرة
على حصة غير معلومة كانت
فاسدة

مطلب إذا أجر محدودات
مشتركة وتناول أجرتها
لا يقضى عليه بحصة الشركاء
عند المتقدمين ولكن مختار
المتأخرين خلافه

مطلب أجر الشركاء في دار
ما لهم فيه الواحد منهم كل
سنة بآجرة معلوم قائلين الخ
مطلب إذا استأجر بغلاً
ليحمل عليه فدفعه لرفيقه
لاشتغاله بحماره فهلك

مطلب إذا استأجر داراً للوقف
وعمرها استمر فيها ثم آجرها
بزيادة عما استأجره فالزيادة
والقول له أن الآجرة آجرة
المثل

مطلب للمستأجر أن يؤثر
وتطيب له الزيادة أن بخلاف
الجنس أو عمل أعلا به كبناء
مطلب إذا سكن المستأجر
زيادة على المسدة لا يجب
الأجر للزائد

مطلب سكن الشريك بغير
عقد فدفع الآجرة لشريكه بناءً
على أنها تلزمه الرجوع
مطلب إذا التزم ما لأعلى
احتساب قرية لا يطالب به
ولا يحل للقاضي سماع مثل
هذه الدعوى

الدعوى في ذلك ولا تقام المينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بالمفظ
المقاطعة أو الالتزام أو الأجرة كما رأينا بخط الجهلة وقد ذكر في البرازية وقعت بسراى الجديدة
واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابه أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
فضر بوا على بابه طبولات وبوقات ونادوا مباركة بادلما طعنته الاحتساب وكان امام الجامع
فادتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام وانتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية
وكنفله به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب)
كل من مابا بطل باجماع العلماء فلا يطالب واحد منهم بشيء بل اذا دفع واحد منهم ما شيا له
الرجوع به باجماع المسلمين لكونه دفع ما لم يتعلق بدمته شرعا على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا
بان من شروط صحة الكفالة كون المكفول به دينا لازما فلا تجوز ببدل الكتابة لعدم لزومه مع
أنه دين شرعي لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعي ولا جائز وليس هذا من باب النوائب التي قال
بعضهم بصحة الكفالة بها أما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كاجرة الخراف وكري النهر المشترك
والمال الموظف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى فظاهر وأما على تفسيرها بانها ما يأخذه الظلمة بغير
حق فالمراد ما ينوب كل شخص من النوائب المترتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة
المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من
قرية الوقف من خراج مقاسمة وعداد شجر وغنم وغير ذلك بمال معلوم من احد التقدين يدفعه
الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك
وكيل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر أم يطالب به القابض
(أجاب) لا تجوز المقاطعة على ذلك اذا لوجه لها شرعا لكونها لا تتصور شرعا أن تكون بيعا
اذ بعض المقاطع عليه معدوم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارجة عن النزع
الشريف والدين المنيف ولان تكون اجارة لانها يبيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة
المشروحة أعيان لا منافع فهي باطلة بالاجماع واذا وقعت باطلة كانت كالعدم واذا كانت
كالعدم فالمطالب بالمال المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لا سيما اذا باشره بغير اذن
الناظر اذ اذنه بالتصرف في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع محظور من سائر
الامور والله أعلم (سئل) في استئجار متحصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراض
ومسقفات على ان يكون مصرف الترميم لمستحق الترميم منها على المستاجر لها هل هو صحيح
شرعي أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه اذا اجارة بيع المنافع فيفسدها ما يفسده
في الفصول العمادية وذكرها في التجريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة
ويفسد العقد بها سواء كانت الجهالة في الاجارة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح
بمسئلة اشتراط المزمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط المزمة على المستاجر صارت المزمة من
المستأجر من الاجر فيصير الاجر مجهولا فيفسد الاجارة وحكمها أعنى الاجارة النافذة في هذه
الصورة ان باشر ترميمها بحسب له وعليه الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما اتفق به بالغا
ما يغ لانه من الاجر والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف أهلى جهات الوقف
المشتملة على قرى ومزارع وحوايت بحجة شرعية مدة معلومة باجرة معلومة معجلة وسلم الناظر
لزيد المأجور تسلم مثله شرعا فوضع زيد يده على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة

مطلب اذا قاطع على مال
معلوم احتساب قرية وكفل
به شخص فكل من مابا بطل

مطلب الالتزام والمقاطعة
على ما يتحصل من قرية
الوقف من خراج وعداد
شجر وغنم لا يجوز

مطلب استئجار متحصلات
الوقف من غلة كروم وغير
ذلك لا يصح

مطلب استأجر زيد من ناظر
الوقف الاهلى جهات الوقف
باجر معلوم وقبض زيد
بعض غلة الوقف ثم سافر
زيد قبل انقضاء المدة ففسخ
الناظر وأجر من بكر ثم عاد
زيد في أثناء المدة الخ

التواجر ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة واجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في اثناء مدة التواجر ورتافع
مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر عن المأجور وحكم له بد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة
شرعية لاستيفاء اجرة المجلة ثم بعد ذلك ترفع الناظر مع زيد لدى قاض آخر فرفع الناظر من
معارضة زيدوا كد حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره
ويريد الثاني أن يرفع يد زيد عن المأجور متعللاً بأن زيد اقبض بعض المأجور فليس له ان يحبس
المأجور فهل يمنع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضى والحالة ما ذكر أم لا وهل
اذا كان للناظر شركاء في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقهم من
غلة المأجور زاعمين بان لزيد حق حبس حصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
حبس جميع المأجور لاستيفاء اجرة المجلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك أم لا
(أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصدا فهي باطلة كما صرح به
علماءنا فاطبة وصار كن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا تنعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
والخوانيت لأجل تناول خراج المقاسمة أو خراج الوظيفة أو ما يجب على المتقبلين من أجرة
الخوانيت أو لأجل تناول ثمرة الاشجار من بساتين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج
فالاجارة باطلة باجماع علماءنا لافرق بين زيدو بكر في ذلك لانها باطلة والحال هذه والباطل يجب
اعدامه لا تقريره فترفع يد زيد وعمر وعن القرى والمزارع والخوانيت وان كانت الاجرة وقعت
على المنافع كزرع الارض وسكنى الخوانيت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقض اجارة زيد
ورفع يده واجارتها الى بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقائه الى استيفاء مدته ولوعزل الناظر المؤجر
لانها لا تنفسخ بعزله ولا بعوته ولا التفات الى ما تعال به الناظر الثاني بالاجماع وليس للمستحقين
مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستأجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في
غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلاً والله أعلم (سئل) في قرية تليت المال ضمنها من له
ولايتهم الرجل مال معلوم يكون له خراج مقاسمتها من المضمن وولى غيره فاخذ خراجها من
أهلها هل يبرؤن أم لا (أجاب) التضمن المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتلاف
الاعيان قصدا ولا يباعا لانه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع للثاني وليس للمضمن عليهم
مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل قاطع رجلا على ما في مقاطعته لجهة الميرى من القرى والمزارع
بموجب حجة يده سنة كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعته مستحق لها بالامر
الشريف السلطاني بعد ان قبض الغلة والواجب شرعا وكان المزارعون بالقرى تخدم المقاطع
بخدم وتحمّل له عيديات وخيهمات وشيأ يقال له فتح المنجل وغير ذلك مما تطيب به نفوسهم أولا
تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذى دفعه لمقاطعه وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله
من الغلة وبما هو واجب شرعا أم لا (أجاب) نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله
منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فيرجع بالبدل وأما المستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو
واجب شرعا في مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له أخذه شرعا والتول قوله فيه وأما ما عده
فلا طلب له به شرعا باجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لا حق له فيه لانه لم يخرج عن ملك
مالكه بمجرد اخذ فكيف يطالب به وهو أجنبي عنه ويحرم عليه تعاطيه
فليس له ما ليس في الشرع حله * وما لم يجز عالم وفقهه
وما كان بنعافه ومحض ضلالة * وطالبها بين الانام سنه

مطلب ضمن رجل قرية بيت
المال عن له ولايتهم مات
وولى غيره يبرأ أهل القرية
بالدفع اليه
مطلب رجل قاطع رجلا على
ما في مقاطعته لجهة الميرى
من قرى ومزارع سنة بمبلغ
معلوم ثم استحق ما في مقاطعته
مستحق بالامر الشريف

وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله به من سلطان وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم (سئل) أيضا في تيماري آجر المتحصل من تيماره لا آخر يبلغ معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فمما قبض بيمينه وعلى الآخر البيعة والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف بستان وقف جار في الاستحكار بما اشتلا عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنووات بأجرة لكل سنة ثمن أربعة قروش ثم مات المستاجر هل تنفسخ الاجارة وان وقعت صحيحة أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بعوت المستاجر ولو كتب في صك الاجارة الحكم بعدم انفساخها بعوته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البيعة ويجرى عليها القضاء من حكم يراها والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حرته الزائد عنه أيا ما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستئجار له قال في الكفر في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له ومثله في منح الغفار وأكثر الكتب وجل الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وجملة وتذريته وتنقيته والحرث عليه أوله فافهم والله أعلم (سئل) في امي مسجد لهذا نصف معلومها وللآخر النصف اتفقا على أن من غاب منهما يسد صاحبه عنه غاب أحدهما مدة فسد الآخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له بوجوب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه المتأخرون لاشتغال الناس بعاشهم وقلة من يعمل حاسبة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع به على صاحبه فانه عدم وجه استحقاقه حصة صاحبه الغائب وهذا بدعي الحكم والله أعلم (سئل) في صك اجارة حاصلة لدى الشرع حضر فلان وأقرانه قبل تاريخه آجر فلانا ما هو له وهو الربع في البستان المشتل على أشجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمائة وثلاثين قرشا وصدقه المستاجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب حكم حنبلي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجهه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة فادعى المستاجر عليه أنه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرفه أنه حيث استأجر كذلك قال زيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا ينفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بصحته وعدم انفساخه ولو بموت المتأجرين أو أحدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه المؤجر بالتامس المستأجر فهل يعمل بالصك المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها واقفا محكوما به وهل يضمن المستاجر جميع ما أكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذ الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لشغلها بالأشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا مكن استأجر بكرة ليشرب لبنها لا يعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة مصرح بها في منح الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع وطول المادة

مطلب لا تصح اجارة المتحصل من التيمارات
مطلب تنفسخ الاجارة بعوت المستاجر ولو حكم بعدم فسخها بعوته

مطلب اذا اتفقا على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان يأخذ زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد على ان من غاب منهما يسد الآخر مسده فحصل ليس للعاشر ان يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على الارض المشغولة بالأشجار أو على اتلاف الاعيان باطلة ولو حكم بها

في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الخنبل والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصيره خصما شرعيا في حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لنصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الخنبل لنا في الاجارة الواقعة على الايمان والارض المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء وفيما ذكر لمن له أدنى الماسم بالفتحة كفاية ولا شك في ضمان المستاجر لجميع ما استهلكه من الثمار اذا الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سببان والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في خلوة من خلأوبها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر ومدة عزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الاخر أجرة المكان الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك أجرة باجماع علماءنا فاطبة لعدم مباشرته وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيرها في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان والحق أحق ان يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين آجرا أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستاجر ومات الاجران والمستاجر في اثناء المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت فاسدة ولو رقت صحيحة تنفسخ بموت أحد العاقلين واذا قلنا بفسادها فالواجب فيما مضى أجرة المثل لا المسمى وما بقى لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر قري من له ولاية اجارته فانعه ظالم متعجب عن تسلمها واختص هو بها هل يلزمه اجرتها أم لا وهل له الرجوع عما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا يلزمه اجرتها باجماع علماءنا فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع المستاجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أما كن موقوفة عدة للديباغة آجرها المتولى من اناس مدة معلومة باجر معلوم ولها بالبيعة تجري فيها الماء وقدم منع فضلات الديباغة ونجاساتها جريان الماء فهل تكون أجرة التعزيل عليهم كافي الكفاية والرماد أم لا (أجاب) في فتاوى قاضيان واصلاح بئر الماء والبالوعة والنخرج يكون على صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستاجر وفي الجوهره ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من فعل المستاجر أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التارخانية وان امتلا خلاها وجب ارجها من فعله فالقياس ان يلزمه فقلد يعني المستاجر فثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فاذا علمت ذلك فأجرة تعزيلها على الوقف وللمستاجر ان يخرجها منها اذا لم يفعل المتولى ذلك لتصرفهم به عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم (سئل) في نفر قلعة لهم عطاء في بيت المال يحيلهم وكيل بيت المال على قري اياخذوا عطاءهم من متحصلها فآجروا واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيت زيتون وغير ذلك مما جرت العادة بتناوله من أهل القرى بمبلغ فاق الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي ام لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة (أجاب) هذه الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المنافع وهذه وقعت على الايمان وهو المتحصل من القسوم والرسوم وقد اتفقت علماءنا على ان الاجارة اذا وقعت على تناول الايمان أو اتلافها فهي باطلة قال علماءنا وارجحهم الله تعالى عقد الاجارة على اتلاف الايمان مقصودا كن استاجر بقره يشرب لبنها لا ينعدو وكذلك لو استاجر بستانا لياكل ثمره فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج مقامه كان أو وظيفة وانه باطل وقد أفتيت بذلك مرارا وصورة ما رفع الى في قرية آجرها المتكلم عليها لا تخر لتناول

مطلب مدرس مدرسة
وضع عرضا مشتركا بينه وبين
آخر في خلوة منها مدة ثم
عزل وولى غيره فآراد أخذ
أجرة المكان من الشريك
الاخر ايسر له ذلك

مطلب أجرة أرضا عشرين
عقدا كل عقد ثلاثين سنة
وشرطا الخراج على المستاجر
ثم ماتا

مطلب استأجر قري من له
ولاية اجارته فانعه ظالم عنها
الرجوع بالاجر

مطلب اصلاح بئر الماء
والبالوعة على المالك أو الوقف
وللمستاجر فسخها ان امتنع
المالك أو المتولى

مطلب جماعة لهم عطاء في
بيت المال يحالون به على قري
ليأخذوه من متحصلها من
قسوم وغير ذلك اجروا واحد
منهم فالاجارة باطلة

ما يتحصل من خراجها ورسوم أنكتها وزكاة مواشيه أهل مجوز فاجبت بانها باطله لا تجوز
والقول قول المستاجر فيما وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور
والله أعلم (سئل) في عقار موقوف على جهة برآجره من له ولاية ايجاره لرجل مدة ثمان سنوات
باجرة مسماة فآجر المستاجر المذكور ما في ايجاره المدة المعينة من آخر ومضى على ذلك نصف
مدة الاجارة والحال أن المؤجر الاول آجره بدون أجر مثله فهل له طلب أجر المثل من المستاجر
الاول أم من المستاجر الثاني (أجاب) له طلب أجر المثل من المستاجر الاول لانه المباشر لعقد
الاجارة الفاسدة وسواء قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية أو بفساده لجريان أحكام الصحيح في الفاسد
كما صرحوا به قاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فافق بعضهم بأن المستاجر اجارة فاسدة لو آجر من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك
قال في المضمرات الاصح أنه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للنظر على
العاقبة كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) في تجارين تقبلان فداين أهل قرية
فسالهما آخر أن يدخله معهما فأبىا فاستأجراهما على فداين معلومة فادعى أنه شرط عليهما في
عقد الاجارة أنهما متى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له التملك معهما فهل استأجرهما على هذا
الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجرهما على الوجه المشروع فاسد باجتماع المسلمين
فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجره المثل لعملة دراهم فاذا اختلف مع
المستاجر في مقدارها فالقول قول له ما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يستحق به الثلث
وان غابا عن القرية ولا فائلا به من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا
لزراعة التين بشر بها من صهر يبيع ما فيها فانهم دم الصهر يبيع وغار ماؤه فالحكم في ذلك (أجاب)
لا شيء على المستاجر والحال هذه من الذبحة حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد عمل له شيا
من الاجرة يرجع به عليه فانظر الثانية والاولى الجدية ومنع الغنار يتضح لك الامر ويرتفع عن عين
يقين الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة باجرة معلومة فانهم دمت
قبل انقضاء مدة الاجارة بتداف المطار هل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع عما دفع بمجلا
عنها أم لا (أجاب) صرح القنودري بأن الاجارة تنفسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في
الكثير بانها تنفسخ قال في الجوهر وفيه أي قول القنودري اشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو
الصحيح ومن أصحابنا من قال ان العقد لا يفسخ يعني بل يفسخ المستاجر وفي تصحيح القنودري
للشيخ فاسم قال أبو نصر من أصحابنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى
وعلى كلا القولين حيث فسخ المستاجر له طلب ما عجل من الاجرة لما بقي من المدة بحسابه والله
أعلم (سئل) في رجل باع كردار في أرض وقف وسلمه للمشتري فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وتطلب له اجرة خارجة عن اجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك أم لا (أجاب)
يلزم المشتري مدة وضع يده على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق القرار فيها اجرة الوقف
لاحق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من
الكتب فينظر الى اجرة المثل للبقعة بمجرد فسخه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لانه سكنه بتاويل
الملأ ووجوب اجرة المثل للوقف صيانة له اختاره المتأخرون على خلاف القياس استحسانا فلا
يلزم اجرة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بان المملوك المعدل للاستعمال انما تجب اجرة المثل على
الساكن فيه بغير عقد اجارة اذا سكنه على وجه الاجارة دلالة أما اذا سكنه بتاويل ملك أو عقد

مطلب اذا استأجر عقار
الوقف باقل من أجره المثل
مدة ثم أجره المستاجر من
آخر فالمطالب بتمام أجر
المثل هو الاول

مطلب تجارين تقبلا
فداين أهل قرية فاستأجرا
آخر على فداين معلومة
وادعى أنه شرط عليهما ان
غابا ثلاثة أيام يكن له الثلث

مطلب استأجر أرضا بشر بها
من صهر يبيع ما فيها فانهم
دم الصهر يبيع

مطلب تنفسخ الاجارة
وقيل تنفسخ بانها الممكّن

مطلب باع كردار في أرض
وقف وسلمه للمشتري
فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وتطلب له من المشتري
اجرة خارجة عن اجرة البقعة

مطلب مات وله علوفة
منكسرة عند متولي وقف
فأقام القاضي ولده مقامه
له طلب المنكسر لايه

مطلب ارض سلطانية أو وقف
معدة لغراس العنب والتين
وغير ذلك أنشأ رجل بطائفة
منها غراسا بعد ان استأجرها
ثم مات المؤجر قبل مضي
المدة

مطلب استأجر بهما الجمل
قدر معين ثم زاد عليه فهلك

مطلب استأجر جلاجل
عنب على ان ما يبيع به
قنصفه أجرة جملات الجمل
مطلب اذا مات المؤجر
والزراع يقبل بقي باجر المثل
مطلب استأجر أرض
الوقف سنة لزراع الباذنجان
ونحو ذلك ومضت المدة يقطع
وتسلم الارض لناظر الوقف

مطلب اذا استأجرت رجلا
ليستخلص لها ما يخصها من
ارث أبيها وليباشرة نكاحها
صح ان ذكرت مدة

لا شيء عليه بخلاف الوقف والله أعلم (سئل) في رجل مات وله علوفة منكسرة عند متولي وقف
من الاوقاف من جهة قراءة مرتبة عليه في كل ليلة فأقام القاضي ولده مقامه فهل لولد الميت ان
يطالبه بعلوفة أبيه المنكسرة ويجبره القاضي على اعطائه علوفة والده أم لا (أجاب) نعم له ذلك
كما صرح به في أنفع الوسائل وجعله الاشبه بالفقه والاعدل وعلل بأنه عمل ليس بواجب عليه
فعمله فكان ما اخذه في مقابلته في معنى الاجرة وقيل لا وقد علمت أن الاقول اشبه بالفقه والله أعلم
(سئل) في أرض سلطانية أو وقف معدة لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من
الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت الاشجار بها ويدفع أجرة مثلها أنشأ رجل
بطائفة منها غراسا بعد ان استأجرها من له ولاية ذلك مدة سنين عنها باجرة معلومة هي أجرة مثلها
ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاؤها حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف
الاجرة عنها او يعظم ضرره بقطع غرسه ولا تؤثر بعد قطعه ما كثر من الاجرة المعينة لها أم لا
(أجاب) نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر على الغراس هذا وفي منع
الغراس انقلا عن البحر وفي القضية استأجر أرضا وقفها لغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة
فلم يستأجر أن يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القطع ليس
لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا
في أوقاف الخصاص انتهى وأنت على علم أن الشرع يبيح الضرر خصوصا والناس على هذا وفي
القطع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل)
في رجل آجر بهما جمل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهلك معه فالحكم (أجاب)
ان اطاق البهيم جمل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فله صاحبه الاجر كاملا وضمن من
قيمه بقدر الزيادة وان لم يطق ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره
والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جلاجل عنب على أن ما يبيع به من الثمن فنصفه أجرة جملة
فمات الجمل وادعى ربه أنه مات بسببه فهل على تقدير ثبوت موته يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
فقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود مسلكا صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
أرضا للزراع فزرع ومات المؤجر وهو قبل حقل يقطع أم يبقى الى ادراكه (أجاب) يبقى الى
ادراكه بأجر المثل نص عليه في الخاتمة وغيرها والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر رجل أرض
بستان الوقف مدة سنة لزراع الباذنجان والرطوبة والبقول ونحو ذلك مما ليس لانتهائه وقت
معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقطع من أرض الوقف وتسلم أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا
كان في البستانين يباح للمستأجر أكله أم لا يباح له ويضمن قيمة ما أكله منه (أجاب) نعم يقطع
وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به المتون فاطبة في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل
ما ليس لانتهائه وقت معلوم ولا شبهة ان المستأجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في
الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لا تنصح لانه لا تنصح اجارة بستان لما أكل ثمرة شجرة لوقوعها على
انلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأته وكات رجلا وكاله شرعية بموجب وثيقة شرعية
في استخلاص ما يخصها بالارث من والدها وفي السعي على نكاحها من يشاء وجعلت له مبلغا
معلوما نظير ذلك وأحالتها به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل
والزوج فيه ثم ماتت ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج أن الموكلة
رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص

مطلب تاجر أرض
وقف مدة سنين للغرس
وانتهت المدة والغرس باق

مطلب استاجر من جماعة
قبو معصرة وجميع دكان
ملاصق لها بشرط ان
يعمرها طاحون بغل ومهما
حدث من ترميم فعلى
المؤجرين ومهما احتج من
آلة طاحون فعلى الخ

ما خصها من الارث وتسليمها وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) اعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوماً وذكرت له مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعاً والله أعلم (سئل) في أرض وقف آجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم (أجاب) يلزم المستاجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت فللناظر أن يملك الشجر للوقف بتمتته حال كونه مقابلاً لجبراً على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يملك جبراً ويلزم بالقلع وتسليم الأرض للناظر وان تراضى باعلى مجديداً لاجارة وبقاء الغرس جاز والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها من جماعة بشرط أن يعمرها طاحون بغل ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له باب أو ينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين سنة متواليه عشرة عقود بلى كل عقد ما قبله باجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترميم فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون كاختشاب وحديد واجرار رحي فعلى المستاجر وكتب صك الاجارة كما شرح وحكم الخنبلي بموجبها وفيه ومن موجبها لزوم عقد التواجر وعدم الفسخ بموت المستاجر أو أحدهم إلى انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين الا واحد فهل حكم الخنبلي بعدم الفسخ بموت المستاجر أو أحدهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية وهل الاجارة من أصلها وقعت صحيحة أم لا (أجاب) الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعميرها طاحوناً ويزيل آلة المعصرة لان الاجارة كالبيع يفسد بها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين أو المعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فاسدة فعلى تقدير حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقدمات الكل الا واحداً وحكم الخنبلي من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح ان مذهبه كذلك أولاً أم لا الم يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فلتختلف شرط كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به فاطبة فتفسخ بالفساد وتفسخ بالموت كالصحيح لان فساد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جاماً ربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعاً عنه وبقرش اذا جرى الماء بعد ان أذن له القاضي بتعمير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فعمر وتصرف فيه مدة قبل جري الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فما الحكم في كل من الاجارة والامر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستاجر الزيادة في مدة جري الماء وتكون فاضة عليه بانها أجرة مثله في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم في الفاسد وقفناً وملاكاً أجرة المثل والقول قول المستاجر في قدرها اذا الاصل براءة الذمة فيما زاد ما لم تقم عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورة من فاضة بشئ في مدته اذا الاجارة من حيث هي تقع بازدياً ونقصاً باجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجمالاً والعبرة في ذلك للينة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرفه في التعمير والحال هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقراص

مطلب استؤجر رجل
ليستخلص تركه الميت في
مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
لها نظائر

وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب قاضي
بقراص وصيا على الصغير فاستأجر هو والزوجة رجلا باجر مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص
ما ترك الميت هناك ويأتي به إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه
ما يملكه بها فطلب الاجر ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأبى وطلبها هو إلى بقراص هل الاجارة
صححة ويؤخذ ما سمي للاجير من الزوجة والصغير بحسب ارشهما أو مناصفة (اجاب) ان لم
تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صححة فان كان الاول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر
واستخلاص التركة والاثبات بها إلى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط
المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كالا
التقديرين بحسب ما له من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذا القسم في مثل
ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسم أما صححة الاستئجار من الزوجة فلما له من
الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالصاية المستفادة
نصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت أقم شاهد على ما ذكرت قلت أمان كرع من حياض الفقه فهو غنى عن اقامة ذلك
فان المساوي له من الفروع لا يكاد يعد فنذكر منه ما لا غبار عليه في البرازية وكثير من
الكتب استأجر رجلا ليحمل له غله من مطمورة عندها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر
المسمى على ذهابه وحله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب اجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب
ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر أشجارا ليقطعها وذهب بالاجراء
ثم انهما اتقا بالبيع في الاشجار هل للأجر اثنى ينظر ان استأجرهم ليذهبوا معه إلى موضع
الاشجار فلهم أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب
فلا اجر لهم لان المعقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قلع الاشجار ناقلا
عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا
صورتها رجل استأجر أجيرا على ان يقطع له أشجارا بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب
والرجوع على المستأجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله
لا أرى ظاهره التفقه فتأمله وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم (سئل) في رجل من
العلماء ربي شخصا وعلمه شيئا من العلم وكان الشخص يخدمه ويتجرله فيكافئه العالم المربي في
مقابلة عمله من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وزوجه زوجة وقام
بلوازمه ولوازمها ولم يجرب بينهما عقد تواج في خدمته ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد
بعضهم مطالبة العالم باجره لخدمته هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقيد
يوجب الاجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا بواحد منهما والواقع
من التلمذ المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا
شيئا من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل ممن يعمل له أول الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان
متبرعا وان كان يعمل باجر فهو واجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاما بلغ وكذا لو كان بينهما أخذ
واعطاء لمثل هذا العمل بما دون الاجر يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك
وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلا مما لا بد له

مطلب رجل ربي شخصا
وصار الشخص يخدمه
ويتجرله فيكافئه المربي فان
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

بغير أمر ان كان قريبا له فله أجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثله من قبل لانه انما لم يسم
 الاجر رجاء الزيادة على أجر المثل وان كان أجنبيا كان متبرعا ان كان من أهله من قبل والا فله أجر
 المثل بالغام مبلغ وفي الفتاوى الوقعات مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة
 وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت
 وتعطلت مدة أعوام لخرابها وعدم الانتفاع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها باجرة
 معلومة وعمروها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فأجروها باجر المثل عامرة
 والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبليها أجرة المثل عامرة رغم على مالكي العمارة
 هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكلمين عليها الدعوى على متقبليها باجرها عامرة لان
 العمارة ملك للمعمر وطلبه على المحتكر باجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت
 وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في آجارة الوقف خانوت أصله
 وقف وعمارته لرجل فابى صاحب العمارة ان يستأجر أصل الخانوت باجر المثل قالوا ان كانت
 العمارة لورفعت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجره صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع
 البناء ويؤجر الاصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر
 انتهى ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل آجر نصرايا طاحونا
 تدور بماء نهر بمبلغ معلوم ولم يعين مدة الاجارة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو جرت لغيره
 بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاخعة على الاجارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب)
 لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى
 صحيحة فلا تستأجرها أحق بها للزومها وأما اذا كانت فاسدة فلا فاسد يجرى مجرى الصحيح
 في الاحكام فلا بد من المفاخعة بالقضاء أو الرضا فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة بثلاثة قروش فأدخل المستأجر رجلا يعمل معه
 مزارعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر الغلة ومنع المستأجر عنها فعلى من أجرة أرض الوقف
 وما الحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب الاجرة على المستأجر لا على المستغل اذا المستأجر
 أدخله باختياره وينظر الى صحة المزارعة والى فسادها فيترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم
 (سئل) في شجرة زيتون في أرض موقوفة مشتركة بين اثنين آجر أحدهما الشريك الآخر نصفه
 فيه عشرين سنين بخمسة قرش ليا كل ثمرته مدة العشرين سنين فاكل المستأجر ثمرته ست سنوات
 وهلك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثلثمائة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستأجر المستأجر على
 أكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قرش اسنيه هل له ذلك أم لا (أجاب)
 ليس له ذلك ولا لمن قبله فان اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له لا تنعقد بل تقع باطله
 لانها وقعت على اتلاف الاعيان ومضى وقعت على اتلافها لا تنعقد كما صرح به علماونا فاطبة
 وكذلك بيع الثمرة قبل وجودها باطل لانه بيع المعدوم ولا فائز بجوازه وقاعل ذلك مغتبط في
 الجهل المظلم الذي يبعد تعاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان
 باقيا وضمنان مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً وعلى الشريك المستأجر ضمان ما أكل من الثمرة
 والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة اليقينة الشرعية لان القول قول القابض
 ضميناً كان أو أميناً فيما قبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فكذا النقل ما هو موجود
 في أيدي الناس غالباً من الكتب في الهداية عقد الاجارة لا ينعقد على اتلاف الاعيان مقصودا

مطلب اذا استحكر جماعة
 أرض الوقف وعمرها ليس
 لناظر طلب أجرتها عامرة

مطلب خانوت أصله وقف
 وعمارته لرجل أبى صاحب
 العمارة ان يستأجر أصل
 الخانوت باجر المثل

مطلب أجر طاحونا لرجل
 ثم أجره لآخر قبل انقضاء
 مدة الاولى

مطلب رجل استأجر أرض
 وقف وأدخل معه مزارعا
 فالاجرة على المستأجر

مطلب اذا استأجر من
 شريكه حصه في شجرة الزيتون
 المشترك بينهما فالاجرة باطله

كما لو استاجر بقرة ليشرب لبنها وفي الاشياء والنظائر ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا ألبان الغنم وصوفها وفي مبسوط السرخسي والعين لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستئجار لا يجوز بالمنفعة مقصود في العين والمتون والشروح والقناوى مطبقة على ان الاجارة بيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لا كل ثمره عشر سنين بخمسمائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر بعدموته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون (سئل) في امرأة عزمت على الخج فاستأجرت جالا يحملها ويحمل ادواتها المعلومة باجرة معلومة ذهبا وايايا بعلمته فماتت في أثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها شهدت على نفسها ان لا تستحق بذمتها حقايد دخل ما تجدد في ذمتها بموتها أم لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من استيفاء المشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا لاشهاد صدر عما كان في ذمتها لا بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جالا يحملها من بلدته الى الحج ذهبا وايايا وعجل له الاجرة بتمامها فرماه في الذهاب فتمتعا عنه فحمله غيره فما الحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للجمال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا وايايا كل بحسابه على قدر المراحل ولا معتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لحمل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (اجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا لاجرة له كما صرح به قارئ الهداية والله أعلم (سئل) بما صورته فيما سبق من جنابكم الشريف من افتائكم المنيف في المحضرين اللذين حاصلهما استأجر عمر وقرية من الوقف من متوليه العام مع وجود متوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة لمتولي العام مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب اجر المثل او بعقد فضولي فيستوفى على اجازة المتولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لاطلاق اسم الاجارة فيما رفع اليكم وحقيقته مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وأقدم الحكم الشرعي في ذلك حسبما انتهى اليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها من خراج وعدا اذا شجارت تكون من هذه الاقسام تقع باطله من أصلها وتكون عدا ما اذا لم يملك بالباطل مالك الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطله فما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول القرية وفيما دفعه للمتولى العام من المبلغ الجواب موضعنا مع اللامع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقرر في كلام مشايخنا بأجمعهم أن الاجارة تملك نفع بعوض وانها اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطله ومما صرحوا به ان من استأجر بقرة ليشرب لبنها او كرم ما لبا كل ثمره فهو باطل ومما يقطع الشغب قولهم جعل العين منفعة غير متصور فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على استهلاك الاعيان قصدا وقعت باطله فعقد الاجارة المذكورة حيث لم يقع على الانتفاع بالارض بالزرع ونحوه بل على أخذ التحصيل من الخراج بنوعه أعنى الخراج الموظف والمقاسمة وما على الاتجار من الدراهم المضروبة به فهو باطل باجماع أئمتنا والباطل

مطلب استأجر جالا
يحمل أدواتها للحج وأشهدت
أنها لا تستحق بذمتها حقا
فماتت في أثناء الطريق

مطلب استأجر رجلا جالا
يحملة الى الحج ذهبا وايايا
فرماه في أثناء الطريق وامتنع
من حمله

مطلب استأجر سفينة لحمل
غلال الى محل معلوم وعجل
الخ
مطلب اجارة قرية الوقف
باطله لانها اذا وقعت على
استهلاك الاعيان كانت
باطله فيجب على المستأجر رد
ما تناوله فأنما وقيمه هالكا
ويسترد ما دفع

لاحكم له باطابق علمائنا واذ قلنا بطلان لزم المستاجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال ونقود وغير ذلك وولاية قبض ذلك للمتولى الخاص ولا دخل للمتولى العام فيه والحال ما شرح والسؤال الأول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومستلثنا فيه عن الاجارة مطلقا فانصرف الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث كان الواقع انهم اعلى اتلاف الاعيان التي ستوجد فهي باطلة يرد المستاجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما وضمانه ان كان مستهلكا وهالكالا لانه قبضه على جهة التملك بعقد باطل لاحكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من دونه ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر مكاريا لحل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة سمائة عجل بعضها ولا يتأني له حمله حمله فحمل بعضه ثم اشتغل عن بقية بالمكاراة مع غيره فطالبه بحمل ما بقي فقال لا احل ذلك الا اذا لم اجد كروية غير هذه الكروية هل له ذلك أم لا ويجبر على حمله قبل غيره (أجاب) حيث لم يأت له حمله معا يجب عليه حمل السابق لتقدمه على الاخير ومتى التقى الحقان قدم اول الحقين اجماعا بخلاف والله أعلم (سئل) في رجل آجر آخر مارسين من أرض باجرة معلومة مدة سنين ثم باعها لآخر هل تبطل الاجارة بهذا البيع (أجاب) لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالاجماع وحكم البيع أنه موقوف يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فسخره والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الاصح وفي الخاتمة يتوقف على اجازة المستاجر في أصح الروايات والله أعلم (سئل) في رجل استاجر بستانا وقفا ليزرع ماشاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجارة صحيحة وتسلمه وزرع فيه ماشاء فأكله الجراد وبقي من المدة ما يمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغاما بلغ أم لا (أجاب) نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغمة ما بلغت والحال هذه لانها في الصحة تعتمد التمكن من الاستيفاء لا حقيقة الاستيفاء فيجب الاجر بالغاما بلغ وان أكله الجراد بالاجماع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا بورا باجرة معلومة مدة سنين معلومة ففكر بها وزرعها صيفا فلم ينبت ودخلت سنة ثانية فتعدى عليها المؤجر مكروبة وزرعها شتوا مع بقاء مدة الاجارة فما الحكم في ذلك (أجاب) المؤجر متعديا ثم بفعله مستحق للعزير اذ هو في كل معصية لاحد فها مقدرو هذه المعصية من هذا القليل ويسقط عن المستاجر من الاجر بقدره ولا تنسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزارع بالاجماع لانه غما بذره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تضمن بالاتلاف وقد أئلف المؤجر منفعة الارض مكروبة والكرا ب وصف في الارض غير مستقوم بانفراذه كلون الدابة فلو ضمننا ما نقص من قيمة الارض وذلك لما لكها المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله محال فافهم والله أعلم (سئل) في جماعة استاجروا ابلا من جملة الحل مما ملك لهم معلومة وحولت لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما يلحقهم من الاخفاق على الجمالة فحملوا ما وقع عليه الاستئجار لبعض المسافة فكانوا اذا طلبت الاخفاق منهم دفعوها الى الجمالة ليصلوها الى الخفريه فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة واذ قلتم فاسدة هل يلزم الجمالة ان يمضوا بنهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنهم للخفريه من مالهم أم من مال الجمالة فيجب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم للمسافة التي حملوا اليها أم لا (أجاب) الاجارة على هذا النمط فاسدة يلزم فيها اجرة

مطلب استاجر مكاريا بحمل
له قطننا فحمل بعضه لعدم تأني
حمل الكل ليس له ان يحمل
لغيره قبل حمل باقيه
مطلب اجر أرضا ثم باعها
فالاجارة صحيحة والبيع
موقوف

مطلب استاجر بستانا ليزرع
فيه ماشاء فأكله الجراد
وبقي من المدة ما يمكن الزرع
فيه يجب المسمى
مطلب اذا استاجر أرضا مدة
سنين وكرها فتعدى المؤجر
عليها وزرعها يسقط بقدره
ولا تنسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجران
كان من السكيلي ما يشترط في
السلم

مطلب في امرأة رهنبت ستا
عند آخر على عشرة قروش
فأجره المرتين بأذن الخ
مطلب في شيخ قرية استاجر
أربعة نفر ليحفروا بئرها الخ
مطلب قال له عمر هذا البيت
واسكنه بعمارة ولم يسكنه
مطلب استاجر رجل حانوتا
من المتولى وبني فيها بانه ثم
زاد آخر على المستاجر واخذ
الحانوت وبني المتولى ان يدفع
له قيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى للمستاجر
ان يعمر لنفسه

المثل اللازمة لهم للمسافة التي قطعت ولا يتجاوز بها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضى عليها
بقية المسافة لأن الفاسد يجب اعدامه لا تقر به جميع ما دفعوه بأذنهم للخفريه لاشئ منه على
الجمالة وانما هو من مال المستأجرين والله أعلم (سئل) في امرأة رهنبت بيتا عند آخر على عشرة
قروش فأجره المرتين بأذن رقبض الاجرة فهل المقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراهنه (اجاب)
المقبوض من الاجرة للمرأة لانها المالكه وقد أجر المرتين بأذن فبطل الرهن وصحت الاجارة
وفذت ولم تمت الاجرة للمرأة الراهنه والله أعلم (سئل) في شيخ قرية استاجر أربعة نفر ليحفروا
بئرها بكذا وكذا من الحنطة فحفروه حتى أيسوا من خروج الماء هل تجب الاجرة المعينة لهم أم لا
(أجاب) الذي يجب أجره المثل من جنس النقدين لا المسمى بعينه من الحنطة اذا اجر حيث
كان كليا يشترط للصحة بيان القدر والصفة ومكان الايضاء كما في السلم كما صرح به في البرازية
وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمره ولم يسكنه
هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بنيا باذن المتولى له بذلك ثم ان رجلا زاد
على المستاجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى الاذن
أن يدفع اليه قيمة ذلك وتملك البناء للوقف فهل حيث كان البناء بانه يجبر المتولى على دفع القيمة
أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناؤه ويتصرف فيه بالملك ويدفع أجره
الارض الوقف المستغلة ببنائه أم لا (أجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع بما أنفق
على الوقف أو قال له المتولى أذن لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع
بما أنفق فان اختلفا فقال المستاجر أنفق كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستاجر
فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول
المتولى ولا عين عليه وعلى المستاجر البينة لانها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى
والانكار كما ذكره كثير من علماءنا في الاجارة وان أذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمره في عرصه
الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الخائنة والاسعاف وغيرهما رجل استاجر أرضا موقوفة
وبني فيها حانوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان
أجره المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت
مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض
كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك
ان رضى المستاجر أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة
ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة منزوعا أيهما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا
مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة وتملك البناء لا يجبر
المتولى بل يترتب لصاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذه انتهى كلام الخائنة فهو كما ترى
صريح في ان كلام المستاجر والمتولى لا يجب برأء أي وجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على
التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستاجر أجره أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف
لالمصلحة ولولزمته الاجرة لزمه ضرران أحدهما التزم به بفعله والاخر لم يلتزم به وهما ضرر
الترتب الى وقت التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص
الابضرر للوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير اتضاع بالارض ولم يلتزم به فلا يلزمه فحصر من

هذا ان البناء ملكه وان العرصة للوقف وقد قال في البرازية وغيره ولو كان البناء ملكا والعرصة وقفًا وأجر المتولى بأذن مالك البناء فالأجر ينقسم على البناء والعرصة وينظر بكم يستأجر كل فما أصاب البناء فهو لمالك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الخانوت من أصله وأما اذا استأجر فاذن له بمرمته أو تطيينه أو نحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله جبراً أو خشبة أو شيئاً له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخيير ان ضم الوقف رفعه فان زاد فيه شيئاً له قيمة بعد الرفع كالتراب مثلاً لا يرجع بشيء وان أنفق على نحو تطيينه ورمته أجره للأجر المتولى يرجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لان عين الخانوت كانت موجودة فاذن له بمرمتها واصطلاح حيطانها وسقفها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فتنبه لما حررت فانه مفرد واعتمده فانه أوحده والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ساحة مستحكرة للبناء بها باجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بحدود أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصف زيادته أو نقصانه لا يوجب فساداً في العقد ولا قسط للزائد منه ولا للفائت فالأجرة واقعة على الحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال في البرازية وكثير من الكتب استأجر أرضاً على أنها عشرة جرائب بكذا فإذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للمؤجر المسمى يعني لا يراعى في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الأجرة كل جريب بكذا الزمة كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الأجرة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمقدورها ومنافعها وموافقها وما يعرف بها وينسب اليها مدة معينة بأجرة معينة فظهر بها صهر يبيع هل يدخل في استحكاره أم لا (أجاب) نعم يدخل الصهر يبيع اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا مما لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عقد أجرة يقصده استيفاء الأرض مقررة للبناء والغرس أو لأحد هما والأجرة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل احتكر من آخر أرضاً بمبلغ للبناء بها فاحتكر المستحكر قطعة منها لرجل ومات المستحكر الاول فهل يطل الاحكار الاول والثاني بموته وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة حيث لا ضرر على الأرض بالرفع أم لا (أجاب) نعم يموت المستحكر بنفسه الاحكار الاول والثاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استأجره على ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فأبى الاستأجر فأقام بينة شهدت على اقراره له بكذا هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستأجار على الكفالة اذ هي غلبي نفع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحة الدعوى الصحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد حصة موقوفة من بستان من المكلم عليه امددة معلومة بأجرة معينة فيها غبن فاحش ثم أجز زيد الحصة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في نواجره لرجل باضعاف الأجرة التي استأجرها بها في المدة المزبورة من غير أن يزيد في المأجور المرقوم شيئاً فهل يلزم زيد ادفع تمام أجرة المثل لجهة الوقف أم لا (أجاب) نعم يلزمه تمام أجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر نافلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منع الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو

مطلب استأجر ساحة وقف للبناء بها على أنها كذا من الأذرع فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل الصهر يبيع في استأجار الساحة

مطلب رجل استأجر أرضاً وأحتكر آخر قطعة منها فموت الاول بنفسه كل من الاحكارين

مطلب لا يصح الاستأجار على الكفالة

مطلب اذا أجز المتولى بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل

مطلب استاجر ظئرا ترضع
ولده الى ان يمشی

مطلب اذا انقطع ماء الرحي
لاجرة عليه لمدة الانقطاع

لا تنفع لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي القدسي ونقله عنه في منح الغفار والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ظئرا ترضع ولده الى ان يمشی ويعمل الاجرة ومات الولد بعد شهرين فما الحكم (أجاب) الاجارة فاسدة لجهة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين ويسترد ما زاد عنها مما عمل لها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر رحي ماء فطغى الماء وزاد زيادة منعه عن التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل تلزمه الاجرة لها أم لا (أجاب) لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستاجر من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستجار هل عليه اجرة مدة الانقطاع أم لا (أجاب) لا اجرة عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزيلعي وغيره والله أعلم

* (باب ضمان الاجير) *

مطلب دفع رجل للراعي
ثلاثة من البقر فرد اثنين

مطلب القول قول الاجير
المشترك في الهلاك على قول
الامام

(سئل) في رجل دفع للراعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وساله عن الثالث فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال البرازي في جامعه دفع الى المشترك ثور للرعي فقال يعني الراعي لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا انتهى يعني فيضمن على قوله ما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى المرعى فهل يكت واحد بقوله انه وقعت في بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه أنها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني ولا أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام فعليه اليمين والقاضي أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهيري وفي تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أفتى بقوله ما ومنهم من أفتى بالتصنيف وأبو الليث ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أصحاب المتن والله أعلم (سئل) في راعي يرعى باقورة ضاع منها بقرة في مرعى ملتف بالاشجار هل يضمن أم لا اذا لا يمكنه النظر الى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماؤنا ان راعي البقر اذا كان مرعاه ملتفا بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاء منه شيء لا يضمن ومثل الاشجار الا كبات والاحجار ونحوها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم

مطلب اذا ضاع بقرة من
الراعي في محل لا يمكنه النظر
الى كل بقرة لا يضمن

مطلب تباع الفحول بقره
فندت بها ولم يردها الراعي
مطلب اذا تباع النحول بقره
ولم يقدر على ردها لا يضمن

(سئل) في بقرة صرفت في الباقورة فتبعها الفحول فندت بهم ولم يردها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردها فضاء عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم مفراطون والله أعلم (سئل) في راعي نذت من باقورته بقرة صارف فتبعها فغلبت عليه وفقدت من الفحول التي كانت معها فخل وجد عند رجل لا تصل اليه اليد فطلبه منه فقال أدالي ما دفعته من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي أمين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة عليه وفولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردها كالفارة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة رعى بقرا القرية غاب اثنان منهم لعمل مشترك بينهم فندت من البقر بقرة ولم يردها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاءت فما الحكم (أجاب) الحكم ضمان قيمتها الربا حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقار ترك البقر رعى وذهب الى بعض المقات فسرق منها ثور هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة اللصوص وترقبهم لدواب الناس في بلادنا وقتوى عدم

مطلب اذا نذت بقرة ولم
يردها مع قدرته يضمن

مطلب اذا ترك البقر فسرق
منها ثور يضمن

الضمان في بلاد يؤمن عليهم في غيبته هذا هو المعتمد والله أعلم (سئل) في بقار يرعى بقرة قرية طالبه رجل من أهل القرية برذبقرة فأنكر تسليها أصلا هل إذا أقام ربها يئنه على تسليمه أياها ثم ادعى البقار الهلاك تسع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك هل يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين أجير أو واحد أو مشترك ولو ردها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لما تقررت أنه إذا دخل في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة على ذلك منها ما في الخانية في كتاب الاجارة رجل استأجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برذعته فأصابه برذعته فردته على صاحبه فماتت من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال بضرب الجار مع البرذعة يضمن قيمتها لانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصن وضيع الجار بالترك في البرد المهلك وإذا دخل الجار في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ إلا بالرد سليما وضمان العدو ان تعتبر القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهر في كتاب الغصب فان زنت الجارية المغصوبة عند الغاصب أو سرق فردتها على المولى فاخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها لانها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين ان يرددها الراعي الى المالك أو لم يرددها لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة فسقط فتجمل مالكها وأمر رجلا بذبحها وطرحها على البقار قائلا له عليك ضمانها وتولى وادعى انه أيس من حياتها ويريد أن يضمنه قيمتها حاجة والراعي ينكر اياها حياتها أو كان تناول من لحمها فهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراعي شيئا بجزء دعوى المالك والقول قوله في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناوله من اللحم والقول قوله فيه مقدار اوقية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على بقار أن بقرة ضاعت معه والبقار ينكر ضياعها معه هل القول قول البقار بيمينه أم لا (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تضييع على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليمين لانها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حراث يده بقرة المالك تركه ما معه من البقر الفاضله ترى بحجب الارض التي يحترق بها حتى تأتي نوبتها فيحترق عليها كلها هي عادة أهل البلد فضايع منها نور هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حراث ذبح ثورا أيس من حياته بغير إذن من صاحبه هل يضمن أم لا وإذا أنكر صاحب الثور الاياس من حياته هل يحلف وإذا حلف يلزمه الذابح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم لا (أجاب) لا حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وإذا اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك فإذا عجز الذابح عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فإذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر في التعشيب حتى غابت عن بصره وضاعت بتضييعه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في مكترس المكارى الجل المكترى فاكترى المكارى مكاريا آخر وسلمه الجل وفارقه وضاع الجل منه هل يضمن المكارى الاول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الاول

مطلب اذا ادعى الراعي هلاك البقرة بعد انكار تسليها لا تسمع

مطلب الاجير لو ضرب بقرة فكسرها يجب عليه قيمتها يوم كسرها

مطلب استأجر جارا فسرق برذعته فاصابه برذعته فردته على مالكه ثم مات

مطلب ضرب البقار بقرة فأمر مالكها رجلا بذبحها وادعى الاياس من حياتها يريد تضمين قيمته للبقار

مطلب ادعى ان بقرة ضاعت مع البقار والبقار ينكر

مطلب اذا ترك الحراث البقر الفاضله ترى فضايع لا يضمن

مطلب ذبح الحراث ثورا فاختلف مع مالكه فاقول للمالك في عدم الاياس من الحياة والحراث في القيمة

مطلب اشتغل الحراث بالتعشيب فضايع البقر

مطلب اذا اكترى المكارى غيره فضايع الجل يضمن

مطلب اذا ترك المكارى
دوابه على أصحابه وسبقها
فضاع حل يضمن

مطلب استاجر بناء لبني له
فانهدم جانب منه لا يجب
عليه اعادته

مطلب استاجر صبيامن
وليه ليرعى بقره فضاع منها ثور
مطلب اذا وجدت البقرة
بيت صاحبها مقفلا فرجعت
إيلا الى مسارحها فبقر
بطنها ذئبان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا تلفت الباقورة
مبطخة انسان لا ضمان على
البقار الا اذا كان يصنعه

مطلب اذا دفعت فضة
لصانع يعمل لغير واحد
فادعى أنها سرقت ففى
ضمنانه وعدمه أقوال

مطلب اذا نشرت الغسالة
ثوباً فضاع تضمن جميع قيمته
ان غاب عن بصرها والا
فنصف القيمة

والحال هذه اذ رب الحل رضى بيده لا يبد غيرهم صار كودع أو دوع والله أعلم (سئل) في مكارى
سبق القافلة وليس مع الاحمال المستاجر على حملها مال الكها وغاب المكارى عن الاحمال وأمر
أصحابه بسوقها الى المحل فضاع من دوابه دابة مع حملها فى تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة
دون الحل هل يضمن المكارى أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له
أن يودع فيكون متعلبا به فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل
استاجر بناء فانهدم جانب من بنائه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان
خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة المسلمة ليدوه وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهدم
البناء ادعى الابن أنها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن
وله أجرته المسماة ولا يجب عليه اعادة ما انهدم مما بناه وسكوت الابن مع حضوره للهبة والتسليم
مانع له من دعوى الملك كما فى مسألة البيع التى أطبقت عليها المتون وقوبلت من علماء المذهب
بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استاجر صبيامن ولديه ليرعى بقره خاصة فضاع منها ثور بغير
تفريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شئ والله أعلم
(سئل) في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فرجعت ليلا الى مسارحها أو
موارد هافقربطنها ذئبان ضاريا هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على
الرعاة لاسيما اذا كان العرف جاريا بأن الراعى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كما هو فى قرى لند
والرملة يبرأ ويصدق بيمينه اذا ادعى انه جاء بها الى القرية ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة فى منزل
رهبها قال فى جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة فى القرية ولم يجدر بها ثم وجدها بعد
أيام قد نفقت فى نهر قالوا ان كان عرفهم أن يأتي بالباقورة الى القرية ولا يكلفوه أن يدخل كل
بقرة فى منزل رهبها صدق البقار مع يمينه أنه جاء بها الى القرية انتهى والله أعلم (سئل) في بقار
انتشرت باقورة فى المرى فوقعت فى مبطخة انسان فالتفت جانبها منها بعد أن تراخى عن سوقها
لترعى هل يضمن ما تلفت أم لا وهل اذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق مع رهبها على أن يزرعها يذره
من عنده فان ثبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها ولا يضمن له مقدار ما كانت تثرلو
بقيت ويكون النابت للبقار فما الحكم (أجاب) الاتساق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت
اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة فى الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع فى
مشيتها أو الإفهى عجماء وفعل العجماء جبار بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
الاخبار والله أعلم (سئل) فى صانع يعمل رحله دفعته له امرأته فضة يتخذها حياصة فادعى أنها
سرقت هل يقبل قوله فى ذلك ولا يضمن أم هو ضامن لما سرق من يده ولا يقبل قوله (أجاب)
هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان
مطلقا وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمان مطلقا ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرون
الفتوى بالصلح على النصف جبرا عملا بالقولين وفى جامع الفصولين راى الفوائد صاحب المحيط
لو كان الاجير صالحا يبرأ بيمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان دستوراً يؤمر بالصلح فهذه أربعة
أقوال كلها صحيحة مفتى بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبى حنيفة وقال بعضهم
قول أبى حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقوله ما قول عمرو على وبه يفتى
احتشاما لعمرو على وصيانة لاموال الناس والله أعلم (سئل) فى رجل دفع لغسالة ثوبا لتغسله
باجر فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وتركتها منشورا فضاع هل يضمن حيث

غاب بصرها عنه أم لا وهل اذا كانت تغسل لغير واحد وأعتت نفسها لذلك فصارت بمنزلة
الاجبر المشترك ولم يوجد منها تفريط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) اذا غاب عن
بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد موجب الضمان وضاع من غير تفريط في الحفظ
قالوا جيب على هذا التقدير الصلح على النصف جبرا كما أفق به أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل)
في راعى بقر بقرية أسنة اذن أهلها في اقامة رجل معين مكانه فأذنوا له ثم ان الثاني أقام ثالثا يرى
بغير اذن من أربابها فضاغ ثور منها فاعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لانه مأذون له
من أهلها فيما فعل وصاحب الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني
بالدفع والثالث بالاختلاف لا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم

مطلب عين البقار رجلا
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
ثالثا بغير اذن فضاغ ثور

(كتاب الولاء)

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بنى معتقه وأولاد من زوجة له مستولدة لرجل حتى
فهل ارثه لابن المعتق أوله ولا أبناء بنيه سوية أم لا وأولاده وزوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق
لا لأبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا أولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد
وحكم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن
ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لام وعن ابن ابن سيده والده ثم مات ابن ابن سيده
والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن للرقيق عقارا وظهر الا أن للرقيق
عقارا فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبة بما خص أحاهما من تركه الرقيق والدعوى على
ذى اليد على مخلفات الرقيق ان كان معتقا أو باقيا في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
(أجاب) الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء حصل من المال للمالك وان ثبت عتقه فكل شيء
حصل بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجه الثمن والباقي لابنه
وبعوت ابنه استحق ورثته ما ترك هذا الابن للام سدسه ولاخوته لاقه الثلث والباقي وهو
النصف لابن ابن المعتق وبعوت ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته فيه يكون نصفه
لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبية وان لم يكن له عصبية يرتد على شقيقته المذكورة وأما الدعوى
بعد خمس عشرة سنة فعند سماعها العارض الامر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث
فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع ولا تسمع والله أعلم

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بنى معتقه وأولاده
من زوجة مستولدة

مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجة وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الابوين يدهما
على مخلفاتها على أن يقر بأنه لا يستحق قبل نسيبه منها حقا هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا
وتقسم تركتها على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالايجاع وأيضا الارث
جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من مخلفاتها شيئا ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال
تركت حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح
تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد
على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى
دارا في يد الوصي انها من تركه والى ولم يقبضها قال ألم أقبل بينته وأقضى له بها أريت ان قال

مطلب اذا أكره الزوج
على أن يقر بأنه لا يستحق
قبل والد زوجته من مخلفاتها
حقا لا يصح اقراره

مطلب أشهد الولد أنه قبض
جميع تركه والده من الوصي

قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لابه
 ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج بشئى مرآه أو علم به عند
 نسبه انه مما تركت زوجته فافهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية ألزمهم الحاكم بأن يكفلوه
 في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله بدعادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على
 ظنهم ايقاع ذلك بهم أن لم يكفلوه فكفلوه خشية ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا
 (أجاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ اذا زال الاكراه كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال
 أنهم لو لم يمتثلوا أمره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف
 عضولهم فينتد يكون اكراههم ولو لم يكن الا أمر سلطاناً على ما عليه الفتوى صرح به غالب
 علماء نارجهم الله والله أعلم (سئل) في ذى ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب وحبس لمجنين
 باهلها طلب من رجل منها بيع عقار له بها فباع خائفاً منه ايقاع ذلك به وأقر أنه قبض ثمنه كذلك
 مع ان قيمة المبيع اضعاف اضعاف الثمن هل ينفذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وان كتب صل
 لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم المفسد ويكون الاعتبار لما في نفس الامر لا لما
 كتب (أجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه بوقع به ضرباً شديداً أو حبساً مديداً فالببيع
 غير نافذ والاقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار لما في نفس الامر لا لما كتب في الصل هذا
 وأما الرد بالغبن الفاحش فقد أفتى به كثير من علماءنا مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخرون عليه
 وعلوا القول بأنه ارفق بالناس فلورآه القاضي وحكم به فخذ اذ هو قول مصحح أفتى به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
 ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم ان الموكل أرغم الوكيل واكرهه
 وهدده بالحكام وتحقق أنه ان لم يطعه فيما يأمره به أوقع فيه ما هدد به لقدرته عليه فكتب على
 نفسه ما أمره به موكله الموماليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً كذا
 لا وجه له شرعاً من الخوف وكتله به رجل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يبطل
 اقراره ولا يستحق عنده الالمائتين والخمسة والتسعين التي باعها ولا يلزم الكفيل شئ (أجاب)
 الاكراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الاكراه لان صحته تعتمد قيام المجيز وقد قامت دلالة
 على عدمه والاكراه فيه يكون باسماً منها اذا قال المتغلب لرجل امان تقرلى بكذا والا أقول
 للظالم الفلاني لقي ما لا أو وجد كنزاً أو نحو ذلك قال في الحاوى الزاهدى في كتاب الاكراه بعد أن
 رمز لنجم الأئمة قال المديون لدائنه ادفع الى القبالة وأقر أنه لا شئ لك على والا أقول ان ما في يدك
 ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شئ له عليه فهذه في معنى الاكراه وله ان يدعى عليه انتهى
 (أقول) فاذا كان الرجل له جراءة وهتده عن يسمع كلام الغماز وقال ان لم تقرلى بكذا أى بشئ
 لا أصل له أسعى بك الى من ياخذك بمجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كذا لا يلزمه
 ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا واذا بطل بثبوت الاكراه على الوجه المذكور
 عن الاصيل بطل عن الكفيل اذ قد تبين أن لادين على الاصيل يصلح أن يطالب به ولا صحة
 للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذمى حرقه الكتابة على محل يكتب ما يؤمر به
 مما يتحصل أوقع القبض عليه حاكمه المتكلم عليه واتهمه بأن سوابق أودع عنده ثلاثة آلاف
 من التروش فهتده بالضرب الفاحش حتى أقر لدى قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل ينفذ
 اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا ينفذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة الاقرار فيفسد الاقرار عند فوات

مطلب اذا أكره الحاكم
 أهل قرية أن يكفلوه في مال
 لزمه من السلطنة لا يلزمهم

مطلب اذا أكره صاحب
 الولاية رجلاً على بيع عقار
 له فالبيع غير نافذ والعبرة
 لما في نفس الامر لا لما كتب

مطلب اذا أكرهه أن
 يقر له بكذا فأقر وكتله بما
 أقر به رجل فالقرار غير صحيح
 وكذا الكفالة

مطلب امان تقرلى بكذا
 والا أقول للظالم الفلاني

مطلب اذا أكره الحاكم
 كاتبه على ان يقر بثلاثة آلاف
 أودعها عنده سوابق
 فأقر لا ينفذ اقراره

الرضا وهذا باجتماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقر به للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والا كراهه لعدم الرضا وبفسد كل امر تتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ومساائل الاكراه لا تخفى على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر منعها عما الحاجر عليها عند ارادة دخول زوجها بها الا ان تتبعه مالها من عقار وكروم ففعلت حين لم تجد بدا من ذلك هل ينفذ بيعها أم لا وحكمها حكم المكرهه في ذلك (أجاب) لا ينفذ بيعها وحكمها حكم المكرهه قال علماءنا من الزوج زوجته من أهلها حتى تب له المهر تكون مكرهه والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن المسير الى أبيها الا ان تب مهرها فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التارخانية نقل عن النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القزويني الغزي في منظومته المسماة بخفة الاقران في ثلاثة أبيات مشتملة على الحشوف قال

ومنع له ربه أن تذهب * لاهلها يا صاح تقضى ما ربا
الا اذا نسقط عنه المهر * ففعلها لاغ وذا قد ذكرا
لانها قد نزلت في الحكم * منزلة المكره هذا فاعلم

ونظمها وتظيرتها في بيتين خالين عنه بقولي

ومانع زوجته عن أهلها * لنهب المهر يكون مكرها
كذلك المنع والدلبنته * خروجها لبعولها عن بيته

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي مال الزوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها بأنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فقريت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسمها والحياة يغلب في الابكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب للعله الشاملة فليس الاب قيذا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخف مهوورهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن العم وان بعد موتى ما وجد منها منع ذريتها ورعا قتلها وأهل الرساتيق يعدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مريضة باعت في مرض موتها كرما لاختها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل ينفذ بيعها أم لا (أجاب) لوصى ابنها فسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد دونها والله أعلم

مطلب منع الولي الزوجة
عن زوجها اكراه وكذا منع
الزوج لها عن أبيها
فيبطل البيع والشراء
والهبة والاقرار

مطلب باعت في مرض
موتها مكرهه وخلفت ابنا
صغيرا

(كتاب الحجر)

(سئل) في صغيرة لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلايين أم لا وهل يشترط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلايين ولا يشترط
حضور الوصي وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بينة

ويؤمر الوصي بدفع مالها أم لا بد من بينة لانه مما يخفى (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا عين عليها لعدم الفائدة في التحليف لأن البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحليف لرجاء النكول وهي لو أقربت به ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن يحتمل البلوغ فيه كما في الزيلعي والخلاصة والتارخانية والخانية وجامع الفصولين وغيرها وما يدل على ذلك جعله اقرارا واخبارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها ما صورته ولم أر صريحا ان المرأة اذا قبل قولها في حقها في الحضر والمجبة فهل يكون بيعها أم لا بل عين ووقع في الوقاية انه قال صدقت في حقها خاصة بظاهرها لا عين عليها ويذل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجدوا لفائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي قريبا ان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ اذا فائدة لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أفق فيهما هو الثابت المعول عليه عنده لا يثبت الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا لا يسلم اليها حتى يؤنس منها الرشد انتهى والله أعلم (سئل) في المديون هل يباع عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست منهما ويبقى له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يباع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها وبشئرى بما بقي ثوبا يلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما يمتد له الدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكا يكفيه وهل اذا امتنع من ذلك يبيع القاضي بنفسه ليوفي به دينه أم لا (أجاب) أكثر علماؤنا النقل في هذه المسئلة ووجدتني افتيت فيها امر التكرار وقوعها وزايتها أكثر الغلبة المماطلين وضعف الدين وعدم الاعتراف بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص الدمة منه مع أنه محبوب عن الجنة ما بقي عليه درهم فما أفتيت به أولا أنه يحبس المديون الذي ليس له الاعقار حتى يبيعه بنفسه عند الامام رجه الله تعالى وعندهما يبيع القاضي ويوفي الدين بثمنه قالوا بقولهما يفتى وفي تصحيح الشيخ قاسم قول الصاحبين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع المنقول وهو الصحيح ومما أفتيت به ثانيا قال أصحاب المتون يحبس القاضي لبيع ماله لانه قال الشراح لان قضاءه واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاضي جزاء لظلمه بالامتناع وعجز خصمه لقصر الباع والقاضي نصب لخلاص العاجز عن الوصول الى حقه لاسيما من خصم لا يبالى بالمطل الحرام ولا يكثر بلوم اللوام قالوا بقولهما يفتى وقالوا اذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها وبشئرى بما بقي ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتري بمادونه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع الباقي في الصيف والنطع في الشتاء ولا ريب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البرازية من كتاب القاضى من العائش في الحبس يتمكن المكفول له من حبس الاصيل والنكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا (أقول) وأمر الدين بالفتح أنقل الاحمال وأضر في الدين من خبائث الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في صغيرة لها جدة أم أم تحرص على مالها واضعة يدها عليه ولها أب مسرف مبذر

مطلب يبيع المديون كل
مالا يحتاج اليه في الحال
جبرا عليه واختلفوا في ان
للقاضى ان يتولى البيع
بنفسه

مطلب الجدة أحق بحفظ
مال الصغيرة اذا كان الأب
مسرفا

يخشى على مالها منه اذ انزعه من يد جدتها لاسرافه وتبذيره هل هي أحق بحفظ مالها منه أم لا
(اجاب) نعم هي أحق بذلك اذ المتصف بذلك يمنع عن مال نفسه خمس وعشرين سنة عند أبي
حنيفة وعند صاحبها لا يدفع له ماله حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه فكيف مال ولده
والله أعلم (سئل) في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الا ان انه لم يكن بالغاً اذ ذلك
ولم يثبت أنه حينئذ كان مرافقاً فهل يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبتي عليه بطلان عقد
النكاح لكونه عقد الاجتزال حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنه ثني عشرة
سنة فلا ينقد رجوعه ولا يصدق في أقل منها فلا ينقد نكاحه والله أعلم

مطلب ادعى البلوغ فتزوج
ولا ولي له ثم ادعى عدمه

* (كتاب المأذون) *

(سئل) في السيد اذا أمر عبده بشراشي بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقبته دين يباع فيه ان لم ينفذ السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (اجاب) اذا أمره بشراشي بعينه كالطعام والكسوة
لا يكون مأذوناً لانه استخداً ولو صار مأذوناً لانه لا يضره اذ هو مأذون بذلك وتعلق برقبته دين
لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً الا اذا كان المولى
قاضياً كما في الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال السيد لا هل السوق
بايعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم

مطلب اذا أمر السيد عبده
بشراشي بعينه لا يكون
اذنا بخلاف ما لو رآه يبيع
ويشترى فسكت

* (كتاب الغصب) *

(سئل) في رجل أخذ لاخر سكيناً بغير اذنه فأنقطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشا
فيما الحكم (اجاب) مالكمها مخبراً ان شاء أخذها مقطوعة وضمنه نقصانها وان شاء طرحتها
على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استهلك مصاعاً مشتركة
وبين بنته وأخت زوجته بغير اذن من الأخت فاذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف
جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان يضمن
قيمه من جنسه الا اذا سوته وزنا فإراراً من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير الاذن فيعزر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليه او قبض من مهرها
شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من
الزوج ما بقي عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قبل موته في قبض ما بقي من المهر وذلك على
عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكاهم لمهورهن فهل للمرأة أن ترجع على تركه ابن عمها
يعاتنوله من مهرها واستهلكه وينزع هذا المتعرض عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم
واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فبؤخذ من تركته ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل
موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مقزط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف
يؤكل به بعد مماته فالواجب على الحكم زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم
(سئل) في رجل أخرج فرساً من زرع فافتقر سهاً ذئب هل يضمن أم لا (اجاب) ان ساقها
بعد اخر اجها ضمن وان لم يسبقها بعده لا على ما عو الخمار وعليه الفتوى كما في الخلاصة والبرازية
وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده

مطلب أخذ لاخر سكيناً
بغير اذنه فأنقطعت
مطلب اذا استهلك مصاعاً
مشتركة يضمن قيمته من
خلاف جنسه

مطلب اذا استهلك شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركته

مطلب أخرج فرساً من زرع
فاقتصرها ذئب
مطلب لا يضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائعته بعيب

مطلب باع حصّة في فرس
مشاركة فردّها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها
فهلكت
مطلب ذبح ناقة آخر مدعيها
الاياس من حياتها

مطلب أخذ الجمل بغير إذن
صاحبه وحمله فعرج بسبب
ذلك
مطلب غصبا ثورا واستهلكه

مطلب اذا استعمل أحد
الشريكين البهية بغير إذن
الآخر ثم مات بعد ذلك
لا ضمان عليه

مطلب مات الأب مجهلا لمهر
ابنته الصغيرة

مطلب غصب فرسا حاملا
مشاركة من بدأ أحد الشركاء
ثم ولدت ومات الولد ونقصت
قيمة الام

مطلب أوسق رجل فرسا
مشاركين له عند أحد
الشركاء فقال من عليه الدين
ان ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
قراريط باع منها خمسة لآخر
فباع المشتري العشرة لآخر
وسلمها مع واحد من تاجها
ثم هلكت

على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له أن يضمنه لانه برئ
بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصّة في فرس مشتركة وسلمها ثم ردّها
المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردّها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده
هل لبقية الشركاء أن يضمنوا الذي اشترى ونسلم ثم ردّ أم لا (أجاب) ليس لهم تضمينه وهم
مخبرون بين تضمين البائع أو الذي هلكت عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم (سئل) في أجنبي
ذبح ناقة آخر مدعيها الاياس من حياتها هل يقبل قوله أم لا ويضمن (أجاب) في الاجنبي
اختلاف تصحيح وقوى في الضمان وعدمه صحح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع
الفصولين رامزا للنوازل وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول
قول المالك في نفي الاياس بيمينه والبيّنة على الذابح فاذا لم يقيم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح
والقول في القيمة للذابح بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على جمل آخر وأخذ منه منزله
بغير إذنه وحمله جلا من الخنطة فعثر به وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يمسك الجمل ويضمن
التعدى ما نقص من قيمته أم لا (أجاب) نعم له أن يمسكه ويضمن التعدى النقصان والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اجتمعا على غصب ثور واستهلكاه فضمن المالك أحدهما
قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف أم لا (أجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في بهيمة بين شخصين تعدى عليها آخر وحرّثها بغير إذن الآخر
ثم زال التعدى ومكثت أياما صحيحة ثم ماتت حتف أنفها هل يضمن حصّة شريكه أم لا ويكون
كالمدع تعدى على الوديعة ثم زال التعدى (أجاب) حيث كانت في يده على وجه الحفظ
لحصّة الشريك يزول الضمان بزوال التعدى كالوديعة وان كانت في يده على وجه العارية لها
لا يزول ما لم يردها إلى الشريك والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا
هل لها أن تطالب الورثة به أم لا (أجاب) لا يضمن الأب بموته مجهلا فلا مطالبة لها في التركة
والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على فرس مشتركة حامل وغص به من بدأ أحد الشركاء
مدعيها أن له عليه دين أو وثقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان
قيمة الأم أم قيمة الولد أم كليهما أم لا يضمن واحد منهما (أجاب) يضمن نقصان قيمة النرس
بالولادة ولا يضمن عند ناقة الولد حيث لم يتعد عليه ولم ينععه بعد طلبه والله أعلم (سئل)
في رجل أوسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردّها
منه فقال على ردّها ولا تطالبوه ان ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ويلزم ضمان حصصهم
أم لا (أجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها صحيح وليس من باب
الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قراريط باع منها خمسة
لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط وسلمها مع واحد من تاجها ثم هلكت
عنده هذا الآخر فهل يضمن المشتري الاول قيمة حصّة البائع التي هي الخمسة قراريط وعلى
من عنده الناج رد حصّته في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدى أم لا (أجاب)
البائع الاول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصّته الباقية له في النرس لتعدى الكل بالتسليم
والتسليم وحق البائع المذكور في الناج بقدر القراريط الخمسة في الام باق يطالب به من هو
في يده ان باقيا قيمته وان هالكها فبضمان قيمته من شاء من اشترى ونسلم او باع وسلم لوجود
القبض الموجب للضمان وان كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لان محلها اذ لم يقع عليها

غضب أما إذا غضبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما أوضحت
 في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأة رجل زاعماً أنه قريبها وفترق
 بينها وبين زوجها ففعل بها ما لا يجوز (أجاب) يجبر على ردّها إلى زوجها قال علماؤنا من خدع
 امرأة رجل حتى فترق بينها وبين زوجها يحبس حتى يردّها أو يموت في الحبس نقلاً في منح الغفار
 عن الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأة رجل وقرأينه وبينهما إذا
 يلزمهما (أجاب) يحبسان حتى يردّاها عليه أو يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره
 في منح الغفار في كتاب الجنائيات ولا شبهة في وجوب التعزير عليهما لأنه في كل معصية ليس فيها حد
 مقدور وهذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في قاض ظالم أمر ترجمته الموكّل بأخذ ما يسهونه
 محصولاً أن يأخذ من رجل ما لا لوجه لا خذ فآخذ هل يضمن الأخذ أم القاضي (أجاب)
 يضمن الترجمان الأخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن الأمر لا سيما إذا
 كان المأمور لا يخاف منه لولم يمثل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعاً
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب خنطة واستهلكها ثم صالحها على دراهم معينة قبضها
 في المجلس قبل التفرق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المزبور أم لا
 (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه ويطالب الغاصب بما استقرضه ويحبس إذا امتنع
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب الوديعة من المودع هل للمودع أن يخاصمه أم لا (أجاب)
 نعم له أن يخاصمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمار يقرض من أراض خنطة وشعبها وذرّة
 فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأجره أهل الحرب ووضع التيمار بيده على بقره وحارته
 وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة ست سنوات حتى مات البعض ونقصت
 قيمة البعض فهل يضمن التيمار قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس عليه
 سوى مثل ما اقترضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمار قيمة ما هلك من البقر وما نقص من قيمة
 ما بقي يوم غصبه وعليه رد ما تناوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقترضه من الخنطة والشعب
 والذرّة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول بقر وضع فيه قربة فخلها منه رجل هل يضمن أم لا
 (أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع الفصولين وغيره أن من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الإضافة
 إلى فعله وهذا يعتزلته والله أعلم (سئل) في رجل ألقى تراباً مصبته في أرض رجل حتى صار
 كوماهل يفترض عليه رفعه منه أم لا (أجاب) يفترض عليه رفعه وتحليلته من ملك الغير
 والله أعلم (سئل) فيما إذا صادد الرّوالي جماعة فقالوا الرجل خلصنا من مصادرتهم فدفّع عنهم
 ما لا هل يرجع عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم له
 ما لا خلاص لهم إلا به على قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع باع بضائع الناس
 وقبض ثمنها وخطه ثم أن مشترها تعلق على المستبضع بعد خلط البضائع بأن فيها غلباً واستعان
 عليه بشرطى متغلب أخذ له منه أربعين قرشاً قهراً فهل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع
 بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لا من مالهم لأنه بخلط الثمن صار مستهلكاً له وثبت الضمان
 في ذمته فالأخذ من ماله والضمان مقرّر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وتركه وبعضهم غائب فأخذ ذو قهر وغلبة من التركة ما لا غصباً عليهم هل يختص به الحاضر
 فيضمن للغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يختص به الحاضر
 حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف

مطلب من خدع امرأة
 رجل يحبس حتى يردّها أو
 يموت في الحبس
 مطلب إذا أمر القاضي
 ترجمانه أن يأخذ من آخر ما لا
 بغير وجه فالضمان على
 الترجمان

مطلب إذا استهلك خنطة
 فصالح ربه على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها للغاصب
 صلح الصلح والقرض
 مطلب للمودع أن يخاصم
 غاصب الوديعة
 مطلب تيمار يقرض
 من أراضه بقره وزرعه
 استأجره أهل الحرب فوضع
 التيمار بيده على بقره وزرعه
 مطلب رجل له عالول بقر
 وضع فيه قربة فخلها آخر
 مطلب ألقى تراباً مصبته في
 أرض رجل
 مطلب إذا أمر جماعة رجلاً
 أن يدفع عنهم مال المصادرة
 يرجع عليهم
 مطلب إذا باع المستبضع
 البضائع وخط غلباً على ماله
 فتهلل المشتري عليه وأخذ
 منه بعض دراهم يكون من
 ماله
 مطلب إذا أخذ متغلب
 من التركة ما لا يكون على
 الكل

حصه جزئية فحقير اطين هل له ان يجرها جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له
الابقدر حصته (أجاب) نظما

نعم ماله الا الذي يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك
وينسج شرعا أن يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سؤال الكا
ويارب خير الدين را هن خطه * يرجيك امداد ايقبه المالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فمضى بالهداية سالكا
سليما من الآفات يرضيك فعله * ومالم تكن ترضاه في الدين تاركا

(سئل) في منافع المعدل للاستغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل تبطل أجرة تلك السنين بموته
أم لا (أجاب) لا تبطل بل وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته يبطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في ذي ثبث عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فحازها يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بان لا يكون مراكب عليه فينتفضه
ويسلم الساحة لملكها فارغة عن بناءه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت ونبتت من
عروقها أغصان فتعهد هارجل فغلطت فركبها فأثمرت مزاركها بها هل الثمرة للذي ركز أم لرب
العروق أم لهما (أجاب) الثمرة للراكر لانها انما ملكه قال في الحاوي الزاهد (ي) وصل
غصنه بشجرة غيره وهو ما يتطوع من غصنه أو يقشر من لحافته لتوصل به الشجرة فأثمر الوصل
فهو له والشجرة لصاحبها انتهى وذكر أقوال آخر لكن القلب يطمئن لهذا القول اذا اصل بقاء
ملك المالك ولا وجه لتملك مال الغير بمثل هذا ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما للفظه غصب
شجرة غيره وقطع رأسها فركب غصنه في لحافته أو شقها وركبها في نفسها في موضع القطع فأثمر يعني
الغصن فأثمر للراكر الغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة ثمرها بدون الركا ان صلح لتناول
بنى آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلعتها وقد قدمنا ما تطمئن به النفس والله أعلم (سئل) في مزارعين
في أرض سلطانية من عادتهم مازرع الحنطة والشعير وما أشبههما من الحبوب وبالارض شجر
خروب ونحوه نابت من غير انبات أحد ركز أحدهما لحافة من لحافة خروب له فأثمر هل لشريكه
في مزارعة الحبوب ان يشاركه في الثمرة المذكورة أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزارعة
الحبوب شركة معه فيما ركب من لحافة خروبه أو غصب لحافة من خروب الغير كما هو ظاهر وهو
مصرح به في الحاوي الزاهد (سئل) في حرث أخذ بهيمة رجل جل عليها آلة الحرث بلا اذنه
وأخذها حرث آخر ودفعها الصبي بعقل معه سكين فأثلا له هات له فريكة فأخذها الصبي
وهرب منه ففخزها بسكين فماتت من فخزته فن الضامن منهم لهما (أجاب) البد المترتبة على يد
الضمان يد ضمان فرب البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء ضمن الصبي فهو أي ما ضمن في ماله
ان كان له مال فان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة ولا يلزم أحد من أقاربه والله أعلم (سئل)
في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردّها عليه أول النهار وماتت عنده آخره فادعى تضمينه
بسبب أنها ماتت بركوبه وهو ينكر ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الا يئنه تشهد عليه بما ادعى أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الا يئنه والقول قوله يئنه
أنها لم تمت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متغلب استولى على قرية وأخذها غصبا من يد
مستحقها و وكل من جانبه رجلا بقبض غلته فهل لمستحق القرية الدعوى على الوكيل
المذكور وأخذ الغلة منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقرّر ضمانه

مطلب ليس له ان يجر من
أرض الوقف الا بقدر حصته

مطلب أحر المالك المعدل
للاستغلال ثم مات بعد سنين
من غير أخذ الأجرة
مطلب من بنى في ساحة الغير
يلزمه الرفع ان لم يضر
مطلب شجرة زيتون هلكت
ونبتت من عروقها أغصان
فتعهد هارجل وركبها فأثمرت
فالثمره للراكر

مطلب في مزارعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير انبات أحد ركز
أحدهما لحافة خروب
فأثمر

مطلب أخذ رجل بهيمة
رجل بلا اذنه ثم أخذها منه
آخر ودفعها للصبي فهربت
منه ففخزها

مطلب ركب فرس صديقه
بغيبته وردّها عليه أول
النهار وماتت آخره

مطلب لمستحق القرية
الدعوى على وكيل المتغلب
عليها

باجماع علمائنا والله أعلم (سئل) في سفينة دخلت بالصحة الى فرضة يافا وأظهر المراكبية شيئا مما بها فنارت ريح في أثناء ذلك واشتعلت المراكبية باظهار أسبابهم وأمنعتهم ولرجل تاجر بداخلها الرزيرة فصاح عليهم أن أخرجوا الى باقي وسقي فاستقر وفي آخر اخرج أسبابهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الرياح وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا (أجاب) لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو لمالكه والله أعلم (سئل) في الراعي اذا فرط وضمن المربي بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر أو أقل أو مثل ما ادعاه هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لانه صار ملكا من أملاكه وتم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر بغير اذنه فرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغة ما بلغت ان مات عنده وان رده من يرضاه ضمن نقصانه ويبرأ بقدر ما رد كما صرح به في الخائفة في الاجارة من فصل فيما يكون تضديعا للعادة ويلزمه التعزير والله أعلم (سئل) في قرية من عادة أهلها ارسال خيلهم في المربي وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بالارسال القرس المترك أم لا للاذن فيه دلالة (أجاب) اذا تلفت وكان الارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها ذئب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصص الشريك في القرس في نوبة الشريك أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين راجزا لقوائد صاحب المحيط سيب دابة الوديعة في الصعرا هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب فقبل يضمن لتعديده بالارسال وقيل لا اذ لو مات في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها ذئب ضمن للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم تجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقرة ترى فضاع اختلف فيه المشايخ وينتقون بان لا يضمن والنقح فيه أنه مأذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضياح وأكل الذئب أيضا كما لا يضمن بالتلف ولو لم يكن معه ودافا الضمان بالضياح وأكل الذئب مقرر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فانهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشركة ترى في المربي كما هو عادة أهل القرى فضاغت ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنها القت جنينا بسبب ضياعها ويريد أن يضمنه حصته فيه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهيمة اذا لم تنقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم أتلفت زرعها هل يضمن مالها قيمة ما رعت أم لا (أجاب) نعم يضمن لو سائقا ولو قربها للزرع بحيث لو شامت تناوات منه يضمن القيمة لانه قبي والقول فيها قول السائق يمينه واليمين على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضا لآخر يملك منافعها بغير اذنه وزرعها قطنًا أو كل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلا بان أصول قطنه باقية فيها هل يجبر على قلعها وترفع يده عنها أم لا (أجاب) ترفع يده المتعدي وسبب كونه متعديا ان السابق اليها أحق بمنافعها من الطارئ المتعدي عليها ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد أبيت منافعها للزرع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدي والله أعلم (سئل) في ذئب شوكه وتغلب خسف سقفا لرحى وقف وعطل منافعها ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانتسب أيضا الى بعض الجور بحجة وعطلها واستمر في يد ذي

مطلب ثارت ريح بعد وصول المركب فامر التاجر المراكبية باخراج وسقه فتشاغلوا بأسبابهم الى ان ألتفه الماء مطلب فرط الراعي وضمن المربي بما ادعى المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته أقل أو أكثر أو مثل ما ادعى مطلب استعمل ثورا آخر بغير اذنه فرض ومات بسبب ذلك مطلب في الشريك أو المزارع اذا ترك البهيمة ترى فتلفت أو ضاغت أو أكلها ذئب

مطلب لاشئ في جنين البهيمة بل يجب نقصان الام مطلب يضمن المالك ما ألتفت الغنم من الزرع لو سائقا مطلب لو زرع أرضا لآخر يملك منافعها بغير اذنه ترفع يده عنها الآن من سبقت يده الى مباح فهو أولى به مطلب في ذئب شوكه خسف سقفا لرحى وقف وعطلها واستمرت في يد ذي الشوكه الى الآن ويدهم حجة الخ

الشوكة الى الآن وزهق الباطل ويذهبهم حجة حاصلها تصادق فلان وفلان الناظر الشرعي مع فلان وفلان من البسكرة على ان يعمر وها من مالهم وينتفعوا بها وعليهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك غاية الغبن الفاحش في الحكم الشرعي (أجاب) أما خسف بعض السقف فهو من قبيل الظلم والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه اثم العدوان ويلزم باجرة المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على ما اختاره المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي بيد المتغلبين فلا عبرة بها حيث كذبها الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وقيح البهتان فالواجب على حكام الاسلام رفع يدها عن الاعتداء وتقرير يدها عن الاعتداء ولو بالاهانة والايالام فان ردت الامانات الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم (سئل) في فرس منعها أحد الشريكين عن الآخر في ثوبته فغصبها منه عاصب متغلب هل يضمن قيمة حصته أم لا (أجاب) نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هذه ورأيتني سابقا سئلت لوقال أحد الشريكين هل كنت في ثوبي وأقام بينة عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منعه في ثوبته ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية بيوتها وأراضيها البيت المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن أو مقلح فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد من اربعها وتركها مدة سنين اختارها منه ثم رجع فرأى غيره في مسكنه أو مقلحه الذي كان في تصرفه سابقا له ازواجه عنه أم لا (أجاب) لا والحال هذه لا سقوط حقه بالترك الاختياري والله أعلم (سئل) في شخص طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فألح عليه بذلك فقال ان خدمت انسانا فعلى الوقف الخاصكية خسون قرشا ثم يخدم انسانا هل تلزمه الخسون وفيما تاخذها الظلمة ويسهونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر مستحله أم لا (أجاب) لا تلزمه الخسون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي يكفر مستحله والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقرة الذابح في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها مذبوحة الاتضمن الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب شاة فذبحها ثم آخر أخذها مذبوحة واستهلكها هل لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا (أجاب) نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم غصبها وهو يضمن الغاصب الاول ما نقصها الذابح ولا يرجع واحد منهم بما ضمنه على الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سيل جرى من ماء المطر فدخل في فائورة شخص فأنلف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه أو ما انهدم من الفائورة أم لا (أجاب) لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر نفسا كان أو مالا الا لصنع لاحد فيه فكيف يضمن ما حدث لا قائل بضمان بسببه والله أعلم (سئل) في رجل أوسق بقرة آخر متوهما ان له عليه دين ثم ردها الى بيته ولم يسلمها الى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها أي الوديعة الى بيت المودع أو الى من في عياله قبل يضمن وبه يفتي اذ لم يرض به غيره وقبل لاوبه يفتي اذ الرذالي من في عيال المالك رذالي المالك من وجهه لا من وجهه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب والمسئلة بحالها فانه

مطلب فرس منعها أحد
الشريكين عن الآخر
فغصبها منه متغلب

مطلب في قرية لبيت المال
من سبقت يده الى مسكن
أو مقلح فهو أحق به فتركها
واحد مدة سنين اختارها

رجع
مطلب قال ان خدمت انسانا
فعلى خسون قرشا لوقف
الخاصكية

مطلب اذا أخذ المالك الشاة
مذبوحة ليس له الاتضمن
النقصان

مطلب غصب شاة آخر فذبحها
ثم أخذها آخر مذبوحة

مطلب اذا تلف سيل المطر
نفسا أو مالا لضمان على
أحد

مطلب اذا ردت الغاصب
المغصوب الى بيت المالك
أولى من في عياله لا يبرأ من
الضمان وأما المودع فقبه
خلاف

لا يبرأ إذا الضمان ثمة كان لازماً فلا يبرأ بشك ومسئلتنا مسئلة الغاصب فهو ضامن على كل
الاقوال والله أعلم

* (فصل في السعاية والاعونة) *

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بعله أو فرس غصبا عن صاحبها محل رجل فيه من ذلك لمسلم
وقال له بهذا المحل كذا وكذا فخذ فخذ بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا (أجاب) يلزمه
شيآن أحدهما التعزير بالبيع لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي أذية المسلم وظلم
الدابة وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان إذا تلف المأخوذ كما أفتى به أكثر المتأخرين من
علماء الحنفية قطع الفساد السعاة والاعوان ولأنه لما تحقق أو غلب على الظن إيقاع الفعل
وأخذ المال بالسعاية والعوان صار كانه المتلف مباشرة فوجب الضمان ولظهور ذلك كان في
غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين
ابني عم متضارين ليصلح بينهما فافتري عليه بالكذب أحدهما لمن يغرم ونسبه الى انه جرحه
فادماه فآخذه الحاكم وضر به ضربا مؤلما وجبسه وأخذ منه مالا وآذاه فماذا يلزم الساعي
(أجاب) يلزمه التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرم من المال استحسانا إذ
هو بسعائته وشكواه كانه ألقاه في النار النجاء وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد الاعونة
والسعاء والله أعلم (سئل)

يا أيها العالم المرضى سيرته * ماذا الجواب عن الساعي الشقي الخلع
يسعى بشخص لذي ظلم ليهلكه * فياخذ المال قسرا منه بالزح
(أجاب)

أفتى بتضمينه حذاق مذهبا * لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
لانه مثل من ألقى بصاحبه * عمدا ليهلكه في اسوا السرح
كما يشاهد في الاقطار أجمعها * وفيه من ابلغ الاضرار والترح
قد قاله العبد خير الدين معترفا * بالذنب لكن يرجي الختم بالنجج

(سئل) في رجل اتهم آخر أنه جاء الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحاكم سياسة كاذبا فغرم
مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه المسعى به بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يضمن
الساعي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سعى بآخر الى ذي سياسة عرفية قائلا انه خطب
على خطبتي فغرم مالا بسبب هذه السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعا أم لا
(أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد ان شراره وأذيته بالرفع لمن يغرم
بمثل ذلك ضاربا في نحر الرفع الى أهل الشريعة القراء والملة الزهراء لمحض مرض في قلبه وخبت
في قواده وما كل خطبة تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جلت اسمية المهر ورضا
الخطوبة والكفاءة وأمور أخرى وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخاطب الثاني
ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يغرم مع تحققه أو غلبه ظنه بالتعزير
يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لارتكابه الحرمة واضرابه عن الشرع الشريف زيد
من الشرف والحرمة والله أعلم (سئل) في رجل سعى بآخر لرجل من اشقياء البادية القادرين
عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه مالا هل يضمن أم لا (أجاب) نعم له ان يضمه لانه سعى به الى

مطلب رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب اذا سعى باخر الى
الحاكم فغرمه الحاكم يعزر
الساعي ويضمن المال

مطلب يضمن الساعي

مطلب يضمن الساعي

مطلب من سعى بآخر الى ذي
سياسة قائلا انه خطب على
خطبتي فغرمه مالا يضمن

مطلب سعى بآخر لرجل من
اشقياء البادية فغرمه مالا

مطلب ذي سعي بذى الى
حاكم سياسة فغرمه

مطلب رجل له ديانة سعي به
رجل الى الحاكم ونظم عرضه
يعزز الساعي وجوز أبو شجاع
قتله

مطلب جماعة سعي الى الحاكم
برجل فاخذ جميع ما في حاصله
مطلب سعي باخر الى من
يفرم بالسعاية فغرمه
مطلب سعي باخر قائلا انه
يرنى بحريم المسلمين فغرمه
المسعى اليه مالا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلا

مطلب تركه طلب الاشهاد
مع امكانه مبطل للشفعة ولو
بوكيل أو كتاب أو رسول

ظالم يأخذ بمجرّد كلامه فيدخل في قولهم سعي به الى ظالم فغرمه بضمن كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في ذي سعي بذى الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعائه فغرمه بسبب سعائه مالا هل يلزمه
ضمان ما غرمه بسببه أم لا (أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفتى به خول علمائنا
المتأخرين حسم الفساد قال في البرازية قال محمد بضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر
كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما أقر به للصواب لما نشاهد من عدم التخلف عن أخذ المال
لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) في رجل له ديانة وعرض وبأوى
اليه الضيف والمسافر ويؤمنه الناس على أشياءهم أودع عنده مباشرة قريته خنطة فسعى به
بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم أن المباشرة كل خنطة وأطمع مودعه أيضا منها
كذا وكذا كذبوا افتراء وأضره بذلك اضرارا عظيما ونظم عرضه بذلك فاذا يلزمه (أجاب)
يلزمه أبانغ انواع التعزير وقد جوز السيد أبو شجاع من علمائنا قتله قال لأنه ممن يسعي بالفساد
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه اثبتني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك
فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وأخوه وامامه بالسعي
اليه وهذا القدر كاف في قبحه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد ميتا في
حاصل بعكا وليس به أثر يدل على انه قتل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وغرمهم مالا
فسعى جماعة منهم عنده بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمده وأخذ جميع ما هو به
هل يضمنون بسعائهم ما أخذ أم لا (أجاب) نعم يضمنون بسعائهم لظهور أن الحاكم العرفي
يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في
النقمة والله أعلم (سئل) في رجل سعي باخر الى من يغرم بالسعاية الكاذبة قائلا له ضربني
وتعدى على فغرمه مالا بسعائه الكاذبة هل يضمن الساعي أم لا (أجاب) نعم يضمن على ما أفتى
به المتأخرون قطعا للسعاية الكاذبة واختاره الناس لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس
الطبي وأنهم به وجه المافية من حسم مادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل سعي باخر كاذبا
عند من يغرم بمثل سعائه قائلا له انه يزني في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرم
بسبب السعاية مالا فهل والحال هذه بضمن ما غرمه المسعى به ويلزمه التعزير أم لا (أجاب) نعم
بضمن ذلك ويجب تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو شجاع يقول يشاب قاتل الاعونة
وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وجوز القتل لا يدل على
الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من المحاربين الله
تعالى ورسوله اه ومثله في مشتل الاحكام ومجمع الفتاوى وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل
مسكه حاكم سياسة يغرم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله كاذبا هل يعد سعائه ويضمن ما غرمه
فلان أم لا (أجاب) نعم يضمن ويعد سعائه قال في البرازية قال الاستاذ سعي واش الى خليفة
بأن فلانا مات عن ولد صغير ومال فقال الخليفة الولد أئبته الله والمال كثره الله والساعي دهره الله
فقال السامعون الخليفة يرحمه الله اه فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد صغير ومال سعاية
فكيف بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(سئل) في شفع سمع ببيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب

المواثبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حيث أضر بطلب
الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفيعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم
طلب الاشهاد أم قول الشفيع (أجاب) صرح علماؤنا فاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد
على البائع إذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم
يشهد بطلت شفيعته فلو أضر به عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى
قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثبة وعجز عن طلب الاشهاد يوكل وكيله به ان
وجدوا لا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله
منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى أضر به عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند
القاضي متأخر عن الطلبيين أي طلب المواثبة والاشهاد فإذا أقدمه عليهم ما أو على أحدهما بطلت
شفيعته وليس في هذا اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين اقبني
وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري بخلاف بالله أنه لم يطلب حين لقبك صرح به في منخ
العقار نقله عن الخانية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة
مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها
خراجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا خراج لا ينافي الملك
ففي التتارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها
وايقافها وتكون ميراثا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان
لبيت المال ويدفعها للناس من ارضه لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء
أو ارثا أو غيره مما من أسباب الملك أنها مملوكة وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من خصمه
في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة
وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين
والله أعلم (سئل) في الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالحصة
للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا وإذا
بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة وإذا بيع البناء
أو الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت يبيع وله
شفيع أشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم (أجاب) اعلم أن الشفيع اذا
أتى بطلب المواثبة والتقرير وأخر طلب الاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد
الطلبيين المذكورين أو لا تسقط لأن الواجب على الشفيع اذا علم بالمبيع أن يشهد على الطلب
فوراً فان أشهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صبح
وناب مناب الطلبيين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان
أفتى بعض علماء تامة وطها بالتأخير شهر بالخروج عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفل
فوقه علو يبيع السفلى هل لصاحب العلو أخذه بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذه بالشفعة قال
في الخانية علو لرجل وسفل لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى
سفله كان لصاحب العلو أن يأخذ السفلى بالشفعة لأن السفلى متصل بالعلو فكأن جارين انتهى
والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفلى باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الاخذ
بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخانية صاحب السفلى بشفعة العلو أحق من الجاني
قول

مطلب تؤخذ الشفعة في
الارض الخراجية لانها
مملوكة وكذا العشرية
بخلاف أراضي بيت المال

مطلب أراضي بيت المال
لا يجوز بيعها فلا شفعة فيها

مطلب بتزله طلب المواثبة
أو التقرير تسقط الشفعة
وكذلك بتأخير طلب الاخذ
شهر على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ
السفل بالشفعة

مطلب صاحب السفلى
أحق بشفعة العلو من الجاني
في قول أبي حنيفة الخ

قول أي حنيفة إذا لم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في نفس العلو والعلو
الشفعة في السفل بالعلو بأن له حق التعلو وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الأحكام فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه من عقاره هل لأخوته المشاركين له فيه الأخذ بالشفعة
معه أم لا وإذا قلتم لهم الأخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل إذا طلب
البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيبته تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا
(أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه بقوله

مطلب الشفعة على قدر
رؤوس الشركاء لا على قدر
انصباهم

ومن يشتري دارا شفعيا وغيره * شفع على عدد الرؤوس تقدر

وهي مستفادة من المتون حيث قالوا إذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم
يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب إذا الغائب ليس له نائب
وإذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرية
رجل اشترى دارا وهو شفعيها بالجوار فطلب جار آخر فيها الشفعة فلم المشتري الدار كلها له
كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهوما أنه لو لم يسلم إليه الدار كانت
بينهما نصفين اهـ والله أعلم (سئل) في حا كورة بين جماعة أرضا وغر اسباع أحد الشركاء
حصته فيها لأحد الشركاء هل لبقيةهم الأخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم
الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

مطلب يقسم المبيع على
رؤوس الشركاء والمشتري
كواحد منهم

ومن يشتري دارا شفعيا وغيره * شفع على عدد الرؤوس تقدر

يعني أراضا لا على قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل والده
الشرعي جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية في ملكهما بالارث
من ولدهما المعلومة بحدودها الأربعة اشتراء شرعيا بإيجاب وقبول وتسليم وتسلم ثمن معلوم من
التروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاخ لعقد البيع فهل
تمنع الاقالة المذكورة الشفع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تمنع وسواء كانت الاقالة
قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفيع أم بعد قضائه (أجاب) الاقالة لا تمنع الأخذ بالشفعة لأنها
بيع في حق الشفع فيأخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد صرحوا جميعا في باب الاقالة أن المبيع
لو كان عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم تقايل بأنه يقضى له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه
كأنه اشتراها منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفيع حق الأخذ بالشفعة عند أي حنيفة رجه

مطلب اشترى شريك من
شريكه بقية الدار المشتركة
وله جار يطلبها بالشفعة
لا شفعة للجار مع الشريك
المشتري

الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب
والله أعلم (سئل) في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شريكه بقية الدار التي هي ثلاثة
وعشرون قيراطا وله جار يطلبها بالشفعة هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه
شريكا في نفس المبيع وذلك جاره (أجاب) لا شفعة مع الشريك ولو بأقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه
مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في دار نصفها بين ثلاثة أيتام وأمههم ونصفها لعمهم باع الأم
نصفه لأجنبي والايام ليس لهم جد ولا وصي ولا نصب لهم القاضي وصيا ومضى على البيع مدة
أربع سنوات وبلغت قيمة من الايتام وسكنت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتهم بالسكوت كما
سقطت شفعة أسهابه فهل إذا نصب القاضي وليا لليتين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما
وأخذ النصف المبيع به أو كذلك إذا بلغ أحد اليتين له أخذه تمامها بالشفعة دفعا للضرر حتى
يلغ الآخر ويخير في طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير إذا لم يكن له وصي ولا أب ولا جد فهو على

مطلب الاقالة لا تمنع الشفعة
بل توجبها ولو سلمها قبل الاقالة
مطلب إذا لم يكن للصغير
أب ولا وصي ولا جد نصب
القاضي له قريبا يأخذه
بالشفعة والافهو على شفعة
حتى يبلغ

مطلب ما اشتراه الناظر من غلة الوقف يصح بيعه فيؤخذ بالشفعة ومازاده المشتري على الثمن لا يلزم الشفيع

شفعته الى أن يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا نصب القاضي له قيمته الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال هذه والله أعلم (سئل) في حاوثة اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انهم قد تعطلت منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر قرشاً باذن الحاكم الشرعي في ذلك وكتب به صلح وفيه شهادة شهوده اذناه بانهم اضعف القيمة وثبت ذلك لديه والحكم بموجب ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب أخذه بالشفعة بوجهه الشرعي فقبل الحكم بالاخذ زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول لجهة الوقف فقبل للشفيع أن يأخذه بالعشرين فقال لا فهل أو لا يجوز هذا البيع أم لا واذا قلتم يجوز فهل تجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشرين أم لا واذا قلتم لا فهل تلزم الزيادة الشفيع أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب) صرح قاضيان في فتاواه بجواز بيع ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يصير وقفاً وحيث اتصل به حكم القاضي بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لان حق الشفعة ينشئ على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشرين اذ لا تلزمه الزيادة وانما تلزم المشتري فقط فان جميع أصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بان الزيادة في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق أخذها بالسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديدهما العقد لما يلحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق المشتري لان له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كنحو قبضة فلوس جهل قدرها وضيعت بعد القبض أو خاتم به فص مجهول القيمة أو صبرة حنطة أو شعير أو نحوهما فخلط في أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامر أم لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عدداً أو بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كيلاً أو غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا واذا قلتم القول قوله هل هو باليمين أم لا وهل اذا اتفق المتبايعان على أنهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقداراً معيناً يحكم له بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل اذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب احضاره ليقوم أم لا وهل يأتى الحاكم بترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع يتضرر بالمشتري غاية الضرر أو صحواً الجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة أو ما لو لم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى ثماً معيناً فإنه يأخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن برعه كما نقله في شرح تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليمين على الشفيع لان المتبايعين لم يدعيا قدراً معلوماً للترتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه هذا وقد علت المسئلة بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضمرات ثم يستمسك من ساعته وفي الدرر والغرر ومتن التنوير وضيغ الفلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فعلم منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه بوجوده يأتى بترك ما يتعرف به الحكم وقد قال في منح الغنار رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري عقاراً بدرهم جزاً فوافق المتبايعان على أنهما لا يعلمان مقدار الدرهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الإمام عمر بن أبي بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم

مطلب الشفيع يأخذ الشفعة بما يدعيه من الثمن باليمين لو احتال المتبايعان على اسقاط شفيعته ويلزمهما القاضي احضاره ليعلم قدره ان باقياً

يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه انتهى وكان قد قال أولا وينبغي ان الشفيع اذا قال أنا أعلم قيمة الفلوس وهى كذا أن يأخذ بالdraهم وقيمتها فقال هنا وهذا موافق لما بحثه يعنى وافق ببحثه المنقول وقد علمت الاحكام المسؤل عنها والله أعلم (سئل) فى محلة غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا منها تقابل داره ولها جار ملاصق فهل حق الشفعة له أم يشترى كان أجاب يشترى كان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشريك فى حق المبيع وهمافيه سواء اذا الطريق مشترك والحال هذه والله أعلم

(كتاب القسمة)*

(سئل) فيما اذا استأجر نصف موقفا من دار استأجر اشترى ثمتها يبيع مالك النصف الآخر لدى القاضى فى سكن جميع الدار سنة ورأى القاضى أن يشتد المستأجر بسكنه سنة وان يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وبقي ساكنا فى جميع الدار السنة الثانية التى كان حق سكناها صاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعد هاستة أشهر وسكن المذكور الاشهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فما الحكم الشرعى فيما يخص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة فى هذه الصورة (أجاب) المهاياة المذكورة غير صحيحة اذا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المشروح لأن للمتكم على الوقف أن يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار فى نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا مع فساد اجارته بالشيوخ عند أى حنيقة رجه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجانبين والمهاياة غير لازمة منهما والمهاياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو لم يملكها لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا فى وجهها انها افراز من وجهه مبادلة من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولأنه اجوزت استحسانا لضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير وما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكا ولا أجرة أما السكن فلعدم صحة المهاياة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فلعدم تقوم المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحته بقاء المعقود عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق ويلزم المقدار الذى وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال فى الكافى لو استخدم الشهر كله وزيادة ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثة أيام انتهى وهذا مبنى على أن المنافع لا تقوم الا بالعقد عندنا ولا عقد فيما زاد وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر اجارة للمهاياة من ناظر الوقف فلا شئ فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا تنفأ شرط صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه وان وقعت فى أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقى لما تقرر ان عقد الاجارة بالمعجزة يتجدد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة وهذه بعنايه ومن له المام بهذا المذهب يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالادواب (سئل) فى دعوى الغلط فى القسمة بعد بناء أحد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء (أجاب) تسمع لما فى التتارخانية نقلا عن الذخيرة فاسم دار ابن اثنين وأعطى أحدهما

مطلب اذا كانت المحلة غير نافذة وبيعت دار فيها يشترى الملاصق مع المقابل فى الشفعة

مطلب اذا تم بأيا المستأجر لنصف الدار الموقوف مع المالك فالمهاياة غير صحيحة الا اذا أجاز الناظر قبل السكنى وان بعدها فلا وان فى الاثناء فيقدر ما بقى

مطلب دعوى الغلط بعد بناء الشريكين مسموعة

أكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يترجعون على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالأجر الذي أخذ منه انتهى والله أعلم (سئل) في بالغين وطفل اقسما شيئاً ثم بلغ الطفل فتصرف في نصيب نفسه هل يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما سرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم (سئل) في محمد وسهمل على أربعة عقود متعاقبة لرجل نصفه ولا تخر ربعه ولا تخر مثله يريد صاحب النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني يأبى هل يجبر القاضي الآتي على القسمة اذا طلبها شريكاه أم لا (أجاب) نظماً

نعم يجبر القاضي الذي هو ممتنع * باجتماع أهل العلم والحال ما رفع

ولم ير شخصاً قاتلاً بامتناعه * ليجمع كل ملكه في الذي جمع

والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك أسطبل اهل لاحد البنين أن يختص بمنفعته دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا طلبوا المهايأة أجبوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان كبيراً يمكن قسمته أجبوا فان أي بعضهم يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يتعاطى الفلاحة توفي وترك بقر وأرضاً وكرماً وداراً وكان أحد بنين له يتعاطى أمرها ويصرف عليها قبل وفاته ورضيته بقية الورثة أن يستمر على تصرفه فغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضولي هل توقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كما في البيع أم لا (أجاب) نعم توقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد سرح علماءنا بان كل عقد يصح التوكيل فيه يتوقف عقد الفضولي فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله أعلم (سئل) في امرأتين بينهما دار مشتركة على ثلاثة بيوت متساوية سكتا احدهما سكتت في بيتين وأخرى في بيت وتطالبها بحقه في البيت الثالث الذي بيدها هل لها ذلك بحيث لو رقت امرأتها الى القاضي وطلبت التمايز هل يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهايأة لهذه مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة ولهذه مدة معلومة ويقرعه بينهما انطبيها لقلوبهما والله أعلم (سئل) في عقار مشترك بين اثنتين تقاسمه قسمة تراض وقبض كل واحد منهما ما خصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما أنه استوفى حقه مما هو مشترك بينهما ولا أن يريد أحدهما نقضها ويدعى الغبن الفاحش فهل له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كذا كرام أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للناقضة كما سرح به علماءنا فاطبة وفي قول لا تسمع ولو لم يقر حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضي بينهم بحضور جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تصح هذه القسمة ولا تنقض بطلب أحدهم نقضها بعد ذلك ولا تسمع دعواه الغبن الفاحش في ذلك أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة بالتراضي بل هي أكدم منها بقضاء القاضي بشهادة انفاقهم على صحة دعوى الغبن في الوجه الثاني دون الاول اذا لم يقر بالاستيفاء واذا أقر بالاستيفاء لا تصح دعوى الغبن بعده مطلقاً والله أعلم (سئل) في دار عليها عوارض سلطانية وملا كهام متفاوتون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم فيها أم على قدر رؤوسهم (أجاب) الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك فتكون بقدره

مطلب تصرف الطفل بعد بلوغه اجازة للقسمة

مطلب اذا امتنع صاحب الاقل عن القسمة يجبر عليها

مطلب اذا طلب الشركاء المهايأة أجبوا واذا طلبوا القسمة الخ

مطلب اذن لواحد من ابناؤه في حياته أن يصرف على متروكاته ثم مات الخ مطلب قسمة الفضولي توقف على الاجازة بالفعل أو بالقول

مطلب ثلاثة بيوت مشتركة بين امرأتين سكتت كل واحدة بيتاً فاذا طلبت احدهما المهايأة في الثالث تجاب

مطلب اذا ادعى الغبن الفاحش بعد القسمة والاقرار بالاستيفاء لا تسمع دعواه

مطلب دعوى الغبن في القسمة بعد الاقرار بالاستيفاء لا تسمع وان قبله ان بالتراضي فكذلك وان بالقضاء تسمع

مطلب تقسيم الغرامة على قدر الملك ان كانت لحفظ الاملاك وان لحفظ الانفس فعلى عدد الرؤوس

مطلب العوارض السلطانية
التي على الاملاك تدور
عليها أي مبادرت

مطلب اذا بيع شجر وعليه
غرامات سلطانية تتبعه

مطلب الجبايات توزع على
زارع الشتوى والصيفي
بالمعادلة

مطلب يقسم البناء والغرس
الذي بعضه وقف وبعضه
ملك جبرا ان أمكنت المعادلة

مطلب اذا اقتسمنا كرمًا
وأراد أحدهما نقض
القسمه لضعف نصيبه بعدم
اعتناؤه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغبن الفاخس
في القسمه مسموعة ولو
حصلت بالتراضي

كما صرح به في الاشباه والنظائر أن الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمه على قدر الملك
وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وفتح عليها الولوالجي في القسمه ما اذا غرم
السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك أن العوارض من القبيل الاول لان
السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله أعلم (سئل) في رجل وقف دار له عليها عوارض
سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستمر عوارضها عليه أم تدور عوارضها عليها أي بمبادرت
وتؤخذ ممن يتناول غلتها للوقف أم لا (أجاب) قد تقر أن الغرامات السلطانية حيث تعلقت
بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي على قدر الرؤس والعوارض
متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي دائرة معها أي بمبادرت ولو وقفت فاذا طلبت طلبت من غلتها
ترجع اليه ملكا كان أو وقفا والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها السلطانية على شجر زيتونها
وأرضها هل اذا بيع زيتون منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم تتبعه الغرامة
السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك
فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا أيضا بان من قام بتوزيع النوائب السلطانية
على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهوى النفس كان مأثورا
والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتويا وآخر
صيفيا ويريد صاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوى هل له ذلك أم لا (أجاب)
ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن دفعها بالكلية والله أعلم (سئل) في
غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب أحد الشريكين (أجاب) ان
أمكنت المعادلة قسم جبرا أما مطلق القسمه فلما صرحوا به من انه يجبر الا على ما في متحد
الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمه فلا جبر في مختلف
الجنس ولا ما تبدل منفعة بالقسمه كالرحى والحمام وأما القسمه لتمييز الوقف عن الملك فقد كثر
النقل فيها ومن صرح بها صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في أخوين
بينهما كرم اقتسماه مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء قاض فأهمل أحدهما ما وقع في سهمه
خفت أشجاره وخست آثاره والاخر اعتنى به بإصلاح أرضه وشجره والتردد اليه باكرته وبقره
فاستغلظ واستوى ونما بمشينة فالقول الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد نقض القسمه
لبأخذ لنفسه سهمها يشتهر فهل يمتنع ذلك عليه شرعا أم لا (أجاب) يمتنع عليه ذلك والحال
كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمه أنها اذا كانت بقضاء القاضى وظهر غبن فاحش تنسخ
عند الكل واذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في أدب القاضى من شرح الامام الاسييجاني أن
دعوى الغبن في القسمه اذا كانت بالتراضي لا تسمع بكافي البيع وقال بعض المشايخ تسمع كالم
كانت القسمه بقضاء القاضى انتهى وفي فتاوى قاضيان وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل
تسمع دعواه في الغبن وله أن يطل القسمه كالم كانت بقضاء القاضى انتهى وهو الصحيح انتهى
كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به ان القسمه بالتراضي ألزم منها بقضاء
القاضى ووجهه أن الغبن في البيع لا يوجب الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمه بالتراضي
والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى الغبن فكيف تنقض القسمه في واقعة الحال وقد تغير
المقسم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأة

منها بيت وجعل طريقه الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا مجددة
 اتفقنا مع وكيلك قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحوال ان ذكر في صلح الاقسام ان
 الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة في الحكم الشرعي
 (أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
 كان كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله
 أعلم (سئل) في شريكين في كرم اقتسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شأعا فصالحا على
 شيء منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بقي ويريد تجديد القسمة وادعى
 الآخر أن كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ للآخر معه في الحكم (أجاب)
 المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما بجزء شائع
 كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضى كل بما بقي فالقسمة قد مضت لدلالة ذلك على رضا كل
 بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة
 واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضا لكل منهما على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده
 وان لم يقع الرضا على شيء فلهما ما فسخ القسمة واعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال
 أحدهما ما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر الآخر فاليمين على المنكر واذا صدر من المنكر
 الرضا بالقسمة صريحا أو دلالة امتنع عليه الفسخ به والله أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركه
 ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم
 تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة الا اذا قال بقية الورثة نقض ما يخص من الدين من مالنا
 كما أفاده البرازي في كتاب القسمة والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن عقارا ومات الرهن والحوال
 ان المرتهن من جملة ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا
 واذا قلتم لا هل يبطل الرهن وبصره المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة
 في التركة وقد انسخ الرهن والحوال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بقال اقتسماها
 بالتراضي وجعل لاحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجح قسمته هل تصح القسمة ويلزم المال
 المجمعول مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما
 اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علمنا
 اذا بنى أحد الشركاء بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها
 والاهدم ولا يخفى انه اذا لم يكن القسمة أو لم يرضيا به تعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك
 الباني رفعه ولا يرجع بقيمة ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال اذا عمل لا يتقوم الا بالعقد كما نص
 عليه في البرازية وفي التنازلية نقلا عن الناصري حاطب بين اثنين انهم فني أحدهما بغير اذن
 صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن لهما عليه جذوع وان كان لهما عليه جذوع يمنع صاحبه عن وضع
 الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار انتهى والله أعلم (سئل) في متقامين ادعى
 أحدهم بعد القسمة أن المورث استهلك له غلة قريته وسمى ذلك هل تسمع دعواه أم لا (أجاب)
 تسمع دعواه لانها من قسم دعوى الدين لان قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القيمة في
 الذمة أو المثل والاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي أدخل غلة

مطلب اتفقا قبل القسمة
 على أن يفرض نصيب أحدهم
 طريق ووقت القسمة على
 أن يسلك من الطريق القديمة
 مطلب اقتسما كرم
 مناصفة فاستحق رجل نصفه
 فصالحه على شيء منه فاراد
 أحدهما تجديد القسمة
 فادعى الآخر أن كلا صالح
 عن حظه

مطلب تسمع دعوى أحد
 الورثة الدين بعد القسمة
 مطلب اذا اقتسم الورثة
 الدار المرهونة والمرتهن من
 جانيهما انفسخ الرهن ولا
 يسقط الدين
 مطلب اقتسما على أن يدفع
 أحدهما للآخر دراهم
 زيادة على نصيبه
 مطلب بنى أحد الشركاء
 في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة
 لا يمنع دعوى الدين

مطلب ادعى أحد الشركاء
الكرم لنفسه بعد ادخال
الوصى غلته في القسمة
مطلب اذا عمر أحد الشركاء
مالا يقبل القسمة بعد امتناع
البقية لا يكون متبرعا

مطلب لا يجبر الشريك على
عمارة العقار ويعمر الآخر
باذن الناضي ويعتبه عن
شريكه الى أن يستوفي

مطلب غرس أحد الشريكين
ويريد أن يختص بالغراس
دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين
باذن صاحبه عليه على جانب
سطح الطاحونة فاقسمها
فوقعت العلية في نصيب
الاذن

مطلب كرم مشترك وبجانبه
أرض مشتركة اقتسما
الكرم فادعى أحدهما
دخول الأرض في نصيبه

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعما أنه لم يعلم بأنها غلة كرمه هل تسمع
دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في العقار الذي لا يقبل
القسمة كالتاحونة والحمام والصبانة وغيرها إذا احتاج إلى مرمة وأنفق أحد الشريكين عليها
من ماله هل يكون متبرعا أم لا (أجاب) إذا أنفق الشريك العمارة والحال هذه فزمها شريكه
لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه
في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزيا إلى فتاوى الفضلي راجزا فض طاحونة لهما أنفق
أحدهما في مرمتها بلا إذن الآخر لم يكن متبرعا ولا يتوصل إلى الانتفاع بنصيب نفسه إلا به
انتهى ومثل الطاحونة والصبانة إذا طاحونة مثال المال لا ينقسم لأنه حكم خاص بها كما هو ظاهر
وإذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحد رزلة القدم فإن في هذه
المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الأصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في
العقار إذا امتنع من تعميره الضروري هل لشريكه أن يعمره ويضع يده عليه إلى أن يدفع له
ما غمره على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصرح به في كتب أئمتنا أن العقار إذا انهدم لا يجبر
أحد الشريكين فازيد على تعميره ولكن يبنى الآخر باذن القاضي وينعه عن شريكه حتى يأخذ
ما يخص حصته شريكه كما أنفق فإن امتنع شريكه عن ذلك فرفع الأمر إلى القاضي بحسبه حتى
يستوفيه كسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس
أحدهما الأرض المذكورة ويريد أن يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا
بينهما أم لا (أجاب) أن غرس بغير إذنه لنفسه فالغراس له وليس شريكه أن يكلفه قلعه إلا إذا طام
قسمة الأرض فاذا قسمت فإن وقع الغراس في حصة الغراس فيها والاقطع وإن وقع بعضه في
حصته وبعضه في حصة الآخر فوقع في حصته فامرء إليه وما وقع في حصة الآخر فله أن يكلفه
قلعه وإن غرس باذنه لهما أو أطلق فهو مشترك بينهما وإن عين للغراس فهو له وكان مستعيرا
لحصته شريكه في الأرض وحكم المستعير للأرض للغراس مذكور في غالب المتون والله أعلم
(سئل) في طاحونة مشتركة بنى أحد الشريكين على جانب من سطحها عليه لنفسه باذن شريكه
ثم اقتسماها بالتراضي فوقعت العلية على ما أصاب الآخر بالقسمة هل لرفعها عنه حيث لم
يشترط في عقد القسمة للباني حق قرار العلية عليه أم لا (أجاب) أنه لرفعها إذا الباني مستعير
لحصته شريكه للبناء وقد علم أن لهما غير أن يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بنى عليه
في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه وفي الأشباه بنى أحدهما بغير إذن
الآخر فطلب رفع بناءه قسم فإن وقع في نصيب الباني والاهتم انتهى والتقييد بغير الإذن
لما أنه بالإذن هل يصير مشتركا أم يكون للباني لأنه قيد احترازي فافهم وفي مشتل
الاحكام نقلا عن جواهر الفتاوى اقتسموا دارا فوق الحوض في سهم والمسيل في آخران
لم يشترط في القسمة فلصاحب المسيل أن يمنع إجرء الماء انتهى الحاصل أن السطح الذي
عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكلفه رفع
بناؤه والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة ولا صفة أرض لهما يعبر عنها
بالحبله تعرف بمحودها الأربعة اقتسمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضي وتقابضا وتصرفا
بعد أن قضى كل ما خصه بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الحبله في داخل نصيبه
وادعت المرأة عدم ادخال الحبله في القسمة وأنها باقية على الشرع كقوله في الحكم الشرعي

(أجاب) إذا أقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به وإذا لم يقم يَحالُفان وتفسخ القسمة بينهما ثم يستقبلان إن شاء كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأ في الأعمال سواء وحصل بينهما ما يشاء فالتشاكس بينهما ولذا أخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل في مصالح القرية شيخا ويتصرف التصرف التدبيري لا العملي والآن يريد أن يقدم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا وبعد الابن دعينا لوالده (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الأخوين ولا يسهم للولدين لانيه والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعد لسكاهم أما كن شتى وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدتهم فأرادوا أن يأخذوا ما كان يأخذهم أبوهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إذا يلزم من اعداده لسكاهم الملك لهم فتكون الاماكن من جلة ماتك فتقسم على فرايض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل بمنازله منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقف فما الحكم الشرعي (أجاب) تفسخ القسمة وتستأنف لأن المقصود من القسمة تسكيم المنفعة باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا بد من إفراز نصيب كل واحد بطريقه في الارض والدار وشره في الارض ولذلك إذا قسم ولا أحد منهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والافسخت القسمة والله أعلم (سئل) في ابني عم تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على أنفسهما شهودا بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والابراء العام بينهما ما عك وتسلم كل ما خصه وأكدا على أنفسهما أنه متى ادعى أحدهما على الآخر بشئ يخالف ذلك أنكرت عن هذه القسمة يكن عليه بالنذر الشرعي خمسون دينارا ذهبيا يشتري به زيتا لاسراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما أنه سبق هذه المقاسمة بين أبيهما وإن أباه وقف ما خصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما لفلان وأنه أشهدهما على نفسه أنه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجه وصي المدعى من غير مدعى شرعي يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الاولى شهدا بعتاده فعمل بهما نائب الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة منه وما ترتب عليهما من شهادة شاهدي القسمة الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الشهادات لا موركثرة منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى لسبق مقاسمته لخصمه وقد صرح الزباني وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعا مدعى فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في الصك الوقف من شهادة شاهديه لغو لانهما شهدا أنه أشهدهما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو ملكه في البرازية وغيره والشاهد أنه أقتر وأشهدنا أنه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا وأشهد أنه وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم

مطلب اخوان حصلا
بكسبهما شيئا ثم كبر لاحدهما
ولدوا أخذ في العمل مع عمه
وأراح والده والآن والده
يريد أخذ الثلثين

مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لولاده أما كن
لسكاهم أوله قسم غلته عليهم
الملك

مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسم ما ادعى
أحدهما أن أباه وقف عليه
كذا وكذا لا تسمع

مطلب الشهادة على أنه أقتر
أنه وقف هذه الارض غير
مقبولة الا اذا قال وكان
مالكها

المدعى الذى تسمع منه الدعوى فى الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المنعلق بشهادة الوقف ومنها انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به فى الخلاصة والبرازية ومنها أن الوقف ليس محكوما بلزومه ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخاضع أن العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) فى أخوين قاسما عيها كرموا وأشهدا وتصرف العم فيما خصه بالقسمة ثم باعه من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الأخوان على ذى اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعمهما وإن مقاسمتهم ماله لم تصادف محلها هل تسمع دعواهما بعد القسمة والأشهاد أم لا (أجاب) لا تسمع لما صرح به قاضيتان والزبلى والعمادى والبرازى وكثير من علماءنا من أن الأقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزبلى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة دينافى التركة صح دعواه ولو ادعى عينا باى سبب كان لم تسمع دعواه إذا أقدم على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله أعلم (سئل) فى أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكتاب فى وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيدا الجهة القبلىة وعرضها تسع قصبات والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثانى يقول لزيد ليس لى إلا هذه الرمانة وزيد يقول ليس لى إلا تسع قصبات فهل العبرة للقصب المعداد أو لشجرة الرمان (أجاب) العبرة لما تشهد به البيعة فإن أقاماها بعد الأشهاد بالقبض تقبل بيعة كل منهما فى الجزء الذى يبد صاحبه لانه خارج وبيعة الخارج أولى وإن أقام أحدهما بيعة فقط قضى له به وإن لم يقيم واحد منهما بيعة تجالفا وترازا كفى البيع لانهم مسئلة اختلاف المتقاسمين فى الحدود وقد صرح بها فى أكثر الكتب ومنها من الغفار وإن كان قبل الأشهاد على القبض تجالفا وتفسخ القسمة والله أعلم

* (كتاب المزارعة) *

(سئل) فى رجل دفع ثورا لآخر على ربع الخارج فحرق عليه أياما ثم عجز عن العمل فردته إلا أخذ على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله فى الأيام المذكورة أم لا (أجاب) نعم يستحق ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل حرق رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هو الثلث أو الربع فهل يستحقان فى الخارج شيئا أم لا يستحقان فيه شيئا ولهما مثل أجر عملهما من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيئا بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فينظر بكم يستاجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما فدان اشتراكا على أن ما بذراهما يكون مشتركا فبذرا على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون مشتركا أم لا (أجاب) يكون مشتركا إذا كان كل منهما صار قرضا من الآخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وإن كان قرضا المشاع فقد صرح فى البحر فى كتاب الهبة بأنه صحيح ولئن كان فاسدا فقد تقررت أنه يسلك بنسب العقد ومسلك صحيحهما تأمل والله أعلم (سئل) فى رجلين تشاركا فى الزرع وقال كل منهما لآخرهما زرعته يذرى ويقرى فهو لى ولك مئاصفة وزرع على هذا الشرط يقرهما وبذراهما هل كل شئ زرعاهما يكون مشتركا بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرر ضاللا آخر نصف مازرع وإذا تساوا

مطلب الأقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم
مشترك فلا تسمع دعوى
أحد الشركاء انه ملكه

مطلب فى اختلاف المتقاسمين
فى الحدود

مطلب دفع لآخر ثورا على
ربع الخارج فحرق عليه
أياما ثم عجز
مطلب الحراث إذا لم يبين له
شئ من الخارج يستحق أجر
المثل
مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشتراكا على أن ما
بذراهما يكون بينهما
مطلب فى رجلين قال كل
منهما لآخر مازرعته
يذرى ويقرى يكون
مئاصفة

في البذر التقيا قصاصا وان زاد لهما بذرا يطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل قال لنسيبه ازرع ببذر كذا حنطة على أن الخارج بيني وبينك وأساويك بمثلها ببذر من حنطتي فزرع على هذا الوجه وسرقت حنطة الثقات فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أولا يكون بينه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين قال كل واحد منهما لآخر ازرع ببذر كذا ومهما زرعت فينصفان فزرع على ذلك هل يكون الخارج بينهما ما نصفين أم لا وهل إذا أنكر أحدهما ذلك وادعى أنه انما زرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم عليه بينة يكون التول قوله بينهما أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي ببذر كذا على أن الخارج بينهما نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الأرض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في أن ما زرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن أنكر ولا يئنه لخصمه فعليه المين والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في الزراعة فاتفقا على أن من أحدهما بقرا وعمالا وبذرا ومن الآخر بقرا تظم إلى بقره وبذرا يظم إلى بذره فزرع كل واحد بذره مستقلا بلا خلط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر (أجاب) الشركة غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذرك لربه أما لو اتفقا على أن ما يذره أحدهما بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الاذن بالزراعة مشتركا يصير الآخر مستقرا فتحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في فتاواه عن قاضيان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها ببذرهم شركة فغاب واحد منهم فزرع اثنان بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثالث الحنطة التي بذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم ما بثني الشعير الذي بذره وفي الفيض للكركي وفي النفائس خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط صحة الزراعة والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان أن ازرع زرعها بعضهم بغير اذن الباقي فلما ثبت الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع المينا قدر حصتك من البذر والزرع بينهما فاجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض بينهم ما زرعوها أحدهما ونبت فتراضوا على أن يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جاز لا قبل ان ينبت انتهى فثبت تراضوا على ان يعطيه قدر حصته من الأرض بذرا بعد نبت الزرع جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في اكار ترك البقر ترعى ليلافضاء والعادة بين أهل تلك القرية مطردة بارسال البقر ليلالترعى وحدها هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ففي جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاء اختلف فيه المشايخ فيبقى بأنه لا يضمن اه يعني اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعد مثله تضيم عافيا بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرع في أرضه يقرموه وبذره وأعانه أكاره مع جله من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرعى ببذري والاكار يقول هو مشترك زرعه ببذر كذا للشركة هل القول قول الاكار أم قول رب البذر بينهما حيث اتفقا على أن اصل البذر من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في قطن زرعه انسان في أرضه يبذره وغاب عن قرنته فحرق الأرض رجل طامعا في أخذ ثمرته

مطلب في رجل قال لا آخر ازرع ببذر كذا على أن الخارج بيننا وإذا ادعى أنه زرع لنفسه خاصة فالقول له بينهما

مطلب اتفقا على أن من كل منهما بقرا وبذرا فزرع كل واحد منهما ببذره مستقلا

مطلب ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها ببذرهم فزرع اثنان بعضا حنطة والآخر بعضا شعيرا

مطلب اذا رضى الزارع مع الآخر بعد نبت الزرع ان يعطيه حصته من البذر ويكون الخارج بينهما

مطلب ترك الاكار البقر ترعى فضاء بعضها

مطلب اعان اكار صاحب البذر وادعى الشركة في الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه قطنًا فحرق رجل الأرض طامعا في أخذ ثمرته

مطلب شجر قطن بين اثنين
اذا كرب أحدهما الارض
لا يستحق بمقابله شيئا

مطلب اقتك الراهن الارض
بعد ان زرعه المرتين قطنا
وأعز في يد الراهن
مطلب زرع الزوجية
الارض بلا اذن الورثة وفيهم
صغار و كبار

مطلب اشترى أحد الورثة
بدرهم من التركة بذرا وزرعه
بلا اذنهم

مطلب اذا لم يشترط للاكار
شيء من الخارج فله أجر مثله
مطلب أرض بها شجر قطن
لرجل اشترك مع آخر على ان
يعمل معه مناصفة

مطلب ثلاثة لكل واحد
منهم أرض وفيها شجر قطن
اشتركوا على أن يعملوا
ويكون الخارج بينهم
مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
اشتركوا مع ثلاثة آخرين
على ان يعملوا معهم ويكون
القطن للستهة

مطلب اذا مات من في يده
أرض بيت المال أو الوقف
أو التيمار فالأحق بها الذكر
من أولاده

هل يستحقها بجرته أم هي للذي زرع يبذره (أجاب) هي للذي زرع يبذره ولا حق للعارث فيه
ولا أجر لعمله لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين
كرب أحدهما الارض عليه وقام بأموره حتى أثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما لا لاصله أم
هو للذي كرب وهل له في مقابلة حرثه وقيامه أجر أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام
في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل استرهن من آخر أرضا فزرعها
المرتين قطنا واستغل ثمره فافتكها الراهن وزرعها ذرة على شجر القطن فأثمر شجر القطن فهل
ثمرته ملك للمرتين أم للراهن (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو نعمة ملكه فان شجره ملك للمزارعه
المرتين لا للراهن زارع الذرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار و كبار وامرأة
الصغار منها وال كبار من امرأة غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة على
الزراع المرأة أم للشركة (أجاب) ان زرعت من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت
من بذر مشتركة بغير اذن الكبار وبغير اذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر
وان باذنهم والكل في عيال المرأة ويجمعون الغلات ويأكلون جله فالغلة مشتركة كما في البرازية
والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زراعا صيفيا
ذرة وقطنا بذرهما اشتراه بدرهم من التركة وذلك بغير اذن كبار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي
على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم التركة أم هي للزراع خاصة (أجاب) هي
للزراع ولا شيء فيها البقية الورثة كما في البرازية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى
بها البذر والله أعلم (سئل) في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الشركة
فيه هل له فيه حصة أم لا (أجاب) لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذكور
في الولوالجية وغيرها ولا كالأجر مثل عمله والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشترك
مع آخر على ان يعمل معه يقر منهم ما عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح لشرطه عمل
رب الارض فان الخارج لرب الشجر وعليه للا آخر أجر مثل عمله وعمل بقره والله أعلم (سئل)
في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض له فيها شجر قطن اشتركوا على ان يحرقوها على بقر لهم
وعمل فهل تصح هذه الشركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح
الشركة ولكل ما خرج من شجره وهل للعامل ما شرط له رب الشجر أم أجره مثله (أجاب) لا تصح
هذه الشركة ولكل واحد منهم قطنه الخارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك
الشجر حيث خلا هذه معه عن شرط مفسده والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا
مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم يقرهم ويكون القطن مقسوما على الستة هل يصح ذلك
ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن
لأصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين وإلزامهم أجر مثل عملهم بقرهم والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتيمار ويؤدى قسمها للجهات المذكورة
مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما مقسمة ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين
أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا شيء للبنت فيها (أجاب) المزارع في الارض
السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الارض وانما هو أحق بمنعتهما من غيره حيث لم يكن خائفا
ولامعظا لهما تعطيل بضر بيت المال أو الوقف فلا تقسم مقسمة ما يملكه الميت من المال باجماع
العلماء وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صالحا كما كان أبوه على وجه الاحقية من الغير والله أعلم

مطلب ليس لاحد ان يزرع
أرض الوقف أو السلطانية
من يد من يزرعها

مطلب اذا ترك المزارع
الارض السلطانية أو الوقف
باختياره سقط حقه ولو كان
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
ويبد كل واحد من أهلها
حصة يزرعها ليس لاحدهم
ان يأخذ من حصة صاحبه
شيأ

مطلب زرع الارض الوقف
أو السلطانية بغير اذن
صاحب اليد

مطلب رجل غرس أرض
وقف ويريد الآن بعض أهل
القرية ان يكلفه قلعها الخ
مطلب غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه ثم
ادعى عليه رجل أن الأرض
ملك له

(سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصص وهي وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية
واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المعتبر من الحصص تلقاها عن أبيه بحيث ان مدته
ومدة أبيه عليهم ان يزرعوا على أربعين سنة ويريد رجل ان يرفع يده عنها ويرعها مدتها أن له فيها حصص
هل ترفع يده عنها أم لا وذلك المدعى رفع يده عنها (أجاب) لا ترفع يده عنها ففي الخاوي الزاهدي
والقنية له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو برأه ولم يمنعه ليس له حق
الاسترداد بعد أن رخص (بج) ثم قال رضي الله عنه قول (بج) أحوط فاذا كان هذا فيمن له
حق القرار خبالك بالمزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو أن يحدث
المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كسباً بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتمدة والكتب
الصحيحة المشتهرة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التي بأيدي المزارعين فافهم والله أعلم (سئل)
في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصص راحل عنها وتركها اختياراً فترى بالقرية غيره
وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يد الغرس عنها وياخذ
غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط
حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعهد بها
بالزرع والانتفاع ومتى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصص حيث اذن له
بالصرح أو الدلالة ارجع الى ما قاله الزاهدي في القنية والحاوي يظهر لك ذلك والله أعلم
(سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة يريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها باسمهم
معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحدهم ان
يتعدى على ما في يدا الآخر ويقبضه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك
للحكاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا
(أجاب) لا يسوغ لاحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يدا الآخر واذا فعله أحدهم للحكاكم
رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول اسبق يده الى ما أبج له ولغيره ومن سبقت يده الى
مباح فهو أولى به وقد ذكر علماءنا وفروعا كثيرة ذلك كمشكلة النثار ومشكلة
الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه المسئلة أنه
لا ترفع يده عن الأرض السلطانية المعدة للزراعة بالحصص بغير وجه ككونه خائناً أو عاجزاً معللين
بعاذ كونه وليس بشئ من قواعدنا ياباه والمزارعون في اقليمنا على ذلك والله أعلم (سئل)
عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليهم اوله يد سابقه على مزارعها بالحصص
المعهودة فيها اذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع ما عليها من الحصص هل لمزارعها ان يطالبه بحصته من
الخارج أو باجرة زرعها ذراهم أم لا (أجاب) لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها
يعطى ما هو المعتاد فيها على وجهه المطلوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف
الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيتونا وصار النظاري يأخذون عداة مدة عشرين سنة
ويريد الآن بعض أهل القرية ان يكلفه قلعها أو يرضيه ببدل الأرض فائلا انها في ريعي الذي
أغرم عليه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذى غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الأرض له ملكاً أو مزارعة هل تسمع
دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا للمنع السلطاني خلعت خلافة مبدية
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف

مطلب في بيان الكردار
الذي يستحق به القرار في
الارض

مطلب ليس للمقرر عليه
أرض التيمار أن يرفع عنها
يد صاحب الكردار

مطلب يصح فراغ المزارع
لغيره وإذا ترك المزارع
الارض سنة أو سنتين من غير
زراعة لتسكن غلتها لا تنزع
من يده الا اذا زاد على ذلك
أو كان خائفا

مطلب تعدى رجل على من
يزرع أرض الوقف وأخذها
منه

مطلب مزارع أرض الوقف
اذا تركها لضرورة له
استردادها

مطلب مزارع أرض المقاطعة
اذا تركها باختياره سقط حقه

مطلب رأى غيره يزرع
الارض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق بزراعتها

اذا لم يكن له كردار وهو الكبس أو البناء أو الاتجار المسماة عندهم بحق القرار إذا أهمل الارض
فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يدهم هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته
أن يزعج عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له قيم املاك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
والاستقرار والله أعلم (سئل) في أرض تيمار قرر على نفر من الانفار ولها مزارعون لهم
فيها كردار بغرس كثير من الاشجار واضعون أيديهم عليها عن ابائهم مدة تزيد على ستين سنة
هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها ليزرعها هو بأكتره أم لا (أجاب) ليس
لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع أشجارهم منها والحال هذه اذا مفوض اليه من السلطان
تناول الخراج الموظف عليها أو الحصة المقررة في خراج المقامة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد
مزارعيها الذين صار لهم فيها كردار بغرس الاشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الاعصار
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف في يد مزارع مداومين على مزارعته مدة سنين هل
ترفع يدهم عنها بغير جنة مادام واقفين بمزارعته أو يؤدون ما عليها أم لا وهل اذا اختار أحد من
مزارعيها الفراغ عنها المزارع آخر صالح يصح فراغه ويسوغ للمفروغ له مزارعته أم لا وهل اذا
ترك رجل منهم مزارعة أرضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع
لغيره أم لا ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو يتركها ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها
بغير وجه اذا المقصود منها متوفروا من فرع لمزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح
فيصح ولا اعتراض عليه وللمفروغ له مزارعته ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير جنة يأتون بها
حيث قاموا بمزارعته وأداء ما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها
فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو يتركها ثلاث سنوات متوالات والله أعلم
(سئل) في أرض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزرع صنفيا وشتويا يؤدى ما عليها من النصيب
مدة سنين لا يزارع فيها مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الاول التي هي في
مزارعته هل له ان يستعيدها منه ويكون أحق بها من المزارع الآخر المتعدى أم لا (أجاب) نعم
للبدا السابقة العادلة نزع البدل لاحقة العادية وحيث أبيعتم للزرع فمن سبقت يده الى مباح
فهو أحق به بالزرع والله أعلم (سئل) فيما اذا كان الجماعة حق قرار في أرض وقف فرحلوا من
قرية ثم لضرورة فوضع أناس أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بلا اختيار منهم بل
لضرورة لا تسقط قدميتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدميتهم ولهم حق
الاسترداد قال في الحاوي الزاهدي حيث كان الترك بلا اختيار لا تسقط قدميتهم ولهم رفع أيدي
الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية في
يد ذي عطاء بالمقاطعة بعطائه معدة للزرع بالحصة في يد مزارع نحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ
الحصة منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره ويريد الآن رفع يد المزارع لها حالها هل
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد مزارع يزرعها بالحصة المعهودة في أرض القرية مدة
تزيد على عشرين سنة متقدمة الها عن أبيه بعد تصرف أبيه بالمزارعة مدة سنين والآن برز شخص
يدعى أنها كانت في مزارعة أهل له هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها الامر بين
الاول أن الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره براه ولم يمنعها ليس له حق الاسترداد لان
ذلك الغير لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع بها ان كان قد سبق اليها قبل في المزارعة بها والترك

الاختباري يسقط حقه في مزارعتها والثاني أن السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المسموعة شرعا فكيف بهذه الدعوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن والده برزله رجل يدعى عليه أن والده كان يفلح بها قبله وأقام على ذلك بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم له بها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لا مريين الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعوى خمس عشرة سنة والثاني أن علماء نارجهم الله تعالى صرحوا في الاراضي التي بهذا الوصف إذا رأى فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنعه ليس له بعد ذلك أن يستردها منه لسقوط حقه فيها بذلك إذ ليس ملكا له بل حق المنفعة بها مادام مزارعا فإذا تركها ساغ لغيره التصرف فيها لكونها معدة للمزارعين بالحصصة والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضى الوقف وأراضى بيت مال المسلمين إذا باعها المزارع الذي ينتفع بزرعها شتويا وصيفيا لرجل بثمن معلوم وتركتها له بحسن اختياره فصار ينتفع بزرعها الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولده يده عليها وانتفع بها مدة سنين تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين سنة هل للبائع أو ورثته رفع يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وإن أخذ بدلا (أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وإن قلنا بعدم صحة بيعها أذحق المنفعة بها ثبت مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جانب الوقف وبيت المال مع انتفاعه فإذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوى الزاهدى وفي القنية في الغصب فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكردار أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراسا أو كبسا بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثورا ليجرث عليه مع ثوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كلدرب البذرو عليه أجره عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجره المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشبوى والصيفي وتمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزوع الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين مناصفة فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يقسم الكراب ولكل واحد منهما ما التصرف في أرضه المكروبة وليس للآخر أن يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لأن الكراب وصف في الأرض فلا حق لشريكه فيه والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحة مضت سنتهما ولا أحدهما أرض مكروبة بها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن ينازعه فيه وفي كربه أم لا منازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشريكه أن ينازعه في كرب أرضه ولا في شجر القطن الذي أدخله عليه إذا الكراب وصف في الأرض فلا يتصور فيه بانفراد ملك لأحد ولكل واحد منهما أرض بورا كانت أو كرابا فافهم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف الفدان وربيع البذرو ومن الآخر ثلاثة أرباع البذر مناصفة والعمل كله عليهما وأحدهم لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج وللعاقلين ثلاثة الأرباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف الفدان شيئا زاد عن العامل الذي لا بقر له لأنه عمل

مطلب أرض سلطانية
بيد رجل نحو ثلاثين سنة
ادعى عليه رجل أن والده كان
يفلح بها

مطلب باع مزارع أراضى
بيت المال أو الوقف لرجل
فأراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكردار

مطلب إذا دفع لآخر ثورا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور

مطلب تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الآخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كرب أرضه
والآخر يريد الخ

مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشركة لصاحب الأرض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من أحدهم
نصف الفدان وربيع البذر
ومن الآخر ثلثة أرباع
البذر مناصفة والعمل

مطلب في رجلين لكل منهما
ثور اشتراك في الزرع عليهما
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والارض
على الآخر
مطلب أخذ أرضا بالحصّة
واسكن منهما ثورا والبذر
عليهما مناصفة وللعاقل ربع
الخارج

مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر للزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثمن في مقابلة عمله على
أن الفدان ان يبق بعد الزراعة
يرده على البائع ثم قبل الزراعة
مات واحد ومريض الخ

مطلب المستاجر لحمل الطعام
المشترك لا يستحق الاجر

مطلب أربعة اشترى كوا في
فلاحة ومن احدهم بذر
وعمل ومن الثاني بذر وعمل
وبقر ومن الثالث بذر وبقر
ومن الرابع بقر فقط
مطلب دفع لا آخر بذر
القطن ليزرع بعملته
وبقره على أن للدافع الثلث

به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق به شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل
منهما ثور اشتراك في الزرع عليهما على ان يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر
والارض على الآخر والخارج ثلثاه للعامل وثلثه للآخر ففعلوا وخرجت الغلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فخرجت الغلة فما الحكم
وليس للعامل على رب الارض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض
إذا استوفى منافعتها كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل ثور اتفقا
على ان يحرث أحدهما عليهما والبذر بينهما مناصفة وللعاقل ربع الخارج يخرج من الوسط
والارض للغير بالحصّة فما الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصّة للارض
لهذا انصفه ولهذا انصفه ولا أجر للعامل ولا حصّة لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه
فاسدة والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثمان مائة ليحرث عليه
ويزرع بينه وبينه مناصفة والبذر بينهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثمن عليه
على ان الفدان ان يخلص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطيعا
من العمل فعليه ثمنه المعين فطفق يكرب عليه فمات واحد من الثورين ومريض الآخر قبل
الزرع فاقى بائع البقر بجمار والعامل بجمار آخر وقرنهما وزرع عليهما البذر بناء على ما اتفقا
وبرئ الثور الباقي من المرض وخرجت الغلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد
الثور الباقي وعمل العامل (أجاب) أما الخارج فبينهما مناصفة ان استباعا للبذر لا حصّة الشرط
لفساد المزارعة على هذا الوجه ويضمن نصف قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا
للفساد بقدر الامكان اذا بيع المذكور فاسد والحال هذه ولا أجر للعامل لما صرّ حوايه في
باب الاجارة الفاسدة انه لو استؤجر لحمل طعام مشترك لأجر له أي لا المسمى ولا أجر المثل عندنا
خلافا للشافعي مع الذين يكون العقد مرد على ما لا يمكن تسليمه لان العقود عليه حمل النصف
شأنها وذلك غير متصور لان الحمل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جر يحمّله
له الا هو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم العقود عليه لان كونه عاملا لنفسه
يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر الى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت
وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في اجرة العامل تنفقها ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين
في الفصل الثلاثين في المزارعة فله الحمد والمنة حدث وافق تفقهى المنقول وعبارته بعد أن ذكر
ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الارض أجر عمله بعمله كذا في المشترك انتهى والله
أعلم (سئل) في أخوين بالغين وابن أخ أحدهما بالغ والآخر قاصر اشترك الجميع في فلاحة
فكان من أحد الاخوين بذر وعمل ومن أحد ابني الاخ بذر وعمل وبقر ومن الآخر بذر وبقر
ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذره ولا شيء
من الخارج للاخ الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب
البذر بقدر مال كل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر بذرا القطن ليزرعها الآخر في أرضه بعملته وبقره ويكون الثلث للآخر
الثلثان هل يقسم الخارج على ما اتفقا أم لا (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه اصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجر المثل لما بقي من
العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أو لا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع

البذر كدفع الدراهم ثم رمن حصص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر مزارعة بلا أرض يجوز فالبذر كراش مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سماعه بمجبي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جزأنا سنة ليزرع له شتويًا وصيفيًا فزرع جميع الشتوي ومات فما الحكم (اجاب) الذي نص عليه علمنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكان لهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطها إلى أن يستحصد الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل أن يستحصد الزرع وان امتنع الوارث لا يجبر ويتفق على الزرع إلى أن يحصد باذن القاضي ويرجع عما أنفق على الوارث في حصته وان شاء أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقلا ويكون كله لرب الأرض والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في زرع الخنطة والشعير مرابعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع يطلب حصته فنعوه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الخنطة والشعير (اجاب) ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منهما ويكون مقرضاهم ومستقرضاهم البذر كما صرح به في البرازية وغيرهما والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم الفدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم (اجاب) المزارعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عمله ولرب الفدان أجرة عمل فدانته صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في العامل إذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والآخر يريد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرط حيث صحت المزارعة الأولى وانظر إلى ما في البرازية والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع يذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطالب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على بقرك وما حصلته أمان على على بقر الغير فيه بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقر لكونه في المشترك أم لا (اجاب) الخارج يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه نماء ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر لعمله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فدانته وثلثا البذر والخارج ثلثاه وثلث لصاحبه بعمله وعمل ثوره فذكر بأرض وثنيها فطابت للزرع ويقول ذو الثلثين لا أمكنك منها الآن تبذر الربع وتأكل الربع ورجع عما اتفقا عليه هل يجاب إلى ذلك أم لا (اجاب) لا يجاب إليه إذ لا يجبر ذو الثلث عليه ويدهما على الأرض واحدة فاما أن يجزأ على ما اتفقا عليه واما أن يقسم الأرض مكروبة ويزرع كل واحد منهما فيما خصه منها على حدة والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في المزارعة يبذر مشترك أربعة والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (اجاب) لا شئ في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم رفع أمره إلى الحاكم الشرعي فإما أمره بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في أخوين متقاضين يعملان بإيديهما عمل الفلاحة

مطلب إذا مات المزارع فلم يرته أن يعملوا مكانه وتبقى المزارعة على شرطها

مطلب اشترى كوا في زرع فغاب أحدهم قبل الزرع مطلب إذا كان من أحدهم بقرو من الآخر العمل ومن آخر بذر وأرض فالمزارعة فاسدة

مطلب مرض العامل فأقام آخر مقامه بنصف ماله في الخارج

مطلب مرض العامل فأمر ولده صاحب البقر أن يعمل وله في نظير ذلك نصف ما يحصل من عمله على بقر الغير

مطلب اتفقا على الزرع في أرض سلطانية وشرط لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان فذكر باها وبعده أراد المشروط له الثلثان أن لا يمكن صاحبه من المزارعة إلا أن يبذر الربع ويأكل الربع

مطلب امتنع أحد المزارعين عن الحصاد

مطلب اخوان يعملان في الفلاحة مناصفة ولا أحدهما ولديعهينهما فأراد والده أن يقسم الخارج اثلاثا

نشأ لأحدهما ولد فكان يعينهما في العمل وأبوه بما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهما والآن افترق الاخوان ويريد أبو الولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل اثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه انصافا فما الحكم في ذلك (اجاب) حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الحاصل بالعمل مناصفة للأب النصف ولأخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرط من جانبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما فاخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر أم على الشرط (اجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدها فدانين وحرثهما عليهما وعلى البذر أخماسا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعة وعلى الخارج بينهما ارباعا ربعه لصاحب الثور والباقي لصاحب الاربعة والآن صاحب الثور لا يرضى بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم (اجاب) ليس لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر الا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا أجر له ويجب عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا أمر الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الشركة في الفلاحة الشتوي والصيفي على أن يدفع هذا أرضه كراهما وبورهما نظير أرض هذا وزراة الشتوي في أرض أحدهما يبذر بهما مناصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل بهما وزراة الفلاحة لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة الا بشرط دفع أرضه ولم يفعل (اجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد اخراج خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرعت على الآخر أجر المثل للنصف من الارض التي زرعت اجارة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال والله تعالى أعلم (سئل) في ثورين أحدهما للعامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك فطلب العامل بدله فقال له هلك على وعليك ولزمني النصف ولزمني النصف فدفع له العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بفتوى المفتي هل يرجع عليه بما دفع أم لا (اجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع اذا عبرة بالظن الدين خطوه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له اثنتان اشترى كوا على أن صاحب الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتروى غلاته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له ذو الاثنين نزرع على ما بقي من بقرتك وبقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقا فقبل ذلك وأدركت الغلة فما الحكم في الزرع وثمره القطن وجرة الزيت (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا اشتراط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر لانه عماؤه فيمتبعه في بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطن العتيق لصاحب الفدان وله أجره مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا أجر للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوصي هل له اذامات ثور من بقر اليتيم أو احتاج الى بذرا وآلات للحرث أن يجدد غيره ويشتري له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك والله

مطلب اتفقا على أن من أحدهما البقر ونصف البذر ومن الآخر العمل ونصف البذر والارض

مطلب اتفقا على أن من أحدهما أربعة رؤس بقر ومن الآخر رأسا والحرث عليهما وان من صاحب الثور خمس البذر ومن الآخر أربعة أخماسه وان الخارج بينهما ارباعا

مطلب اتفقا على زراعة ارضيهما فزرعا أرض أحدهما تكون يبذرهما مناصفة وامتنع أحدهما عن دفع أرضه بل استقل بها

مطلب اذا هلك ثور الشريك فدفع العامل له نصف قيمته بناء على أنه يلزمه ذلك فله الرجوع بما دفع

مطلب اشترك رجلان لاحدهما فدان وللآخر فدانان على أن يبذر صاحب

الفدان السدس والعامل عليه السدس والآخر

الثلثين ومن جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق

مطلب لو وصى اليتيم أن يجدد ما تلف من آلات الحرث

* (كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غراسا ثلثاه للغارس وثلثه للآخر فغرس وانتشت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون ماصفة بينهما أم هي للغارس فقط فما الحكم الشرعي (أجاب) الأشجار على ما شرط وإذا اختلف في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب الميمين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين لو عرف غارسها فهي له والاخ في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة تجز من ألف جزء الوقف والباقي للمساقي واستجار الأقرحة المتخللة بين الأشجار بعد هامة طويلة باجر المثل بحيث لا يرغب أحد إلا كذلك ولو تركت هلك الأشجار بالكافة وتعطلت الأرض وتغيبت المصلحة في ذلك وحكم الحاكم يرى جوازه نظرا لمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا يتطلبع موت المتولي العاقل لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يتطلبع موت المتولي والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تغيبت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كاملين لا آخر على أن يكون له ربع الخارج فعلم العام الأول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجبر على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجبر إذا ضرر قال علماء وأرجهم الله تعالى أن المساقاة لا تخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجر قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرقا ويعمل عليه على نصف الخارج فعلم نصف العمل وتم العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاءه بطلب نصفها وأخذها بواسطة متغلب قهرها فما الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه للآخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد بن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجرة الأرض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معادلة فاسدة والغراس كله للوقف وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البائع بالتمن أن كان قد دفعه أما فسادها فلا نهي لم يضرب لها مدة وأما كون الغراس كله للوقف فلا أن العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا لجهة الوقف باتصاله بأرضه مستهلكا له بالعوق فيها فتجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه اتفق لعمله أجر أو هو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلما ذكرنا أنه صار مستهلكا

مطلب أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر يغرسها الثلثان للغارس والثلث للادفع وإذا اختلفا فالقول الخ

مطلب في المساقاة على أشجار الوقف مدة طويلة واستجار الأقرحة المتخللة بين الأشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الأشجار عامين مساقاة ليس له منعه من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب الشجر مفسد للمساقاة

مطلب أذن ناظر الوقف لا آخر أن يغرس في أرض غراسا على أن يكون له نصف ما يغرسه ولم تضرب مدة الخ

بالعوق في أرض الوقف الى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالثمن على بائعه فاذا علمت ذلك
 ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شئت
 في شيء مما أفتينا به فليرجع الى الثانية والثالثة وشرح الدرر والغرر لمن لا يخسر وومنع الغفار
 وغيرها من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من متولى الوقف
 أرضاً وماء بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على أن يكون النصف منه لجهة
 الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة الاجارة استأجر من متولى
 الوقف الذي له الاجارة والتكلم على الوقف المزبور بشرعاً بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر
 بالغراس حتى نموا ونشأ جديد بعد جديد ومستجد بعد مستجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف
 على سبعين سنة فجاء عمرو وزاد في الاجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصه الوقف من المتولى
 فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر حصه الوقف لغير ذي اليد الغراس القديم وهل يجبر زيد على قبول
 الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفاسد فاسد وجه فساد
 الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في الغراس في عقدها وهي تفسد بطلانها فلو كان بيع
 المنافع فكما يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الاعيان فكذلك يفسد عقد بيع المنافع واذا فسد
 الاجارة الاولى فالغراس كله للوقف لأن التعامل غرسه باذن متولى الوقف في أرض الوقف باجارة
 فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضاً للغراس با اتصاله بأرض الوقف مستهلكاً بالعوق
 فيها كما صرح به غير واحد من علماءنا كصاحب الدرر والغرر وشيخ الاسلام ابن عبد الله صاحب
 تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت ذلك فلا تنوقف في فساد استئجار عمرو الواقع على الشجر
 والأرض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها
 والحال هذه وللغراس قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرحوا به والله أعلم (سئل) في رجل له
 شجر قطن دفعه لآخر ليحرق أرضه ويقوم عليه وله نصيبه ودفع العامل شجر قطن له لآخر كذلك
 فهل ما يخرج من القطن بينهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتساوا نقله وكثرة أم لا
 (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر قطن له
 واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط لي الثلثان
 وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر البينة
 أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له شجر قطن جعل لآخر فيه حصة بسبب بقر منه تضاف الى بقرة هل يستحق
 بالبقر في القطن تلك الحصة أم ليس له الا أجرة مثل بقره دراهم (أجاب) مجرد البقر لا يستحق لها
 في الخارج شيء ففي جامع القصولين وغيره استئجار البقر ببعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب
 البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير ولا شيء له في القطن وانما هو جميعه لما لك الشجر والله
 أعلم (سئل) في حرث عند انسان مضي عامه ومن جله ما كان فيه شجر قطن مسكون عن
 اشتراط حصة للحرث فيه هل له فيه حصة أم لا واذا قلتم لاهل اذا تعدى وحرث عليه الأرض في
 ثاني عامه بغير اذن صاحبه هل ثمرته للحرث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (أجاب) لا شيء
 للحرث في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو له والكه والله
 أعلم (سئل) في رجل عامل رجل على شجر قطن له لا يقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل
 فلما أدرك الثمر جاء يطالب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل أن

مطلب استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وماء
 بأجرة المثل وأذن له المتولى
 بالغراس على أن يكون
 النصف منه لجهة الوقف
 وكلما كملت مدة الاجارة
 استأجرها بأجرة المثل
 وهكذا فجاء عمرو وزاد في
 الاجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
 منهما شجرة قطنه لصاحبه
 ليقيم عليه بالنصف
 مطلب دفع لآخر شجرة قطنه
 معاملة ثم اختلفا في الحصة
 المشروطة

مطلب دفع لآخر شجرة قطن
 وجعل له حصة في مقابلة بقر
 منه تضاف الى بقره

مطلب لاشي للحرث فيما
 يخرج من شجر القطن
 حيث لم يشترط له حصة

مطلب اذا ترك العامل شجر
 العمل قبل أن يصير للثمرة
 قيمة لاشي له

يبدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صح تركه ولا شركة له فيه بل هو جميعه لمالك الشجر قال في البزازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وان قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اهـ ومثله في التارخانية حيث رده على صاحبه قبل أن يصير للقطن ثمرة له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثلث مثلاً هل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح بها من علماءنا فيما بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قوله ما ومقتضاه صحة المساقاة المذكورة لأنهم ما يجيزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تفقه جيد لأن العمل في المزارعة والمساقاة على قولهما وقد صرح في الاصل بان تسليم الشائع ممكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لهما على ان كثير من علماءنا صرح بان الفتوى في اجارة المشاع أيضا على قولهما لا مكان التسليم بالتخية أو بالتهابي كما ذكره الزيلعي وقد صرح حوايان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من يجيزهما لا يجيزهما الا بطريقها ويراعى فيها ما شرأطها والله أعلم (سئل) فيما اذا غرس العامل لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والتين بغير إذن من مالك العنب والتين حتى أضر الزيتون المغروس ما هو في خلاله ضررا نقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال الأشجار المعامل عليها انعقد منه فيؤمر بقلعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين والعنب ينقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة نبتت في أرض غير مملوكة لاحد بلا انبات تعهد بها رجل بمصدم ما حولها من الحشيش والعزق وتنقيتها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وأن أو ان غرسها فادعى شخص ان والده حوطةها وجبر عليها سابقه هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والده ذلك وهي ملك لمن تعهد بها عاذر والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخر أرضا ببعضها شجروا وبعضها قراح على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى أن يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الاغراس والاثمار له نصفه وضرر بذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمره الشجر الكاشن بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخر أرضا يغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعين امددة من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الارض وعليه للغراس أجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به فاضيحان وغيره والله أعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك هل يجوز مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب منح الغفار في باب انقلا عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية حيزت ابيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على ان يغرسها أحدهما بيقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشترك بينهما بسبب ان خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث من ارضه ما عنه هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع من صيفي وشتوي للزارع والغراس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا أب (أجاب) الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا تورث الارض

مطلب في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة كثلث كرم

مطلب غرس أشجار زيتون بين الأشجار التي يعمل عليها فاضربها
مطلب نبتت شجرة في أرض غير مملوكة فتعهد لها رجل مدة طويلة فادعى عليه رجل أن والده حوطةها
مطلب دفع لأخر أرضا ببعضها أشجار وأمره أن يغرس البعض الآخر وله ربع ثمره المغروس ونصف ما يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشركاء غير جائزة

مطلب اتفق رجلان على أن يغرس أحدهما أرضا لبيت المال ويعمل عليها وله النصف وللآخر النصف بسبب ان خاله كان يزرعها

مطلب اذا دفع المتولى
أرض الوقف أو شجر الوقف
لمن يغرس أو يعمل ليس
لمن ولي بعده النقض

مطلب اذا اتفقا على زراعة
أرض وفيها لأحد هما شجر
قطن عتيق لا يدخل في
الشركة

المدكورة ولا شيء إلا سحر فيما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متول على وقف
دفع أرض الوقف مدة معلومة ببعضها شجرو وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا
بأكثرهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع غرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولى
المنصوب نقض ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين
اتفقا على أن يشدا بقرا ويتخذا أكره فيزرعا صيفيا وشتويا شركة ولا أحدهما قطن عتيق كان
زرعه العام السابق يذره وبقره وأكره خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة
أم لا يكون له فيه حصة (أجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وإن
عملت بقره وأكره فيه كما هو ظاهر والله أعلم

(كتاب الذبائح)

مطلب في الصيد الذي يحل
عند ترك التسمية عمدا

(سئل) عما ألفه الشيخ محمد الغزي صاحب التنوير في شرحه لمنظومة تحفة الاقران

أفدنا أيها الخبر المفدى * جوابا كالهلال اذا تبدى
اذا ما المرء يجرح صيد بر * ولم يذكر له الخلق عمدا
يحل على الصحيح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاوندا
(أجاب)

ألاخذ أيها الفضال نظما * لطيفا بالجواب قد استبدى
رمى إلى جراد أو سمك * فصدت الطير أو ظبيا تبدى
فأقد صدته حل وإن لم * تسم الله ذا الافضال عمدا

وقد نظمه من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاق أهالي عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيد دهره
في تارك تسمية * عند تعاطي نحره
عمدا غدا يتركها * قد صرحوا بحله

فاجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدة في دهره
هالك جوابا مستقي * تبدو كنوز سره
شخص رمي جراحة * أو صيد ما في بحره
ولم يسم فهو في الا أظهر حل فادره

والمسئلة في الخاتمة وعبارتها رجل رمى إلى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصد به
الاصطياد وسمى فأصاب صيدا أما كول اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولورمى إلى
جراد أو سمك فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل انتهى والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الاضحية) *

(سئل) هل الافضل في الاضحية الذكرا أم الانثى وما سن الثاني (أجاب) صرح في منح الغفار ناقلا عن شرح النظم الوهباني معزيا الى الظهيرية قال والانثى من الابل والبقر افضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجواً أي مرضوض الاثنين من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضيخان نحوه ومفهومه اذا لم يكن موجواً لا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيماً قال ورأيت في منية القنية للتوقاني والفعل اذا كان أكثر لهما أفضل من الخصي والافهوك الانثى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة ثم قال والكبش أولى من النجعة الا أن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزالي وأجاب عن سن الثاني بقوله ان الثاني من الانعام ذو سنة * والخمس للابل والعامان للبقر والله أعلم

مطلب في بيان الافضل في الاضحية

* (كتاب الكراهة والاستحسان) *

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير غير الملامس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح أن الكحل جرم يعني الذي عس الجسد والذي لا عس قال في الحاوي الزاهد قال يعني استاذ بهديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا عس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالخاصل أنه مخالف لما في المتون الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفته لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة سمو أنفسهم صوفية واشتغلوا بامور لم ترد به الشريعة المحمدية لظواهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلا ينفقون على نفقاتهم ولا يشتغلوا بامور لم ترد به الشريعة المحمدية ولا الملة الاحمدية وهم جهال حتى يوافقوا الوضوء ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفه عن طريقة الاولياء والسادات وبما لهم وعليهم من المريدين بل هم بأنفسهم من الضالين المضلين الجاهلين بآركان الدين ويدعون أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مغموطين في الجهل الذي علماء الاسلام فيهل بمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم يمنعون فقد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال افتروا على الله كذبا وسئل ان كانوا زائعين عن الطريق المستقيم هل ينقون من البلاد لقطع قذرتهم عن العالم فقال امأطة الاذى أبلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب أركى وأولى نص على ذلك في التارخاية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم التكبر وروموهم بما تحف عنده صخور الجبال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهريات بصوت حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يحل بحكم من أحكام القراءة لكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نغم من الانغام المقررة في الموسيقى من غير لحن ونطرب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا تحسّن الصوت بالقراءة المطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن وفي التبيان في آداب جملة القرآن أجمع العلماء

مطلب ما ينسب لابي حنيفة من جواز لبس الحرير غير الملامس للجسد لم يصح عنه

مطلب في جماعة سمو أنفسهم صوفية واشتغلوا بامور لم ترد به الشريعة المحمدية

مطلب في امام يقرأ في الجهريات بصوت حسن على القواعد المقررة لكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نغم من الانغام المقررة في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الامصار
 أئمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأفعالهم مشهورة نهاية الشهرة
 فحين مستغنون عن نقل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث زينوا القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الأشعري
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أوتيت من ما من من أمير داود راوه
 البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لو رأيته وأبنا سمع لقراءتك
 البارحة رواه مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب وحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله شيء ما أذن لنبي حسن الصوت
 يتغنى بالقرآن يجهر به رواه البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة الى الرضا والقبول
 وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله أشد اذنا
 الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته رواه ابن ماجه وحديث أبي امامة
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منا رواه أبو داود
 باسناد جيد قال جهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رجعهم الله تعالى
 يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان أفرط حتى زاد
 حرفا أو غناه فهو حرام انتهى فان قلت ما تصنع فيما نص عليه في البرازية وغبرها من كتاب
 الاستحسان قراءة القرآن بالاخوان معصية والتالى والسماع آتقان قلت محله ما اذا أخرج لفظ
 القرآن عن صيغته بادخال حركات فيه أو اخراج حركات منه أو قصر مدود أو مدمدة صورا أو غطي
 بخفي به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهجه
 القويم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عرييا غير ذي عوج وان لم يخرججه اللحن عن لفظه
 وقراءته على ترتيله كان مباحا لانه زاد بالحانه في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علمائنا
 التغني في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما في الاذان بالطريق الذي هو اخراج الكلام عن
 موضوعه الاصل وصيغته وأما تحسين الصوت فلا أظن أن قائل ما ينعه لعدم وجهه بل كان
 جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة بالاصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا
 متفق على استحبابه وهو عادة الاخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل
 اظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلا يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه
 ورسله أني تبت ورجعت عن خدمة الحكام وتعاطى أمورهم وأيضاعهد عند دخوله الحجر
 النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلا أشهدك على ياسيد المرسلين أني تبت ورجعت عن أمر
 الحكومة وكذلك عند الصاحبين المكرمين قائلا أشهدك على أني تائب عن ذلك كله وقد كر ذلك
 في مجالس عديدة وأيضاد كفي مجالس عديدة اني عدت الى أمر الحكومة أكن بريما من شفاعته
 محمد ولا أكون من أمتهم وان فعلت ذلك فخلا الى حرام على ونقض وعاد الى ذلك مرة بعد مرة
 فماذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في
 المعصية مرتطم * وواقع في غضب الجبار المنقسم * وقد بان منه زوجته * وخات منها عصيته
 * ويكفي في الانبأ بانه * والاعلام بعظيم جرمه * قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا
 تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا
 كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون ايمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هي أربى

مطلب رجل تاب عند البيت
 واشهده وأشهد الله وملائكته
 عن خدمة الحكام وكرر
 ذلك عند الحجر النبوية
 وعند الصاحبين وقال ان
 فعلت كذا فخلا الى حرام

مطلب في الرقص في السماع
وفي سماع الغناء

مطلب فيما تفعله الصوفية
من فعل وقول وقد أطل
فيه المؤلف وفيه حكم سماع
الغناء

أبدان الرجال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أنا لله راجعون (سئل) من دمشق
عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليه بما يقتضي الترخيص أم لا (أجاب)
صرح في التارخانية نقلاً عن نصاب الاحتساب بما لفظه هل يجوز الرقص في السماع الجواب
لا يجوز وذكر في الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حرّكه حركات المرتعش
وذكر في العيون أنه لا يليق بعصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه يشابه اللهو وأنه يبين حال
المتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال إن كان السماع سماع القرآن أو الموعظة فيجوز
ويستحب وإن كان سماع غناء فهو حرام لأن التغنى واستماع الغناء حرام أجمع عليه العلماء
وبالغوا فيه ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلن تخل عن الهوى وتخل بالتقوى واحتاج إلى
ذلك احتياج المريض إلى الدواء وله شرائط أحدها أن لا يكون فيه سم أمرد الثاني أن لا يكون
جميعهم إلا من جنسهم ليس فيهم قايق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القوال
الإخلاص لا أخذ الأجر والطعام والرابع أن لا يجتمعوا إلا لجل طعام أو فتوح والخامس
لا يقومون إلا مغلوبين والسادس لا يظهرون وجد الاصادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد
أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لأن جنيد أرحمه
الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيه ما قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير
عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس
قد بدلك الله تعالى ما هو خير منه فقال أتخشى أن أموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من
المشركين مبارزاً سوى ما شاركني فيه المسلمون * قوله وهو يتغنى بظاهرة حجة لمن يقول لا بأس
للإنسان أن يتغنى إذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يذكره إذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن
الناس من يقول لا بأس به في الأعراس والوليمة ألا يرى أنه لا بأس بضرب الدفوف في الأعراس
والوليمة وإن كان في ذلك نوع لهو وانما لم يكن به بأس لأن فيه اظهار النكاح وإعلانه وبه أمر
صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التغنى وفيها
عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به في الأعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
جالساً في بيته يوم العيد وفي الدهليز جاريان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه
وقال لهم ما تغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم
عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلاً آخر في التغنى حاصله أنه يفتقر الحكم بين التغنى لازالة الوحشة
فيحل أو للهو والمجرد فلا ومنهم من قال إن كان يتغنى بالشعر لتعلم الفصاحة ونظم القوافي فيحل
أو للناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في الآلة عياناً فيحل ولا يحرم ومنهم من فصل
قائلان كان داعية للخير يحل وإن للشري يحرم وشبهوه بسوق الدابة إن احتج إليه حل
والأحرم وأنشد

أو ما ترى الأبل التي * هي ويك أغلظ منك طبعاً

تصغي إلى صوت الحداء * وتقطع البيداء قطعاً

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم
وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرمه من
لا يعترض عليه لصدق قوله وأباحه من لم ينكر عليه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئاً من نور
المعرفة فليستقدم والافر جوعه إلى ما نهاه عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من

دمشق من الشيخ ابراهيم الصمادي فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكر والجهري في
 المساجل من جماعة ورثوا ذلك عن آباؤهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن
 ذوى المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاويعية وغيرهم ممن سلت لهم فقهاء الملة
 المحمدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاعي شي الله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم
 في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكريات طوبى لهم الحلال
 وينشرهم المقتال ولا يخلو ذلك من حضور الناس عوام يحصل منهم اللحن عند الهيام وقصدهم
 ذكر الله المهيمن العلامة يدخلون حلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثم من يعترض على
 ذلك ويقول لفظ شي الله كفر فائله هالك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص بعده من
 غاية التقص قائلان جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد
 ومالك وينكر كرامات الأولياء بعد الممات ويشنع على فاعله غاية التشنيع بالكلمات
 المؤلمة فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب
 بالنتيل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الاجر والثواب من رب الارباب (أجاب)
 الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سواك أنطقنا بما فيه رضاك اعلم أولاً أن من القواعد
 المشهورة التي هي في كتب الأئمة مقرر مذكوره أن الامور بمقاصدها والشئ الواحد
 يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما
 الاعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء رحمهم الله تعالى فاذا تقرر
 لذلك وعانت ما هنالك فاعلم تلوه أن ولي الله الشيخ الامام العلامة البحر الفهامة جلال
 الدين المحلى ذكر في شرح جمع الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ أبي القاسم الجنيد سيد
 الصوفية علما وعملا وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البسوع دائر على التسليم والتفويض
 والتبري من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدد وعلى خلقه الاعلى المقتفين آثار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكم على الناس فوقف على ملك
 وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي بيزان وفي فتوى
 وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليفة
 السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الجنيد فانه تستر بالفقه وكان يفتي على
 مذهب أبي ثور شيخه وبسط لهم النطق فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن الثوري للسياف
 فقال لم تقدمت فقال أوثر أصحائي بحياة ساعة فبنت وأنها الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي
 فسأل الثوري عن مسائل فقهية فأجابها عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عبادا اذا قاموا قاموا
 بالله واذا انقضوا انقضوا بالله الى آخر كلامه فبكى القاضى وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء
 زنادقة فعلى وجه الارض مسلم نخلي سيبلهم رحمه الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية
 الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سنى الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقتدر
 ه وفي شرح الجامع الصغير للمناوى في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قومًا حشره الله
 تعالى في زمرة من قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران * وفيه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع
 تفریطه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لمحبة اياهم ومحبة لهم
 لا تكون الا لتبته روحه لما انتهت له ارواحهم لان محبة الله تعالى محبة أمره وما يقرب اليه

ومن تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن المتشبه تعوق بظلمة النفس والصوفي خلص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها الا كل نفس جاهلة غبية فترجع لما هو المسؤول عنه فاما خلق الذكر والجهر به وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضى طلب الجهر بنحو وان ذكر في ملاذ ذكرته في ملاخير منه رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد بنحوه باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا حلق الذكر وطواف الملائكة بهم او ما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كما جمع بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار بهم ولا يعارض ذلك خبير الذكر الخفي لانه حيث خيف الرباء أو تأذى المصلين أو النيام والجهر ذكر بعض أهل العلم أنه أفضل حيث خلا مما ذكر لانه أكثر عملا ولتعدي فائدة الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط وقوله تعالى واذكرك ربك في نفسك أجيب عنه بانهم مكية كآية الاسراء ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بهم انزات لئلا يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن انزله فامر به سد للذريعة كما نهى عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قراءة القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن انم عن السادة الصوفية الامر في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس والخواطر الردية فأمور بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البزار من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تصلي بصلاته وتسمع لقراءته فان مؤمنا الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون ويطردون جهره عن داره والدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمور به او الاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرر واجب فان قلت صرح في الخاتمة بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر انك لاتدع وأصم ولا غابا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه أبعد من الرباء وأقرب الى الخضوع محمول على الجهر الفاحش المضرو في البرازية ناقلا عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترازاً عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني اخراجه جماعة من المسجد سمعهم بالون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر ايتخاف قولكم قال قلت لابي اخرج من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لاعتقادهم العبادة فيه ولتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائز يجوز أن يكون غير جائز لغرض بلحقه فكذا غير الجائز يجوز لغرض كما تكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأفضل تعليم الجواز ثم قال وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالتكبير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون أصم ولا غابا الخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجرب لاء والحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فخافوا من الخصاص في المسئلة للعلماء كلام يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما انشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الاعجاز لعبد القاهر

السني الاشعري ما فيه الكفاية ولولم يكن الاحديث كعب وقصيدة المعروفة واسارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتحلقون حلقة دون حلقة فيلتفت الى هؤلاء والى هؤلاء والاخبار فيما يشهد لهذا كثيرة والاثار به مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام خسنه حسن وقبيحه قبيح فما جاز على النثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء واذا أضيف اليه شيء الله فهو طاب شيء اكرام الله فما الموجب لحرمة ولا يجوز الاغترار بما في قيد الشرائد ونظم الفوائد * ومن قال شيء لله بعض يكفر بالخ اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا بجد ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو بر رواية ضعيفة ومعاذ الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكثير ووجه التكفير بأنه طاب شيء الله وهو جل وعلا غنى عن كل شيء والسكوت محتاج اليه وهذا لا يحتج في خاطر أحد فان ذكره تعالى للتعظيم كافي قوله تعالى فان الله خسه ومثله كثير وأما الرقص ففيه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم ينعه حيث وجد لذة الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلقي وفي لفظ جعفر أشبه الناس بن خلقه وخلقه فجعل أي مشى على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة المواجيد في مجالس الذكر والسماع وفي التتارخانية ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حر كانه كركات المرتعش وبهذا أفتى البلقيني وبرهان الدين الانباسي وبمثلها أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلصت الشبهة وكانوا صادقين في الوجد مغلوبين في القيام والحركة عند شدة الهيام * والشبهة قد يتصف تارة بالحلال وتارة بالحرام * باختلاف المقصد والمرام * وتقرر جميع ما قالوه بطول الكلام * وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب ما قاله اللقاني في هداية المريدين كان يكذب بكرامات الاولياء فلا بحث معه لانه مكذب بما أثبتته السنة اه * ومسئلة كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد * ثم رأيت بعد مدة من اقتائي هذا سؤالا رفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي الدمشقي الدار شيخ الاسلام * وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام * فاحيت ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيد الله تعالى بهم الدين وقمع بهم الجهلة والمفسدين ونفع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم أنه حنفي فحضر مجلس حاكم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما ويرقصون ويغنون وقال هذا محرم أفتيت بتحريمه وطلب من الحاكم المشار اليه منعهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكور ببيانهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموحى اليه فتوى أحد من السادة الشافعية فأحضر الى مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بما جاز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات الخنثين فان ذلك حرام وان الانشاد المشتمل على تنزيه الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعا فكل ذلك جائز فأجاب الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كبرت بهذه الفتوى وطلقت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو مخطئ وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا

الرجل المقتضى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون: فقلته هذه وانكاره قاذف كثير من
أئمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعنا على السلف الصالح ومكفر الكل من قال بجواز
ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاية الامر رجحان الله تعالى
وعلماء المسلمين وصلحاتهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابله على ما تنفوه به من تكفيره الرجل
العالم المذكور وتطليقه زوجته وينابون على ذلك الثواب الجزيل وما للحاكم السابق في ذلك
* فاجاب (الحمد لله) توفيقا للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور * وانجازا للمغرور * من
تحريم المباح * وتكفير أهل العلم والصلاح * أمر شنيع * وقول فطيع * لا يصدر مثله من عاقل *
ولا يتفوه به لبيب فاضل * لخروجه في ذلك عن القواعد العلمية * وعدم رجوعه الى الضوابط
الفقهية * اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه * لاحتمال أن يكون ذلك الفعل
جائزا لديه * فيصير الانكار حينئذ منكر * والقائم به من دري * فلا يسوغ الانكار في الفروع
المختلف فيها الامع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصلين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون المنكر على بصيرة * والمنكر عليه في
وجوب الاستئصال على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني
وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم على النكير * الا عالم تحرير * متسع الرواية
والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع * لاسيما في مسألة السماع * فانها دقيقة المغزى
بعبد المرحى واسعة المجال * شاسعة المنال * قد اضطربت فيها أقوال السلف * واختلفت في
تقريرها * أئمة الخلف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي للان لم تحرر * وان كثرت البحوث
فيها وتكررت * وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح * ومال الى التوقف دون تقوية ولا تضعيف *
فكيف يقطع بالتحريم * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم * وكيف يكفر من قال بالجواز
والاباحة * في مسئلة أجال كل عالم فيها قد اجمعه * ووقف بعد التامل دون الباحة * قال الكافر من كفر
بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك * فان من كفر مسلما فقد كفر * كما ورد في الاثر *
ومن حرم الحلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والنتكال * اذ ليس في القدر
المذكور من السماع * ما يحرم نص ولا اجماع * وانما الخلاف في غير ما عين * والتزاع في سوى
ما بين * وقد قال بجواز السماع من العباد والتابعين * خلق كثير * وجم غفير * قال أقصى القضاة
الماوردي رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغناء فاباحة قوم وحظروا آخرون وكرهه مالك
والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشنيف الاسماع في
أحكام السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض أصحابه القول بالمنع
من فهم كلامه في قوله ولا يحضر الوليمة وفيها هو اه ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية
من الحنفية اباحة الغناء اذا كان يتغنى ليستفيد به نظم القوافي وبصير فصيح اللسان قال وقال
بعضهم اذا كان يتغنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي
واستدل عليه بما أنس بن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيائهم قال ومن يقول بالكره
مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجرم صاحب البدائع من الحنفية بما ذكر
شمس الأئمة وعلمه بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة من الحنفية وذهب
طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فاجازوا القليل ومنعوا من
الكثير كما نقله الرافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فجزموا بتحريمه من

النساء الاجانب وأجر والخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم
 فمعزل عن هذا الخلاف بل ومرفق عن درجة الاباحة الى رتبة المستحب كما صرح به غير واحد
 من المحققين سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في
 مجالس الذكر فاجاب بما صورته - سماع ما يحرك الاحوال الدينية المذكرة للاخرة مندوب اليه وقال
 في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمنه فسماعه
 لا بأس به ومن يدعوه هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لأجد في نفسي شيئا من الاقسام
 فالسماع ذكره في حقه وليس يحرم اهـ فن جزم بالتحريم والتكفير فقد أخطأ فيما قال ووقع
 في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية
 الى أقوم الطريق بمنه وكرمه آمين اهـ والله أعلم (سئل) في جماعة رحلوا عن بلدهم عما عليهم
 من الكلف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم
 رجل ولده السلطان قساما على بلدهم الاصل ليأخذ ما يتحصل من قسم أرضه نظير عطائه في
 الديوان يسمى اسباها يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الآن يدفعوا له دراهم يسميها كسر
 الفدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تأخروا بالوطن الثاني ورزقوا به أولاد وأوتسعوا به بحيث
 ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واحدا بل منهم الحلاج والمكاري والتاجر وغيره أولا
 يجبرون لكون تكليفهم باحد هذين الامرين ظلمناهي الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال
 (اجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
 امير نفسه فله الإقامة في أي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام
 العلامة الهمام تقي الدين الحصني الشافعي جعل في هذه المسئلة رساله وحط على من يفعلها من
 أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفساد في الارض وزمرة الموبقات
 يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظلمنا وأنت تعلم ما وعد انظام والمصيبة أعظم ان كنت
 أنت بعالم والله أعلم (سئل) أيضا في قوم رحلوا عن بلدهم في أوقات مختلفة الى بلد لا الموقوفة
 وسكنوا بها الكثرة الفتن وحظوظ الانفس والجور والاختلاف فبعضهم من لم يعرف بفلاحة أصلا
 ومنهم من عرف بفلاحة فقام بهم اغيروه لما رحل من البلد من رحل فاقبلهم من مدة خمس سنين
 واوسطهم من رحل من عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالهم من أربعين سنة وخمسين
 سنة وستين سنة وجاءهم أولاد وأولاد حتى أن أحدا أولادهم وأولاد أولادهم لم يولد أبائهم
 أصلا والبلد له مقتطعون فربما ذكر أهل البلد النازلين بها او غيرهم لقطع البلدان هؤلاء الذين
 رحلوا من بلدك وسكنوا بالبلد فلا حول وأهل بلدك ولوردتهم اليه كان عامرا او كان غله
 وافرا فهل يجوز في مله من الملل لاحد أن يجبرهم على الرحيل من ابلد الى البلد المذ كونه لا و اذا
 أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
 (اجاب) لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنًا وأنفوه ويشق عليهم الخروج الى
 وطن هجروه وأنفوه لان المؤمن امير نفسه يسكن أي البلاد أحب وأرادو يعيش بأي بلدة
 رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في مله من الملل ولا يحل في مله من الملل ان يجبرهم
 واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا
 يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف وخروجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والخن مع الداء
 للإقامة من حب الوطن والباعث للملازمة المعتاد من السكن وما يخرج الانسان من بلدة التي

مطلب لو رحل أهل بلدة من
 بلدتهم واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على العود اليها

مطلب اذا رحل أهل
 بلدة من بلدتهم الى غيرها
 لا يجبرون على العود عليها

هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ذل بسببه كي ينجم من العذاب الاليم اذ محبة الوطن مستولية على الطباع مستدعية لفرط الاتباع ومما قيل في ذلك النفس دائماً الى بلدها توافقه والى مسقط رأسها مشتاقه فلو وجدوا بها خيراً العادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شتموا بهاراً نحتة عدل لبادروا الى الرجوع وهرعوا من غير اجبارهم هذا وقد رفع محمد بن عبد المؤمن ابن جرير بن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحنفي الشافعي الاشعري رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القيامة على فاعلى ذلك ابتداءه بالحمد لله مستحق الحمد ان الله وانما اليه راجعون محاحل بالاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرؤا بجهلهم برهم عز وجل على اهدار الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيما دعته اليه أنفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سواء كان الرجل منهم فلا حياً أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهوديا كان أو نصرانياً فضلاً عن شخص يوحداً لله وسواء تقدم عهد به بالرحلة أم لا وهذا من أقبح خصال اهل الظلم وأبشع أفعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرماً وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره ولقاضي القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوفاي نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو يخشى وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

* (كتاب احياء الموات) *

(سئل) في رجل أحيأ أرضاً مواتاً وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحمي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها ممن لم يحيها (أجاب) الذي أحيها أولاً أحق بها على الأصح لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك نص عليه الزيلعي وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علامة على سبق يده اليها فاعقبه آخر بالحرق فيها فن الاول (أجاب) الاول أولى كما هو صريح كلامهم في احياء الموات والله تعالى أعلم

* (فصل في مسائل الشرب) *

(سئل) في الصهاريج الموضوعة لآحراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار كالقدس وغيرها هل يكون ذلك الماء المحرز بها ملكاً خاصاً لاصحاب الصهاريج فيجبوزلهم بيعها والتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة لذي الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء منها ويضمن المستقي منها بغير اباحة مال كها ولا يكون مأواها كماء الآبار المعينة التي يستخلف مأواها وهل اذا كان بيد شخص صهرج ماء خارج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها ولا تصرف لغيره من الجيران فيه واذا باعه لشخص بنفذ بيعه أم لا

مطلب اذا أحيأ أرضاً مواتاً
ثم رحل عنها لا يسقط حقه
منها
مطلب وضع علامة في أرض
سلطانية مباحة للزراع
فاعقبه آخر بالحرق

مطلب الماء النازل من
السماء في الصهاريج
الموضوعة لآحرازه مملوك
بخلاف ماء الآبار المعينة

واذا ادعى بعض الجيران فيه حصّة مشاعة يقضى له بمجرد دعواه أم لا بدله من بينة على ذلك
 (أجاب) لا شبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لا ربا بها لأنها موضعت لأحرار الماء وليست
 كالأبار المعينة والحياض التي لم توضع للأحرار ولما في ذلك رسالة قلت فيها بعد إيراد كلامهم
 بحج في الصهاريج الموضوعة في الدور التي في الأمصار والقرى لأحرار الماء النازل من السماء
 أن نقول بأن الماء يملك بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أفقيت بذلك
 مرارا ولا ينفيه ما في الولوالجية وكثير من الكذب لو نزح ماء بئر رجل بغير إذنه حتى يست لا شيء
 عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ما رجع في الحب يقال له أملاؤه بالماء لأن صاحب
 الحب مالك للماء وهو من ذوات الأمثال فيضن مثله انتهى لأن ذلك في البئر المعين وأما
 الصهاريج التي توضع لأحرار الماء في الدور فلا شبهة في أن ماءها مملوك لأصحابها بمنزلة الحب
 والأواني ومحاصر حوايه في باب الشرب نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح
 واجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء رتنازعا فيه ينظر أن كان صاحب الطشت وضعه
 لذلك فهو له وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع انتهى فعلم أن الفرق في ذلك قصد الأحرار وعدمه ولا شأن
 أن الصهاريج في الدور إنما توضع لأحرار الماء فملك ماؤها كالصيد إذا دخل الدار فاعتلق عليه
 الباب ليأخذه ملكه وأما إذا لم توضع لذلك لا يملك كالصيد إذا تمكّن في أرض إنسان لا يملكه
 صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حذق حول أرضه وهياها للأنبات حتى نبت القصب صار
 ملكا له وقد بحث الكمال في البئر يعني المعينة لأنها المنصرفّة عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك
 حافرها وطاويها ماءها بحفر وطيه لتخصّل الماء فكيف يتوقف في ملك الماء بأحراره في
 الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الجار الذي لا بدله على الصهاريج لاشك أنه لا يقضى له
 بمجرد دعواه باجتماع العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في قناة قديمة بدار إنسان يسيل بها ماء
 جاره من قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد من الأقران هل له منعه أم لا (أجاب) ليس
 له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك ويحقّ القديم على قدمه كما كان فيما مضى
 من الزمان كما في مسئلتى النهر واليزاب والله أعلم بالصواب (سئل) في أهل دار يصبون ماء غسيلهم
 في الزقاق فيضرب بالجيران هل لهم منعه أم لا (أجاب) لهم منعه لأنهم متعبدون في ذلك
 والله أعلم (سئل) في دار بها يجري ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة أن
 يجروا منها ماء اغتسلوا به وغسلوا به ونبأهم وأوساخهم أم لا (أجاب) ليس لأهل المحلة
 ذلك إذا صل استعمال ملك الغير محظور وإنما جاز إخراج ماء المطر المعتاد قديما بناء على أنه يحق
 فمساواة لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى الإصلاح
 بما الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البرازية وغيرها إصلاح أوله عليهم أجماعا فإذا بلغوا
 في الإصلاح دار رجل منهم قيل أنه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال أبو حنيفة إذا جاوزوا
 دار أحدهم رفع عنه مؤنة الإصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوز داره رفع عنه ذلك إلى
 أن ينتهوا وعندهما يكرن إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره وقيل يرفع أجماعا لأن صاحب
 الدار لا حاجة له إلى ما وراء داره بوجه ما لأنه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أما
 إذا أبوا كهم لا يجبرون في ظاهر الرواية وإذا استنع البعض لا يجبر وقيل يجبرون ذكر الخصاص في
 النفقات أن القاضي يأمر الذين طابوا ذلك فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنتهى دار بقرب بابها ظهر صريح

مطلب ليس لمن يداره قناة
 قديمة يسيل بها ماء جاره أن
 يمنع من ذلك

مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسيله بالزقاق أن أضرب
 بجاره

مطلب لصاحب الدار التي
 بها يجري الماء المحلة النازل
 من السماء أن يمنعهم من أن
 يجروا ماء اغتسلوا به

مطلب في حكم إصلاح
 الطريق الخاص إذا احتج
 إليه

مطلب في صهره في يد
رجل ادعت امرأته أن لها
فيه حق الاستقاء بواسطة
أن ماء أسطحها يسيل اليه
وان له فاقديا في بيتها وأخبر
بذلك رجلان فحكم الحاكم
لها مجرد ذلك

مطلب استاجردار وفيها
صهره مع الماء الاشتية
وفيه ماء قبل الاجارة ليس
لله استاجر فيه الا ما أباحه
المؤجر

مطلب نهر لقريه وقف
معها على جهة ليس لاهل
قرية موقوفة على جهة
أخرى أن يسقوا منه شجرهم

مطلب في قناة ماء تابعة
لقريه جارية في وقف على
قرية أخرى فاذا جعل أهلها
مالا لجهة الوقف في مقابلة
شرب أرضهم وأشجارهم
اختلفوا فيه

في يدر بها ادعت امرأة أن لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة أن أسطح دارها يسيل منها ماء اليه
وان له فاقديا في بيت من بيوت دارها أخبر رجلان نائب الحكم بقدمه وسيل أسطحته
وأستحقته بالله فأمرها القاضي بفتح باب الذي بينتها والاخذ من مائه بمجرّد اخبار الرجلين بعد
دعواها المذكورة هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعا لانه خال عن
شروطه الشرعية اذا اخبار الرجلين ليس بشهادة للمرأة أو كون ماء أسطحته يسيل اليه لا يوجب
ملك الماء لانهم لم يوضع لذلك والمرأة خارجة لاذات يدبغهم للبرء مسدود في بيت له آمن دارها
والمدعى عليه ذو يد باختصاصه بالبقعة التي بها فم البئر الذي ينزع منه حالا حيث تأخرت عنه
أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما ملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور
والأواني والكزان بل بحث الكمال بن الهمداني في البئر المعينة لانها المنصرفه عند الاطلاق
أنه ينبغي أن يملك حافر الماء بحفره وطيه لتحصيل الماء فاذا علم ذلك علم أن فم البئر الذي ينزع منه
الماء ولا استطاراق لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو يابها يثبت به وضع اليد لصاحب
الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجرّد الاخبار كما كتب في السؤال
وهو مما لا يفتي على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر
دارا لا سكن في بيوتها وفي الدار صهره مع مد لجمع ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء
ملك للمؤجر وليس للمستاجر فيه الا ما أباحه المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور
المعدة لجمع ماء الاشتية الموضوعة لاجراز الماء تلك مأواها بذلك وهي بمنزلة الحجاب التي هي
الخوابي كما يفيد التعليل في مسئلة الانهار المملوكة والابار والحياض بقولهم لانهم لم يوضع
للاجراز والمباح لا يملك الا بالاحراز وأنت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور وانما وضعت
للاجراز ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذ محاملها معلومة عند الفقه الماهر فلا يجوز
للمستاجر منه الا ما أباحه المؤجر والله أعلم (سئل) في نهر لقريه وقف مع جهة برية على قرية
أخرى وقف لجهة أخرى أهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للمستكم على النهر منعهم أم لا
(أجاب) له منعهم كما صرح به قاضيخان وغيره قال قاضيخان نهر لقوم يمر في أرض رجل كان
اصحاب الارض ان يسقي أرضه منه ان كان لا يضرب اصحاب النهر ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا
نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقي بستانه أو أرضه الا باذنهم فان أذن القوم الواحد أو كان
فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقي زرع أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع
الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة ولذا اقيده بعدم الضرورة لانتفائه والنقل مستقبض في المسئلة
والله أعلم (سئل) في قناة ماء تابعة لقريه جارية في وقف على جهة برية مأواها على أرض لقريه
أخرى جعل شيء من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور
كل سنة هل يجوز ويلزمهم ذلك المال أم لا (أجاب) هذه المسئلة مبنيّة على جواز بيع
الشرب منفردا وقد اختلف فيه قيسل يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة
بيعه في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال البردوي يضمن الشرب بالغصب قال
بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر الرواية ليس
مذهبا لاصحابنا لكن قالوا في الوقف يفتى بالضمنان في غصب منافع الوقف وبكل ما هو انفع له
فيما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القدسي ومقتضاه لزوم المال فلو حكم به حاكم مع
توفر شرائط الحكم نفذ والله أعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد قديم

يسمى ذلك النهر بردي يشرب منه أراض عدة وقرى تحوى خلقة كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك القرى على عليا من جهة منبع الماء وسفلى تحتها ومستحق فيهما جهات أو قاف وبيت المال وغيرهما ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير لترفع إلى نهرها الخاص بها وليس لغالب تلك الأنهر مقدار متعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرها كفايتها أو أكثر منها ثم وثم إلى أن تستوفي العليا والسفلى ويفضل منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العليا أن لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش بحيث لا يترك شيئا من الماء لأهل السفلى إلا ما شذ فهل تمتع أهل القرى العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمر بـ ~~بـ~~ بـ بالخشب والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم أو يكون لهم على قدر أراضهم ما الحكم الشرعى (أجاب) نعم ينعون فقد صرح علماؤنا رحمه الله تعالى بأنه ليس للأعلى أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب بحصته لأن في السكر أحداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون إذن الشركاء فان تراضوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته أو اصطالحوا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لأن المنع حقهم وقد زال بتراضهم ولكن إن أمكنه أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لئلا ينكس النهر به وفيه اضرار بالشركاء إلا أن يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري إلى أرض واحد منهم إلا بالسكر فانه يبدأ أهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر أمراء على أهل الأعلى حتى يروا ونقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم

مطلب ليس للأعلى من شركاء النهر أن يسكر النهر بغير إذنهم

(كتاب الصيد)*

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يباح التلهي به أم لا (أجاب) قال في شرح تنوير الأبصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولأنه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لحل اتخاذ الصيد حرفة لأنه نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان للتلهي أو يأخذ حرفة ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمه الله تعالى أن جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح إلا للتلهي أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد إيراده عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فاتخاذ حرفة كصيادة السمك حرام فأورده هاتبه محاله والأفالتحقيق عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها انتهى (أقول) وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرمة اتخاذ حرفة أو لا بطلاق آيات الصيد وثانيًا أن أصحاب المتون والشروح أطلقوا الإباحة ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلهي به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليستأمل والله أعلم (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ

مطلب في الكلام على إباحة الصيد والتلهي به واتخاذ حرفة

مطلب الأولى أن لا يأخذ الطير ليلا

مطلب في حكم السمكة
المطروقة في بطن أخرى
مطلب ان يوجد في بطن
السمكة ذرة فهي حلال
وان خاتماً أو ديناراً فلقطة

الطير بالدليل لا بأس به والنهي محمول على النذب ونحن نقول الاولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط
والله أعلم (سئل) في صياد صا سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل اكل المطروقة أم لا
(أجاب) قال في الحاشية اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس باكلها انتهى وفي
الفوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل والا لانها مستقدرة والله أعلم (سئل) فيما
لو صا سمكة فوجد فيها ذرة أو خاتماً أو ديناراً مضروباً هل يحل له ذلك أم لا (أجاب) ان وجد
فيها ذرة ملكها حلالاً وان وجد خاتماً أو ديناراً مضروباً لا وهو لقطة له أن يصرفها على نفسه
ان كان محتاجاً بعد التعريف لان كان غنياً عندنا كذا في الاشباه والنظائر للشيخ زين بن
نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم

* (كتاب الرهن) *

مطلب استعارة شيئاً ورهنه
ثم مات ليس للمرتهن بيعه
بل حبسه الى أن يشك
المعير ان لم يكن له مال
مطلب أعار آخر شيئاً لرهنه
وعين له مدة فله استرداده
عند انقضاءها والقول له اذا
أنكر الاذن بالرهن
مطلب استعارة شيئاً لرهنه
فهلك في يد المرتهن
مطلب اذا ضاع الرهن في يد
المرتهن يسقط دينه والزائد
عليه أمانة
مطلب اقترض مثلياً ورهن به
قيماً ثم هلك
مطلب ليس للمرتهن أن
يمنع الارض من المشتري
بعد أن باعها الراهن وأجاز
المرتهن
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً ومع ذلك لو مات الراهن
فالمرتهن أحق به من بقية
الغرماء

(سئل) في رجل استعار من امرأة خيلاً لرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته
الزوجة هل ينفي بيعها أم لا (أجاب) لا ينفي بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري
وتحبسه عندها الى أن تفكه المعيرة اذا لم يكن للميت مال صرح به في التتارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسبابها استعارها من آخر لرهنها وعين له مدة معلومة
ومات الراهن هل للمعير استردادها كون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا أنكر
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة اذا لم يقد
المذكور فاسد والفساد يجب اعدامه لا تقريره والحال انه عين له مدة والاجل في الرهن يفسد
الرهن ولا شبهة انه اذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)
في رجل استعار من آخر سوارين لرهنهما فرفهنهما بمبلغ معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان
كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فبقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر زنجيرا وأساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم
الشرعي (أجاب) يسقط الدين قصاصاً بقدره والزائد أمانة لا يضمها المرتهن الا بالتعدي
والله أعلم (سئل) في امرأة أقرضت رجلاً جزاً زيتاً بثلثها ورهن المقترض بها خيلاً فسرقت
الخيال فما الحكم (أجاب) ذهب الخيال بالزيت فقد صرح في الدرر والغرر أن المكيل
والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهلك بهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لرب الخيال طلب
على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض
مرهونة باعها الراهن وأجاز المرتهن وقبض بعد الاجازة نصف دينه الذي كانت الارض
مرهونة به والا ترى يدان يرجع ويمنع الارض عن المشتري هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس
للمرتهن أن يمنع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصصاً
مشاعة في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقاً فاسد سواء كان قابلاً للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شركاء أو غيره ويجب رفعه بالتفاسخ
رفعاً للفساد واذا وجد التفاسخ والرهن بدین كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحته بين الشيوع
الاصلي والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويفسد مع الشيوع الاصلي وهل اذا مات الراهن

وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه أو يبيعه لوفاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه وعن بيعه للقاضي يبيعه بنفسه لوفاء الدين من ثمنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقاً أعني سواء كان قابلاً للقسمة أو لم يكن قابلاً لها وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريك أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيرهما وإذا مات الراهن فالمرتحن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً لأن فاسد العقود يجري مجرى صحيحها ولو وصى الميت ببيع المرتحن فان لم يكن له وصى فلو وصى القاضي ذلك وإن لم يكن واحد منهما فللقاضي أن يبيعه بنفسه ويتضى دينه وإن كان الورثة كباراً يأمرهم القاضي بالبيع فإن امتنعوا فللقاضي ببيعهم كما تقدم وإن كان للميت تركه غيره فلمهم البيع منها وفكالة الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذا لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما إذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن نفذ بيع القاضي عليهم وكذا يبيع وصيه أيضاً وقد علمت أن فاسد الرهن كصحيحه في ذلك ومن دسح به صاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم إذا امتنع المديون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الإمام تأييد حبسه إلى أن يبيع الراهن بنفسه لأنه لا يرى الحجر على الحر المديون وعندهما للحاكم بعه جبراً لأنهم ما يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيخان وصاحب الاختيار وكثير بيان الفتوى على قولهما فإذا أحكم به حاكم يراه نفذ وارفع الخلاف والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقف بر من النقود محكوم بصحته بالراجحة رتب مبلغاً معلوماً منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات لكل من المتولى ومن عليه الدين فطالب متولى الوقف الآن ورثة زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن لدى حاكم شرعي شافعي هل لهذا المتولى أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وإذا أحكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة نفذ وارفع الخلاف لأنه حكم في فصل محتمل فيه وإذا نفذ فالوقف أولى بالاستيفاء منه فإن زاد على دراهم الوقف يرد إلى الورثة إن لم يكن عليه دين ولا صرف في دينه فإن نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفى به استوفى منه ولو لم يحكم بصحته حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بانه فاسد الوقف أحق به من بقية الغرماء أذله على المحل بدستحقة لأن فاسد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها كما صرح به علماؤنا فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زيتوناً عند آخر على جرة زيت وأباح له ثمرته سنتين ومات الراهن قبل أن يثمر الزيتون عن أيتام وعن زوجة هي أم الأيتام واستمر المرتحن يأكل ثمرته مدة عشر سنين والآن يطالب أيتامهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع ما أكله المرتحن من ثمرته مضمون عليه بدمته مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت إن كانت ثابتة بدمته بسبب يوجب التعلق بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقر بأن زوائد المهرهون مضمونة بالاستملاك والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا انتقال الملك عنه إلى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال معلوم وأباح للمرتحن ثمرته ثم مات الراهن فأكله المرتحن بعد سنتين هل انقطعت الاباحة بموته ولو ارثه إن يضمه ما كل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الاباحة بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتحن ما كل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين

مطلب في بيان من يملك بيع الرهن بعد موت الراهن

مطلب اختلاف في جواز بيع الحاكم الرهن إن امتنع الراهن من بيعه

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لومات الراهن فالمرتحن أحق به من سائر الغرماء ولو حكم به حاكم يرى صحته بشرطه نفذ

مطلب إذا أباح الراهن ثمره الرهن إلى المرتحن ثم مات بطلت الاباحة وعليه ضمان ما أكله بعد موت الراهن

مطلب تنقطع اباحة الرهن المرتحن ثمره الرهن بموته

عليه لا آخر وسلمها ثم استأجرها منه هل يصح استئجاره أم لا وله الرجوع بمادفع من الاجرة وإذا
 باع مالك المعصرة معصرتها بغير إذن المرتهن ينفعه ببيعها أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
 استئجار الراهن من المرتهن باطل لانه ملكه واستئجار المالك ملكه باطل والباطل لا أثر له فيرجع
 بمادفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتهن يسترد المعصرة
 ما بقي له على الراهن درهم فتعود الى حبسه ولا ينفعه ببيعها بغير إذنه وإذا طاب من الحاكم الشرعي
 فسخ البيع له أن يفسخ البيع الصادر بغير إذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان
 أحدهما يدعي ان أياه ارتهنها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة
 آخرين تنازع كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة
 الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور وأولاً وجعلتني ناظر على وقفها وأظهر مستنداً شرعياً
 بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الراهن المذكور وروائي ويدعي عليها بالنظر الشرعي فهل إذا
 أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقديمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل ببينته
 ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ الاقدم أولى لانه أثبت
 مدعاه في وقت لا ينازعه فيه الاخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته شجر زيتون ببيعة مهر
 لها عليه على ان تأكل ثمرته نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن
 لعدم صحة مقابلة الصبر بكل الثمرة اذ هو ربا فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم (سئل) في
 رجل له بذمة آخر دين اتفقا على وضع رهن به عند عدل فأتى العدل فالحكم (أجاب) الرهن
 على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا فوضعه القاضي على يد آخر للقاضي ان
 يبيعه لاسم على مذهب أي يوسف رجه الله تعالى لان الرهن لم يطل بموت العدل وانما بطلت
 بذهاب حياته فيختار ان غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضي عدلاً غيره اذا اختلفا وقد أشبع المسئلة
 في شرح مختصر الكرخي فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت شيئاً من حلها
 الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجهز به الميت ويكفن ففعل فهل يلزمه وفاؤه
 أم لا (أجاب) المترأده يبدأ من تركه الميت بجهيزته وتكفينه وأن وارثه لو كنفه من ماله رجع
 به في تركه فلا زوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتفقد
 حلها والله أعلم (سئل) في المرتهن اذا مات مجهلاً للرهن هل يضمن قيمته كالأول أم لا (أجاب) نعم
 يضمن جميع قيمته لان زائده أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم
 (سئل) في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتهن بها في هيباء فاخذت منه فما الحكم
 الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمن قيمتها بالغ ما بلغت والقول قول المرتهن فيها وعليه ما زاد
 على القرش الذي بذمه الراهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته داراً على مبلغ معلوم
 وهي ساكنة بها هل اذا اقلتم بانه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها
 ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق بهما من سائر الغرماء أم لا (أجاب) نعم حكم
 الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق
 بهما من سائر الغرماء والله أعلم (سئل) في حرة مدبونة رهنبت بدنيها بيتين لها رهننا شرعياً الانسان
 ثم أباح لها السكنى تبرعاً فسكنت ثم عن له ان يخرجها عنه من حق الحبس واعادة يدها له ذلك
 أم لا واذا اقلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بدنيته وجسمها حتى توفيه دينه أم لا واذا اقلتم له ذلك
 هل تجبر على بيع الرهن وان أبت تجبس مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يمنع ذلك عن حبسها

مطلب استئجار الراهن
 الرهن من المرتهن باطل وبيع
 الراهن الرهن بغير إذن
 المرتهن غير نافذ
 مطلب دعوى الرهن حيث
 تقدم تاريخها أولى من دعوى
 الشراء
 مطلب اذا أباح امرأته ثمره
 زيتونه في مقابلة صبرها عليه
 يبقية المهر لا تصح
 مطلب وضع أي الراهن
 والمرتهن الرهن تحت عدل
 ثم مات
 مطلب لو رهن حليها لتكفن
 زوجها لا تكون متبرعة
 مطلب اذا مات المرتهن
 مجهلاً للرهن يضمن جميع
 قيمته
 مطلب ارتهن بارودة فدخل
 بها في هيباء فاخذت منه
 مطلب حكم الرهن الفاسد
 حكم الصحيح
 مطلب اذا أباح الراهن
 المرتهن سكنى الدار المرهونة
 فله اخراجه والمرتهن حبس
 الراهن بدنيته ويجبر المرتهن
 على بيع دار الرهن ولو لم يكن
 له غيرها

لان حقه تعلق بمالية الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له اعادته
ولا يطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلف أي للمرتهن وله مع ذلك مطالبة بتأديته المرهون
عليه وجبها به حتى يوفيه ولو من ثمنه ويجبرها القاضي بالحبس حتى تباع الرهن أو تدفع له
من غير ثمنه ان يسروا المرتهن بد استيفاء حقه لازم محترم وتعلق حقه بماليته يجعل المالك
كالاجنبي حتى اذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالاجنبي واذا كانت مفلسة لا يتمتع ببيعته بذلك
ولا تقول انها مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا يحيد عنها ولا غنية لان ذلك انما هو
في غير الرهن أما الرهن فاليته أحق بها المرتهن أي من سكاها فيما هي عنه كالاجنبية كما علت وعن
صرح بان تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالاجنبي الزيلعي وغيره في شرح قوله وجناية الراهن
والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في يده رهن
بيده فتأمل ذلك وافهم والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب
في رقعة ان المبلغ الذي للفلان الغائب باق بذمته نتيجة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة هل
اذا ثبت أن الاقرار على وجه التلجئة باقرار المقر له أو بالبيعة على الاتفاق سرًا يكون المبلغ لورثة
المرتهن أم لا (أجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها
حلى بدراهم أقرضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت
بها الزوجة وقد تهرت وانفلت رباطها فادعى الراهن فكشى عنها والزوجة تقول ان الصرة بعينها
لا أدري نقصانها هل القول قول الزوجة أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة بيمينها ان
ادعى عليها تناول شيء من الصرة وعليه البيعة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء استرهن
أحدهم سوارا من امرأه على ما عليها من معين سقى دابتها فادعى ضاعه فهل اذا تقدر الضمان
بقدره يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشركة (أجاب) الضمان على المرتهن
خاصة اذ سرحو ابانه ليس للشريك ان يرتهن ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذا في
الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صرة سمسم بثمان معين من الدراهم
وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقسط الثمن عليه فتعيب بعض السمسم عند البائع
عيبا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة المتعيب جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم
يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد سرحو ابان الرهن اذا انتقص عند المرتهن
قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بدين
معين وقال ان زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بيته المحدود بمحدوده الاربع
وأقام البيعة على ذلك فأمر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه
آخر زعم انه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على
البيت المرقوم من الاجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا
باجارة الغير حال دعوى الرهنية يكون محلا لصحة الرهن أم لا يكون محلا لصحته حيث تسلمه بامر
الحاكم وحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقل به أحد من العلماء
وللمرتهن الرجوع بمادفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فان كان
البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبره بركان المرتهن أحق بماليته من المستأجر ومن سائر
غرماء الميت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر
الغرماء وان خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء اسوة فيه بتقاسمونه بقدر حقوقهم وان

مطلب اذا ارتهن شيئا بمبلغ
ثم أقرب بان هذا المبلغ لفلان
ثم مات فثبت ورثته أن
الاقرار على وجه التلجئة
يكون المبلغ لهم

مطلب اذا ادعى الراهن
نقصان الرهن وادعى ورثة
المرتهن عدمه فائقول لهم
مطلب ليس لاحد الشركاء
ان يرتهن وان فعل فالضمان
عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب اذا قبض المشتري
المبيع وقال للبائع أمسكه
حتى أدفع لك ثمنه فتعيب
في يده يسقط من الثمن بقدره
مطلب ادعى رجل على ورثة
المتوفى أن هذا البيت الذي
في أيديهم رهنه المتوفى تحت
يده وآخر أن المتوفى أبرمه منه
فأمر الحاكم المرتهن ان يدفع
الاجرة للمستأجر وقد بين
المؤلف الاول من العقدين

اتصل بكل منهم ما قبض فالعبرة للاسبق تاريخا منهم ما لم يجز صلح القبض السابق العقد المتأخر لا ينسخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لأن القبض في الرهن اما شرط اللزوم او شرط الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطا لكن بعوت المأجر قبله لا يكون أحق به من بقية غرمائه لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها علماءنا الاعلام واذا تأملها المتأمل ظهر له الخاف وعرف كيف يتجه له المقال والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تسخر رهن به دار للمدينون نصفه لله ونصفها لاولاد أخيه الضامنين له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يخلوها للمرتهن أجرها للمرتهن للمدينون بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة وتلزم الاجرة له على المدينون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجرة للراهن فقد صرح في البرازية والظهيرية وغيرهما بان الاجارة من الراهن باطلة وعللوا بانه مالك فكيف يستأجر ملكه وقد أقيمت مرارا لا تخصي في الرجل يرهن بمحود وفاقير جره للراهن قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة كثيرة النقل لا تخفى على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن في دار الراهن هل تلزمه أجرة لذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أجرة لذلك مطلقا أذن الراهن أو لم يأذن مععدة للاستغلال أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان لم اعطك دينك الى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومضى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البرازية في نوع وضحه عند عدل قال للمرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز وروى في طريقه الخلاف قال ان اوفيتك مالك الى كذا والا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا والله أعلم (سئل) في ميت مات عن اولاد صغار وزوجة وعلى الميت دين لرجل مرتهن به فانواتريد الزوجة ان تقضى الدين وتنكح الحانوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا والله الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بما آتت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند امرأة خلفا لزوجها فضاها واحدا والمدعى يدعى أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل انتول قوله أم قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلل جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم فما اصاب حصة الدين منه يكون مضمونا وما اصاب الامانة غير مضمون (أجاب) القول قول المرتهنة يمينها في قدر قيمة الخلل الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما اصاب الهالك ينظر الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل الامانة فلا يضمن فاذا كان منه لاقية الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبينة يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن كراما من رجل ببلغ وغاب الراهن فجاء أجنبي فقضى الدين وارثين الكرم واكل ثمرته مدة سنين ثم حضر الراهن ومنعه المرتهن الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتهن الاقول فما الحكم في ذلك وفيما أكاه من ثمره (أجاب) ليس له منعه ويضمن ما أكاه من ثمره وشجره ولا يرجع على أحد بما دفعه لاعلى الراهن الاقول ولا على الثاني لكونه متطوعا والله أعلم (سئل) في الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت وتؤخذ منه أو من ارثه بعدموته (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على الدين منه أو من تركته بعدموته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والدرر والغرر والله أعلم (سئل) في بيع الراهن الرهن

مطلب اجارة المرتهن الرهن
من الراهن باطلة وكذا الرهن
ان وقعت الاجارة قبل قبض
المرتهن الرهن

مطلب اذا سكن المرتهن
دار الراهن لا تلزمه أجرة
مطلب قال الراهن للمرتهن
ان لم اعطك دينك الى كذا
قال الرهن بيع
مطلب لا تكون الزوجة
متبرعة اذا اقتكت الرهن
بعد موت الزوج عنها وعن
اولاد صغار
مطلب اذا ضاع الرهن قال قول
للمرتهن في قدر القيمة فان
زادت على الدين فالرائد
أمانته ان ثبت ضياعه بالبينة
والالا

مطلب اذا جاء أجنبي ودفع
الدين الى مرتهن الكرم
وصاريا كل ثمرته فهو متبرع
ويضمن ما أكاه من ثمرته
مطلب اذا لم يعلم ضياع الرهن
بالبينة يضمن المرتهن جميع
قيمه

مطلب بيع الزاهن الرهن
موقوف على اجازة المرتهن
او فكاه

مطلب اذا سرق الزهن كان
مضمونا على المرتهن بالاقل
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتهنت بيتا بطريق
بيع الوفاء فانهم وماتت
المرتته عن ورثة

مطلب القول للمرتهن في
قيمة الرهن

مطلب رجل رهن عند آخر
خلخال فضة ورهنه المرتهن
عند آخر بغير اذنه وهلك عند

مطلب دخل رجل دار آخر
في غفلة فربعت امرأته
واسقطت جنينا

مطلب طلب من عطار شرية
لرضيع فسقاه أهله منها ثم
مات

مطلب لو ناوله عرفا من الارض
وقال له كل فاكل ومات
لا يضمن وكذا لو ناوله سما

مطلب جذب سكين آخر
فجذبها صاحبها فخرحت يد
المتعدي

قبل فكاه بغير اذن المرتهن ما حكمه (أجاب) ذكر في الخاتمة أنه يتوقف على اجازة المرتهن في أصح الروايات ويملك نقض البيع ويملك اجازته واذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن فقد البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية والجوهرة وأكثر المعبرات وفي منية المفتي يبيع المرهون بغير اذنه بغير اذنه ولا يفسخ بغير اذنه بغير اذنه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل بذمته زيت لا سحر بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من بيته مع جله أسبابه فما الحكم الشرعي (أجاب) المقرر في مذهبن أن الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساواه صار بالهلاك كان المسلم فيه قد استوفى فادوا وان زادت قيمته فالزيادة أمانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا بغير اذنه وله المطالبة بما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين رهنا بيتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهم هدم البيت وماتت المرتته وأحد الراهنين عن أخيه المذكور فهل لورثته مطالبة الاخ المذكور وليس له أن يتعال بانهم هدم البيت أم لا (أجاب) لورثته مطالبة الاخ المذكور وأما هدم البيت فيوجب أن يسقط من الدين بقدر نقصانه بالانهدام مثلا اذا كان الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نصفه يسقط من الدين بقدره وان ثلثاه قُتل أو أكثر أو أقل فبحسب ما صرح به في البرازية وغيرها عند التكلم على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن (أجاب) القول قول المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلخال فضة على قدر معلوم من القروش فتعدي عليه المرتهن ورهنه عند آخر بغير اذنه وهلك عند المرتهن (أجاب) للراهن ان يضمن المرتهن ويخير الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالذمة ما بلغت وبين ان يضمنه وزنه من الفضة والقول قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن أو القيمة بيمينه واليمين على الراهن والله أعلم

* (كتاب الخنايا) *

(سئل) عن رجل دخل دار آخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه واسقطت جنينا بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لما صرحوا به من أنه لو صاح على امرأة فاسقطت جنينا لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شرية لرضيع فدفع اجزاء مما يصلح فسقاه أهله منها وقد رآه الله بعوته وأعلمه يقولون مات بسبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا (أجاب) لا يضمن وان قدرنا أنه مات بسبب ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ناول آخر عرفا من الارض وقال له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا يلتفت اليها لان علماء ناصروا قاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا أو وضعه له في طعام وقال له كل فاكل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرق بتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذولب والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من حزامه فتناولها صاحبه فخرحت يده فخرحت يد الخاذب المتعدي وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على

مطلب امرأة لها ابن وبنت
أمرت الولد بجمل أخيه
فحملها فغير بها فشيح رأسها
ثم ماتت

مطلب رجل يرعى غنما
لجماعة أذن واحد منهم له
أن يسقى الغنم من بئر ففرز
إليه ليبيع الماء فمات

مطلب لرجل بئر في بيته
استعار انسان ليخزن فيها
غله ففقهها ليخرج ما فيها
من التراب فمقط فيها غلام
ومات

مطلب اذا قتل ثلاثة رجال
فلوليه قتل الكل أو العفو
عن الكل أو البعض أو الصلح

مطلب أصابه من رجل سهم
في إحدى عينيه فمات فادعى
والده أن استأذنه حمله في
قافلة فيم أروائح الخ
مطلب يهودي فتح كنيسته
فادعى عليه نصراني أن ابنه
مات برائحتة

مطلب رمي بوجه امرأة
حرباء فاخذها خوف لزمته
به الفراش ثم ماتت

مطلب اذا خرجت الام
وتركت ابنتها الصغيرة
فوقعت في قدر حار وماتت
تضمن

صاحب السكين والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها ابن سنين من زوج توفي
وبنت من آخر هو حي خرجت أمتها بهما المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنتها المذكور بحمل
أخته المذكورة فحملها فغير بها فوقعا على الأرض فانشج رأس الصغيرة ومكثت أياما ثم ماتت
هل على الام أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الام ولا على الصبي والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل يرعى غنما لجماعة أذن واحد منهم للراعي في دخول داره ليسقى غنمه مع
جمله غنم غيره من ماء بئر فألقى الراعي نفسه في البئر ليبيع الماء فمات عليه وماتت به اهل على
صاحب البئر ضمان أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حر ووهج بداخله (أجاب)
صاحب البئر محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في بئر مملوك لشخص بداخل داره المملوكة له بها مساكن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه
البئر ليخزن به حنطة ففقهها ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فغلام من أولاد السكان عليها
فسقط بها وماتت غنما بعفوتها هل لا تلزم دية المعبر ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم
ديته واحد منهما ما باجتماع كل انسان اذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها لمن وقع بها
الضمان بل في بئر العدوان صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها اذا ماتت غنما بالاختناق
من هواءها ليس على حافرها ضمان وصرح أيضا بأنه اذا تمعد المروور عليها فماتت فيها الا ضمان
فكل هذه الوجوه دافعة للضمان ولو وجد أحد هذه الكافي في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة
أحدهم مسلم والاخران نصرانيان اجتمعوا على قتل مسلم عمد أعدي اهل يقتلون به جميعا أم لا
وهل لوليه الصلح مع أحدهم كأنما من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن من شاء أم لا (أجاب) نعم
لوليه الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح
مع كلهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما أله الله رب الملائكة والله أعلم
(سئل) في مكار له خادم كبير يسوس دوابه في سفره وحضره جماعة من رجل سهم خطا في إحدى
عينيه فمات بعد أيام فادعى والده أن استأذنه حمله وهو مجروح في قافلة معها مسك وروائح طيبة
وماتت بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) حله في قافلة فيها مسك وروائح طيبة
لا يوجب ضمانه فلا تسمع دعواه في ذلك والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يهودي فتح كنيسته
فادعى عليه نصراني أن ابنه الصغير مات برائحتة هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله
أعلم (سئل) في رجل رمي في وجهه امرأة حرباء فاخذها خوف بنافض ومرض لزمته بسببه
الفراش وماتت بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ديتها لكن غير صورته وخوف
بالغافقات فإنه لا ضمان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا جرحتها الحرباء أو عضتها وماتت بسبب
ذلك ولكن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل)
في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الام خرجت للتفرج وتركتها بلا حافظ لها فوقعت في قدر
طعام حار كانت بين يديها فهل تكت هل تضمن الام أم لا (أجاب) نعم تضمن الام لتركها الحفظ
الواجب عليها وقد صرح بالمدعى الزاهدي في القنية والحاوي قال فيها راضر الشرف الائمة
المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للام فخرجت وتركت الصبي فوق في النار تضمن الام
ورمى للمعيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم رمى لئمة الحكمي وقال امرأة تركت
ولدها عند امرأة وقالت احفظيه حتى أرجع فذهبت وتركته فوق في النار فعملها الدية
للام وسائر الورثة أن كان من لا يحفظ نفسه ورمى للمعيط وقال أودعت صبية فوقعت في الماء

فانت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا اه ووجه الثمنان في جميع المسائل المذكورة
ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ يديه بندقة مجربة ثم وضعها وبعده
استقرارها وقع شخصها على خزانها لا بفعله فأورى وخرجت وقتلت شخصا على عليه وعلى
عاقته ذبة أم لا (أجاب) ليس عليه ذبة ولا على عاقلة حيث لم يكن خروجها بجرته وبشبهه لذلك
فروع بطول ذكرها منها ما في جادع الفصولين وضع جرة على حائط فتألف بوقوعها شيء لم يضمن
إذا انقطع أثر فعله بوضعه وهو غير متعدي في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجلان كانا
يبيعان جلودا في حانوت واحد فأذاب أحدهما شحما في رجل نجاش فصب عليه ماء ليسكن
فالتب الشحم فأصاب السنف فاحترق متاع صاحبه وأمتعته الجيران لم يضمن ومنها ما صرحوا
به قاطبة بقولهم ولولم يدق الحد أدولكن جات الريح بعض النار عن كبره فاحترق أو قتلت كان
هدرا ومنها جل قطننا الى السنداف فلقمه امرأة في السكة تحمل قبدا من النار فأصاب النار
القطن فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والاي يتطرق ان كانت المرأة هي التي مشت الى
القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن الى غير ذلك من الفروع المصروفة
بالحكم وأنه حيث كان التلف لا بجرته لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على
أهلها نارية فرحل بعضهم قتبهم أعوان الحاكم السيماني ليردوهم فأوافضرب رجل من
الأعوان بندقة جهتهم فأصاب رجلا من الراحلين فقواته هل تلزم جنائيته شيخ القرية بقولهم
هو حرضهم أم لا (أجاب) لا تلزم شيخ القرية جنائية بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر
لما تقر أنه اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر والله أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بجبلبة
وصباح فزعم رجل أن زوجته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضمين من كان سببا
لدخول القرية بهذه الصفة هل تسمع دعواه ويضمن اذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
اذا يلزم الضمان بمثله لعدم موجبه وقد أفتى والد شيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا
صاح على امرأة فألفت جنينا لا يضمن واذا خوطفها بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول)
وجهه أن في موتها بالتخويف بالضرب وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصباح موتها بالخوف
وهو صادر منها نسب اليها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التتار خانية تولا
عن مجموع النوازل رجل صاح على آخر فجاءة فانت من صيحته تجب فيه الدية (وأقول) لا مخالفة
بينهما فالأول اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيحة فجاءة وهي منسوبة الى الصباح والخوف
منسوب الى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بجرحه بالخوف
لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع أولياء الميت فالقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء
الدين أنه مات من التخويف اذا أنكره الفاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة فجاءة فالقت من
صيحته جنينا يضمن لنسبة الاتقاء الى الصيحة منه اليها ولو صاح على امرأة فجاءة فالقت امرأة
غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها لانها ألفت من الخوف فصار كمن لو ضرب رجلا أو قتله فانت آخر
بالخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فانه يحري رجيد والله أعلم (سئل) في قران
بفرضه بافا أرسل أجبره حرابا لغا قلا الى العوجاء يستعمل المكاري بالديق فانت أو قتل في
الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن بالاجماع العلماء بل صرح البرازي في الصبي بأنه لو أرسله
في حاجة فانت أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف يجب عليه شيء في الحر البالغ
العاقل بذلك اذ يخاص الامر بان رجلا بعث رجلا في حاجته فانت أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع

مطلب اذا وضع بندقة
وبعد استقرارها خرجت
وقلت شخصا فلا دية عليه
ولا على عاقلة وذكر المؤلف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب اذا اجتمع المباشر
والتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية
بجبلبة وصباح فادعى رجل
أن امرأته ألفت جنينا
بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة بين
قول بعضهم صاح على آخر
فانت لا يضمن وقول بعضهم
يضمن

مطلب اذا أرسل رجل
آخر لحاجة فانت أو قتل
لا ضمان عليه

مطلب من اهل خاض الماء
مع معلمه ففرق
مطلب قال لا آخرا كوني
على عقدتي خنصري
يدي فكواه فسلت
مطلب في قل من يريد
اللوامة منه

والله أعلم (سئل) في مر اهل مع معلمه خاض في مسيل ماء ففرق مع جماعة وسلم معلمه مع جماعة هل
يضمن معلمه أم لا (أجاب) لا يضمن لانه خاض باختياره فلا وجه لضمان معلمه والله أعلم (سئل)
في رجل قال لا آخرا كوني على عقدتي خنصري يدي فكواه فسلت خنصره هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن لانه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لو اطة به وتعذر دفعه الا بقتله هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له
قتله وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار انسان فنقأ صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يمكنه تحييته
من غير قتل عينه فكيف بمن أراد بانسان لو اطة ولم يمكنه تحييته عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح
والله أعلم

(كتاب الديات)

مطلب ضرب الزوج زوجته
موجب للضمان والشكوى
بحق لا توجب الضمان

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأنتف لها ثلاثة أسنان فوكلت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو
مقرر غير أنه يتوهم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويُدعى على الاخ أنه شكاه عليه لحاكم سياسي
بذلك ففرمه مالا والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الدعوى شيء وهل على
الزوج ارش الاسنان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة موجب للضمان سواء كان ظملا أو بحق لان
المباح يقيد بالسلامة ففي الاسنان الثلاثة سبع مائة وخمسون درهما أو سبعة من الابل ونصف
لان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاخ بالشكوى
المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في
رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا عليه (أجاب) ان ثبت زوال عقله بما
ذكر ففيه دية كاملة وان زال بعضه فبقدره ان انضبط برزمان أو غيره وان لم ينضبط فحكمومة عدل
وللقاضي أن يقدرها باجتهاده وهذا قلته تنقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بأن
الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل
زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها
فالقت جنيبا بسبب الشتم لاقاة السرح لبطنها ومات بعده بسببه هل عليه غرة للجنين ودية
للمرأة وتكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (أجاب) نعم على
مردفها الشا دلها دية في الام وغرة في الجنين فامادية الام وهي نصف دية الرجل في نفسها ورثتها
وزوجها من جملة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خم مائة درهم فهي للاب لا لتحصار
ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أنها كانت في دارها بين أغنامها
فأصابها حجر من راعي الاغنام فالقت بسببه جنيبا وهو يقول رميت حجرا لا أدري أهو الصائب
لها أم لا وعلى تقدير أنه الصائب لا أدري هل الالتقاء به أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي
هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد
الشهود الشرعي المستوفى للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك (أجاب) لا يلزمه
بمجرد الاعتراف بالرمي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاعتراف بالرمي والاصابة لاحتمال أن الالتقاء
حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن الالتقاء حصل به أو بالينة العادلة التي تشهد بأن حجر
هذا الراعي أصابها وألقت به أو تشهد على اقراره بذلك حتى تلزم الغرة أو الشكول عن البين
المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالينة العادلة

مطلب خطفها من محل
زوجها وشدها على فرس
خلفه وسيرها فالقت جنيبا
ومات بعده بسبب ذلك

مطلب ادعت أنها أصابها
حجر من راعي الاغنام وهو
يقول لا أدري أهو الصائب
لها أم لا الخ

أو الأقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسمائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقريبا فإذا ثبت عليه ذلك يلزم دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة ولا المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالة كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقلع عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحيه الأيسر فما يلزمه (أجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا قود في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسمائة درهم وفي اللحي إن لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتص منه في الأسنان وعلمه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا أولا إذا قصاص في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا بسكين على يده فجرحها جرحا فاحشا فاشلت فإذا يلزمه وهل إذا قال الضارب انما ضربته لأن قريته اتهموا واحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد (أجاب) يجب ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لأنه عمد وقد سقط القصاص بالشلل لعدم إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة بإجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا فنفق عينه فإذا يلزمه (أجاب) يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا أو خطأ لعدم إمكان المماثلة وتحمله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجه امرأة فأسقط سنالها فإذا يلزمه وهل على أبيه دية أم لا (أجاب) يلزم في السن اثنان ونصف من الأبل أو مائتان وخسون درهم ما على عاقلة والله أعلم (سئل) في خيال قال لا آخر راحات وضربه بعضا فنفا عنه فإذا يلزم الضارب (أجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتن والشروح والفتاوى وهو من الأبل خسون مفصلة أربعا من بنت مخاض اثنا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الأبل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب فيه فأسقط سنام من أسنانه فإذا يلزمه (أجاب) يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم (سئل) في رجل شج آخر شجرة دامية فبرئت وبقي أثرها في وجهه فإذا يجب عليه شرعا (أجاب) يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبنصره وشل مابقي منهما وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك (أجاب) في كل مفصل من مفاصل الخنصر والبنصر ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلثة مفاصل ففيها دية الأصبع كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة من الدراهم لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذاهب منها أربعة مفاصل ففيها دية الأصبع وثلث دية أصبع ثم ينظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا ينتفع به فحكمه المقطوع في وجوب الدية فتجب دية الخنصر والبنصر كلاهما عشرون من الأبل وهي خمس الدية أو بحسابه من الذهب

مطلب ضرب آخر ضربات بسكين فقلع عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحيه

مطلب رجل ضرب يد آخر عمدا بسكين فسلت

مطلب إذا ضرب آخر ففقد عينه يجب نصف الدية مطلقا

مطلب صغير لطم امرأة فأسقط سنالها

مطلب ضرب آخر بعضا ففقد عينه

مطلب ضرب آخر بجرح فاصاب فيه فأسقط سنام من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبنصره وشل مابقي وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل

مطلب بئر مكبوسة بالتراب
في بيت رجل فاذا أخرج
تراها رجل كان ضامنا لما
هلك بالوقوع فيها

مطلب قتلها ابن عمها عمدا
ولها زوج وأولاد وبات
قبل استيفاء القصاص

مطلب قتل بنت عمه عمدا
ولها زوج وأخ يقتل بها اذا
اجتمعوا على القصاص وان
عفا أحدهما انقلب نصيب
الاخر مالا

مطلب قتل ابنته عمدا ولها
زوج وابناء عم
مطلب ضرب آخر عمدا
فكسر بعض سنه
مطلب ضرب آخر فاذهب
بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
رأسها فشجها شجة دامية

مطلب جماعة يجرون حجر
بذقن واحد منهم ضعوا
في حلقة خشبة كي لا يهرس
أحد او منع آخر فهرس رجل
رجل

والفضة المشروحين أعلاه وان كان ينتفع به ففيه حكومة عدل بان ينظر الى ما فات والى ما بقي
فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في بئر مكبوسة
بالتراب في بيت شخص عمد لها رجل فأخرج تراها وخزنها حنطة وسدها وغاب مدة أشهر ثم حضر
وفتحها كل ذلك بغير اذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل تجب دية له على عاقلة
الخروج أم لا (أجاب) صرحوا بان كبس البئر بالتراب نسخ لحفرها فيكون باخراجه كحدث البئر
العدوان وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيها ان ماله وان تنسأ حرة فعلى عاقلة له والله أعلم
(سئل) في امرأة قتلها ابن عمها عمدا ولها زوج وأولاد ذكور وبات الاب قبل استيفاء
القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه (أجاب) يستحقون خمسة
اسداس دية لانقلاب حصتهم في القصاص مالا يعوت الاب ويرث القاتل حصته فيه كمنص
عليه في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عمدا ولها زوج وأخ شقيق هل يقتل
بها اذا اجتمعوا على طاب القصاص أم لا واذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا
(أجاب) نعم يقتل بها وان عفا أخوها عنه فلزوجها نصف دية والمقرر في كلام أئمتنا أن الرجل
يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فرائض الله تعالى
والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنته عمدا بمجر دتممة وليس لها وارث سوى زوجها وأبناء عمها
فماذا يجب لزوجها على أيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف دية في ماله
خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل لا على
عاقلة وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الاب وأجد في أموالهم يقتل
الابن عمدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء
والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر أو قدر عمد افكسر بعض سنه فماذا يجب عليه
(أجاب) ان كان الكسر مستويا يستطاع في مثله القصاص بالمرد اقصى من الضارب فيبرد من
سنه عمدا رسن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسابه ان كان نصف فانه
فص نصف ارش السن وان ثلثا فثلث وهكذا وقد تقرر ان في السن نصف عشر الدية فينظر مقدار
ما ذهب من سنه فيجب ارشه بحسابه حيث لم يمكن القصاص والله أعلم (سئل) في رجل ضرب
رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح في التارخانية والبرازية
وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضره ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل
ونقله في التارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
وذكر ايضا في التارخانية أن ذهاب البصر قيل ان الاطباء تعرفه فتقول عدلين منهم مقبول فرعا
يظهر المقدار الذي ذهب منه بقول الاطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله أعلم (سئل) في
امرأة حرة نمت امرأة أخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع يضر بالمارة فأتدب أخوها وشج
الناحية في رأسها شجة دامية فماذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه التعزير لارتكاب المعصية
وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن يتلزم مقدار هذه الشجة من
الموصحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لان ماله انص فيه يرد الى المنصوص عليه والله أعلم
(سئل) في جماعة يجرون حجر بذقن واحد منهم ضعوا في حلقة خشبة لئلا يهرس أحد افعال
رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل منهم فكسر هافا الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند
علمائنا المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصة المصاب عنه أما

وجوب حكومة العدل فلنص علما ثانياً في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونها عليهم
فلنصهم في مسألة الأربعة نفر الذين استوجبوا الخسر بترقوت عليهم من حفرهم ذات
أحدهم أن على الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وبسقط ربعها هالين بان الموت من جنائيه وجنائيمهم
فقط ما قابل فعله كما سرح به في الخالية والولو الجية وأكثر الكتب وان مات الذي انكسرت
رجله من ذلك قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى أعلم

* (باب ما يحدته الرجل في الطريق) *

(سئل) في رجل له أيوان سفلى هدمه وجد دعامته ووضع عليه عليه ونصب عليه ميازيب نصب
في صدر زقاق غير نافذ فيضرب بأهله هل إذا طاب أهل الزقاق أو بعضهم رفع الميازيب يجبر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع باذن من أهله لا باحتهم له هل لهم الرجوع عن الإباحة وتكليفه
رفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوه برفعها لأن الزقاق الغير النافذ ملك لأهله فلهم ذلك سواء
أضر أم لا وان تراخوا وبضعها لهم أن يرجعوا لأنها الإباحة وللمبيع الرجوع عنها كمن أباح ركوب
دابة له أو مشتركة بينه وبين المباح له لأن ينعه منه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
له أيوان في داره عليه ميازيب بنصب ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وجد دعامته وأحدث عليه
طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل له ذلك أم لا وبكلف برفعها (أجاب)
ليس له ذلك ويكلف إلى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن
ينقلوا الميازيب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخالية في الجذع وان أراد
أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضرراً عما كان ولا شك بان الماء كلما كان شاهقاً
فوقه أضر بالأشبهه لأنه لقونه بحفر زيادة عما يحفر المستقل ويعدو قعره ويكثر اتصاحه
وانتشاره فيضرب به جاره وذلك لأن الزقاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن
شريكة ورضاه وقد ورد النهي عن أضرار الجار وإيذائه والله أعلم (سئل) في رجل بنى على
الطريق العام سابطاً بغير إذن من السلطان ومنع به القضاء والهوان عن طاقة مدرسة تجاهه
والآن يريد ناظر المدرسة هدمه فهل تسمع دعواه بذلك ويجاب إلى هدمه أم لا (أجاب) للنظر
مطالبتة بطرحه بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على أنه إذا أضر فلكل أحد
ولومن أهل الذمة غير العبيد والصبيان أن يخاصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع
القصولين راض الفتاوى الذي سارى ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الإمام أبي حنيفة
يرفع وينع ولولم يضر في التماخية وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إذا أراد
الرجل إحداث ظلة في الطريق العام ولا يضر بالعمامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل
واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في جامع القصولين في الفصل الخامس
والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الإسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الإمام لأنه جعله الصحيح
من مذهبه وهو ولولم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهبه الذي استقر عليه فان كان
هذا فيما لا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان
متكلماً على مدرسة فغير معالمها بغير موجب بحيث أنه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني
تجاهها أيواناً على سابطاً أحدثه على طريق العمامة والآن يطلب ناظر المدرسة فتح الطاقات
أقدمها وهدم السابط هل يجاب إلى ذلك شرعاً أم لا (أجاب) نعم يجاب إلى ذلك والحال هذه

مطلب إذا وضع رجل
ميازيب نصب في زقاق غير
نافذ يجبر على رفعها وان
أباح أهله له ذلك لهم الرجوع

مطلب ليس لصاحب الميازيب
أن ينقله أو يرفعه أو يسفله

مطلب ليس لصاحب الجذع
أن يرفعه

مطلب بنى على الطريق العام
سابطاً بغير إذن السلطان
ومنع به القضاء عن طاقة تجاهه

مطلب إذا أراد رجل
إحداث ظلة في الطريق
العام يمنع ولولم يضر على
الصحيح من مذهب أبي حنيفة
مطلب إذا كان متكلماً على
مدرسة فسدت طاقات فيها
بسبب بناء سابط أحدثه
على طريق العمامة فللناظر
عليها الآن أن يخاصمه
برفعه بل ولكل أحد ذلك

اذلا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع لخاصة اتخاذ الناس ما عدا العبيد والصبيان ولو لم تضر صرح به في التارخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل أخرج جرحنا الى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الجرحن ولكل واحد من أهل الخصومة أن يطالبه بنزعه ولا يمتنع بذلك الجار وأما سد الكوة فالفتوى على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الأولى في الكنز وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعت بحيث آل الى السقوط وأخبر المعمار به أنه يحتاج في استناده وتحصينه الى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء احداث مثل ذلك اذا كان ليس في احداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة اليه وجرى عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشرع الشريف بحضور المعمار به وأهل المحلة وجاعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في احداث ذلك ضرراً أصلاً والحال أنها ذرعت أيضاً لجانبها وأزيد من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في احداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت الى المعارض المتعنت وهل لحائط الدار حريم ويعتد ذلك فناءها حتى ان لصاحبها ربط دابته الى جانبها والجلوس في ظلها الى غير ذلك من الاتفاقات أم لا (أجاب) قدأكثر علمائنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وان أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضراً لا وقال محمد رحمه الله تعالى اذ لم يضرب منع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر اذا لم يضرب لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن الصغار أنه انما يلتفت الى خصومة من يخافهم لو لم يكن له مثل ما للمخاصم فكونه مثله لا يلتفت اليه اذ لو أراد دفع الضرر عن العامة يبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الاتفاقات بفناء داره بالقاء تلج وطين وخشب وربط دابة على الاطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره واذا كان له ربط دابة فحين باب أول جلوسه في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في احداث دكان في طريق يضرب بالمارة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز حيث ضرب بالاجماع واذا لم يضرب جاز اذ لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصومة ذمياً كان أو مسلماً منع ورفعته قال في الكنز من أخرج الى طريق العامة كنيفاً أو ميراباً أو جرحناً أو دكاناً فلكل أحد نزعه انتهى يعني مطالبته بنزعه والله أعلم

* (فصل في الحائط المائل) *

(سئل) في حائط مال الى الطريق العام او الخاص فاشهد على ربه من له ولاية الاشهاد وهو الجار أو رجل من آحاد الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما هلك تحته من نفس أو مال أم لا

مطلب اذا أخرج جرحنا الى طريق العامة ففتح به كوة مشرفة على عورات جاره وهناك طريق فاصل

مطلب اختلف أئمتنا الثلاثة في حكم وضع قنطرة أو طرفة في طريق العامة

مطلب في احداث شئ في طريق العامة

مطلب يضمن صاحب الحائط المائل ما تلف به حيث أشهد عليه من له ولاية الاشهاد

(أجاب) نعم يضمن ربه ما تلف به من نفس أو مال إن طالب بنقصه مسلم أو ذمى ولم ينقصه في مدة يقدر على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار فالطلب إلى الجار فإذا طالب ولم ينقض معتمداً عليه ضمن جميع ما تلف من مال أو نفس له هكذا صرح به فقهاء مذهبينا متوناً وشروحاتاً وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة جالسة تحت جدار انقض بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكثيرها ومات هل يلزم رب الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم رب الجدار ديتها حيث لم يطالب من ربه بنقصه قبل الوقوع مسلم أو ذمى والقياس أن لا يضمن وبه قال الشافعي وأحمد مطلقاً لأنه لم يوجد منه صنع هو تعد لا مباشرة علة ولا مباشرة شرط أو سبب والبناء كان مستقيماً في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مائلاً فما بالك إذا لم يكن كذلك والاجماع منع قد على عدم الضمان في غير المائل مطلقاً والله أعلم

(فصل في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة أو بناء غرفة أو حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أمام مسألة فتح الكوة ففيها استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التتارخانية وشرح القدوري المسمى بالمضمرات عن التهذيب وقال في التتارخانية قبل مسألة الكوة بتقليل (م) والحاصل في هذه المسألة واجتماعها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره تصرفه إلى غيره ضرراً ينافي ما يمنع مطلقاً به أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العماد وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو الحائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياساً واستحساناً قال في الخانية جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أضرب الشريك بذلك أو لم يضر انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبني عليه سقفاً آخر أو غرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقه فيه أنه يفعل ذلك يصير مستعملاً ملك الغير بغير إذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملك والجار تحاهه دار وقف وبينه وبين جاره شارع يعرفه الخاس والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل تجاره منعه من ذلك أم لا صاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسألة مسألة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنع عنها لأنه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدوري أن الفتوى أن الكوة إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر وينبغي من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحساناً والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوة للهواء والفضاء مظلة على ملكه مقابلة لكوى جاره وبينهما شارع ودور لهما هل له منعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا الملك مطلق التصرف للمالك ومسألة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للفضاء والهواء وإنما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وأيضاً لو ثبت له مظلة لثبت للآخر عليه مثله والمنع من أصله خلاف القياس كما تقرر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفل فوقه علوه لصاحب

مطلب لا يضمن صاحب الجدار الذي انقض بعضه ما تلف به حيث لم يطلب منه رفعه

مطلب أراد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة

مطلب إذا أراد أحد الشريكين البناء على جدار مشترك ليس له ذلك مطلب أراد فتح كوة مظلة على جاره ولكن بينهما شارع فأراد الجار منعه

مطلب لو أراد رجل فتح كوة للهواء والفضاء ليس لجاره منعه بخلاف ما إذا كانت للنظر والموضع موضع النساء لسفل

مطلب ليس لصاحب السفلى أن يفعل ما يضر بالعلو

السفل أن يفتح في سفله طاقة أو يدق وتد أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب) ليس له أن يفعل شيئا من ذلك ففي المتون لا يتدوس سفل فيه ولا ينقب كوة فيه بلارضاذى العلوقال في البحر أشار يعني صاحب الكثرالى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القدير أن فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وان وضع مسمارا صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع مسمار كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز لأحدهما ادخال الا جانب فيها بغير اذن الآخر أم لا وخصوصا مع صريح النهي (أجاب) لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم (سئل) في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لأحدهم أن يبنى بها كنيفا أو مطبخا أو مسطبة أو بناء يختص به أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ ليس لأحد الشركاء أن يبنى له بها بناء يختص به في المشترك اذ فيه منع الشريك عما هو مشترك ولا يملك ذلك وانما له أن يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع أمتعة ونحو ذلك لا ما لا يمنع به شر يكره عن الانتفاع به كبناء مطبخ أو كنيف في المشترك ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار باع مالكها بيتا منها للجار فسد بابه وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشتري أحدهم البيت المذكور وهو ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه من ساحة أو يريد فتح باب للبيت المذكور هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك اذ له المرور من الساحة قطعاً من أى جهة أراد ومن له المرور في محل له فتح باب فيه كما صرح به علماء ونا فاطية ولا يقدر أحد على منعه منه كما لا قدرة له على منعه من المرور فيه والله أعلم (سئل) في زقاق مشتمل على دارين أحدهما في أسفل والأخرى في أعلاه هل لذي العليا أن يحول بابه الى جهة السفلى أم لا (أجاب) بما في فاضل خان من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن له مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التارخاتية عن الفتاوى العتامية أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دار الهاظلة حادثة على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة انهم دمت هل له اعادتها أم لا (أجاب) ليس له اعادتها كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤها باذن الجار أم لا لانه ان كان باذنه فهو معبر للحائط وللمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط مشترك لا يخشى عليه السقوط أراد أحد الشركاء يبنيه ليبنيه أقوى مما كان أولي بنى عليه بناء هل يمنع أم لا (أجاب) نعم يمنع لانه تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشريك والله أعلم (سئل) في معصرة لشخص ولا يخرج حق الممر على سطحها انهم دمت جانب منه هل يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما انهم دمت مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما انهم دمت من سطح المعصرة باجماع العلماء اذ ليس له فيه حق الا حق المرور وملك الرقبة لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارة اجاعا وقد صرح علماء ونا بانها لو انهم دمت السفلى فانهم دمت العلوى ليس على صاحب العلوى عمارته وله اذا بنى صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان وليس عليه شيء مما أنفق صاحب السفلى على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفلى من بناء سفله أن

مطلب ليس لأحد الشركاء أن يدخل الجانب في الدار المشتركة

مطلب ليس لأحد البناء في ساحة الدار المشتركة

مطلب لأحد الشركاء أن يفتح في الدار المشتركة بابا لبيت آخر

مطلب ليس لأحد الدار التي هي في زقاق غير نافذة أن يفتح لها بابا أسفل من بابها وله فتح أعلى

مطلب اذا اشترى رجل دار الهاظلة حادثة على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة انهم دمت فاراد اعادتها ليس له ذلك

مطلب حائط مشترك أراد أحد الشركاء يبنيه ليبنيه أقوى مما كان

مطلب صاحب الممر على مكان لا يلزمه شيء في عمارة لو انهم دمت

مطلب لو انهم دمت السفلى وامتنع صاحبه من بنائه فلصاحب العلوى أن يبنيه الا أن الحكم يختلف بين كونه باذن القاضي أو بغير اذنه

بينه ليتوصل الى حقه وينعه عنه حتى يدفع اليه قيمة بناءه بالغلة ما بلغت لانه مضطرا الى بناءه
اذ لا وصول له الى حقه الابيه ولو بني باذن القاضي يرجع على صاحب السفن بما اتفق بالغاما بلغ
لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولا يته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي قصة الولوالجية
وبه ينقضي والله أعلم (سئل) في سفن عليه علو ولاهل هذا العلو عمر على سطح لصاحب السفن
انهم قدم جانب من المرفأدعي ربه على رب العلو أنه أحدث حوضا وشجرة في الحوض فانهم
بسبب ذلك وذو العلو ينكر حدوثهم ما يدعي قدمه ما هل القول في ذلك قول صاحب السفن
بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه (اجاب) القول قول صاحب العلو بيمينه وان كان الحادث
يضاف الى أقرب أوقاته ليكون صاحب السفن يدعي الضمان وصاحب العلو ينكره والاصل
عدم الضمان وبرائة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل أقوى منه
والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقت مسجد جامع لها استطارا قديم في أرض
موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطارا المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم
على قدمه (اجاب) يبقى القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين
بانه ما وضع الا بوجه شرعي والله أعلم (سئل) في ميزاب الى داراختلف صاحبه مع صاحب
الدار ما الحكم الشرعي (اجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول
لصاحب الميزاب والا فلا بد من بينة وقال بعضهم يترك لو قديما ووجد القديم أن لا تحفظ اقراره
وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم قال (مش) هذا
في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفلي هو
عرضة لدار علوية وذو السفن يطالب صاحب العلو بتطينه لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء
محتجا بانه ليس بمالك فهل تطينه عليه أم على صاحب السفن أم عليهم ما وهل اذا تلف طين السطح
بواسطة اتناعه به يكون ضامنا أم لا (اجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلو
فلم يكونه ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفن وانما صاحب العلو سكنه والاتناعه به ولا يجبر
الانسان على اصلاح ملك غيره ولانه لو أجبر انما يجبر لحقه أو لحق ذي السفن فلا وجه الى الاول
وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم موجه وهو التعدي ألا ترى أن السفن لو انهم لم لا يجبر واحد
منهما على بناءه لما قلنا وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفن
بنفسك ان شئت وتجبسه عن صاحبه الى أن يؤدبك قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع
عدم فواته في مسئلتنا اذ عدم التطين لا يفتقر الحق بالكلية وانما يوجب نقصا ما أو أما صاحب
السفن فلما صرحوا به فاطبة من أن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينته ودفع ضرر
وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه ليست
مسئلة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما يقال اجتمع مانع
ومقتضى وانما هي مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعدي من
ذو العلو فهو وضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالمشي المأذون فيه شرعا أو بمرور الأيام والليالي
وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في دار جارية
في ملك زيد وتجاهها دار بكر ويفصل بينهما درب سالك هنالك يريد زيد أن يجعل سفن داره قريبا
لجدار الجيرة ويبني له بيت نار ويجعل باعلاء ملقفا للدخان لكن بكر ايعانه من ذلك ويتعلل عليه
بسبب الدخان فهل له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء (اجاب) نعم ذلك في ظاهر

مطلب رجل له علو له عمر
على سطح صاحب السفن
انهم قدم جانب من المرفأدعي
صاحب السفن أنه انهم
بسبب احداث رب العلو
حوضا وشجرة فيه وهو ينكر
مطلب لا يمنع صاحب
الاستطارا منه

مطلب ميزاب الى داراختلف
صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت لدار علوية
طلب صاحبه من ذي العلو
تطينه لكونه المستنفع به
وامتنع صاحب العلو لكونه
غير مالك

مطلب ظاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واختار غالب المتأخرين
منع الضرر للبين

الرواية سواء تضر به جاره أم لا وسواء كان الضرر بيناً أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر البين وفي الحاشية دار فيها ساحة بين رجلين اقتسماها فصارت الساحة لاحدهما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة بيتاً ويسدبها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو أراد أن يبنى في الساحة اصطبلًا أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمسئلة شهيرة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وما هو المنع به والله أعلم (سئل) في امرأته طابون دارها تريد جارتها منعها عنه هل لها ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتعمده الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون فالمنع عنه ممنوع قياساً واستحساناً في كثير من الجيران له يتحملون حتى نخن به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة وضعت على حائط جارتها أخشاباً وركبت عليه دالية بغير إذنها هل تؤمر برفعها عنها وتجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع أخشابها وداليةها عن حائطها لانه يتصرف في ملك الغير بغير إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة يتركون على ظهر عقار جار في الوقف على جهة البر المرغوب زاعمين قدمه فبني بعضهم عليه بناء حاد ناهل يؤمر برفعه عن الوقف أم لا وهل على تقدير أنه قديم وأن لهم حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة المثل مدد وضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرور يمنعون شرعاً عنه وأنه إذا ثبت لهم حق المرور لا يمنعون عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في الممر باجماع العلماء ومما سرحت به علماءنا أن صاحب العلو ليس له أحداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث يرفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتلزم الاجرة في ذلك لمدته وضعه والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على سفلى الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويحببه القاضي اليه أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوده ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه ويحكم له القاضي بذلك لانه يتصرف في ملك الغير فلا يغير أزالته عن ملكه شرعاً وإن لم يثبت ذلك بالبينة لا يهدم وفي مثل ذلك فرقوا بين الثبوت باليد والثبوت بالبينة والثبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لأنها كاهما مبنية وهو حجة قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد اليد لا يهدم قولاً واحداً لأنها حجة بظاهر الحال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصديق قولان ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

(سئل) في رجل جمع به فرسه فأنلف أنساناً حال جوحه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الأولياء فادعى الجوح والعجز عن المنع وأنكروا ذلك يكون القول قواهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت عجزه عن المنع يهدر قال في منع الغنار وقد أجب عنهما ولا نا شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه إذا تحقق عجزه عن منعها حتى أنلف أنساناً فهدر هدر المسئلة في الفصول العمادية وجامع الفصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها إلا كثار وأصلها عن أبي الفضل الكرماني والوجه فيها أن الركب عند الغلبة انتطع تسيريه فالتحقت

مطلب امرأته لها طابون في دارها أرادت جارتها منعها منه

مطلب من وضع أخشاباً على حائط جاره يؤمر برفعها
مطلب من له حق المرور ليس له البناء وإن بنى وكان وقفاً يلزمه الاجرة مددة الوضع وكذا ليس لصاحب العلو أحداث شيء على السفلى
مطلب إذا أثبت صاحب السفلى حدوث العلو بالبينة يحكم بهدمه بخلاف ثبوته بمجرد اليد وكذا بالاتفاق والتصادق على الرابع

مطلب جمع به فرسه فأنلف أنساناً فإن ثبت بالبينة عجزه عن المنع فهدر والالا

بالمنفعة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المتقي أن القول قول الاولياء بينهم وان
 البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في منافيه فهم ينكرون النافي وهو
 يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه عن المنع وهذا نظاير والله أعلم (سئل) في امرأة
 طلبت من رجل فرسه لتركب فتركه فتركه عنده وأركبها فجمع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل
 تضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحد منهما (اجاب) لا يضمن واحد منهما والحال
 هذه اذا تحقق جرحه أما اذا لم يتحقق بان لم تقم بنية على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على
 صاحب الفرس والقول قول اولياء القاتل في انكار الجرح بينهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مر من طريق راكباً مهراً انظر المهر الى جلد مفروش فيه فنزله منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلاً فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الركب أم فارس الجلد أم يؤخذ المهر به
 أم لا يلزم واحد مما ذكر (اجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على الركب ولا يؤخذ المهر
 به أما الفارس فلما في التارخانية وضع شيئاً على الطريق فنزله منه دابة فقتل رجلاً لا ضمان
 على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الركب فلما أفتى به أبو السعود العمادى مفتى الروم أنه
 اذا تحقق عجز الركب عن منع الدابة المركوبة حتى أتلفت انساناً فدمه هدر وأما عدم أخذ
 المهر فلعدم قائل به من أعتن فان أحداً من علماءنا لم يقل بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع
 فعل العجماء جباراً أى هدر اذ ثبت به عدم ضمان ركب المهر وفارس الجلد وعدم دفع المهر
 بتلك الجناية فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في جرباً أصاب صبياً وضع يده على الزيتون الذي
 يداس عليه به حال سوق الدابة فهرسه فأتى بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من
 جلدته أم لا (اجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدهم
 ومثله جرباً على الطاحون وغيره اوجه ذلك أن سير الدابة يضاف الى السائق قال في
 الحاوى الزاهدى أصابت الجملة صبياً فكسرت رجلاً وصاحبها ركب عليها وقال كنت نائماً
 فعليه أورش الكسراته وما ضمنه الركب ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير رجل على
 فرس في المرمى فأسرعت في العدو وعثرت وانكسرت رقبته ومات بسبب ذلك هل يضمن أم لا
 (اجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه
 رجل فلم ينته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما ألتفه بعد التقدم
 المذكور أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه ففي الحاوى الزاهدى برهان الدين
 صاحب المحيط ربط كسباً على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطح صبياً وكسرت رقبته
 يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقلاً عن السراجية سئل برهان الدين عن عتده نورنطوح
 فسره الى المرمى فنطح نور غيره قلت قالوا ان أشهد عليه يضمن والا فلا وفي البرازية نقلاً عن
 المسية في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر
 على الضمان كالحائط المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم (سئل) في كلب عتور
 لرجل عض رجلاً فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالته بحفظه ورفع أذاه عن أهل القرية فلم
 يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (أجاب) يضمن صاحبه الدية كما صرحوا به في عامة
 الكتب ويحملها العاقلة وهو كاحدهم كافي الحائط المائل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ثور نطوح تقدم اليه أهل قرية وأشهدوا عليه فنطح رجلاً فكسريته وعطله عن عمله فاذا
 يجب على صاحبه (أجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور

مطلب أركب فرسه غيره
 فجمع حتى قتل رجلاً

مطلب اذا ركب مهراً فنفر
 من جلد مفروش الى خلف
 فكسر رجلاً رجلاً فلا
 ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصاب حجر البدة
 انساناً حال سوق الدابة فقتل
 فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير رجل على فرس
 فأسرعت فهلك بسبب
 عتريته

مطلب حصان اعتاد الكدم
 فقتلته ان كان بعد الاشهاد
 على مالكة فالضمان عليه
 ومثله المكش والتور
 النطوحان والا فلا

مطلب في كلب عتور قتل
 انساناً

مطلب اذا كسر ثور نطوح
 رجل انسان بعد الاشهاد
 على مالكة فالواجب فيها
 حكومة عدل

عبد ابلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد رتفاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما عليه الفتوى
وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وغن الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم تسير
النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم
(سئل) في رجل له ثور يطبخ بقره رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا (أجاب) هي
العجماء التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب
السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم العجماء جرحها جبار يعني هدر والمراد بالعجماء كل
حيوان سوى الاذن والمارد يجرحها اتلافها سواء كان يجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور
ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبته عن مالكها أو ركبها أو
سائقها أو قائدها والله أعلم (سئل) في دابة كدمت دابة في المرمى فهل يكت بكدمها هل يضمن
الراعي أم رب الدابة أم لا (أجاب) لا ولا أما الراعي فله عدم تقصيره وأما رب الدابة فلا أن
حكمها العجماء وان كانت في تدبيره والله أعلم (سئل) في رجل عقر بقره آخر فما الحكم الشرعي
(أجاب) ان كانت ماتت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أيسر حياتها وذبحها مال كذا آيسا من
حياتها ضمن قيمتها عاقرها ما عدا اللحم والقلول قوله ان أنكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان
اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة فافهم والله أعلم (سئل) في
رجلين لكل بعير ربطا هما في موضع لهما ولاية الربط فيه فعرض أحدهما الآخر عرضا فاحشا
فدبحه مالك العارض هل يضمن قيمته أم لا وإذا قلتم يضمن هل يضمنه سليما أو معضوما (أجاب)
يضمن قيمته معضوما ففعل البعير هدر وفعل مالكه معتبر والله أعلم (سئل) في فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم آخر بما في يده فأصاب ضربته فرسه فخرحها ورجع بها الى مربطها وترك
الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضاربها أم لا (أجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان
أنكر الضارب هلا كها بسبب ضربته وأقام ربه عليه البرهان أن موته بسبب الجرح ضمنها
والا لانه المدعى والاخر المنكروا البيضة على من ادعى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل)
في رجل من عادته أن بعض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في
مربطه وفك رسته وقاده ورجل عليه زرع وقاده به فعرضه في ذكره وأقنيه فمات من ذلك فهل
يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل لا ولياء القليل أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء
تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعمد المرور على البئر المحفور تعديا في غير ملك الحافر فان تعمد
المرور يمنع ضمانه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو
تقدم اليه فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا
(أجاب) يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والبيضة على المالك ولو كان مكان البعير حرز مكاف
لا شيء فيه وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه مجنون حرز من دية أو مجنون عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا صال حرا أو عبدا فالحر فيه الدية والعبد يجب قيمته فالخالف أن الصغير
والمجنون يضمنان مطلقا كالدابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم والله أعلم (سئل) في بعير
دنا من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
والله أعلم (سئل) في أخوين جالين في مخيم واحد في الربيع ومع أحدهما اجل لرجل فدفعه له
ليرعاه بالاجرة مرض الجمل مرضا أقعده عن تعده فحمل الى أهله بعد أن وبى أخاه عليه
محافظة مع جله فماله فمات حتف أنفه أو بفعل سائبة في المرمى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان
غير تعدي

مطلب ثور نطخ بقره رجل
فكسرها

مطلب دابة كدمت دابة
فهلكت
مطلب رجل عقر بقره آخر

مطلب بعير عرض بعير آخر
عضا فاحشا فذبحه مالكه
مطلب فرسان يلعبون ضرب
واحد منهم آخر بما في يده
فأصاب فرسه وترك الاكل
والشرب حتى مات
مطلب رجل عادته أن بعض
حذر صاحبه أهل القرية
من القرب منه فمات
ففعضه فمات

مطلب يضمن من قتل بعيرا
صائلا عليه بخلاف الحر
والعبد على تفصيل فيهما

مطلب لا يضمن من صاح
بعير فهل
مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجمل لا يخرن مات من
غير تعدي

على واحد منهما (أجاب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه
إذا حصل أنه راع ترك الدابة مع أخيه لضرورة حصلت له ولا ضمان في ذلك باجتماع ائتمنا وقد
صرحوا بأن له أن يحفظ باجرائه ولا يضمن والله أعلم (سئل) في رجل راكب فرسا خرجت
بندقته المعترضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان قد
قدح زناذه فلم يرو ولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربح حملت من الفيلة نارا فألقته على محل
الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لأنه إن كان بحمل
الربح والقائها لا يضمن وإن كان بشعله ضمن والضمان موجب لاشتغال الذمة واشتغال الذمة
لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقهاء يادى النظر والله أعلم

* (باب جنابة المملوك) *

(سئل) في رجل أركب عبده فرس الغير فأقر العبد أنها ملكت تحته هل تسمع الدعوى على
العبد وإذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سيده (أجاب) لا ينفذ أقرار العبد على سيده ولا يؤخذ
بأقراره إلا بعد عتقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضوره سيده وإذا ثبت بالبينّة الشرعية
أن سيده أركبه فهل ملكت تحته وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل لها باركاه فعليه
قيمتها وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبده البالغ اقتل فلانا فضر به بيارودة عمدًا فاستقر
صاحب فراش إلى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير
التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كالخزف فلا
يصح أمر مولاه له فيه وإذا أردت إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب
جنابة المملوك في مسئلته من قال لعبده ان قتل فلانا أو رميته إلى آخره والله أعلم

* (باب القسامة) *

(سئل) في قتل بقرب قرية فدعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه
القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) إذا وجد قريًا بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكًا لغيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك
دعوى أولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية والله أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ستة أنفاد أنهم ضربوه على يده فسلت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسمع دعواه
على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع كما هو صريح أو كالصريح في كلامهم في
فروع متعددة في مواضع مختلفة والله أعلم (سئل) في قتل بندقية وجد بين قري ثلاث وهو
بأرض واحدة منها واليهما أقرب بعد أن صالوا جميعا على الصواب والى والتقوا بالأسلحة والقتيل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بندقيات فهل تلزم دية أهل القرى الذين صالوا جميعا أم أصحاب
البندقيات الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو ضحوا
لنا الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا قاطبة أنه إذا التقي قوم بالأسلحة فأنكشفوا عن
قتيل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتل فيه القسامة والدية لأن القتل وجد بين أظهرهم وفي
أرضهم والحفظ عليهم وبه صرح أصحاب المتون ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت
ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم

مطلب في راكب خرجت
بندقته فقتل فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

مطلب إذا أركب عبده فرس
الغير فأقر العبد بها كلها
تحته فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعتق
مطلب أمر عبده البالغ
بقتل فلان فضر به بيارودة
عمدًا فاستقر صاحب فراش
حتى مات

مطلب قتل وجد بقرب
قرية فدعى أولياؤه القتل
على معين لا تسقط القسامة
والدية عن البقية
مطلب ادعى على جماعة أن
سأل يده بسبب ضربهم وأنه
لاحق له عند غيرهم
مطلب قتل بندقية وجد
بين ثلاث قري وهو بأرض
واحدة منها بعد أن صالوا
جميعا والتقوا بالأسلحة ولم
يوجد إلا ثلاث بندقيات مع
ثلاثة أشخاص

وجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقربة التي وجد فيها القتل مقرر عند علماءنا مشهور
وفي أغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع عن أن تهرق فيه الدماء
وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فاقسامة
والدية على أهل المحلة لا على الملتقين لا باعتبار أننا نحكم عليهم بأن القتل منهم بيقين فافهم ذلك
وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً مع
دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آداب القسامة
والله أعلم (سئل) في رجل ذمى وجد قتيلاً بساحة باب المهدي المعروف بالكائن بقربة بيت لحم
المنفصل عنها بالساحة المذكورة وبه اثر ضربة بندقية من هقة يدعى وليه انه رمى ببندقيتين من
حائطى المهدي القبلية والشرقية ولا يعلم المزهقة منهما ولا الضارب له بعينه والساحة ليست
مخصوصة لاحد بل مباحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك هل يجب القسامة والدية على أهل
المهدي جميعهم ام على أهل القربة المنفصلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي ابعد عن القتل من
المهدي أم على الجهتين ام يدرى ينوئنا الجواب رغبة في اعظم الثواب (اجاب) القسامة والدية
على أهل المهدي جميعهم ان ادعى الولي عليهم لا قريتهم فقد صرحوا فاطبة في جنس هذه المسئلة
بان الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وان كان المكان مباحاً لسائر الناس
حيث كان قريتهم يجمع منه الصوت وقد صرحوا بان المحلتي والسكتين وكل مكانين احدهما
منفصل عن الآخر اذا وجد القتل في احدهما فالقسامة والدية على اهل دون الآخر فاذا علم
ذلك ينظر الى دعوى الولي فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهله يجاب الى ذلك ويحكم
له بها وبالدية عليهم وعلى عواقلهم ان ادعى الخطأ وعليهم خاصة ان ادعى العمد وان ادعى على
غير الاقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء
مذهب أبى حنيفة النعمان عليه وعليهم من الله عزير الرحمة والرضوان والله أعلم (سئل) في
رجل كشف عليه صوباشى الرملة مع جماعة نهبهم الخاك الشرعى صحبة جم غفير من المسلمين
فوجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو معلق بالمرسة في خاروق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح
فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك فاجاب ان غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر
سماهم فما الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم يكن به اثر القتل كجرح أو خروج دم من اذن أو عينه أو
أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه اذا الظاهر أنه مات خنقاً انفه وان كان به اثر القتل بشئ
مما ذكره وكان في داخل دار المذكورين وادعى عليهم وليه القتل فعليه القسامة وعلى عاقلتهم
الدية وان لم يكن بدارهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وان لم يكن في
دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبينة على وليه واليمين عليهم وتسقط القسامة
عن أهل المحلة والدار اذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة
والدار وتلتحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس في الدعاوى جميعها ان
البينة على المدعى واليمين على المذكر وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس
لخطر الدماء وهذا ما نصت عليه العلماء في كتبهم فاطبة والله أعلم (سئل) في جماعة بوادية
وغير بوادية احدثوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقية من بندق أحدهم فقتلت رجلاً منهم
ولا يعلم من هو ولي القتل يقول حق عند هؤلاء البوادية جميعهم يعينونه عند أحدهم والا
كلهم غرماء هل اذا أقاموا على واحد منهم ينة أنه هو الذي خرجت بندقته فقتلته تقبل

مطلب اذا وجد قتيلاً
بساحة مباحة لسائر الناس
فالقسامة والدية على أهل
أقرب مكان إليها وعلى
عواقلهم ان ادعى الولي
الخطأ وعليهم فقط ان ادعى
العمد وان ادعى على غيرهم
فلا بد من البينة

مطلب رجل وجد في رقبته
مرسة وهو معلق في المرسة
في خاروق مدقوق في حائط
وهو ميت فادعى وليه على
ثلاثة قتله

مطلب جماعة خرجت بندقية
من بندق أحدهم ولا يعلم
من هي فارادوا أن يقيموا بينة
على واحد منهم أنه الذي
خرجت بندقته

بينهم ويثبت القتل عليه وتتقوى الدعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل
بينهم ولا تتقوى الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسمع إلا من صاحب الحق والبيئة لا تقبل إلا لاثباته
أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق ليدفعوها وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعى
واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينه وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط
صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يوارى يدهم أو غيرها
صحت الدعوى ولا بد من بيينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفاصيل
المسئلة والحمد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل
بيت من دار شخص وبقرب به بندقية ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
الدار يقول انما لعب بالبندقية فخرجت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب
الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت
أو دار ولم يعلم قاتله وأجمع علماءنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية ما لم
يثبت القتل على غيره أى على غير المالك والمتون والشروح والفتاوى مترعة بها والله أعلم (سئل)
في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ما إذا يلزم فيه (أجاب) لا قائل بالقسامة والدية في مثل
ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه اذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا والاجماع منعقد
على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية قتلًا عن النوازل صبي
مات في ماء أو سقط من سطح إن كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الابوين وإن كان لا يحفظ نفسه
فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقيه أى
القاسم في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فمات لا شيء عليهم ما إلا
التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الميثاق أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده
وفي الظهيرية الفتوى على ما اختاره أبو الميثاق انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بسط
الجرح المالح وليس مملوكا لا حد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو حد ولا قسامة
ولا دية فيه والله أعلم (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها
فأصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها
هل يلزم أهل الدار والجيران والمحلة شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك (أجاب)
لا يلزم أحد شيء في ذلك لادية ولا غرامة إذا المحمداً مجبار أى فعلها فبالك بفعل النار هذا القائل
به من فقهاء الأمصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا
القتيل المدعى قتله بجرحه هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة
بعضهم على بعض منهم باتفاق أئمتنا لأن الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه
فكان منهم ما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أى حذيفة وصاحبه إلا في رواية ضعيفة عن أبي
يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد قتل يترهى أقرب اقرب من أخرى وقد
شوه تحت شجرة هي أقرب للأخرى دم سائل ولم يثبت كون القتل قتل تحتها ثم نقل وألقى في البئر
ما الحكم فيه (أجاب) اعلم أنه يجب النظر أولاً إلى الدعوى الولى فإن ادعى على أهل قرية منهم ما
وثبت كون البئر بارئها لا بارئ أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب
للأخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلي أقربها للبئر خاصة
لأن الموجود في البئر كالوجود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر الملك أو لا فإن

مطلب صغير دون البلوغ
وجد قتيلا في دار شخص
وبقرب به بندقية فادعى أولياؤه
القتل على صاحب الدار
وهو يقول لعب بالبندقية
فقتله

مطلب لاشي في الصغير إذا
سقط من سطح أو وقع في
ماء فمات سوى الكفارة على
من وقع من يده من الابوين

مطلب في قتل وجد في
شاطئ البحر المالح
مطلب لا يلزم أحد شيء
في امرأة أصبحت محروقة
في دار باعها

مطلب شهادة بعض أهل
القرية على بعض بالقتل
غير مقبولة

مطلب وجد قتل يترهى
أقرب لقرية من أخرى
ووجد دم سائل تحت شجرة
بقرب الأخرى

لم يوجد على أقرب القريةين ما لم يدع الولي على الأبعد فاذا أنكر كل من أهل القريةين مالكية الأرض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار إلى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القليل لاحتمال أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قليل لا تجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة ممن ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه نقل من تحت الشجرة وألقى في هذا الموضع فان ثبت ذلك بالبينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الأخرى لان الثابت بالبينة كالثابت عياناً فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أولاً ثم بعده القرب وان ادعى على الأبعد ولم يكن مالكا لا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك البينة أو الأقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والا فالقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة ان ثبت كون البئر ملكا لأحد فالقسامة والدية عليه والافعل الأقرب منهم ما لم يثبت تحويله ونقله من الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار بالقرب والبعده مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالقرينة مع دعوى الولي على غير أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأساً واحداً وسأل أيضاً عن جرم الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل الأقرب والأبعد ظلم لأصل له شرعاً وقد علمت الأحكام بهذه الجمل الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجد في فلاة لا مالك لها وأولياؤه يدعون على جماعة أنهم نقلوه اليها والدية مع اعترافهم لهم بانهم ماقتلوه أم لا (أجاب) حينما أقروا أعني أولياء القتل بان المدعى عليهم وهم أهل القرية ماقتلوه لا يلزمهم قسامة ولا دية اذا ثبت عليهم الاقرار اذا اقرار حجة على المقر فيلزم به شرعاً وقد عرض الفريقان على أمرهما ولم يذكرا في اقرار أولياء القتل بانهم ماقتلوه ولو ذكره ما أجبتهم بلزوم القسامة والدية اذا اقرارهم بذلك يمنعهم الدعوى لانه حجة من الحجج الشرعية ينفع الدعوى حيث ثبت ذلك لا وجه لطلبهم معه والله أعلم (سئل) في مسجد القرية اذا وجد فيه قتيلاً ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كبيرة ولها مساجد متعددة ووجد في أحدها قتيلاً (أجاب) حكم الموجود في مسجد لها كالموجود فيها وهو معلوم الحكم واذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامته وديته على أهل محلة لانهم الأولى بتدبير أموره كما اذا وجد في دار رجل منها فها على عاقلة لا على أهل محلة الحاصل أنهم ما على عاقلة الاخص الا حق بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على العلم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى معبد وعشر من متفقيها وعلى أهل شعائر ولم يسم أحداً منهم وشرط النظر لمدرستها ووقف على ذلك كله قرية ووجد الا ن فيها قتيلاً ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية السكان الفارسين الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التارخانية نقلنا عن الباقي اذا وجد القتيلى في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال واذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح الغنار بعد نقول كثرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم أن القتيلى اذا وجد في أرض فلا يخلو اما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فان كانت مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وان كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لان العبرة للملك والولاية كما قدمناه وان كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة

مطلب قتيلى وجد في فلاة
لا مالك لها وأولياؤه يدعون
على جماعة أنهم نقلوه اليها
ولكن ماقتلوه

مطلب في حكم القتيلى
الموجود في مسجد القرية
أو في أحد مساجدها

مطلب اذا وجد قتيلى في
قرية موقوفة على مدرسة
فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين وأما اذا وجد في
وقف المسجد الجامع فالدية
في بيت المال كالموجود فيه

والدية لان تدبيره اليهم والله أعلم وقال قبله وان كان مباحا إلا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكره القسدهلال والكرخي رحمهما الله تعالى اه ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها انما وجب على أهل المحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحد هاقيل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية كلهم وتكون كالمحلة في المصراًم على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القليل الذي يوجد عمله من المحلات المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يوجد فيها القليل بلا شبهة إذ كل محلة مأهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في مصر أو قرية لان عليهم التدبير وأهل كل محلة أولى تدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قليل وجد في دار انسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته (أجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما أطبقت عليه متون المذهب قاطبة وشروحها وفتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الاسلام أفدتم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال بينوا لنا ذلك مفصلا معلا * (أجاب) القسامة الايمان التي يقسم بها مالك الدار مثل اسبيلها وجود القليل وركنها اجراء المين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرية ووجود أثر القتل وتكميل المين خسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حالف والحبس ان أبي الى ان يحلف في العمد مدو بالدية عند النكول في الخطا والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا كما نص عليه في شرح المنجم لابن مالك * والعاقلة أهل الدوان فان لم يكن منهم فهي قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب القبائل نسباً على ترتيب العصابات ثم وثم واذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تتسع لا يؤخذ زيادة عماد كرمقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر المحال والقرى الأقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الخاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف بضم اليه المحال الأقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل المحلة تعقل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقرر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الخاني رواية شاذة وأن ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونها في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولا يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فتحرر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت

مطلب اذا وجد قليل في محلة فالقسامة والدية على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قليل في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسبيلها وركنها وشرطها وحكمها وفي بيان العاقلة

المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة ينصرون لان العشائر فيها قد فنت ورجة التناصر بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها المددون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السجن أن السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم واجامع وفيهما لا تحقق التهمة في حق الكل فلا قسامة فيهما على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذا لم تكن له عاقلة فالاصح المفتى به أنها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة مخالفة لظاهر الرواية واذا قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العمدة فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزيلعي وقدرها من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تتحمل مجلد السكن اقتصرنا على ما لا بد منه والله أعلم (سئل) فيما اذا بأت ثلاث رجال في بيت من دار مملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من أهالي القرية فأصبح أحدهم قتيلا بجراحة والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله أحدهما وكذا مالك البيت وباقي أهل القرية يشكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يتبين قاتله فهل موته بهذه الجراحة لوث فالدية على من من المذكورين بنوا لنا الحكم بشرطه الشرعي (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلته قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها اقوالها لوجود الاختلاف ففيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته على قولهما بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه حماية البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أن نحكم عليه بانه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار بدمشق سكنها جماعة باجارة أو اعاره مثلاً وهو بيت المقدس فوجد فيها قتيلا فعليه قال في المحيط واذا وجد القتيلا في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانا بأتين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وأما اللوث بما ذكره للاختلاف فالحنفية لا تقول به كما نص عليه الشراح فاطبة والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولا دية عليهم فمن يوجبها قتيلا (أجاب) لا قسامة ولا دية على أهلها وقد صرح علماؤنا بأن القتيلا اذا وجد بأرض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل والحاصل أنه لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معينين أم على غير معينين وانما يتبع ولي الموقوف الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في نساء وصبيان يستقون من صهر يج بقرية سقطت صغيرة من بينهم فستق فماتت غرقا فهل يجب لها على عاقلته من يستق قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أو لياؤها بانهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقطت في البئر بذلك يلزم فيها عليهم عجز رد دعواهم ما يلزم في القتيلا

مطلب في الفرق بين الدار
والسفينة

مطلب اذا وجد أحد
الضيف قتيلا في بيت
المضيف فالقسامة والدية
على عاقلته

مطلب اذا وجد قتيلا في قرية
موقوفة فلا قسامة ولا دية
على أهلها وانما القسامة
والدية على الموقوف عليهم
ان كانوا معينين والا فالدية
في بيت المال

مطلب نساء وصبيان
يستقون من صهر يج
سقطت صغيرة من بينهم
فماتت غرقا فادعى أو لياؤها
عليهم بانهم دفعوها

أذا وجد في المحلة أو القرية إذا ادعى عليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب
لها القسامة ولا الدية لا احتمال وقوعها برثة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها برثة قدمها
لا يوجب على أحد شيئا باجماع العلماء والقتيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال
على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبها وهذا يحال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا غبار عليه
فإن ادعى أولياؤه على أحد أنه دفعها حتى وقعت لأب من بينة عادلة وهي عدلان أو عدل
وأمر أنان موصوفتان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الاقرار بمن يعتبر اقراره شرعا والله
أعلم (سئل) في بناء بيني للناس بالاجرة بنى لشخص مكانا ورثه ببيتا ومعه اجراء يعملون مياومة
سقطت على رأسه اجار من سقف البيت الذي يرمه في حال مرضته فارتضخ رأسه فهلك بذلك هل
تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل إذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور
بهم هذه الصفة فادعى أولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بأنه مات بسبب سقوط
الاجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون أم لا (أجاب) لا قسامة
ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتيل جهل أمره كافي سائر
كتب الفقه محرز مسطور والذي هلك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال لا مرية
فيه ولا أشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا يجزئون بشهادتهم لانفسهم مغنما
ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق ان يتبع وبكلمة الحق ردع ويصدع ومن قتله الحجر بغير
فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله أعلم (سئل) في قتيل وجد بقربة وقد اشترأ أن
قاتله فلان بن فلان منها هل إذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلان المذكور
تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذا لم تكن بينة تحليف الاولياء على ذلك وان
نكوا وقضى عليهم (أجاب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تندفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذا لم
تكن بينة تحليفهم على نفى العلم بذلك وان نكوا وقضى عليهم به والله أعلم (سئل) في قتيل
وجد في خيمة رجل نازل بهم في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من
كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتيل في معسكر أقاموا بفلاة من الارض
لا ملك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا
من الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبار الديق عند انعدام الملك وان كان للارض مالك
فالعسكر كالسكان فتجب على المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله
اه ومثله في كثير من الكتب كالولوالخية والظهيرية وتنوير الابصار وشرحه والدرر والغرر
وغیرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من
فيها من السكان وان كان لها ملاك فهم على الملاك عند الامام والله أعلم

* (كتاب المعاقلة) *

(سئل) في رجل قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفع والديه بانه فهل له الرجوع
عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية وإذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع
الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كائنه من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة
أو ممن يتناصرونهم أولا يرجع لتبرعه (أجاب) القاتل لا يستقيم مطالبته بجميع الدية لانها
على جميع العاقلة والقاتل كأحدهم وإذا علمت ذلك فاذنه لو اده أو جب الرجوع عليه بما يخصه

مطلب اذا مات البناء بسبب
سقوط حجر على رأسه فهو
هدر وتقبل شهادة الاجراء
العاملين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قتيل بقربة
وأقام أهلها بينة من غيرهم
أن قاتله فلان تقبل وان لم
يتيموا فلهم تحليف أولياء
المدعى عليه

مطلب اذا وجد قتيل في
خيمة فإن كان في أرض
ملوكة فالقسامة والدية على
مالكها والافعل من يسكنها
وان وجد خارجها فعلى
أقرب الاخبية

مطلب قصد بندقه صيدا
فأصاب آدميا فدفع والده
الدية بانه ليس لو اده ان
يرجع عليه الا بقدر ما يخصه
وما بقي لا يرجع به على العاقلة
لانه تبرع

مطلب رجل ضرب آخر
ولم يصر صاحب فراش ثم
مات فادعى أولياؤه أنه مات
بسبب الضرب والضارب
يقتر بالضرب وينكر الموت
بسيه

مطلب امرأة ضربت أخرى
فألقت جنيناً ميتاً وماتت
بعده

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضر به رجل بعصا
ليلقيها من يده فوافق ضربه
وضع النار فيها فاصابت
آخر وقتلته

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضر بها آخر بعصا
ليلقيها فخرجت وقتلت انساناً
وفي الحكم تفصيل ذكره
المؤلف

فقط فيرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعاً بما عداه من حصّة من لم يأذن من العاقلة
فأفهم والله أعلم (سئل) في راعيتين تضارباً بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجيرة ولم يصر
واحد منهما صاحب فراش وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي
يقول للشيء كن فيكون فادعى أولياؤه أنه مات بتلك الشجيرة وصاحبه يجحد كون الموت بسببها
ويقتر بالضرب هل تلزمه وعاقلة ذية أم لا لم تقم عليه بينة بأنه مات من تلك الضربة لاسيما ولم
يصر صاحب فراش منها ولم يعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلته
ذية له إذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافاً بالقتل فلا تلزم الذية حتى تقوم
عليه بينة بأنه لم يفرش حتى مات منها فتلزم الذية العاقلة وهو كما أحدهم أو يقتر بأنه ضربه ومات
من ضربته فتلزمه الذية ولا شيء على العاقلة لأنها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار
من التصريح بما وجب الذية عليه لا بما ليس كذلك نحو والله الذي قتل ونحوه والله أعلم
(سئل) في امرأة ضربت أخرى فألقت جنيناً ميتاً وماتت بعده فما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يلزم عاقلة الضاربة ذية للمضروبة وغرة وهي نصف عشر الذية للجنين وعاقلة لها عصبتها
النسبية فلا يدخل الزوج ولا أقارب حيث لم يكونوا من عصبتها بالنسبية والله أعلم (سئل)
في رجل صوب ببندقية نحو رجل ليرمي به فضر به رجل بعصا ليلقيها من يده فوافق ضربه لها
وضعه النار فيها فاصابت رجلاً غير المصوب نحووه وقتلته فهل الذية على صاحب البندقية
أم على صاحب العصا (أجاب) الذية على صاحب البندقية لا على صاحب العصا إذ صاحب
البندقية مباشر وصاحب العصا متسبب وإذا اجتمع أقدم المباشر وهذه قاعدة لم يختلف العلماء
فيها فبما علمت والله أعلم (ثم سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقية بما حصله أن صاحب
العصا لما ضربه أصاب النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله (فأجاب) وكان قد
اعترض الجواب الأول بعض الحنابلة بما صورته أن ثبت أن صاحب العصا لما ضربه أصاب
النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله فالذية على عاقلة صاحب العصا لأنه المباشر
والحال هذه والحاصل أن ولي المقتول إذا ادعى على واحد من منعهما فعمله أثبات المباشرة كما
وصفنا فإن ادعى على صاحب العصا أنه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بينة على ذلك
لزم عاقلة الذية وهو كما أحدهم وإن ادعى على صاحب البندقية أنه المباشر على ما شرعنا وأقام بينة
على ذلك لزم عاقلة الذية وبدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهما ما هذا إذا أنكر صاحب البندقية
الضرب وادعى أنها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما إذا اعترف بوضع النار على محل
البارود وادعى أن تحولها الجهة المقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معترفاً بالمباشرة فتلزم
الذية في ماله ولا تلزم عاقلته إذا عاقلة لا تعقل عمداً ولا عمداً ولا مالاً لم يملكه بالحق والاعتراف وهذه
المسئلة دقيقة ويشعب منها شعوب تخفى على ضعيف العلم وسقيم الفهم ويخبط فيها خبط
العتواء ويقف فيها وقوف الجار الموقر في الجبال ويحير فيها تحير البعير الموقر في حزن الجبال
لست شعري لو أقيمت عليه مغالطة فقبل له لو اختلفا فقال صاحب البندقية لصاحب العصا أنت
الذي ضربت فأقرت النار وألقيتها على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة الذية وقال
صاحب العصا بل أنت الذي ألقى النار وألقيتها على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة أنت الذية
ماذا يجب فأجاب جواباً بيزره ويرسله لنا فإن نظرت نظر من غرذ راعه في هذا الفن إلى الإبط
اعترفنا له بالفضل ولا يفرض على ولا الامور أن يعاملوه بالكف عن أن يقبض بيده قلمائمه إلى

الفتوى فأنما هي أنقال الناس يحمله الفتى على عاتقه أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وهدانا للصواب وجانا من الوقوع في الدعوى وأجازنا بفضل من الأهل والأهواء الفاسدة ولقد صدق من قال

وإذا ما خلا الجبان بارض * طاب الطعن وحدهم والنزالا

والله الموفق للصواب والله أعلم (سئل) في ضيف وخدمته في بيت مضيعة وقلتم بوجوب القسامة والدية على عاقلة ولم تسع عاقلة واجب الخول المقدر شرعا فعلى من الباقي منه (أجاب) هو في بيت المال كما أشار إلى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله إلى أخرى في الباقي فأن لا يكون جنائية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جنائية شخص لا عاقلة له وقد تقرر أن جنائية الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرهما من المعتمرات والله أعلم

(كتاب الوصايا) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والفضل الدفن في مقابر المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي وصيا على أيتام أخيه وللميت زوجة وكانت أباها في المقاسمة والأشهاد والتبارئ العام معه ففعل وأشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته أنه قبض بجميع ما تستحقه من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير إلا استوفته ما عدا الدين الذي بذمة أناس معلومين ثم لا تدعى الابن المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المزبور أعيانا بيد الوصي غير ما قسم هل تسمع دعواه ويقبل مجزء قوله أم لا يقبل والقول قول الوصي فيما بيده وهل إذا خنت الأعيان بالدراهم وقت القسمة لأجل القسمة يلزم الوصي أخذها بما خنت به أم لا (أجاب) لا يقبل مجزء قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه والقول قول الوصي فيما بيده أنه له أولاد أو من تركه أخيه أو تركه أبيه إذا كل من كانت له يد مع ابنة على شيء فالقول قوله فيه بيمينه أن طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي أخذ ما خنت عليه لأجل القسمة فلا قائل به بل شرع أعمال اليتيم من نفسه لنفسه غير جائز لأنه كالوكيل ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الأشباه والنظائر عازيا بالشرح المنجم من الوصايا فكيف يلزم مجزء التخمين لأجل القسمة لم يظهر به حظ كل واحد من الورثة وفي البرازية لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره والاتساع دعواه وان أقره وبالتركة أمره وبالرد عليه والله أعلم (سئل) في وصي باع دار اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي باع لوجوده مسوق شرعى داع للبيع وهو الحاجة للنفقة والكسوة وكون الدار آت إلى الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بينة تشهد أنه يئمن المثل وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجد ديبها بناء والا أن كبير اليتيم وأدعى غبنا فأحشا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بينته على أن البيع كان بالغبن الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلو أقام المشتري بينة أن قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن وأقام هو بينة في بينة الغبن أولى قال في البرازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغبن قبل بينة المشتري أولى لأنه يثبت بالزيادة والا أكثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى وفي مشغل الأحكام في الوصية ادعى محدودا في يده أرثا من جهة أبيه فأقام ذوا اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعى بينة أن قيمة زيادة على ما أثبتته ذوا اليد فقيل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة للقلة

مطلب إذا لم تسع العاقلة
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدفن
في مسكنه
مطلب قاسم أبو الزوجة
مع وصي الأيتام وأشهد أنه
قبض بجميع ما تستحقه ثم
ادعى على الوصي المذكور
أعيانا غير ما قسم

مطلب القول قول الوصي
فيما بيده ولا يلزمه ما خن من
الأعيان وقت القسمة

مطلب إذا ادعى اليتيم أن
بيع الوصي كان بالغبن
الفاحش والمشتري أنه بمثل
القيمة في بينة اليتيم أولى وإذا
فسخ البيع فما جدد
المشتري الخ

القيمة أولى قنية وعن سيف السائل وصى باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غبنا وأقام بينة وأقام المشتري بينة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينه الغبن أولى قنية اه وما عليه الاكثر هو الذي عليه المعول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزالي في منته تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسح البيع بكم الغبن فاجده المشتري من البناء ان كان بالآلات هي ملكه لا خفاء أن صاحب الملك يملك النقص وان كان بنقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو ملك له صاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير إعطاء اجر العامل وما هدمه المشتري من بناء الدار بضمن حصة البناء ونقصه لملكه ان كان قائما وان كان استهلكه يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي قاض باع كرم المهرز ووجه المبت وكتب صل التبايع وفيه أنه تودى عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجده راغب باز يد من ذلك فبيع للمهرز ووجه اذ لا مال له سواه وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه بغبن فاحش وأقام بينة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظر اليتيم وهل اذا أقام المشتري أيضا بينة بأنه بالعدل ترجح بينته أم بينة الغبن (أجاب) نعم تقبل البينة على أنه كان بالغبن واذا تعارضت بينة الغبن وبينة العدل فبينة الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه بغبن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويطل البيع اه ومثله تقديم بينة الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومثمل الاحكام وغيرها وهو الراجح الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوعات للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين الى اليتيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) ظاهر الرواية لا تلزم لان سكاه يتأويل الملك ومن ألحق دار اليتيم بالوقف أوجب أجرة المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيتام باع نصف كرم لهم مشتمل على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل بثمان كل ربع منه مؤجل الى سنة وتسلمه المشتري وصارياً كل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي الثمن واستمر المشتري يأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الأيتام فادعوا على المشتري بطلان شرائه لعدم المسوغ والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقرّر عدم جواز بيع عقار اليتيم عند المتأخرين الحاجة الى غنمه لاقضاء لها الامن غنمه كنفقة أو دين لا يقضى الامنة أو وقع في يده متغلب أو كانت غلته لا تفي بموته أو بيع بضعف قيمته وبسرح في التارخانية نقلا عن المنتقى ان يبيعه والحال هذه باطل حيث علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما أكله المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره وصحيحة يجب سماعها ويقضى بموجبها وهو انه ما استهلكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف من قرب اليه على غاية الندم ونهاية الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة أجمع الامم والله أعلم (سئل) في الجدأب الاب هل يملك بيع منقول أو لاد ابنه أم لا وهل الشجر المغروس في الارض المحتكرة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم بجواز بيع المنقول (أجاب) نعم يملك ذلك قال في منح الغنار شرح تنوير الابصار ناقلاً عن الفصول العمادية اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لاب أبيه وهو الجد يبيع العروض والشراء اه ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون بما لا يتعاب الناس في مثله كما هو مصرح به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لامن قبيل العقار كما مصرح به في البحر نقلاً عن الأئمة

مطلب باع الوصي عقار اليتيم ثم عزل ونصب غيره فاذا ادعى الوصي الثاني أن يبيع الاول بالغبن وادعى المشتري أنه بالعدل تقدم بينة الوصي الثاني ويفسخ البيع

مطلب تجب الاجرة في دار اليتيم لما مضى اذا فسح بيعها بالغبن
مطلب اذا باع الوصي أشجار اليتيم بالمسوغ يجب على المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء المسوغة لبيع عقار اليتيم

مطلب الجدأب الاب يملك بيع منقول أولاد ابنه والبناء والخنيل من قبيل المنقول

الاخبار وأبطل قول من جعل البناء والتخيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصيرين
 فجعل التخيل من العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر
 اليتيم الموضوع في أرض الوقف المحتكرة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره له أم لا (أجاب)
 لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه
 محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي الحاكم اذا اشترى لنفسه شيئاً
 من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معزياً الى نظم
 الرندوسى قال لأنه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له وكذلك في
 الفوائد الزينية نقلاً عن شارح المجمع وفي البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضى لأنه وكيل
 من نفسه ان ينفق ظاهر كبيع ما يساوى تسعة بعشرة أو يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز
 وهذا مما يحفظ وبه يفتى وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فافهم والله أعلم (سئل)
 في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جاءت جذتها أم أمها تطلب ارثها منها فذكر أبوها أنه باعها
 وأنفق ثمنها عليها في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفق مثله أم لا (أجاب) نعم
 يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)
 في وصي قاض على أيتام أقام القاضى أمهم ناظرة فأنفق عليهم الوصى والام تنكره هل القول
 قول الوصى فيما صرفه في نفقة أم لا تكون الام خصماً أم لا (أجاب) القول قول الوصى بيمينه
 فيما صرفه على النفقة ما لم يكن ينفق الظاهر وللوصى الانفراد بالنفقة مع كون الام ناظرة ولا تكون
 خصماً في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصى أنه أنفق من ماله عليه لرجوع
 به أم لا (أجاب) قول الوصى انما يعتبر في الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله أما اذا كان
 فيه رجوع لا يقبل لأنه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالينة كما في الخلاصة وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمرضة أو حاضنة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا
 (أجاب) لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضى وصياً على يتيمة ولم يفرض له
 اذ ذلك نفقة ثم فرض له اجر في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لشروعه متبرعاً وهذا لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى
 قوله تعالى ولا تقر بوا مال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان
 بيده اسرق هل يقبل قوله بيمينها أم لا يقبل (أجاب) نعم القول قول الوصية بيمينها أن المال
 ضاع او سرق كما في الخلاصة والخانية وغيرهما والله أعلم (سئل) في وصي على بنات أخيه
 كبرن وطلبن حساباً له لينظرن هل أنفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى أن يحاسبه هل لهن ذلك
 وهل القول قوله أنه أنفق بالمعروف أم لا (أجاب) للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر على
 الحساب لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما أنفق وفي أنه أنفق بالمعروف ولم يسرف لأنه أمين
 من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما فعل كذا انقل في مشتمل
 الاحكام عن فصول الاستروشنى والله أعلم (سئل) في وصي مختار غيبه منقطعة فصب
 القاضى وصية الاثبات حق الصغار وحفظ مالهم من النصايح والاتفاق عليهم هل يصح نصبه
 ويترتب على ذلك موجه أم لا واذا أقيم بالصحة في الغيبة المجوزة لذلك (أجاب) نعم اذا غاب وصي
 الميت غيبة منقطعة جاز للقاضى ان ينصب وصياً ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصي
 القاضى كما أفاده اطلاق قولهم لا ينصب القاضى وصياً مع وجود وصي الميت الا اذا غاب غيبة

مطلب بيع الوصى منقول
 اليتيم لا يحتاج الى مسوغ
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصي الحاكم
 أن يشتري شيئاً من مال
 اليتيم لنفسه من نفسه
 بخلاف ما اذا اشترى من
 القاضى

مطلب يقبل قول الاب أنه
 باع مال الصغيرة في حياتها
 وأنفق عليها عند طلب أم
 الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصى
 فيما صرفه على الايتام ولا
 يعتبر انكار أمهم التي جعلها
 القاضى ناظرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصى
 أنه أنفق على اليتيم من ماله
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للاب فيما
 دفعه لمرضة ابنته

مطلب يستحق الوصى الاجر
 من وقت فرض القاضى له
 ذلك

مطلب القول قول الوصى
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصى على
 المحاسبة والقول قوله بيمينه
 فيما أنفق وفي أنه أنفق
 بالمعروف

مطلب اذا غاب الوصى المختار
 فللقاضى أن ينصب وصياً

منقطعة أو أقر لم يدين كافي الاشياء نقلا عن الخزانة وكمافي جامع الفصولين والبرازية
والعمادية وقد عللوا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شأنا له اذ امانات حقيقة ونصب القاضي
وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة
فما في البرازية نقلا عن الخصاص فيفيد أنها مقدرة بكون الوصي المختار في بلد منقطع عن بلد
المتوفى لا تأتي ولا تذهب القافلة اليه وما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين يفيد تقديرها
بمدة السفر وتعليلهم بالنظر في تقديرها بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الاتفاق
والنظر في حالهم هذا ما فهمته من النظر في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض
نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فاجاز جميع
ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله
المنصوب جائزا تقر بأن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصرح به في المكتب جواز
توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقده مجزئ عند فعله وهو موجب للانعقاد والتوقف بلا
شبهة والله أعلم (سئل) في ايتام صغار لهم جدة لاب وعم عصبة وام نصبها القاضي وصية على
اولادها ورتب لهم نفقة فادعت الام الاتفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع في ما نهم هل لها ذلك
أم لا وهل اذا ادعت انها استدان مبلغا ودفعته لمن أدانها في مصالح الاولاد يقبل قولها وترجع
في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت بأجنبي تسقط حضانتهم أم لا واذا قلتم تسقط تكون لهم
أم لجدهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة
بالوجه الشرعي وتمنع الجدة المذكورة من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت أنا
أقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في ما لهم تجاب الى ذلك وتمنع الجدة من الحضانة بذلك أم لا وهل
اذا رهنتمهم دارا مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب)
امامسئلة رجوع الام بما انفقت من مالها ففيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع
في مالهم والا لا وامامسئلة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك فان
أقامتها رجعت والا لا وامامسئلة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة في السقوط به
واتقائها للجددة وامامسئلة حبس الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به
وامامسئلة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الجدة من الحضانة بذلك وامامسئلة
الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي باع من رجل حصة للايتام في عقار
لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصي الثمن ثم مات واحد من الايتام فهل لاحد من يرث
في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصي أم لا وهل اذا طال به ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن
اعطاه للوصي لم يصادف محلا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض الوصي صحيح في محله
وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم ان كان
حيوان كان ميتا لاضمان عليه بموته مجهلا واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصي غير صحيح
يستخلص من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو بلغ الصبي رشيدا وثبت كونه
بلغ رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجابه الوصي بانني دفعت لك ماله بعد ان
ثبت بلوغك رشيدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بينه أم لا بدله من بينة تشهد له بطبق دعواه
(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكر لانه أمين وقد نصوا على أن كل أمين يقبل قوله في
ايفال الامانة الى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الاتفاق هكذا

مطلب في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا
ظهر وصي مختار وأجاز
ما فعله المنصوب جاز

مطلب اذا كانت الام وصية
وانفقت على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
اشهدت وان ادعت الاستدانة
فلا يقبل منها الا بينة الخ

مطلب قبض الوصي الثمن
من المشتري صحيح وان مات
مجهلا فلا ضمان عليه

مطلب اذا ادعى الوصي دفع
المال الى اليتيم بعد بلوغه
فهو مصدق وفي تحليفه
خلاف

رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الخافقي أجاب في واقعاته وأقول الظاهر أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي داخله فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من نص عليها بخصوصها وقد بادرت الجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم أتى بفضل الله رأيته بخصوصها في كتب التفسير كالبيضاوي والكشاف والرازي والمفتي في قوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصي مصدق في الدفع مع الميمن عند أبي حنيفة خلافاً لما لك والشافعي فراجع تلك الكتب إن شئت والظاهر من علمائنا أنهم إنما يصرحوا بها بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة للآيتام الذين في حجره قدر ما معلوماً كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين فادعى أنه صرف في كسوتهم أيضاً من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعاً من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعاً لدخول الكسوة في مسمى النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله فيها لم يكذبه الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والخاتمة وغاب كتب المذهب وعبارة الخلاصة في هذا المحل وإذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل اهـ ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها أن النفقة تقدير ادبها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأفهام الآن وهو كثير الاستعمال في كلام الفقهاء قال في الكنز يجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فعطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء مما لا يحتمل وما يكذبه الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضي الوصي بأقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال في البحر في كتاب الوقف بعد أن قرر سؤالاً في القيم قلت قال في القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات فبطلت القيم انتهى مع أن القيم ليس له أقراض مال المسجد انتهى والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزيلعي وأغلب شراح الكنز والهداية في الفرق بين القاضي والوصي أنه بأقراض القاضي يؤمن التوى بمجود المستقرض والحال هذه لكونه معلوماً للقاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصي بدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالدفع للمقر له وفيما إذا كان يطعمه من مرقته وخبره هل له أن يحسبه على اليتيم ويتناوله من ماله أم لا (أجاب) أقرار الوصي على الميت بدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ ثمنه من ماله ففي القنية والحاوي الزاهدي وصي يتفق على الصبي من مرقته وخبره حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق له ليرجع عليه انتهى فلو أشهد بدين والالا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بناءً فمقر على أرض وقف وعلم بما على الأرض الجهة الوقف بطريق الحسكر ثم أوصى في مرض موته إذا نزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان هم ما فلان وفلان بقرآن يس وتبارك والاخلص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك إلى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا مات أحدهما يقر رولده أن كان له أهلية ولا يقرر القاضي من له أهلية ومات مشترى القرن واستقر الرجلان بقرآن ويتناولان علوفتهما كما عين لهما من أجرة القرن بمعرفة وارث الموصي عشرين سنة ثم إن أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر

مطلب فرض القاضي قدرا معلوماً للآيتام لا يمنع من قبول دعوى الوصي الزيادة يمينه ما لم يكذبه الظاهر

مطلب إذا أقرض القيم والوصي مال الوقف واليتيم بأمر القاضي فنوى المال على المستقرض فلا ضمان عليهما

مطلب اقرار الوصي بدين على الميت باطل ولو أطعم الوصي الصغير من مرقته وخبره ليس له الرجوع إلا إذا أشهد

مطلب إذا أوصى بشئ لمن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطله سواء كان الموصي به لوزنة الموصي أم لا

عليه واستبدله منه رجل آخر فابده بطريق النظر بغير معرفة وارث الموصى والحال أن القارئ ليس له سوى علوفته من أجرة القرن فهل بهذه الوصية يصير القرن وقفاً على القارئين أبداً سرمداً أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصى التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورثة الموصى التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت فيجوز على فرائض الله تعالى قال في وصايا الزارية أوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشئ فقال الوصية باطلة وفي التارخانية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معيناً وغير معين وعلو ذلك بأن ذلك بمنزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا المستحسنين أجازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركته واحداً منهما شئ تغير وجهه في الحيلة (أجاب) الحيلة أن يوصي كل واحد منهما بالآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لأنه غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم فلمن التصرف في مالهم (أجاب) قد انفقت كتب الحنفية على أن التصرف في مال الصغير للاب ثم لالاب ثم لوصى الأب ثم لوصى أب الأب قال في البحر نقلاً عن خزانة المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصى وصيه ثم إلى أب الأب ثم إلى وصيه ثم بعد من ذكر إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصى اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصى وصيه ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية إلى أب الأب ثم إلى وصيه ثم إلى وصى وصيه فان لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتمدة والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الأب والجد وعن وصى كل واحد منهما وفي الحاوي للزاهد من كتاب البيوع في فصل بيع الأب والأم والجد والوصى والقاضي والمثقف والآخر والم للصغير وشراهم وسائر تصرفاتهم له صرح بأن القاضي محجور عن التصرف في مال الميت عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت فراجع ان شئت (وأقول) فكيف مع الأب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الأمر أعجب العجائب وهو أنهم ينصبون مع الأب الحلیم وصياً ويلزمون الأب بأخذ مال ابنه مائة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أنا لله وأنا لله راجعون والله أعلم (سئل) في وصى القاضي على أخويه اليتيمين وإذا أشهد على نفسه وعلى أخويه اليتيمين أنه لا يستحق وهو ما قبل فلان وفلان حقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى من جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عقار مشترك ورابع وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه هل ينفذ شهادته على اليتيمين المذكورين فيما ذكر أم لا (أجاب) لا ينفذ شهادته على اليتيمين المذكورين إذا شهدوا بأمر أو لمال لم ينفذ غيره باطل ولهما الدعوى عليهما بذلك شرعاً ولا يمنعان عنها إذا مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى

مطلب في الحيلة باختصاص كل من الزوجين بمال الآخر
مطلب في بيان من له ولاية التصرف في مال الصغير

مطلب إذا أشهد وصى القاضي على أخويه على نفسه وعليهما أنهم لا يستحقون قبل فلان وفلان حقاً لا ينفذ عليهم

مطلب للوصي أن ينفذ وصية الميت وإذا أنكرها اليتيم بعد بلوغه وحكم بها الحاكم الشافعي للموصي له بشاهدوين نفذ

مطلب ليس للم تصرف في مال اليتيم بغير وصاية

مطلب يضمن الوصي مال اليتيم إذا خلطه بماله وأما إذا مات مجهلا فلا يضمن مطلب في بيان مسائل استثنوها من قولهم ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح اقرار الوصي على الميت

مطلب وصي الاب أولى في التصرف من الجد والقاضي مطلب ليست الولاية لاب الام في مال الصغير بل للاب ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه مطلب في امرأة باعته زوجها عقارات بالمحابة ثم مات عنه وعن بيت المال

من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم أوصى أبوه بوصية لغير وارث ولكنه ذورحم محرم هل يسوغ للوصي أن ينفذها حيث خرجت من الثلث أم لا وإذا أنفذها وبلغ اليتيم فأنكر الوصية وأتى الموذي له بشاهدوين وحكم بها الحاكم الشافعي هل ينفذ حكمه أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي لمحرم يحرم قطعه وهذا باجماع من الأئمة وإذا بلغ اليتيم وأنكرها وأتى الموذي له بشاهد مع يمينه عليه وحكم له القاضي الشافعي بما يراه نفذ إذ ورد في صلة الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد إذ هو خير محض عليه التواجد لبعض والله أعلم (سئل) في يتيم له أعمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا يمكن رفع أمر اليتيم اليه (أجاب) ليس للم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم لاب وأم أو لاب والله أعلم (سئل) في الوصي إذا مات بعد أن خلط مال اليتيم بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته أم لا وهل إذا كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا (أجاب) لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى قولنا واحد وفي الثانية خلاف وقد قال قاضيان في الوقف ناقلا عن الناطقي ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى الوقف الثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا أو ودع بعض الغنمة عند بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه اهـ وذكر في التهمة الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر مسألتين قاضيان في المتولى والسلطان والثالثة إحدى المتناوذين قال الطرسوسي فحصل من كلام قاضيان والتهمة اختلاف في تضمين أحد المتناوذين وفي تضمين القاضي انتهى ولم يذكروا أحد منهم ما الوصي وذكره في جامع الفصولين رامن الفوائد صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن وضمن الاب بموته مجهلا قال لا كودى اهـ (وأقول) والوجه عدم ضمانه ما لا يمنع الناس منها ولا غنى لهم عنها فقد علم الحكم في المسؤل عنه بأوضح عبارة وأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق جميع مال اليتيم بقدر ما فرض القاضي له وأذن له بالاتفاق فادعى شخص على الميت بدين فاقربه هل يصح اقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووفائه من ماله باقراره أم لا (أجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي باقراره لانه اقرار الغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مرض فجعل أخاه لامه وصيا على أولاده هل هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصبية حتى الجد لاب والقاضي أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجد اب الام هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم الى اب الاب ثم الى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علماءنا فإذا كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه وان بعد وكذا أبو الاب مقدما في التصرف في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الام معه نظروا تصرف في مال أولاد ابنته وهو لا ولاية له أصلا هذا لا قائل به والله أعلم (سئل) في امرأة باعته زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت المال فهل ينفذ بمحابتها وليس لبيت المال رد محابتها معه والرجوع الى قيمة المثل أم لا تنفذ له ذلك (أجاب) نعم تنفذ بمحابتها معه بل

وصيته الله وليس ليت المال رد محباته لانه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم
أصحاب الفرائض والعصبات وذوى الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع
لا من طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي المحابة انما هو لحق الورثة وحيث لا وارث
نفذت محباتهم مع زوجهما بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيته الله والحال هذه وقد
صرح بعين المسئلة صاحب الجوهر في الوصايا وجيع أوائل كتب الفرائض ناطقة بذلك
والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين فوفاه
الوصى وصرف مصارفهم ثم بلغت منهم بنت فأقر لها الوصى بالذى لها عنده وتستحقه عنده مقدار
معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والا أن قد بلغ بقيتهم وبطالبون الوصى بأن يدفع اليهم على
حساب ما أقرب له لا ختم وهو يتعل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ أختهم وأقراره لها بالمبلغ
المدفوع لها وبالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بقية قضى إقراره المذكور ويلزمه
أن يدفع لآخوتها الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقرب لها به لانها قضية واحدة نعمهم جميعا ولا
يحسب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الاقرار المزبور والحالة ما ذكر أولا (أجاب) لا يلزم
الوصى أن يدفع لآخوتها على حساب ما أقرب لها لجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من
الاتفاق في السابق واللاحق اتحاد الزمان أو اختلاف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصى
أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا ادعى ضياعه أو أنه أنفق على اليتيم وأنه أنفق منه كذا ولم
يكذبه الظاهر صدق بيمينه في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجائز أن يكون التجار
فيه خسر أو زاد سعر ما اشتري لهم من النفقة على سعر ما اشتري لها فلا يلزم عليه أن يدفع
لآخوتها على حساب ما أقرب لها به وليست قضية واحدة نعمهم ولربما هم ضوافا محتاجوا الى
زيادة الصرف ولربما أنفق عليهم من مالهم في تعليم القرآن والادب حيث صحوه والو يكون
ما جورا ولا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
اذي سلوغها جازله المقاسمة معها كما صرح به علما وإنما بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فان لم
يكن متعديا فيما فعل وبقي ما لآخوتها تحت يده أمانة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرف
يسوغه الا وصيا شرعا فلا يعلم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول قوله فيما لهم
تحت يده من المال وفي غالب كتب علما اذا بلغ الصبي وطلب ماله من الوصى فقال الوصى ضائع
متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفق مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا
يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر الظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي
الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا
بالبينة لانه ادعى ديناعليه فلا يقبل الا ببينة والحاصل أن الزام الوصى بالدفع على حساب ما أقرب لها
بعد عن فهم كل فقيه وتقرر بنا هذا الظاهر الوجه فيه والغيب لا يعلمه الا من تفرّد بعلم الغيب ولنا
الظاهر وهو يتولى السرائر بلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه
وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصى المذكور ناظروا وقف ببلد المتوفى وسجنه
وتوعده بالضرب وأخذ من مال الايتام مبلغا عظيما يستغرق غالب مالهم بعد حبس الوصى
المذكور وأعاته وتوعده للوصى المختار أن يرفع الامر الى ولاية الامور ليستخلصوا مال الايتام
منه ويردوه اليهم أم لا (أجاب) نعم للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على
الايتام الا بالرفع الى أولئك اذا لحق يطلب ضالته ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولو

مطلب بلغ من القاصرين
بنت فأقر لها الوصى بقدر
معلوم من مال أبيها ودفعه لها
ثم بلغ البقية وبطالبون
الوصى أن يدفع لهم على
حساب ما أقرب له لا ختم

مطلب الوصى أمين في صدق
في دعوى الضياع والاتفاق
مالم يكذبه الظاهر وله ولاية
التجارة

مطلب في المراد بالظاهر
من قوالهم مالم يكذبه الظاهر
مطلب للوصى رفع المتغلب
على مال الايتام لولاية الامور
ليستخلصوه منه بل عليه
ذلك

ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب
أو اليقين القاطع بوصول الحق الى أهله عند رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية
الامور الا الانصاف والدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأني الا بالدفع
اليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فاذا رفع ذلك اليهم وردوا
مال اليتيم اليه فقد خرج عن عهدة الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بمحصل
ما توجهت همته اليه وذهب كل بالاجر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه
ومنهم عن عهدة الواجب وردع كل ظالم يا كل أموال انيتامى ويحجب لنفسه بذلك المالك
والمعاطب وهم وفقهم الله تعالى يفترض عليهم ردع من يعتدى حدود الله تعالى وبا كل أموال
اليتامى ظلما ويثقل نفسه جرما وانما وكيف لا يفترض على عم اليتام وصيههم نصب الميث
أخيه وأبيهم وهو مأمور بحفظ مالهم شرعا واذا فرط ضمن قطعاً وقد قيل

إذا أنت لم تعلم طيبك بالذي * يسوءك أقصيت الدوام عن السقم

وحاشا ثم حاشا أن تسمع ولاية الأمور برجل تعدت يده بالظلم وتناوت مال اليتيم بغير حق وبهم ملوه
ويلقوا حبله على غاربه بل يزجرونه ويحترقونه ويمزقونه من جوانبه وهذه الأمة المحمدية كلها
خبراً ولها وآخرها كما جاء في الحديث أمتي كالطير لا يدرى أوله خير أم آخره وفيه لا تزال من
أمتي أمة فائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم
على ذلك والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم عمل في تقاضى دينه ومراعاة أسبابه نحووا
من أربع سنين وطلب من قاض أن يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له
قدرا وعزل ذلك القاضي وولى غيره فاسترداهما منه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استردادهما منه
أم ليست حقته (أجاب) ان كان شرع متبرعا فليست حقته فاسترداهما منه وان عين القاضي له
أجرة لعمله حين نصبه فعمله فدفع له فهي حقته ولا يجوز استردادهما والله أعلم (سئل) في
الوصي المنصوب من جهة القاضي هل له أن يتبرع في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة
ويمتنع من اخراجه العشرة مثلاً يأتى عشر احتياطاً أم لا بينوا لنا الجواب مفصلاً (أجاب) نعم
للو وصي ذلك كما صرح حوايه في الخاتمة وشرح مثلاً خسرو وغيرهما من المعبرات ومن أطلق
عدم الجواز من أصحاب المتن أراد تجارة الوصي لنفسه كإنبه عليه الشراح والله أعلم (سئل)

في تركه فيها صغير هل لا يبه أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بمال
معلوم أم لا (أجاب) نعم للاب أن يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرزلي في كتاب
الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والتخارج لكن يشترط وجود شرائط
التخارج ومسوغات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرة
بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرماء من غير اثبات ديننا
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لام صغير له أب مقتر بالدين المذكور هل يضمن الوصي المذكور
مادفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصي
ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير اذا المقر أن اقرار الاب
والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع الفصولين في الخامس عشر في التخليف وغيره
والله أعلم (سئل) في الوصي اذا نصبه القاضي على يتيم فقال عند عقده للمراجعة ضمانة على
يعنى المدفوع اليه المال هل يكون ضامناً أم لا (أجاب) لا يصح ضمان الوصي لنفس المدفوع

مطلب لودفع القاضي أجرة
للو وصي تسترد منه ان لم تعين
له قبل العمل

مطلب للوصي أن يتبرع في
مال اليتيم لليتيم ويدفعه
مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغير أراد
أبوه أن يصالح عما يخصه من
العقار على مال معلوم

مطلب تركه مستغرة
بالدين وفيها صغيرة ووصي
دفع لبعض الغرماء دينه
بدون اثبات ثم ماتت الصغيرة
عن ورثة فيهم أخ لاب وله
أب مقتر بالدين

مطلب اذا عقد الوصي
مراجعة بمال اليتيم لا يصح
ضمانه المال ولا المدفوع
اليه المال

المعول للمال الذي ترتب بمباشرته عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه ابن نجيم والكيل عند التكلم على بطلان كفالة الوكيل والمضارب للمعول ورب المال ترد الماء الرواء وتترك الجدال والمرء والله أعلم (سئل) في تركه فيها بكراً وأيتام عليهم وصى والتركة في يده ادعى أحد البكار عليه كرمافي يده للورثة أنه ملكه وأنه بالينة الشرعية وحكم له به فهل ينفذ الحكم على الكل أم لا (أجاب) ينفذ الحكم على الكل وقد صرح حوا في دعوى المعين بانها اذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في معاد الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعاً والله أعلم (سئل) في وصى مختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشريف أن يقر له في مال اليتيم أجرة نظير خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال اليتيم وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث على وكان المعول له قدر أجرة المثل لعدم ليس لليتيم الرجوع عليه لأنه والحال هذه يستحقه شرعاً وان لم يعمل لاشئ له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المعول زائداً عن أجرة المثل يرجع بالزيادة كما حتره العلماء في محله والله أعلم (سئل) في الوصى المختار اذا أذن له الموصى باستئجار مال اليتيم وكان كثيراً ثم عين له القاضي في نظير الاستئجار لحصول المشقة علوفة جزئية فهل له تناولها حسبما أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة فيها اختلاف قياس واستحسان ففي جامع الفصولين في السابع والعشرين رامن الشرح الطحاوي ولا يأكول الوصى ولو محتاجاً الا اذا كان له أجرة فيما كل قدر أجرته ومثله في العمادية وفي الخانية والبرازية وكثير من الكتب له ذلك لو محتاجاً استحساناً وفي التنية صحيح أنه لا أجر له وقد تقر بأن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فبتعيينه أولى وأنت خير بان نقل القضية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله أعلم

(كتاب الخنثى)*

مطلب مهم في الدعوى الواقعة على الخنثى والاختلاف في حاله

(سئل) عن خنثى مات فادعى أنوثته من يسـتحق في ارثه على تقديرها سهمام قدرا وأقام على ذلك بينة وانه كان يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بيته واذا قلتم نعم فكيف تسمع وتقبل وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكفن بالثياب احتياطاً ولا ينظره الرجال والنساء فكيف ثبت خصوصاً اذا قال الشهود نظراً أنها يبول كالنساء لا تسمع لفسقهم (أجاب) أقول مستند العون من ممد الكون هذه المسئلة وأمثالها من الدعاوى الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعاً مستقلاً على حدة وذكر فروعا كثيرة ولا بأس بإيراد ما هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف الواقع في حالة الخنثى والدعاوى في ذلك واقامة البينة عليها ان قبل الخنثى خطا قبل ان يستبين أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القاتل بان لم يكن له عاقلة فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قوله سم ووجب عليهم دية الذكر وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا أنه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل والعاقلة زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف الفضل الى ان يستبين أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى

مات بعد موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابنتين وامرأة ثم مات الخنثى فورثت أنا ثلث ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أمًا وأخافرت الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لابل فكانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت أنت ثلث ذلك الثلث فالقول قول أخي الخنثى الآن الاخ يستخلف على نفى العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكرًا وان أقامت الأم بينة أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فإنه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وان أقامت أخو الخنثى بينة أنه يبول من مبال النساء ولا يبول من مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن ولأم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة الأم أولى وان أقامت الرجل بينة أن أبا الخنثى كان زوجهامنه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدة الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما ادعت فإنه تقبل بينة الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخو الخنثى من الصداق الذي قضيناه على الزوج ومما ترك الخنثى وان أقامت الأم بينة على ما ادعت أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أمي وتبول من مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيرا أقامت امرأة بينة أن أباه زوجهامنه في حياته فأمرها ألف درهم وأنه كان غلاما يبول من حيث يبول الغلام ولم يكن يبول من حيث تبول النساء وصدة الأم وكذبها الاخ ابن الميت فقال آخذ بينة المرأة وأجعله غلاما وأجعل صداقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع وأورثت أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فان أقامت الاخ ابن الميت البينة بأنه كان جارية يبول من حيث تبول الجارية قال لا أقبل بينته في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا اذا جاؤا معا فإذا أقام الزوج البينة أولا وقضى القاضى بذلك ثم أقامت المرأة البينة فإنه لا تقبل بينتها لترجح الاولى بالقضاء وان وقعت احدي البنتين وقتا قبل الاخرى فإنه يقضى بأسبقهما تاريخا وان لم يوقتا ذكر أنهم ما يطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فإنه ترد البينتان وان كان هذا الصبي حيا لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشي من ذلك بل أتوقف في ذلك حتى يستبين حاله متى أدركت وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين مات بعد أبيه وهو مراهق أقام رجل البينة أن أباه زوجهامنه على هذا الوصف وأمره بدفعه اليه وأنه كان يبول من حيث يبول النساء ولا يبول من حيث يبول الرجال وأنه طلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة بينة أن أباه زوجهامنه في حياته على ألف درهم وأنه كان يبول من حيث يبول الرجال فهذه على وجهين أما ان جاءت البينتان معا أو جاءت احدهما أسبق من الاخرى فان لم يوقتا أو وقتا على السواء تهرت البينتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بما لها ذكر أن بينة المرأة أولى وان وقتا وقت احدهما أسبق من وقت الاخرى فان جاءت احدهما قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل القضاء بالاولى فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاء تامعا ولم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء فإنه لا يقضى بواحدة منهما ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر أمره فأقام رجل البينة أن أباه زوجهامنه بألف درهم رضاه وانها ولدت منه هذا الولد قال آجيز بينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنها وان لم

يقوم هذا الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباهما زوجها أيام برضاها وأنه دخل بها وانها ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينهما ويقضى بكون الخنثى رجلا وألزمه الولد فان اجتمعت الدعوتان معا وجاءت البينتان جميعا فان قامت إحدى هاتين البينتين وقضى القاضي بشهادتها ثم جاءت البينة الأخرى بعد ذلك قال لأقبل البينة الثانية وان كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه زوجها اباه على مهر مسمى برضاها وأقام بينة من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بينة من أهل الكتاب قال أقضى بينة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبينته من أهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولومات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك وجد بقبضة الورثة وقال هي جارية قال اذا جاءت الاموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الام على ما ادعى وان كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال أنا غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدقه الوصي في ذلك وأنكر بقبضة الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا أصدق على ذلك الابينة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي صرائح فيما أفتينا به كما لا يخفى وأما مسألة الهداية وغيرها فلا ترد لامور منها ان النظر اذا وقع اتفاقا من غير تعمد لا يوجب الفسق باجماع علماءنا كما صرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا وهذا اذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يغسله الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنائز اذا مات صغير أو صغيرة يغسله الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراجع اذا مات ففيه خلاف والظاهر أنه يمّم قبيل المراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجازوا للرجل والمرأة ان يغسلاهما ولا شبهة ان محل كلام الهداية في المشتهى قال ابن الهمام في دليل الامام وقولهما لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة بضرهم يتنايعلون ان ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيما اذا لم يعتمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبهذا يندفع ما قد أورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي البحر وأفاذ بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها امالكون قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره والحاصل ان مسألة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليس مخالفة لاصل من أصولهم ولا مصادمة لفرع من فروعهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من غزه هاشم من الشيخ صالح مفتي غزه ابن صاحب التنوير عما صورته قد وقع في المباحة والمحاورة مسألة وهي زيد الخنثى وبكر الخنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما كبرا فاذا الزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله زوجه منك يستوي من الجانبين في جواز النكاح ولقائل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي المملوكة وربما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان النكاح صحيح وعمل في القنية بما علات فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء لان مولانا خلال المشكلات كشف المعضلات لاجرم انتم بنية السلف ومرجع الخلف فالمرجو منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دتم ودام النفع بعلومكم للعباد الى يوم التناد

مطلب في حكم نكاح الخنثى
اذا زوج بخنثى

والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونية كل قاصد (أجاب)
 الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد سرح في التارخانية والقبض والزبلي ومنع الغفار وغيره بانها
 موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علماءنا بعد دم جوارحه حتى يتبين وعبارة التارخانية
 ولو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلان يتوقف في النكاح فان ما قبل التبين لم يتوارثا وعبارة
 القبض مثلها وعبارة الزبلي فان زوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بصحته حتى يتبين
 حاله أنه رجل أو امرأة فاذا ظهر أنه بخلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والافباط لعدم
 مصادفة المحل وكذا اذا زوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما
 ذكر والاخر أنثى وان ظهر أنهم اذ كانا أو اثنيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ما قبل التبين
 لأن الارث لا يجري الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله أحدهما عام فيتناول ما اذا تبين
 على عكس ما قدره الولدان ويؤكده قوله أيضا وان ظهر أنهم اذ كانا أو اثنيان بطل فان مفهومه
 أنه ان ظهر أحدهما ذكر والاخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية وقاضيان
 والتارخانية وعبارة منع الغفار وحكمه في النكاح أن لا يزوج من رجل ولا من امرأة فان
 تزوج رجلا فوصل اليه جازا وامرأة فوصل اليها جازا والأجل كالعين ثم قال ولو تزوج مشكلا
 مثله أو امرأة أو رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان ففاد هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه
 مطلقا فاذا تقرر هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما تبين أن الزوج
 امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ بعد تصويره في المشككين يبطل التعيين هذا وقد صرحوا
 بان الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقفاوى قاضيان
 والتارخانية ما أزال اللبس بالكلية وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال أبو أحمد هما لا بالآخر
 بحضرم النهم ودرجحت ابنتي هذه من ابتلا هذا قبل الآخر ثم ظهر أن الجارية كانت غلاما
 والغلام كان جارية كان النكاح جائزا في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل
 في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال

ولو تزوج الخنثى صغيرا مثله * يصح وفي التغيير قد قيل ينكر

قال ابن الشحنة في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرية وموافق
 لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تنافي المملوكية فهي مسألة غير
 ان مسئلتنا ليس فيها ذلك اذ قبل التبين المالكية والمملوكية في كل منهما بخصوصه غير
 محكوم بهما والحكم قبله التوقف بلا شك وأما قضية ربما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه
 حتى يتبين الحال لا يلائم التصوير مع زوال الاشكال لانه بعد التبين زال التوقف والمسئلة
 مصورة فيما اذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فعين الحكم وأما قبل
 التبين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرحت
 به النقول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (سئل) في رجل له آلتان آلة الرجال
 وآلة النساء لكن آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شئ اذ ابال واحتمل بل يخرج بوله ومنه من
 الثقب وخرجت له لحية فهل هو ذكر يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم أنثى فيعامل معاملة
 الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التارخانية وانما يتحقق
 الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك لزول الاشكال لأن بعد البلوغ لا بد من أماراة
 يعلم بها أنه رجل أو امرأة فان جامع بذكره فهو رجل وكذا ان لم يجامع بذكره ولكن خرجت

مطلب اذا كان لشخص
 آلتان آلة الرجال وآلة النساء
 ولم يخرج من آلة الرجال شئ
 وخرجت له لحية فهو ذكر

لحيته فهو رجل وكذا إذا احتلم كما يحتمل الرجل فهو رجل انتهى ولا يقال إن نزول المني من الثقب وخروج اللحية من تعارض العلامتين لاحتمال أن يكون لانسداد قصبة الذكرك فلا تعارض والله أعلم

* (مسائل شتى) *

(سئل) في الرجل إذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله إلا كل هل يلقيه أم يتلعه وفي صاحب سلس البول إذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفأفة على الوقتية كالصحيح وهل الحر إذا كان في الثوب منه مقدار خسين درهم ما يحرم لبسه أم لا أو يتطرف به للسدى والمخمة وهل يؤذن المصلي ويقيم للقوائت أم لا وهل الأفضل للمسافر القصير أم الانعام وهل بالانعام يكون مرتكباً حراماً أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاق الماء إذا تيمم وصلى صحيحاً كان أو صاحب عذر يقضى إذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الوقف إذا كان بأجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) يكره للمصلي أن يتلعه ما بين أسنانه إن كان قليلاً دون قدر الحصة وإن كان كثيراً إذا كان على قدر الحصة نفسه صلاته في الصحيح وكذا إذا كان قدر الحصة في الأصح والقائه في المسجد مكروه كالصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له إلى أن يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كالأوغم وأطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الأسنان منه أي أرموا ما يخرج من خلال وكذلك ما يتخلل بين الأسنان ويخرج بنفسه خصوصاً أن مكث كثيراً لتغيره وإن أكله مع ذلك كره خارجاً قال بعض المتأخرين من شراح الكنز في قوله ولو نظر إلى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو تمرار في موضع سجوده لا تنفس صلاته وإن أتم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والأكل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والأكل بل قدم عن الحلبي أنها فيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضاً ونفلأ ما شاء ويبتل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم يمض عليه وقت الأول ذلك الحدث بوجده وأما مسحه على الخفين فتحرم بذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الأعداء إذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس حكمهم حكم الأصحاء يمسحون في الإقامة يوماً وليلة وفي السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت الحدث إلى الطهارة بعد اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارناً للوضوء واللبس أول كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فإنه حينئذ إنما يمسح في الوقت كلما توضأ الحدث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناءً على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفأفة على الوقتية حتماً بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب يكره إذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجوز منه ما سداه حرير ولحيته قطن أو خز وعكسه لا يحل إلا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يحل عند أي حنيفة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والخلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما الخمسون درهماً فاعتبارها الحرمة لم ينزه العلماء في كتاب وفي الخاوي الزاهدي بعلامة جمع التفريق وما كان من الشيايب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهر القز وكذا ما كان خط منه خز وحظ منه قز وهو ظاهر لا خير فيه وفيه بعلامة مجد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق إلا إذا كان خط منه قز وخط من غيره بحيث يرى كاهه قزاً فلا يجوز كذا ذكر في

مطلب ابتلاع المصلي ما بين
الأسنان إن كان دون الحصة
مكروهاً وإن قدرها مفسد
والقائه في المسجد مكروه
ولا يتعرض له إلى أن يفرغ
ويلقيه في مكان يباح القائه
فيه

مطلب في وضوء صاحب
السلس ومسحه على الخفين
والترتيب في حقه

مطلب في حكم لبس الحرير

حب فاما اذا كان كل واحد مستيقنا كالمطرا في العجامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع ويؤذن
للفائنة ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخير في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على
الاقامة هذا اذا فاتته صلوات فضاءها في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقيم لكل كما
صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون أتماعا صلا لانه عزيمة
لارخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت
منه فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقته
رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقدم منها أكثر الشراح وصرحوا
بأن الاحتياط في تركها وذلك مبنى على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في التناخية
اختلف المشايخ في القرى الكبيرة اذا لم يعلم بالحكم والقضا فيها قال بعضهم يصلى الفرض ويصلى
الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلى الاربعة بنية الظهر في بيته او في المسجد أولاً ثم يسعى
ويشعر في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر رطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلى
الجمعة أولاً ثم يصلى السنة أربعين ثم يصلى الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نقلاً
وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شك في
الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى يصلى السنة أربعين ثم يصلى الجمعة ثم ينوي أربعين سنة
الجمعة ثم يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد
أدأها وسنتها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان
بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أبا جعفر الهندي انى صلى الجمعة بريدة ثم قام
فصلى ركعتين ثم صلى أربعين ركعة ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تزل الجمعة
بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعين مذهب على وقول الناس يصلى
أربعين ركعة الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في
البلاد والقصبات وفي شرح النجاشي في قوله ويجعلها أى أبو يوسف السنة بعدها ستاً ثم اختلفوا
في نية تلك الاربع قيل ينوي السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت
شرطها أن يقول نويت أن أصلى آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلى الظهر
بهذه النية ثم يصلى أربعين سنة كذا في القنية والمسئلة أفردت بالتصانيف و الشيخ مشايخنا
الشيخ على المقدسي رسالة نافعة مفيدة فيها و اذا صلى فاقد الماء بالتميم لا إعادة عليه سواء كان
صحياً أم صاحب عذر وأما مسئلة الزيادة في الوقف مع كونه بأجرة المثل فهي انحرار وتعت فلا
تقبل صرح به الكل والله أعلم (سئل) في قول الفقهاء رجمهم الله تعالى هذا قول ضعيف ما المراد
بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاة الاسلام الحكم به وعلى المفتين الافتاء به وهل هو قول
منسوب للامام الاعظم ~~مكن~~ في نسبه اليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذهب (أجاب)
القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما ان الراجح ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من تصحيحاتهم
وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة
والاخذ بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما أو قول أحدهما وان كان
الاخر مع الامام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا قول زفر في مقابلة
قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصحوه والعمل به كما لو أفتونا به في حياتهم كما
نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن

مطلب في حكم الاذان
والاقامة للفوائت وفي حكم
القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
فاقد الماء بالتميم وفي الزيادة
على مستأجر الوقف بأجر
المثل

مطلب في المراد من القول
الضعيف والمرجوح وبعض
علامات الافتاء

الائمة قد يحكون أقوالا بترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت نعم عمل بمثل ما عملوا من اعتبار
تغير العرف وأحوال الناس وما هو الارفق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا
يخلو الوجود من يميز هذا حقيقة لا ظاهرا بنفسه فيرجع من لم يميز بين يميز لبراءة ذمته انتهى وفي أول
المضمرات أما العلامات للاقتناء فقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه
عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار وفي زماننا وفتوى
مشايخنا وهو الاشبه وهو الوجه وغيرهما من الاقفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في
حاشية البرزوى اه وبعض هذه الاقفاظ آكد من بعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح
والاصح والاشبه وغيرها ولفظ وبه يفتى آكد من الفتوى وعليه والاصح آكد من الصحيح
والاحوط آكد من الاحتياط ولا شك أن معرفة دراج مختلف فيه من مرجوحه ومراتبه
قوة وضعفها هو نهاية آمال المثمرين في تحصيل العلم فالمفروض على المفتي والقاضي التثبت في
الجواب وعدم المجازفة فيه خوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال أو ضده ويحرم اتباع
الهموى والتشهمى والميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك أمر
عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب ما يوضح اطالبه وما السيف الا
بضاربه والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته بهذه الامة أن رفع عنهم
الاصر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا بتطعمه
فأنكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا فائده فهل الامر كما زعم أم لا (أجاب) كيف
ينكره وي زعم عدم صحته وعدم القائل به والنقل به مستفيض سرح به غالب المفسرين والفقهاء
والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خلفه عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه
الامة على غيرهما من الانفراد والاختصاص وعن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة
البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والتسني في المدارك وأكثر الكتب الشرعية
مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها
قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بلى انه
ليقرض منه الجلد والثوب فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك
لا يعتد ولا يحصى وقد اشتهر في نقلهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت بقتل نفسه وكان الجزاء
فيهم بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل عمده وخطئه
القصاص ولم تكن الدية مشروعة لهم فرفع عنا ذلك ببركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى
نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمنكر لمثل ذلك
يستدل بانكاره على قلة اطلاعه وفتور همته عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة
حاملها والمفتين بها لا أعدهم الله الوجود منهم ولا أدخل الكون من بركتهم آمين والله أعلم (سئل)
بمن كان على نهج الشريعة والحقيقة جارى الشيخ حسن العارورى الانصارى عمارواه البخارى
في صحيحه قالت الانصار لكل نبي أتباع وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا وعن قوله
قالت الانصار ان اكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فقال صلى الله
عليه وسلم تحببناهم اللهم اجعل أتباعهم منهم أمر اذا الانصار رضي الله عنهم بالدعوة منه صلى
الله عليه وسلم أن تكون لذراريهم خاصة أم للتابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك
وما تأويله وما الذي يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى أشعث

مطلب صح ونقل ان بعض
الامم الماضية اذا أصاب
البول جلد أحدهم أو ثوبه
لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع
في دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم للانصار بقوله اللهم
اجعل أتباعهم منهم وفي
تحبيره صلى الله عليه وسلم
لحديثه بين أن يكون من
المهاجرين أو من الانصار
هل هذا التحبير خاص به أولا

عن الحسن أنه قال كان حذيفة رجلا من عبس فخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخيير مخصوص به فقط أم هو الى الآن ممدود لمن اخذ ان يكون من اى حى أراد من احياء العرب (أجاب) قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا حاتمة الحفاظ بالمشرك والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر في فتح الباري وكذلك العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى الاتباع بالخلفاء والموالى وكذلك غيرهم فظهر عمومهم للذرى والتابع لهم من ذريتهم وخلفائهم ومواليهم وانظر ارشاد السارى ممزوجا بالحديث الشريف (باب اتباع الانصار) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم خلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) العبدى مولا هم بندار الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلى أحد الاعلام الثقات روى بالارضاء أنه قال (سمعت أبا حنيفة) بالخاء المهملة والزى طلحة بن يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المعجمة المفتوحة والراء والطاء المشالة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي أتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغير أبى ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بوصل الهمزة وتشديد الفوقية (فادع الله أن يجعل أتباعنا منا) يقطع الهمزة وسكون الفوقية فيقال لهم الانصار ليدخلوا فى الوصية منا بالاحسان وغيره (فدعا) عليه الصلاة والسلام (به) اى بالذى سألو ا فقال تكفى الرواية للاحققة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتميت) بتخفيف الميم اى نقلت (ذلك الى ابن أبي ليلى) عبد الرحمن الانصارى عالم الكوفة (قال) ولا بى ذر فقال (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن ارقم وبه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المكى قال (سمعت أبا حنيفة) بالخاء المهملة والزى (رجلا من الانصار) بنصب رجلا بيان أو بدل من حنيفة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا) قال الطيبى الفاء تستدعى محذوف اى لكل نبي أتباع ونحن أتباعك فادع الله أن يكون أتباعنا اى خلفاؤنا وموالينا (منا) اى متصلين بامقتنين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل أتباعهم منهم) قال عمرو (اى ابن مرة الراوى) (فذكره لابن أبي ليلى) عبد الرحمن (قال قد زعم) اى قال (ذلك) بغير لام (زيد قال شعبة) بن الحجاج (أظنه زيد بن أرقم) وكانه احتمل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله قد زعم ذلك زيد اى زيد آخر كزيد بن ثابت وطنه صحيح فقد رواه أبو نعيم فى المستخرج من طريق على بن الجعد جازما به وفيه التنبيه على شرف صحبة الاختيار وصح المرء مع من أحب وتأمل تأثير الصحبة فى كل شئ حتى فواسق الطير بالصحبة رفعت على أيدى الملوك حتى فى الخطب بصحبة الجار يعتق من النار فعليك بصحبة الاختيار انتهى كلامه ولا ريب ان الانصار وذريتهم ومواليهم عتاقة وموالاة الى الآن وكذلك فى احياء العرب الكرام على الاستمرار والدوام وللفقهاء والعلماء مصنفات فى الفقه يقولون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيه ولاء العتاقة وولاء الموالاة فمن رام أحكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المقنع وبداخلها المشبع وفى نهاية ابن الاثير بيعة الانصار والعقبة بل الدم والدم والهدم الهدم اى انكم تطلبون بدى وأطلب بدمكم ودى ودمكم شئ واحد وذكر فى حرف الهاء والذال فى بيعة العقبة بل الدم والدم والهدم الهدم

يروى بسكون الدال وقبحها فالهدم بالتحريك القبر يعني انى أقبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل اى منزلكم منزلى لحديث آخر المحيا محياكم وللممات مماتكم أى لا أفارقكم والهدم بالسكون والفتح أيضا هو اهدار دم القتل يقال دماؤهم بينهم هدم اى مهدرة والمعنى ان طلب دمكم فقد طلب دمي وان اهدر دمكم فقد اهدر دمي لاستحكام الالفه بيننا وحقول معروف للعرب يقولون دمي دمك وهدمي هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام يطول على هذين الحديثين اصدورهما عن بحر لا تكدره الدلاء ولا ينقص بتوارد الرواء ولا يساحل ولا يحافل اللهم رشحة من مائه العذب اذ من ناله لا ينظم أقط لاستغنائه عن كل صب فنسال الله سبحانه ان نكون ممن

سبقت له السعادة الابدية والسيادة الاخروية انه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير
يا أيها الحسن الآتى بأسئله * تروح القاب تقضى بالمسرات
انعشتنا بلذيق القول فأنشرح * منا الصدور وفزنا بالمبرات
فلا أبر من الدين القويم ولا * أشهى لنا من كلام أهل العنايةات
أزال عناهم وما لا عداد لها * فيما مضى وعساه انه يأتى
والله ما الذهب الا برز مع جمل * من الجواهر عندي كالمثوبات
وافى السؤال وجسمي كله سقم * وفي ما شاءه رب السموات
من كل هم وضعف واختلاف هوى * فيه الفساد بما فوق العبارات
لولا المشيئة فى الافعال قد سبقت * لي مكان للمرء ما يريده بالذات
لكن نشاهد ها قطعها فقرنت * تخف عنها جمل المشقات
فيا الهى ختام النفس يرساله * عبيد عبدك خير الدين فى الآتى
لنفسه وجميع المسلمين ومن * منهم مضى وكذا يارب من يأتى

والله أعلم (سئل) فى رجل مصرى نزل بقريه من قرى فلسطين ومكث بها مدة سنين وانتقل من القرية الى بلدة غير هابا ولاده وتوفاه الله تعالى والآن مشايخ القرية يريدون جبرأ ولاده على العود الى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم مخيرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب) لا فائى يجبرهم على العود الى القرية والسكنى بها فان من تعسر عليه التوفر على التقوى والاحسان فى وطنه فليهاجر الى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص عليه الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية والله أعلم (سئل) فى رجل أوقد ناراً فى أرض ليست ملكه والرياح تهب الى جانب قرية فوصلت الى جرونها وأحرقت ما فيها من الاكداش هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أوقد والريح مضطربة كما هو مصرح به فى كتب من المتون والشروح والقناوى واعتمده الناس وأفتوا به كما قيده السرخسى وأثبتته فى تنوير الابصار وكذا فى القنية ونقله فى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) فى سفل لرجل وعلو لاخر بنى صاحب العلو السفل باذن صاحبه ليرجع هل له أن يرجع عليه بجميع ما أنفق واذا امتنع بحسبه حتى يدفع ما أنفق بتمامه وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بما أنفق على عمارة واذا امتنع ذو السفل عن أدائه يجبس فيه ما يجبس فى سائر الديون والله أعلم (سئل) فى قرية غرم أهلها شرطى غرامة فاستدان جماعة منهم على غائب مالا ودفعوه للشرطى عنه والا أن يطالبونه به فهل يلزمه ذلك حيث لم يأمرهم بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطه بغير أمره فلا يرجعون عليه والحالة

مطلب اذا ارتحل الشخص
من بلده لا يجبر على العود
اليها

مطلب اذا أوقد ناراً فى غير
أرضه والريح مضطربة
فأحرقت شيئا غيره يضمن

مطلب اذا بنى صاحب العلو
السفل باذن صاحبه يرجع
بما أنفق

مطلب غرم الشرطى أهل
بلدة غرامة فاستدان جماعة
منهم على غائب ما خصه

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكفر مستحله على الأصح

مطلب لا يباح للجاهل ولو
قرشياً ان يتقدم على العالم
ولو شاباً واذا تقدم عليه له
تعزيره بعبادون القذف

مطلب في شأن الجاهل مع
العالم والتلميذ مع الاستاذ
واستخفاف العلماء والعلم

هذه والله أعلم (سئل) في قوم يقتنون الجواميس وليس فيهم من يملك نصيباً منها أو رعيها الكلال
المباح وجاعة يتعترضون لهم ويكفونهم إلى شيء من المال والجن جبراً عليهم فهل هو حلال
شرعي أم حرام لا وجه لحله شرعاً فيوصف آكله بالفسق ومستحله بالكفر أم لا (أجاب) تناول
ذلك حرام بإجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال صلى الله
عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكماً عن ربه أنه
قال يا عبادي اني حترمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة
مال الغير قطعاً واختلف في تكفير مستحله والأصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتحمها الا ذو جراءة على الله تعالى في انتهاك محارمه عصمنا الله والمسلمين
من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس
والتصدير وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعى أنه قرشي فارتفع عليه وأزاحه عن موضعه
وجلس فوقه متعتياً عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا
أعرفك وأعزف أبالك وغضب غيره على العلماء والعلم فرغبه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة
العهد فحس بسبب ذلك وغرم ما لا عظماء فهل يلزمه بسبب ما ذكر تعزيراً أو تغريم لكونه ما تكلم
الاحقاد ولا نطق الأصدقاواذا قلتم لا هل يضمن الرافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من
المغرم وهل اذا رفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه عن غرمه يفترض على القادر
انتزاعه من أخذه لكونه ظالماً أم لا (أجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم
حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لنخالفه لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين آمنوا أو توالوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين
بسبعمائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وهذا مجمع عليه فاذا علمت علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب
المعصية يعزروا له المتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقيم كل أحد حال المباشرة
ولأنه انتصار بعد الظلم وهو ما أدون فيه بقوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من
سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالفاظ بل وبما
فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة
بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ
وأنت علم بجرمة تقدمه على استاذة فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لا حذيفه بافا قطع بعدم
لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيته شكوى خصمه ورفع له للمغرم عادة وهو موجب
للضمان على ما عليه الفتوى حسم المائة الفساد وأما وجوب الاسترداد على القادر فعلموم من
حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث إلى الآخر والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجه شرعاً فالتعريض على ولادة الامور أن
يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ
العالم واذا قال له العالم النصارى تعظم قسيهم هم واليهود خائنهم هم وأمان علماء المسلمين فان لم
تكرمنى لذائقى فاكرمنى لعلى فاني اكرامه وتقدم عليه مستخفاه وبالعالم الشريف هل باستخفافه
بالعالم الشريف وبالعالم يكفر وتبين زواجه ويجرى عليه أحكام المرتدين أم لا (أجاب) ليس

مطلب أولو الامر العلماء
في أصح الاقوال

للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماء وفارجههم الله تعالى أن للشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الاسلام وهي ثالثة الايمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فالمراد بأولي الامر العلماء في أصح الاقوال والمطاع شرعاً مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات فالرافع لما كان هو الله تعالى بدرجتين احداهما درجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخنسين وان كان الخنسين أقرب نسباً منهم قال الزندوسني حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستخفاف بالعلم والعالم ففي النظم الوهباني

ولكن به من يستخف مكفر * كذا لفظ الفقيه يصغر

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الخنفية الاثني لم أقف عليها الا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي أو نبي من الانبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العالمين أئمة الدين والشريعه روى أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبناه كفاية ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية بها شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليه أينما دار فهل اذا انتقل من شخص الى شخص يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميمه لمن انتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الغرامة متعلقة به فهي دائمة معه أينما دار فقد صرحوا بان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ لانفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليه الولو الجي تغريم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يعتقده أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرفه الى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيه او يحرم عليه تناول اجرة عمله فيها كالخطاطة الى ادريس والتجارة الى نوح والحلاقة الى سلمان الفارسي وسباسة الخيل الى قنبر وشيخو ذلك ويعتقدون ذلك شيئاً يسمى الشدة عندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيتخذونهم من يريد الشد طعاماً واغيرهم ممن حضر المجلس ورعاً أجهده ذلك وتداين ثمنه وشق عليه الى الغاية ويدفع الى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على اجازته له بالعمى الى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا له ولا نخله هل حيث أدى ذلك الى تكليف الفقهاء من ذوي الحرف يمنع شرعاً ويجب منعهم من الحجر على أرباب الحرف من الفقهاء والعاجزين وغيرهم ممن يتضرر أو لا يتضرر وامتنع عنهم لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم يمنع شرعاً اذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء به عالان اكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من بحرفته احترف وفي ذلك ضرر عظيم وجبر ومنع اكثر اخترفين عن حرفتهم التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف الى ما عساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي رد وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواد البخاري ومسلم وأبو داود ولفظه من صنع أمر اعلی غير أمر نافه

مطلب فيما يعتقده أرباب
الحرف من أن كل من لم
ينسب حرفه الى صاحبها
الذي اخترعها لا يعتد به وفيما
يتخذونه من الطعام وفيما
يتخذ شيوخ الصنعة ممن
يريدها

ردوا بن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وفي الحديث وشتر الامور
 محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال انما أخشى عليكم شهورات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى رواه أحمد
 والبرار والطبراني في مجامعهم الثلاث وفي الحديث أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله وان
 أفضل الهدى هدى محمد وشتر الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في
 النار رواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه عن جابر ومعنى قوله كل بدعة ضلالة أي
 كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة أي توصف بذلك لاضلالها والحق فيما جاءه الشارع
 وماذا بعد الحق الا الضلال ولا شك أن الشارع ما جاء بالشدة المذكورة ولا ألزم من أراد الاحتراف
 لاهله بمصلحة لشيخ صنعة ولا باتخاذ طعام لعامة أهل خرقته في بلده ولا بحفظ نسبة الصنعة الى
 أول من نعاطاها من خاق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبدا ضعيفا بعدم جواز عمله في حرفة ما
 بهذه التكاليف الشاقة وأن لا يسوغ له الاحتراف الا بعد اتيانه بجميع ذلك وما ذلك الا ضلال
 لا يرضاه المهين المتعال والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وبنت صغيرة
 وعن تركه من جملتها مهرها المتأخر بدمه زوجها المذكور فنصب القاضي جدا الصغيرة لأمها وصيا
 مع وجود الأب والجدا الأب فباع ما خصها من الأسباب لا يهايمن معلوم بدمه العشرة
 باثني عشر في كل سنة وطلب منه رهنا على ذلك فقال الجدا الأب اداري الفلانية رهنا به ولم
 تقبض ومات أبو البنت لا عن تركه ثم مات أبوه عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجدا لام
 يطلب من ابن الجدا الراهن رأس المال ورجمه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الربا
 ويريد بيع الدار فما الحكم الشرعي (أجاب) كل ما ذكر فيه من مباديل نص علمائنا أما نصب
 القاضي جدا الصغيرة لأمها فقد صرح علمنا وأن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية الأب والوصي
 يعنون به وصي الأب فكيف ينصب وصيا مع وجود الأب الصالح للتصرف وأما قول الجدا
 اداري الفلانية رهنا ولم تسلم فلأنه لا عبرة بالرهن بدون القبض قال عز من قائل فلهن مقبوضة
 فقول الجدا اداري الفلانية رهنا به أو رهنا أو جعلتها رهنا ولم تقبض هدر لا عبرة به وأما مطالبة
 الابن بوفاء دين على أخيه الميت مفلسا فلا قائل به الا يلزم أحد اوفاء دين أحد ولو كان أبيا أو ابنا
 والزامه بربح السنين الماضية الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم
 (سئل) في رجل مات وعليه ديون مستغرقة لا تفي تركته بها يريد القضاة أن يلزموا أخاه
 بوفاء جميع ما هل يلزمه ذلك أم لا (أجاب) حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على
 وارثه الاتسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل سكن
 مع زوجته في دار أمها وهي خراب فعمرها باذن مالكتها وماتت المالكة فهل العمارة ملك الباني
 أم ملك الآذنة وما الحكم فيما اتفق الباني على العمارة المذكورة أم لا (أجاب) حيث عمر
 باذن المالكة فالعمارة لها والنفقة دين عليه فيرجع بها في تركتها ويرث العمارة ورثتها والحالة
 هذه والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أذن أحدهما للآخر بالاتفاق عليها
 ومات الآذن هل للمنفق الرجوع في تركته بما أنفق على حصته أم لا (أجاب) نعم له
 الرجوع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر ثلاثة قروش اجرة أرض وأثنا
 عشر قروشا ونصف عن حنطة أقسم بالله ان دفع له عن الحنطة يبرئه عن أجرة الأرض فهل للقاضي
 جبره على ذلك اذا امتنع أم لا (أجاب) ليس للقاضي ذلك اذا تصح الدعوى فيه لا سيما مع

مطلب لا يصح نصب الوصي
 مع وجود الأب أو وصيه
 ولا عبرة بالرهن بدون القبض
 ولا يطالب أحد بدين أحد
 ولو أبيا أو ابنا

مطلب لا يلزم الوارث بوفاء
 دين المورث
 مطلب من عمر باذن المالك
 فالعمارة للمالك والنفقة
 دين عليه
 مطلب أنفق أحد الشريكين
 على الدار المشتركة باذن
 مطلب لا يجبر الدائن على
 البراءة اذا أقسم بالله ليرش
 من كذا مدينه

جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم (سئل) في رجل له ولاية على بلد ورد عليه ضيف فتكلف له فطرح على أهل البلد غرامة عوض ذلك هل له ذلك أم لا لكونه ظاهراً يجب اعدامه (اجاب) ليس له ذلك بل هو ظلم محض يجب اعدامه ويحرم تقريره باجتماع الملل والنحل بل ومن لا يتحمل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج وترك أمتعة ولم يمكن رفيقه أن يستطلع رأى القاضى خوف الضيعة عليها فحملها الى مكة المشرفة وأشهد أنه ليس متبرعاً بمؤنة الحل والجباية عليها وباعها ثم باضعاف القيمة وأودع عنها لدى الرجوع الى بلد الورثة عند ثقة لعدو عجزه عن الحفظ فخرجت اللصوص وأخذوا بعض الوديعة فميرافهل هذا الرفيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فيملك الایداع ولا يضمن أم لا وهل له الرجوع بمؤنة الحل والجباية على الورثة حيث لم يكن استطلاع القاضى وأشهد أم لا (اجاب) نعم هو أمين محض لانه محسن في فعله قال جل من قائل ما على المحسنين من سبيل فاتفق عنه الضمان بهذا الفعل الجليل وصرح علماءنا وراجهم الله تعالى بان المفقود اذا مات بالبادية فله صاحبه أن يبيع حماره ومناعه ويحمل الدراهم الى أهله صريحاً في التتارخانية عازياً للتجنيس الناصري وفي جامع القصولين في الخامس والثلاثين في التصرف في الاعيان المشتركة للشريك أن يأخذ حصته ويوقف حصته الغائب فيما باعه من ثمرة الكرم واذا قدم الغائب ان شاء أجاز بيعه وان شاء ضمنه قيمته والقول قول البائع فيها ولا يضمن ما أخذته اللصوص حيث كان للأيدياع عذراً وجبه والقول قوله لانه أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو أن الورثة لم يرضوا ببيعهم وردوه وضمنوه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر ما يقول لا نكاره الزيادة عليه ولا يشك شك في أن له الرجوع بما لا بد منه من مؤنة الحل والجباية هذه والله أعلم (سئل) عن آزر هل هو اسم لوالد الخليل علي نبينا وعليه صلاة الملك الخليل (اجاب) في القاموس آزر ككهاجر اسم عم ابراهيم وأما أبوه فانه تارخ وفي تاريخ الخنبلي و ابراهيم بن تارخ وهو آزر وفي تفسير الجلالين في قوله تعالى واذا قال ابراهيم لانيه آزر قال هو لقبه واسمه تارخ وفي شرح الهمزية لابن حجر ولا يرد على الناطم آزر فانه كفر مع أن الله تعالى ذكر في كتابه العزيز أنه أبو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لان أهل الكتاب أجعوا على أنه لم يكن أباه حقيقة وانما كان عمه والعرب تسمى العم أباً بل في القرآن ذلك قال تعالى واله آناك ابراهيم واسم بل مع أنه عم يعقوب بل لولم يجمعوا على ذلك وجب تأويله بذلك جمعاً بين الاحاديث وأما من أخذ بنظايره كالبضاوى وغيره فقد تساهل به والحاصل أن المسئلة طويلة الاذيال واسعة الدلائل كثيرة الاقوال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) من بيت المقدس من المرحوم الشيخ صالح الدجاني بما صورته المرجو من خطبة العلوم العليم بالمنطوق والمفهوم أن يبين لنا التاء المربوطة التي عدها الحريري في حالتي الدرج والوقف وجعلها هاء في الحالتين غير معجمة وان كانت منقوطة قال في المقامة الخفاء وهي التي امتحن في انشائها وقيل له في حالة الامتحان أنشي رسالة حروف احدى كلمتها بضعها النقط وحروف الاخرى لم يجمعن قط قال منها واطراح ذى الحرمة نعى ومحرمه بنى الامال بغى وقال منها بقيت لاماطة شجب واعطاء نشب ومداواة شجن ومراعاة يفسن فأنى بالحرمة ومحرمه واماطة ومداواة مراعاة في الكلمة التي حروفها غير معجمة في حالة الدرج كما يرى وقال في الرسالة الرقطاء رهى التي التزم فيها بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوثاب عند منزهة شر بل يعف عفوة بر وقال منها مدرضع ثدى لبانه خص

مطلب ليس لوالى البلدة أن يطرح على أهلها غرامة لضيعة

مطلب مات رفيقه في طريق الحج وترك أمتعة فحملها الى مكة وأشهد أنه ليس متبرعاً وباعها ثم باضعاف القيمة وأودع عنها اللصوص وأخذوا بعض الوديعة

مطلب آزر عم ابراهيم
مطلب في التاء المربوطة
التي عدها الحريري هاء

بافاضة تهتانه ومنها اذا جاش خطبة فلا يوجد قائل ومنها منظوما
فلا خلا ذابجة * يتمنظل خسه

وقال في خطبته التي التزم فيها عدم النقط في جميع ألفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة
السهو واطراح كلام الحكماء ومعاصاة اله السماء أما الساعة موعدهم والساعرة موردكم أما
أهوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الخطمة المؤسدة الارحم الله أمر أملك هواه
وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والدهر موادعا والصحة كاملة والسلامة
حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل دله الاسلام وهو أسبح الكرام والمسلم والسلام
قال الحرث بن همام فإسألت الخطبة نخبة بلا سقط وعرضا غير نبط دعاني الاعجاب بنطها
العجب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولانا بعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة
في التاريخ بخمسة زاعين على أنها تاء بأربع مائة وصنع بعضهم تاريخا وعدّها بأربع مائة وزعم أنها
في الدرج بأربع مائة وفي حالة الوقف بخمسة فقلت هي هاء بخمسة في الخاتين كما قال الحريري
وأوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الخاتين
والمرجوس من ذى العلوم الباهرة بيان ذلك انفسه منكم دمتم بمعمد عليه الصلاة والسلام
(أجاب) قال فريد عصره ووحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود
الجان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله

والوصل والقطع ونقط الاحرف * وتركه حذف وبالحذف

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاتبان بالجميع مهملا قول الحريري الحمد لله
المحمود الاله الممدوح الاسماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاؤاء * مالك الامم ومصور
الرم وأهل السماح والكرم ومهلك عاد وارم أدرك كل سرّ علمه ووسع كل دهر حلمه الخطبة
بكالها كل حروفها مهملة وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة
اه كلامه (أقول) ولا ينافيه ما قاله المرادي في الجني الداني وابن هشام في المغني قال المرادي وأما
تاء التائيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الأصل
والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس التائيث نحو
رحمه في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها في الأصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين اذ هو في بحث البديع كالايجي والتاريخ
فن اصطح عليه بعض متأخري الشعراء وأظهر واقعته صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف
نص عليه بعض الفضلاء وهو أي فن التاريخ المذكور لا شبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم
من صريح كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذوو فهم أنها تكتب في الخطباء
وان كتبت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجرورة لان خط المصحف لا يقاس
عليه كخط العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضيين واذا
كانت تكتب هاء تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكاتبته وتعلق بنطقه وقد اعتبر
علماء البديع كلامهم كما قررنا ذلك في مواضع منها الخناس الخطي واللفظي فلا مانع من ذلك
فما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها
حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل

لما تقر في الاصول أن الحكم على الشيء لا ينافي بالحكم بما عداه ويكتفي بما من كلامه قوله تعالى
 التي تكتبها اذ هو المتصود فثبت حكمنا عليهم بأنهم في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا تصفح
 الطالب الكتب البديعية وتأمل كلامهم حكم بعبارة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع
 أحد فيما علمت من المعبرين المحجج بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد
 في الرجوع اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي
 الوصل تاء في النطق هاء في الخط فاما المانع من اعتبار الخط فتحسب بخمسة باعتبار هاء ومن اعتبار
 النطق فتحسب باربعة باعتبار هاء ويفهم المقصود بانقراض الخالية وكما من مشترك كذلك على
 أن المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية الخطرة رائحة فلا ضرر في استعمالها في كل من
 الجهتين مع مسوغ مما من كلامهم وعدم نقل صريح في المانع من جهة من يعتمد عليه والله أعلم
 (سئل) من بيت المقدس أيضا من المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي نظما

أيا من غدا في البرايا فريدا * وفي العلم ركنا منيعا مشيدا
 ومن صار قس الذكنا فلا * لديه وأضحى لبيد بليدا
 يقول أبو الطيب المجتبي * وأعني الامام الجيد المجيدا
 طاب من رضاءه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا
 ومنها له آخر بعده * وجدناه صعبا الينا غنيدا
 كان فوالك بعد القضاء * فأنعظ منه فجدودا
 فلو ضح لنا وجه معناهما * بقيت على الدهر صدرا غنيدا
 ولا زلت توضع للمشكلا * تمانظم الناطمون انقصيدا
 * (أجاب) *

رضاه السجود لممدوحه * وممدوحه ليس برضى السجودا
 ومعنى السجود الخضوع كما * اتى لغة واستفاض ورودا
 فن حسن اخلاق ممدوحه * خضوع الانام له لن يريدا
 وعز مقام له مقتضى * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
 وإن كان رأى تركه للرضا * به لا يزال صوابا سديدا
 وبيت النوال جدير بان * نيل اليه فؤادا وفودا
 فعني الجدود الخطوط التي * تسمى بخواتم ونعني السجودا
 فما يعط ليس بحق له * ولكن يراه اعتقادا جدودا
 وان القضاء لكل الوري * على مقتضى ذلك فضلا وجودا
 وقيل العطاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورودا
 فشابه نفس القضاء فعلة * وهذا بليغ نفذه مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى

ولم آله باللاهوت عن حكم مظهري * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمه

* (أجاب) *

يقول بسري في خفي الحقيقة * مقيم على الحكم الذي في الشريعة
 فلم آله بالسر الالهى عن الذي * أتى ظاهرا في نص آي وسنة

والله أعلم

مطلب في قول سيدى عمر
 ابن الفارض ولم آله باللاهوت
 عن حكم مظهري الخ

* (كتاب الفرائض) *

(سئل) في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقة بن وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود ما عدا البنت فما القسمة (أجاب) تعطى البنت نصفها المفروض لها لأنه لا شبهة فيه ويوقف الباقي فإذا حكم فاض بعت المفقودين جميعهم اجتمدا أو قامت بينة على موتهم جميعهم قبلها يردها عليهم إن كانت حية وعلى ورثتها إن كانت ميتة وأقل عدد تصح منه على كلا الحالين أربعة فتعطي البنت اثنين ويوقف اثنان فإن ظهر الاخوان حين دفع لكل واحد منهما سهمه الذي وقف له وإن ظهر موتهم ما ساقا عليها وحياة ابن الاخ يصرف السهمان له وإن ظهر حياهما بعد موتها ثم موتها يصرف الموقوف لورثتهما والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لام وأب فما القسمة الفرضية (أجاب) مذهب أبي يوسف تقسم التركة على أحد عشر سهما لكل ابن من ابني الخال والخالة بانفراد سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنات الخالة سهم واحد قسمة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقد أفتى به بعض مشايخ بخاري تسهيا على المفتي والقاضي وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من خسين لابن الخال عشرة ولكل واحدة من بناته خمسة ولكل واحدة من بناتي الخال الثاني عشرة ولابن الخالة أربعة ولكل واحد من بناتها اثنان وبالقيراط المشهور على مذهب أبي يوسف لكل ذكر أربعة قيراط وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءا من قيراط ولكل بنت قيراطان وجزآن من أحد عشر جزءا من قيراط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قيراط وأربعة أجزاء من قيراط ولكل بنت من بناتي الخال الثاني أربعة قيراط ولابن الخال خمسة قيراط ولابن الخالة قيراط وأربعة أجزاء من قيراط وثلاثة أجزاء من خمس قيراط والمتون على قول محمد وهو أظهر الرايتين عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الاول وقد رجع عنه الى ما نقلناه عنه والله أعلم (سئل) عن تركة بعت عشرة قروش وعلى المتوفى دين قدره مائة وعشرة قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك (أجاب) لها سبعة وعشرون قطعة وجديدان وثمانية أجزاء من أحد عشر جزءا من جديد على أن كل واحد من القروش ثلاثين قطعة وكل قطعة بعشرة من الفلوس المسماة بالجدد كما في اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين فما الحكم (أجاب) جميع تركته للخال ولادخل للآخر معه بحال كما هو صريح كلام السراجية بقوله في آخر ذوى الارحام ثم ينتقل هذا الحكم الى جهة عمومة أبويه وخولتهم ثم الى أولادهم ثم الى جهة عمومة أبوي أبويه وخولتهم ثم الى أولادهم ما في العصابات فجعل الانتقال الى عمومة أبوي الميت وخولتهم ما بعد عمومة الميت وخولته والخال من الصنف الرابع وعمومة أبوي الميت وخولتهم ما جعلها كثير من المصنفين صنفا خامسا مؤخر عن الرابع ومن أدخلهما في الرابع صرح بان الارث بجهتهم ما متأخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخولته قال المصنف في شرحه على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الاء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات الاعمام لاب واولاد هؤلاء ثم قال روى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد عن أبي حنيفة أن أقرب الاصناف الصنف الاول يعني أولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الاجداد السابقين الخ ثم الثالث يعني أولاد الاخوات وبنات الاخوة الخ

مطلب ماتت عن بنت وعن شقيقين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود

مطلب مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لاب وأم

مطلب عما يخص الزوجة من التركة وهي عشرة قروش وعليه مائة وعشرة قروش مهرها مائة وعشرة قروش
مطلب مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين

ثم الرابع يعني الاعمام لام والعمات والاخوال والحالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب
العصبات يعني اولادهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
وهو المأخوذ به يعني الفتوى على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن اولاد الاخوة
والاخوات أولى من الجد الفاسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث الحدود
الفاسدة والحالات الفاسدة وان علوا ثم الاول وان سفلا يعني اولاد البنات وأولاد بنات البنات
وأولاد بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقديم الرابع على
صنف من الاصناف فلم نطاع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل
أنه لا كلام في مسئلتنا التي هي واقعة الحال أنه يحتص فيها بالارث الحال ولاشيء لابن عمه الاب
لاوين بحال والله اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام
فما لكل (أجاب) للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثه ولبنات الاخ ثلثه على مذهب أبي
يوسف اعتبار الوصف الذكورية والانثوية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لاصلهما وأفتى
بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر بالثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل
فالمسئلة تصح من ستة للزوج ثلاثة والباقي يقسم اثلاثا على ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الاخت
مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يحجب أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت
المقدس عن رجل مات عن أولاد خالة وأولاد خال فما الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف
القسمة على الابدان جميعهم من أولاد الخال والحالة حيث كان الاب وام أو لاب فقط أو لام فقط
فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الخال يقسمان عليهم للذكر
مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما
لاب وام والاخر لاب فقط أو لام فقط فلاشيء للاخر مع الاول وعند محمد القسمة على الاصول
فلاولاد الخال الثلثان والثلث لاولاد الخالة وقد تقرر عندهم أرجحية قول محمد رحمه الله تعالى في
جميع مسائل ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في أنثى ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عمات ثلاث
ولها حصة في كرم أربعة قرايط فهل للعمات شيء مع الام والاخر المدكور أم ليس لهن شيء وما
يخص الاخ والام من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصة المدكورة وما خلفته الميتة مقسوم
بين الام والاخر لام اثلاثا فافرضوا ردا فلام قيراطان وثلثا قيراط وللأخر قيراط وثلث قيراط من
الحصة المدكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني ابن وعن ابن اخت يزعم أنه ابن
ابن عم للميتة فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخت المدكورة شي أم لا (أجاب) الارث
لابني ابن الابن جميعه بينهم مساوية ولاشيء لابن الاخت ولو كان ابن ابن عم للميتة والله أعلم (سئل)
فيما اذا مات عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن معتق وعن بنت معتق
فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكر واضح أو لم يكن في موضعها
ينونا الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثمن من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وان ابن ابن المعتق لا يعطى شيئا
ويقدر الحمل في حق البنات الموجودات أنثى وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهو أربعة قرايط على
هذا التقدير معاملة لهن بالاضطر من تقديرى الذكورة والانثوية ويوقف الباقي على ما عليه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقوال أخر موجودة وهذا ان لم يصبروا وطلبوا او بعضهم القسمة

مطلب ماتت عن زوج
وابن أخت لاب وام وبنت
أخ لاب وام
مطلب ماتت عن أولاد خالة
وأولاد خال
مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لام وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابني ابن
ابن وعن ابن أخت يزعم أنه
ابن ابن عم للميتة

مطلب ماتت عن زوجة
حامل وعن بنت منها وبنتين
من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق

قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكر فلا شيء لابن ابن المعتق والباقي بعد ثمن الزوجة للذكر
 مثل حظ الانثيين وان كان أنثى فللزوجة الثمن وللبنات الاربع الثلثان والباقي لابن ابن المعتق ولا
 شيء لبنت المعتق مطلقا وحاصل الامر أن الرابع في مسألة الحمل أناته قدره واحد أو تعامل الورثة
 بالاضر من تقديري ذكرته وأنوته ونعطي الأقل لمن لا يحجب ولا نعطي من يحجب ولو ببعض
 التقادير شيئا فإذا وضع الحمل وانضح الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا اذا
 وضعت الحمل أو أكثره حيا فإذا وضعت ميتا أو خرج أقله حيوات قبل خروج الأكثر عاد
 الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل
 وهذه المسئلة ذات شعب وذكرها يؤدى الى الخروج عن القدر المسئول فنولى عنه عنان القلم
 والله أعلم (سئل) في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم في الحكم (أجاب)
 هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو
 المذكور في فرائض السرخسي وعليه صاحب الهداية ومن الكثر وملتي البحر وغالب شروح
 الكثر والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لشيء لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها
 ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية
 الترمذي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية
 فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية
 وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال دل يقدم
 ولد العصبية أم لا قبل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى اكد من
 غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع أني لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسي
 مصرحاً بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر
 الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد مصرحاً بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه
 ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله أعلم (وسئل) عنه ثانياً بما صورته في امرأة ماتت عن
 زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا
 شيء لأولاد الأخوال أم لا (أجاب) قدر في هذا السؤال سابقا وقد كرت في جوابه ما حاصله أن
 الصحيح كما في المضمرات أن لشيء لأولاد الخال مع بنت العم وهو أولى بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي
 مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لان ولد
 العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة
 بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك
 الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالحاصل أن المسئلة اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبية
 أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها ولد العصبية ولا
 شيء لأولاد الأخوال والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة
 أولاد أخ لام ذكر وأنثيين فمن الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الاخت لاب ولا شيء لأولاد الاخ
 لام عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الاخ لام فتعطي بنتي
 الاخت لاب النصف ويعطى أولاد الاخ لام السدس ويرد عليهم الباقي بقدر سهامهم فيقسم
 المال عليهم أرباعا الربع لأولاد الام والثلاثة أرباع لبنتي الاخت لاب وتصح من أربعة وعشرين

مطلب هالك عن بنت عم لاب
 وأم وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
 أخرى

مطلب مات عن بنتي اخت
 لاب وثلاثة اولاد اخ لام
 ذكر وأنثيين

مطلب اذا اقتسموا التركة
وفيها الشخص دين لم يستغرق
ياخذ من كل منهم حصته
مطلب وضعت زوجة الميت
ذكر ابعده موت أبيه فماتت
وبقية الورثة يدعون انه مات
قبل خروج اكثره فلا ارث
وامه تدعى انه مات بعد
خروجه

حاصلة من ضرب ستة في أربعة لا ولاد الام الثلاثة ستة لكل اثنان يستوى في ذلك الذكر والانثى
كما صلهم ولبقى الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركه قسمت وفيها
لشخص دين لم يستغرق هل ياخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم ياخذ من كل
منهم حصته من الدين حيث ظفر بهم جله والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وزوجتين احدهما وضعت ذكر ابعده موت أبيه فماتت وبقية الورثة يدعون انه مات قبل خروج
أكثره فلا ارث له وأمه تقول مات بعد خروجه ومكثت ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن
الميت فهل القول قولها فيرث ويورث أم قول بقية الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة
ولا يرث الا اذا اعترفت الورثة بأنه انفصل حيا قال في البحر في الجنائز نقلا عن المجتبى والبدائع
عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وقال لا يقبل فيه قول النساء الا
الام فلا يقبل قولها وفي الولوالجية امرأة حامل فماتت والوليد يتحرك في بطنها مقدر يوم وليلة
وبعض الناس يقولون ان الولد حي وبعضهم يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا
بنتا ميتة على عاتقها وتركت المرأة زوجها وأبو ابن أنقرت الورثة بأنها ابنته ورثت الابنة ثم ورثت
منها ورثة الميت وان جحدت الورثة لم يقض لها بشيء لانه لا يدري أنها خرجت منها ام لا وفي
الفتاوى البخارية حامل ماتت ويتحرك ولدها مقدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يمت
فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت قاعده على جانبها ميتة وللميتة زوج وأبوان (أجاب)
بعض مشايخ بلخ انه لو أقر الورثة كلهم بأنها بنتها خرجت حية بعد وفاتها ترث البنت ثم يرث من
البنت ورثتها ولو جحدوا لم يقض عليهم بآرث بهذا القدر الا أن يشهد عدول أنها ولدتها حية وانما
تسعهم الشهادة لو لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت
القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهدوا أنكرت الورثة حلقوا على العلم ولا ميراث لها
اذا حلقوا اه ولا شبهة في عسر ذلك جدا أو تعذره وفي التارخانية نقلا عن المحيط وان وقع
الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتا فشهدت القابلة على انفصاله حيا أجمعوا على أنها تقبل
شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل
اه ولا شبهة أن عندهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابله في حق الارث وكذلك لا شبهة
في قبول اخبار أمه في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل لها بدمته مهر
وعن ام وثلاث بنات فما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بدمته وما القسمة
الفرضية (أجاب) اما المهر فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة
المذكورين ان لم تكن الولادة قريبة فيقدر الحمل ذكر أو تعطى الام سدسها والزوجة ثمنها وكل
بنات ثلاثة قراريط وخمس قيراط ويوقف الباقي وهو ستة قراريط وأربعة أخماس قيراط فان ظهر
ذكر كما قدر زادفع له وان ظهر انثى رددنا على الام خمس قيراط على ما يسدها فيجمع لها أربعة
قراريط وخمس قيراط ولكل بنت أربعة قراريط وخمس قيراط والله أعلم

(قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرملي تلميذ المؤلف)

وهذا آخر ما رأيته من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
عمدة المحققين زبدة المدققين مولانا وشيخنا الشيخ خير الدين الرملي المسماة بالفتاوى الخيرية
لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها

مطلب مات عن زوجة حامل
لها بدمته مهر وعن ام
وثلاث بنات

وتبويها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى وثمانين وألف وكان ذلك بمنزلة برملة
فلسطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم أمين

بعد حمد الله على آله والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول حبيب الجنب الحسيني
الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني خادماً تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية العامرة
بيولا ق مصر القاهرة

بعون رب البرية تم طبع الفتاوى الخيرية تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام هدية الله لعباده
خادم شريعة الله السالك سبيل سداده العلامة المحقق الفهامة المدقق سيد كل من يخطو ويلى
مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرملي برتد الله مضجعه بصيب رحمة وعمه بسايع احسانه
ونعمته على ذمة الجنب الامجد علم الفضل المنفرد المقتنى في سلوك سبيل المعالي وحيازة
نفائس الفضائل اثر والده الراقى في معارج السكالك الى ذروته العليا المتكى على أرائك الجمد
ومسانده الشهم الجليل الهام النبيل الملاذ الاوحد حضرة أحمد بك أسعد نجل المرحوم
عارف باشا بلغه الله من هني الآمال ما يشاء وما شا ولا غرابة ان وثب السبل وشبه الاسد
قبأ به يقتدى الابن الاشد في أيام من جعله الله رجلة رعية ونعمة عظمت على بريته الخديو
الاعظم والداور الانخم من أنام رعاياه في ظل أمنه وثلهم بعيم احسانه وعينه عزيز الديار
المصرية وحامى حتى حوزتها النيام مبتدئ بل البغاة ومفرق جمع الطغاة صاحب السيرة
العمرية والعدالة الكسروية ذى القدر العلى والفخر الجلى أفندينا محمد توفيق باشا ابن
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الشهير صيته بين الانام العميم فضله على الخاص والعام ادام الله
دوائه وأيد صولته وسطوته وحرس النجالة الكرام وجعلهم غرة في جبين الليالى والايام
لا سيما عبادة السبل النجيب الارب اللبيب وكان هذا الطبع اللطيف والنسك الطريف
بالمطبعة الكبرى الميرية العامرة بيولا ق مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها الليث
الضرم السيف الصمصام ماضى العزم في مسعاه صائب الغرض في مرماه من عليه
همته بياهر الصدق ثنى جناب حسين بك حسنى ونظر حضرة وكيله قانع المعارض بواضح
برهانه وجل دليله الحاذق الفطن النبيه الطين من خاطبته المعالى باياك

اعنى حضرة محمد بك حسنى وكان تمام بدره وكل ينعه وابتناسم

زهرة في منتصف شعبان من عام ثلثمائة بعد الالف من

هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله

وأصحابه وأزواجه وأهل بيته ومحبيه

وأحزابه كلما ذكره اذا كرون

وغفل عن ذكره

العاقلون



